محاولات التجديد في النحو

اتجاهات ، وتفسيرا ، ونتائج

تأليف

يوسف محمود محمد يونس شاهين

١٩٨٩ م

محاولات التجديد في النحو

اتجاهات، وتفسيرا، ونتائج

تأليف

يوسف محمود محمد يونس شاهين

اجازة في الآداب (لغة عربية)، جامعة بيروت العربية سنة ١٩٧٦ م

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة اليرموك في اللغة العربية، تخصص لغة ونحو.

لجنة المناقشة

الدكتور محيي الدين رمضان مشرفا

الدكتور فوزي الشايب عضوا

الدكتور فيصل صفا عضوا

١٩٨٩ م

" بسم الله الرحمن الرحيم "

تقديـــــــــم

سبحانك ربي لا إله إلا أنت . بيدك مقاليد السماوات والارض. ننزهك ونقدسك بكل ما يليق بجلال عظمتك ، وسعة سلطانك . فأنت الاول والآخر والظاهر والباطن ، وانت على كل شيء قدير .

ونصلي ونسلم على عبدك ورسولك محمد بن عبدالله خاتم الانبياء والمرسلين.

وبعـــد :

بدأ التأليف في النحو العربي لغرض تعليمي يرمي الى صون الالسن من اللحن ، لاسيما ، في كتاب الله الكريم ، فسخّر الله سبحانه وتعالى لهذا العلم رجالا مخلصين ، أمضوا حياتهم في جمع اللغة واستقراء كلام العرب ، واستنباط القواعد ووضعها بالطريقة التي تتناسب وحاجات الدارسين. فكان عمل علمائنا الاوائل عملا رياديا هادفا يكاد يكون شاملا لجميع الابواب النحوية ، ولكن مع مرور الزمن تراكمت المواد النحوية ، وكثرت التخريجات ، وتفرعت العلل ، وعلقت بها الشوائب ، حتى استغلقت في كثير من الاحيان على الافهام ، وانحرفت عن الهدف الذي من اجله وضعت في أول أمرها .

لهذا كله لم يعدم تاريخ النحو العربي منذ النشأة الاولى الى يوم الناس هذا ، ظهور بعض المنادين بتخليص هذا النحو مما علق به من شوائب ، وازالة ما لحق به من صعوبات ، حتى وصل في بعض الاحيان الى حد الاستنكار والثورة من بعض العلماء ، وقام بعضهم بدافع الغيرة على هذا التراث بابداء بعض الملاحظات على بعض القواعد النحوية هادفا من ذلك التيسير على المتعلمين ، وشاركت بهذا العمل الجليل ، أحيانا ، مجامع اللغة العربية في العصر الحديث .

ولكن على العربي الغيور على لغته ودينه أن يتنبّه إلى ذوي النزعات الهدّامة الذين يستغلون هذه المسألة ويرفعون عقيرتهم منددين بهذا النحو ، لا للاصلاح بل لهدمه ودسّ السمّ في الدّسم، إنّ كشف زيفهم هو واجب علماء اللغة الذين سيجدون العون من الله عز وجل ، حيث وعد بحفظ القرآن

ولغته ، حين يقول :" انّا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون"٠ [1] إن مشكلة صعوبة المـــادة النحوية مشكلة قديمة حديثة ، قائمة ، والمحاولات مستمرة للتغلب عليها ، وتبذل الجهـــــود تلو الجهود٠

ظهرت في هذا المجال محاولات تحمل اسماء شتى ، منها : تيسير النحو ، وتبسيط النحو ، وتجديد النحو ، واحياء النحو ، والنحو الجديد ، وتعريب النحو ، وغيرها ٠

قمت في هذه الدراسة بجمع ما تيسر لي منها ، وصنفتها ، وذكرت المناحي التي اندرجـــت تحتها هذه المحاولات ، فأكثرت من النقول لتكون شواهد على هذه المحاولات ، ملتمساً التيسير على الناظر في هذه الرسالة ليجرى المقارنات بين هذه المحاولات المختلفة ، ويرى مدى تأثر اصحابهـــا بعضهم ببعضهم الاخر ، فان كثيراً من محاولات المتاخرين جاءت محاكية لمحاولات سبقتها ٠

والله أسال أن يوفق علماءنا ويهديهم سواء السبيل لخدمة هذه اللغة وخدمة ابنائهـــــا الناطقين بها ٠

يقع هذا البحث في أربعة ابواب ، هي:

الباب الاول : تمهيد :

ويضم الفصول التالية :

الفصل الاول : نشاة النحو : تعرضت فيه لأصل نشاة اللغة العربية الأدبية(العربية الفصحى) ، ونشـــأة النحو الاولى والغرض من التأليف فيه في بداياته الاولى ، وظاهرة اللّحن التي فشت في المجتمـــــع الاسلامي نتيجة دخول امم غير العرب في الاسلام ، وتعلّمهم اللغة العربية واختلاطهم بالعرب٠ وذكـــرت مذاهبهم في اشتقاق القواعد النحوية واستقراء اللغة بعد جمعها من الأعراب الذين يصح الأخذ عنهم ، ثـــم أنهيت هذا القسم بنقد بعض النحاة المتأخّرين لمنهج الأوائل في تأليفهم للنحو وتقعيدهم لقواعـــــده مما حدا بهؤلاء المتأخرين إلى المطالبة بتسهيل القواعد النحوية وذكرت أهم المحاولات التي تمت فـــي العصر الحديث ٠

(١) الحجر :٩

الفصل الثاني :ـ تطور التفكير في الدراسات النحوية:

كان الحديث في هذا القسم عن اللغة وأنها كالكائن الحي ، فهي تتطور وتتغير بفعل الزمن ، والتطور يشمل مختلف عناصر اللغة ، أصواتها ، وقواعدها ، ومتنها ، ودلالاتها ، فينشأ عن هذا التطور اختلاف بين لغة عصر وعصر سبقه ، ويحدث صراع بين القديم والجديد ، وإنّ هذا الوضع يختلف بالنسبة للغة العربية ،ذلك لأنها ارتبطت بالقرآن الكريم فاستمدت عنصر الحياة. تتبعت في هذا القسم تطور نحو اللغة العربية وما لحق به من إضافات شوهت صورته الأولى حتى كثرت الأصوات المطالبة بتخليصه مما لحق به من تعقيد.

الفصل الثالث: التأليف في اللغة والنحو:

بيّنت في هذا الجزء علاقة النحو بعلوم اللغة الاخرى وعلوم الدين ، وأن التأليف في النحو كان لفهم القرآن الكريم ، ثم تتبعت نشأة التأليف في النحو ، وعرضتُ لأشهر المؤلفات والمؤلفين عبر العصور إلى أن وصلت إلى المؤلفات المدرسيّة في العصر الحديث ، وانها اعتمدت الأمثلة الكثيرة التي تخدم غرض التسهيل والتيسير.

الفصل الرابع: مسوغات البحث ومنهجه ، ويضم الفروع الثلاثة التالية:

أ. شعور عام بصعوبة النحو ، وعرضت في هذا المجال بعض الاصوات التي جاهر فيها أصحابها بصعوبة مادة النحو العربي قديماً وحديثاً ، ومطالبتهم بتيسير المادة النحوية وهي أهم باعث للمحاولات التي قصدت التيسير والتسهيل على الدارسين مر العصور، وكانت من أهم الأسباب التي دعتني إلى جمع هذه المحاولات والنظر فيها.

ب. مفهوم التجديد والتيسير والتبسيط ، وعرضت في هذا الجانب للمعنى اللغوي لهذه المواد كي تكون هادياً لي لاستخلاص معيار للتجديد والتيسير والتبسيط أسير على هديه في محتويات البحث.

جـ- منهج البحث ، وبيّنت أن هذه الدراسة هي تاريخية مسحية ، قمت فيها بجمع ما تيسر لي من المحاولات التي أرى أنها تخدم بحثي هذا ، وقمت بتحليلها والقاء الضوء عليها ، وعمل المقارنات بينها لمعرفة مدى الائتلاف والاختلاف بينها ، ومدى تأثر بعضها ببعض ، ليسهل على القارئ النظر في هذه المحاولات والمقارنة بينها .

الباب الثاني : وهو بعنوان: اتجاهات التجديد والتيسير والتبسيط، وقد ضمّ هذا الباب فصولاً ثلاثة هي :

الفصل الأول : مناحي التجديد عموماً :

وجرى الحديث في هذا الباب عن مناحي التجديد وقد ضم أهم المعالم التي جرى فيها التجديد عبر التأليف في النحو ، فاشتمل على فروع وهي : الإطالة والتوضيح ، وذكرت تحت هذا البند أشهر المؤلفات التي يمكن أن توضع تحته من الكتب التي راعت الاسهاب للشرح والتوضيح.

ثم الاختصار للتيسير ، وذكرت أهم المؤلفات التي راعى فيها اصحابها التقليل قدر المستطاع من المادة النحوية ، فظهرت مؤلفاتهم موجزة للتخفيف عن الدارسين ، وتتبعت هذه المؤلفات عبر العصور .

ثم الشرح والتفصيل حيث ظهرت مؤلفات عبر تاريخ النحو الطويل كانت شروحا لمتون أخرى وكثرت هذه المؤلفات حتى ان بعض الكتب وصلت شروحها الخمسين شرحا . ورصدت بعض الكتب من هذا القبيل .

ثم النظم ، وهو ظاهرة اقترنت بالبدايات الاولى للتأليف النحوى بغرض حفظ القواعد وذلك لسهولة حفظ الشعر ، وتتبعت المنظومات النحوية التي ظهرت منذ القدم الى القرن العاشر الهجرى حيث ختمت هذا القسم بمنظومة ابراهيم الشبترى النقشبندى من علماء القرن العاشر .

ثم الاختيار ، وهذا المنحى من التجديد يقوم فيه نحوى بتقديم تعريف لمفردة نحوية أو لوجه إعرابي على غيره من التعاريف أو الإعراب ، ورصدت تحت هذا الجزء من البحث حركات الإعراب في اللغة العربية وتتبعت آراء النحويين في هذه المسألة ، والمذاهب التي تبنّاها كل منهم منذ بداية النحو إلى عصرنا الحاضر .

ثم المصطلح ، وفي هذا الجزء من البحث ناقشت مسألة المصطلح النحوى ومدى معرفة العرب الاوائل للمصطلحات النحوية التي شاعت في النحو بعد عمر التأليف النحوى ، ثم ذكرت بعض المصطلحات النحوية البصرية وقارنتها بالكوفية ، وعرضت لبعض المصطلحات النحوية المتأخرة ودلالة هذه المصطلحات .

ثم الخلاف وبعض مسائله ، وكان هذا هو القسم الاخير من الباب الثاني ، واشتمل هذا القسم على : الخلاف بين النحاة ، ثم الخلاف بين الشعراء واللغويين وذكرت مسائل من هذه الخلافات ، ثم تعرضت للخلاف بين البصرة والكوفة وذكرت اهم اوجه الخلاف بين البلدين واستشهدت بمسألتين الاولى تمثل الخلاف بين البصريين والكوفيين والثانية تمثل الخلاف بين سيبويه والكسائي ، وهما زعيما البلدين . ثم تعرضت للخلاف حول الاحتجاج بالحديث الشريف وذكرت مذاهب النحاة في هذه المسألة وحجج كل فريق.

ثم المعنى والشكل : واهتمام النحاة بالشكل والمعنى منذ البدايات الاولى للنحو ، وتعرضت لمفهوم الفصاحة ، وهل الفصاحة في اللفظ أم في المعنى ، وأوردت رأى عبدالقاهر الجرجاني وغيره في هذا المجال ، ثم ذكرت بعض النظريات اللغوية الحديثة وعلاقتها باللفظ والمعنى وتأثر النحاة العرب المعاصرين بها .

ثم التقسيم : وهو منحى له ارتباط وثيق بالتجديد في النحو ، وتتبعت فيه رأى النحاة في اقسام الكلام في اللغة العربية ، وغيرها من المسائل .

ثم الرواية : تعرضت فيه لاقسام الرواية وطرق الاخذ والتحمل ، ونشوء الخلاف في بعض المسائل النحوية نتيجة لظهور روايات مختلفة في المسالة النحوية الواحدة.

ثم القياس : ذكرت فيه اهمية القياس ، واحكامه ، ونشأة القياس ، ثم القياس النحوى واقسامه ، ومذهب النحاة في القياس ومدى اعتماد النحو العربي على القياس ، ورأى المحدثين في القياس النحوى.

الفصل الثانـــــي :ـ

وكان الحديث في هذا الفصل عن ابن مضاء القرطبي وحملته على النحو العربـــــــــي التقليدى ومحاولة نقضه ، تتبعت آراءه التي ساقها في كتابه "الرد على النحاة " ورمدتهـــــــا وخلصت منها ببعض النتائج.

الفصل الثالث :ـ

وهو بعنوان "بعض محاولات التجديد في العصر الحديث"، وقسم الى قسمين : القســـــم الاول : محاولات اعتمدت التراث ، وضمت الاقسام التالية:

أ. محاولات فردية وهي محاولات ابراهيم مصطفى ومحمد الكسار وابراهيم انيس وشوقـــــــي ضيف.

ب. محاولات رسمية وهي محاولة لجنة وزارة المعارف المصرية ، ومحاولة لجنة مفتشي اللغـــة العربية للمرحلة الاعدادية. ومحاولات مجامع اللغة العربية.

أما القسم الثاني فقد عرضت لبعض المحاولات التي تأثرت بالدراسات اللغوية الغربية.

الباب الثالث :ـ وهو بعنوان النتائج.

خلصت فيه إلى أن المحاولات في مجملها لا تعد حلاً شافياً لازالة صعوبة المادة النحويـــة، فلم تكن بين تلك المحاولات محاولة يمكن أن نعدها رائدة ، أزالت هموم طلاب النحو ، ويسّرت السبيـــل أمامهم . ولكن المحاولات ستستمر وآمل أن تؤتي أكلها ، ولكن يجب أن لا يكون التجديد بهدم الـــتراث العربي الذى توارثناه منذ أن وجد النحو العربي ، ولا باستبدال الاحرف اللاتينية او الاغريقية بالاحـــرف العربية ، ولكن بأزالة ما يعترض درب طلاب اللغة العربية من صعوبات وتعقيدات ومسائل خلافيـــة ، وشواهد لا يعرف قائلها ، والعودة الى ينابيع اللغة العربية الصافية ، لان في هدم النحو العربي هدمـــاً لتراثنا ، فالتجديد والتيسير والتبسيط ، يكون بالإصلاح والتشذيب لا بالهدم.

الباب الأول
تمهيد

الفصل الأول
نشأة النحو

اللغة العربية الفصحى هي التي ما نزال نستخدمها في الكتابة والتأليف والادب . وهي التي وصلتنا عن طريق القرآن الكريم والشعر الجاهلي والسنة النبوية .

وتكاد المصادر تجمع على أن الاسلام صادف - حين ظهوره - لغة مثالية مصطفاة ، موحدة جديرة أن تكون أداة التعبير عند خاصة العرب لا عامتهم ، فكان نزول القرآن بهذه اللغة قوة لها ، وزيادة في وحدتها ، فلقد نزل " بلسان عربي مبين " [1] هو ذلك اللسان المصطفى المثالي ، ولقد تحدّى القرآن الخاصة والبلغاء أن يأتوا بمثله أو بآية من مثله . ودعا العامة إلى فهم آياته وتدبرها وفقهها ، " واعانهم على ذلك بالتوسعة في القراءات ، ومراعاة اللهجات في أحرفه السبعة المشهورة ".[2]

هذه اللغة العربية المصطفاة كانت لغة الحج والاسواق والمجامع والادب ، " فالفصحى لكونها لغة العرب جميعا تم نموها في المجتمع العربي في عمومه ، لا في قبيلة بعينها ".[3] ودخلها في نموها عناصر من كل اللهجات ، وهذه الوحدة اللغوية لا تنفي تعدد اللهجات في البيئات العربية المختلفة ، ومن المؤكد أن العرب كانوا يعودون إلى لهجاتهم بعد عودتهم من أسواقهم إلى ديارهم .

والعرب ليسوا بدعاً بين سائر الامم في هذه المستويات ، ففي كل أمة لا بد من وجود فئة خاصة تتطلع إلى صقل لغتها وتحسينها بحيث تبدو فوق مستوى العامة ، وأرفع من مستوى التخاطب العادي ، وهناك فئة العامة التي تكتفي بحظ قليل من الفصاحة والبلاغة والبيان وتمضي متبعة لتقاليدها الخاصة في بيئتها الجغرافية ، واتباع أسلوب مستقل في صياغة الجمل وتركيب المفردات .

---

(١) سورة الشعراء آية ١٩٥ .
(٢) دراسات في فقه اللغة ص ٥٩ .
(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٦٤ .

وفي المصادر أن قريشا كانت أفصح العرب ، يقول ابن فارس [١] : " وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ، ورقة ألسنتها ، إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم ، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها ، فصاروا بذلك أفصح العرب " .

وكان لمكة قبل الاسلام سلطان ديني لمنزلة الكعبة التي كان يحج إليها أهل الحجاز وغير أهل الحجاز من عرب الشمال ، وكان لها سلطان سياسي حقيقي وسلطان اقتصادي عظيم ، فقد كان مقدار عظيم جداً من التجارة في يد قريش .

ولكن من اللافت للنظر أن تكون قريش [٢] " أجود العرب انتقاء للأفصح من الالفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعاً ، وأبينها إبانة عما في النفس " ولا يكون منها شاعر واحد من أصحاب المعلقات الذين اعتبر العرب قصائدهم نماذج عليا للغة العربية .

فالعربية في صورتها التي بين أيدينا [٣] " ليست إلا فرعاً من فروع العربية غلّبه القرآن ، وفرضته الحياة الجديدة ، التي صار إليها المجتمع بعد نزول القرآن الكريم وسطوع نوره في الجزيرة " .

وسا تقدم نستخلص أن اللغة الفصحى تتصف بصفات معينة :

الصفة الاولى : هي انها فوق مستوى العامة ، والعامة لا يصطنعونها في خطاباتهم ، واذا سمعوا متكلما بها ، رفعوه فوق مستوى ثقافتهم ، واذا اتخذنا القرآن الكريم نموذجا لهذه اللغة ، وجدناهم ينظرون إلى اسلوبه نظرة أسمى من آثارهم الأدبية ، وذلك لأنه تحداهم وأعجزهم [٤] ، " كما كان في بعض الأحيان فوق مستوى الخاصة ، ويروى الباقلاني وغيره قصصا وحوادث توضح بجلاء كيف كان ينظر فصحاء العرب إلى عظمة أسلوب القرآن ، ففي حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ، أن عمر بن

---

(١) الصاحبي ٣٣
(٢) الصاحبي ص ٣٣ وانظر الاقتراح ص ٥٦ .
(٣) نحو التيسير ص ١٩ .
(٤) ملامح من تاريخ اللغة العربية ص ٥٥ .

الخطاب قرأ قوله تعالى :" وفاكهة وأبّا "[١] وقال " فما الأب " ؟ (ثم قال " ما كُلّفنا، أو مـــا أمرنا بهذا " .

أما الصفة الثانية ، فهي ان اللغة الفصحى لا تنتمي صفاتها أو عناصرها الى بيئة محليـــة بعينها . فالخطيب بها لا يكاد السامع يتعرف على بيئته المحلية ، فهي ليست لغة قبيلة بعينها، بل لغة منسجمة موحدة ، [٢]" فلا يحق لنا أن نقول مثلاً ، إن اللغة الفصحى هي لغة قريش ، أو تميم أو غيرهما من قبائل العرب ، بل هي مزيج من كل هذا " تكونت شخصية هذه اللغة واستقلت عن باقي اللهجات المحلية، والامثلة على ذلك كثيرة ، فالحجاز وما جاورها تسهّل الهمز، وتميم وما جاورها تحقّق الهمز ، وقد أخذت اللغة الفصحى تحقيق الهمز من تميم ، وأخذت إعمال (ما) من الحجاز .

واعتبر علماء اللغة أن اللهجات العربية - على اختلافها - كلها حجة ، فهذا ابن جني يعقد باباً في خصائصه تحت عنوان " باب اختلاف اللغات وكلها حجة "[٣] يقول:[٤]" وكيف تصرفـــت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء وإن كان غير ما جاء به خيراً منه".

ويخلص ابن جني إلى تداخل اللغات وتركيبها ، فالعربي ينتقل لسانه ، يأخذ من غيره ويدخله في لسانه ، ويروي ابن جني عن الاصمعي أنه قال :[٥]" اختلف رجلان في الصقر ، فقال أحدهما " الصقر " بالصاد ، وقال الآخر :" السقر " بالسين ، فتراضيا بأول وارد عليهما ، فحكيا له ما هما فيه ، فقال: لا أقول كما قلتما ، إنما هو " الزقر " ويعلق ابن جني على هذا بقوله :[٦]" أفلا ترى إلى كل واحـد من الثلاثة ، كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين أخريين معها ؟ وهكذا تتداخل اللغات ".

إذن نزل القرآن الكريم بهذه اللغة العربية الفصحى فقد روى ابن فارس عن ابن عباس قولـــه :[٧]" ما أرسل الله جلّ وعزّ من نبي إلا بلسان قومه، وبعث الله محمداً ، صلى الله عليه وسلم بلسان العرب ".

---

(١) عبس : ٣١
(٢) ملامح من تاريخ اللغة العربية ص ٥٥ .
(٣) الخصائص ٢/١٠
(٤) السابق ٢/١٢
(٥) السابق ١/٣٧٤
(٦) السابق ١/٣٧٤
(٧) الصاحبي ص ٤٣

فلا عجب أن يكون القرآن الكريم محورًا لجميع الدراسات العربية ، التي قامت في الأساس لخدمته ، وعلى رأسها الدراسات اللغوية ، [١]" ولولاه لاندثرت اللغة العربية الفصحى ، وأصبحت لغة أثرية ، تشبه اللاتينية ، أو السنسكريتية ".

ونرى ابن عباس يفسر الالفاظ الغريبة الواردة في القرآن الكريم بالشعر قائلا [٢]: " الشعر ديوان العرب ، فاذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه ".

وأورد السيوطي في الإتقان المسائل التي جرت بين نافع بن الازرق وابن عباس إذ كان يستشهد ابن عباس ببيت من الشعر على كل سؤال من اسئلة ابن الازرق [٣]، نستفيد من هذا الخبر وما شابهه أن القرآن كاد يضم الفاظا من مختلف البيئات العربية ، فكان يحتاج الناس فيه الى تفسير ، حتى أهل مكة ، وليست قصة عمر [٤] عنا ببعد .

وبذلك يمكننا أن نعتبر تفسير ابن عباس للقرآن الكريم على هذا النحو ، نواة للمعاجم العربية ، فقد بدأت الدراسة في هذا الميدان ، من ميادين اللغة بالبحث عن معاني الالفاظ الغريبة في القرآن الكريم، ولذلك نجد التآليف الأولى في المعاجم كانت تحمل اسم : " غريب القرآن ".

وهكذا نرى أن دراسة القرآن الكريم ، كانت من دواعي الاهتمام بالشعر ، فدراسة الشعر وروايته تعينان على التعرف على كلام العرب ومن ثم على التعرف على الغريب من الفاظ القرآن الكريم .

أما إذا نظرنا إلى النحو العربي فإن الأخبار تروى لنا أن أبا الأسود الدؤلي ، كان أول من وضع النحو ، وأن السبب في ذلك أنه سمع قارئا يقرأ : " أنّ اللهَ بريءٌ من المشركين ورسولُه "[٥] بكسر

---

(١) فصول في فقه اللغة ص ١١٥ .
(٢) الاتقان ١٥٧/١
(٣) الاتقان ١٥٨/١
(٤) تَعثّر عمر بن الخطاب في فهم " وفاكهة وأبّا "
(٥) التوبة : ٣

اللّام من " رسوله " ففضب لذلك ، وكان هذا حافزاً له على وضع مبادىء النحو [١]، والمصادر تضطرب في أول من وضع أسس النحو فالجمهور يعزوه لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه وبعض الروايات تعزوه لأبي الاسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) بأمر من علي أو زياد بن أبيه ، ولكنها تجمع أن الدافع كان ذيوع اللّحن واضطراب الالسنة .

ولكن ما المقصود باللحن ؟ وكيف ذاع اللحن واضطربت الالسنة ؟ اللحن هو النطق على أسلوب مخالف للمألوف . ويكون اللحن بإبدال الحروف " فرسي ضالع " بدلا من " ظالع " و " أسبت " بدلا من " أصبت " وبالاصوات ، كما نسمع من نطق الحاء والطاء . ويكون بالإعراب : ومما رَوَوْه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرّ بقوم يرمون ، فاستقبح رميهم ، فقال :[٢]" ما أسوأ رميكم ! فقالوا : نحن قوم (متعلمين). فقال عمر : لحنكم أشد عليّ من فساد رميكم ".

ويكون بأخطاء نحوية تتعدى مجال العلامة الإعرابية احيانا إلى مجال الرتبة والمطابقة .

كان لانفتاح العرب على الامم الاخرى عند انتشار الاسلام أثر بالغ في ذيوع اللحن ، فاللغة ظاهرة اجتماعية ، تتقارض فيها اللغات الالفاظ بشتى وسائل الاتصال ولا سيّما بعد دخول أمم مختلفة حظيرة الدين الاسلامي وانخراطهم في مختلف المعاملات الانسانية مع العرب دعاة الدين الجديد .

ومما لا شك فيه أن اللحن كان معروفاً على نطاق ضيق قبل الاسلام وبخاصة في الإعراب ، فان إعراب الالفاظ من قبل العرب جميعاً ، أمر يصعب إثباته .

وبدأ اللحن يظهر بشكل ملفت للنظر مشكّلاً ظاهرة تحتاج إلى علاج بعد انتشار الاسلام ، وجاء في الأخبار أن عمر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :[٣]" رحم الله امرءاً أصلح من لسانه " . وطلب من المسلمين أن يرشدوا رجلا تحدث فأخطأ بقوله :[٤]" أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ ".

---

(١) اخبار أول من وضع النحو تجدها في إنباه الرواه ج ١/ ٣٩ وما بعدها وفي نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء ص ١٨ وما بعدها .
(٢) تاريخ آداب العرب ١/ ٢٣٧
(٣) تاريخ آداب العرب ١/ ٢٣٧
(٤) الخصائص ٢/ ٨

ونجد أبا بكر الصديق رضي الله عنه يقول :[١]" لأن أقرأ فأُسقِط أحبُّ إليَّ من أن أقرأ فألحن "، وفي عهد عمر تزداد الظاهرة فُشُوّاً :[٢]" لحنكم أشد عليّ من فساد رميكم " وتروى الاخبار أن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه كان يضرب اولاده على اللحن . ويشعر علي بن أبي طالب كرم الله وجهه بالخطب فيضع أسس النحو ، قال أبو الاسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ) رحمه الله :[٣]" دخلت على أمير المؤمنين عليّ - عليه السلام - فرأيته مطرقاً مفكراً : فقلت : فيم تفكر يا أمير المؤمنين ؟ فقال : سمعت ببلدكم لحناً ، فاردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية : فقلت له : إن فعلت هذا أبقيت فينا هذه اللغة العربية ، ثم أتيته بعد أيام ، فألقى إليّ صحيفة فيها :" بسم الله الرحمن الرحيم. الكلام كله اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ".

كان لتيار اللحن الطارىء رد عنيف هز المجتمع الجديد فتُجمع الروايات على أن كل لحن كان يقابَل بالرفض والاستهجان على امتداد القرن الاول وما تلاه من قرون ، وأن ما مرّ بنا من أقوال رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعلي رضوان الله عليهم ، ليقطع بما نحن فيه ، حتى إذا وصلنا إلى عهد عبد الملك بن مروان (ت عام ٨٦ هـ) وجدناه يلخص رأيه في اللحن في عبارة مشهورة[٤] " اللحن في الكلام أقبح من الجدري في الوجه ".

إن هذا الرفض والاستهجان والتعنيف ما كان ليجدي لو لم يقترن بعمل لغوي حاسم ينقذ العربية من الأخطار المحدقة بها من جراء هذا التيار الشديد ، فكان أن قام رجال خلدهم التاريخ بعمل شاق وسياحة شملت أرجاء الجزيرة العربية ، جمعوا أفصح الكلام ، ثم جعلوا ينظرون فيه ويتأملون ، فأثمرت جهودهم المضنية ثمرة هي " النحو العربي " الذي ما نزال إلى اليوم نتعلمه ونعلمه ، فنفهم النص القرآني الذي إليه ترجع الجهود جميعا ، ونفهم كذلك قول امرىء القيس

---

(١) المزهر ٣٩٧/٢

(٢) تاريخ آداب العرب ٢٣٢/١

(٣) إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣٩/١ ورواية قريبة من هذه في نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص ١٨ .

(٤) البيان والتبيين : ١٦٧/١

وزهير وطرفة ، وهذا المستشرق (دى بوهر) الهولندى يقول في كتابه (تاريخ الفلسفة في الاسلام: ٤٠) :-
"[1] وأيّاما كان فلِلعلم النحو العربي خصائص ليس هذا مجال الاقاضة فيها ، وهو أثر رائع من آثار العقل العربي بما له من دقة في الملاحظة ومن نشاط في جمع ما تفرق ، هو أثر يرغم الناظر فيه على التقدير له ، ويحق للعرب أن يفخروا به " .

مما تقدم نستطيع أن نخلص إلى أن النحو نشأ نشأة تعليمية تهدف إلى تعليم الوافدين من غير العرب اللسان العربي ، وتقويم الانحراف الذى لحق بلسان العرب جراء مخالطتهم لهؤلاء الوافدين ، ويهدف إلى فهم القرآن الكريم ، لا خشية على القرآن الكريم ولا ضبطاً له كما يذكر بعض الباحثين ، فهذا الأستاذ تمام حسان يقول :[2]" فلقد نشأت دراسة اللغة العربية الفصحى علاجاً لظاهرة كان يُخشى منها على اللغة وعلى القرآن وهي التي سموها ذيوع اللحن "أقول لم ينشأ النحو خوفاً على القرآن الكريم بل لفهم القرآن الكريم وذلك للاسباب الآتية :

- القرآن الكريم محفوظ من الله سبحانه وتعالى لقوله :" إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون " .[3]
- استمر اللحن على الرغم من وضع القواعد النحوية .
- استمرار اللحن لا يضر بالقرآن الكريم بل يضر باللاّحن نفسه .
- وجود أشخاص لا يلمون بشيء من النحو في حين يضبطون القرآن ضبطاً تاماً ولا يلحنون فيه شيئا .
- يبقى تعلم النحو عملا تطوعياً في الوقت الذى تكون فيه تلاوة القرآن للمسلم عبادة يثاب على كل حرف من حروفه .
- إن اللحن وحده لا يفسر نشأة النحو ، ولا سيما على الصورة التي وصل إلينا في كتاب سيبويه ، والبَوْن شاسع بين معالجة اللحن وإرادة الفهم ، فلو كان النحو لعلاج اللحن لاقتصر

---

(١) النحو الوافي ، عباس حسن جـ ١/ ٣ ، كذلك حركة التصحيح اللغوى في العصر الحديث /١٥ .
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١ .
(٣) الحجر : ٩

على وضع ضوابط الصحة والخطأ في كلام العرب . أما إرادة الفهم فإنها تقصد إلى البحث عن كل ما يفيده النص والتركيب القرآني ، ولهذا كان النشاط النحوي القديم على الوجه الذي عرفناه من كثرة العلماء وتفرع المذاهب وغزارة المادة .

لقد كان ابن خلدون دقيقا في قوله [١]" وخشي أهل الحُلُوم منهم أن تفسد تلك المَلَكَة رأساً ويطول العهد ، فينغلق القرآن والحديث على المفهوم ، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك المَلَكَة مطّردة ، شبه الكليات والقواعد ، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ".

كانت الحاجة ماسة إذن لإيجاد قواعد تضبط اللسان ، والروايات تذكر أنّ أبا الأسود بعد أن أخذ الرقعة من علي بن ابي طالب كرم الله وجهه والتي يذكر فيها أقسام الكلام ، قال: [٢]" وقال لي : انح هذا النحو وأضف اليه ما وقع إليك . واعلم يا أبا الأسود أن الاسماء ثلاثة : ظاهر ومضمر واسم لا ظاهر ولا مضمر ، وإنما يتفاضل الناس يا أبا الاسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر ، وأراد بذلك الاسم المبهم . ثم قال : وضعت بابيْ العطف والنعت . ثم بابيْ التعجب والاستفهام إلى أن وصلت الى باب (إن وأخواتها) ما خلا (لكنّ) ، فلما عرضتها على علي رضي الله عنه أمرني بضم لكنّ إليها وكنت كلّما وضعت باباً من أبواب النحو عرضته عليه ، إلى أن حصلت ما فيه الكفاية قال : " ما أحسن هذا النحو نحوت " فلذلك سمي النحو ".

احتدم النقاش حول قضية نشأة النحو العربي فالناظر في كتب الطبقات تحيّره كثرة الاختلافات حول هذه النشأة ، هذا التضارب في الروايات دفع بعض المستشرقين وبعض العلماء المحدثين إلى التشكك في نشأة النحو ، ومن هؤلاء المستشرقين الذين أنكروا نسبة النحو إلى أبي الاسود الدؤلي المستشرق (فون كريمر) إذ يقول : [٣]" إن تسرب الفساد إلى اللغة العربية كان هو السبب في ضرورة وضع قواعد النحو لإنقاذ اللغة العربية رواية لا يُعوَّل عليها اطلاقا ولا أساس لها فالنحو العربي من وضع الاجانب من الآراميين والفرس ".ومن المحدثين الدكتور مصطفى نظيف

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ١٢٥٥

(٢) نزهة الالباء ص ١٨ وبرواية قريبة منها في إنباه الرواة جـ ٣٩/١ .

(٣) نقلا عن الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ص٩ .

إذ يقرر بأن [١] " يعقوب الرهاوى كان من معاصري أبي الأسود وهو من يعاقبة السريان وتتلمذ على - (سويرس سبيوخت) وبرع في الفلسفة واللاهوت والنحو ، ألف في النحو السرياني كتابا اقتبس فيه الحركات والنقط " .

ويرى الدكتور أنيس فريحة أن النحو جاء في بداياته الاولى متأثراً بالمنطق الاغريقي وبالفلسفة الميتافيزيقية كما تظهر من مقولات أرسطو عن طريق السريان الذين احتذوا حذو الاغريق . ويذكر الدكتور أنيس فريحة أن (حنين بن اسحاق) كان صديقاً حميماً للخليل بن أحمد وهو سرياني لازم الخليل حتى أتقن اللسان العربي ، [٢] " وكان الطبيعي أن يتأثروا (النحاة العرب الاوائل) بالمنهج اللغوي الذي كان يأخذ به السريان الذين احتكوا بهم احتكاكاً لصيقاً " .

إن نشأة النحو مرتبطة بالمعارف السابقة للعرب في الجاهلية وصدر الاسلام ، فقد عرف العرب القراءة والكتابة في ذلك الوقت المبكر والشواهد على ذلك كثيرة [٣] فقد ورد في الآيات الكريمة ما يثبت ذلك ، قال تعالى : " وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة واصيلا " . [٤] وقوله تعالى : " أو ترقى في السماء ولن نؤمن لرقيك حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه " [٥] وقال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل " [٦] هذه إشارات إلى معرفة القراءة والكتابة . وما المعلّقات التي كانت تعلق على الكعبة إلا دليل آخر على معرفة القراءة والكتابة ، وفداء أسرى بدر من المشركين نظير قيام الواحد منهم بتعليم عشرة من صبيان المسلمين القراءة والكتابة دليل آخر. وكتابة القرآن وكتّاب الوحي أدلة وشواهد لا مجال لإنكارها فقد أثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله : " لا تكتبوا عني شيئا غير القرآن " [٧]

---

(١) السابق ص ١٠
(٢) نظريات في اللغة . انيس فريحة ص ١٢٣ .
(٣) انظر تعلم الكتابة وشيوعها في مصادر الشعر الجاهلي ص ٤١ .
(٤) الفرقان : ٥
(٥) الاسراء : ٩٣
(٦) البقرة : ٢٨٢
(٧) الاتقان ٧٦/١

وروى السيوطي في الاتقان :[1]" قال زيد : قال أبو بكر : إنك شاب عاقل لا نتّهمك ، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتتبّع القرآن اجمعه ، فوالله لو كلّفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن " .

وجاء في البيان والتبيين للجاحظ :" قال ابراهيم بن ادهم : أخبرني الربيع بن عبد الرحمن السلمي قال : قلت لأعرابي : أتهمز إسرائيل ؟

قال : إني إذاً لرجل سوء .

قال : قلت : أفتجر فلسطين ؟ قال : إني إذاً لقوي [2]

ويعقّب ابن فارس :[3]" فان قال قائل : فقد تواترت الروايات بأن أبا الاسود أول من وضع العربية وأن الخليل أول من تكلم في العروض . قيل له : نحن لا ننكر ذلك ، بل نقول إن هذين العِلْمين قد كانا قديما وأتت عليهما الايام وقلّا في أيدي الناس ، ثم جددهما هذان الإمامان ".

وتذكر المصادر أنه كانت في الجاهلية مدارس في أماكن مختلفة من جزيرة العرب ، مثل[4]" مكة والطائف والانبار والحيرة ودومة الجندل والمدينة وقبيلة هذيل ، وكان البنون والبنات يتعلمون القراءة والكتابة في هذه المدارس ".

كان ظهور بعض المصطلحات مثل الاسم ، والفعل ، والحرف ، في صحيفة علي بن طالب ، وباب العطف ، وباب التعجب ... وغيرهما في قول أبي الأسود الدؤلي ، سبباً في إنكار أن تكون هذه البدايات بهذه الصورة من الدقة ، ولكن كيف لمنكر أن ينكر مقولة عليّ كرم الله وجهه ، وقد ربّي في كنف النبوة ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح الناس وأبينهم قال صلى الله عليه وسلم :" أنا من قريش ونشأت في بني سعد ، فانّى لي اللّحن" (٥)

---

(١) الاتقان ٧٦/١
(٢) البيان والتبيين ٢٢٠/٢ والصاحبي ص ١١
(٣) الصاحبي ص ١٣
(٤) الكتابة عند العرب في الجاهلية وصدر الاسلام أحمد كوتي . مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق الجزء الثاني المجلد الحادي والستين ص ٣٤٩ .
(٥) المزهر ٣٩٧/٢

فلا عجب إذا أن ينشأ علي عالماً باللغة فصيحاً فأثرت عنه الحكمة والبلاغة والشعر ، وقد قال عنه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : "انا مدينة العلم وعلي بابها" . (١)

وجاء في الاخبار أيضا أن ابا الاسود الدؤلي كان وثيق الصلة بعلي كرم الله وجهه وكانت صلته به صلة ولاء وحب ، يقول أبو الأسود :

يَقُولُ الأَرْذَلُونَ بَنُو قُشَيْرٍ طَوالَ الدَّهْرِ لا تَنْسَى عَلِيّا ... ؟
أُحِبُّ مُحَمَّداً حُبّاً شَدِيداً وَعَبّاساً وَحَمْزَةَ والْوَصِيّا (٢)

ولا عجب أيضا أن ينقط أبو الاسود المصحف تنقيط إعراب بدل على وضوح ظواهر الإعراب في ذهن إبي الاسود حينما قال للكاتب :(٣)" خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف واذا ضممتهما فاجعل النقطة إلى جانب الحرف وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله فإن اتبعت شيئا من الحركات غنّة (٤) فانقط نقطتين . فابتدأ بالمصحف حتى آتى على اخره " .

وكان ذلك يشق على الكاتب ، إذ كان عليه أن يكتب بمدادين وقلمين مختلفين ، واستمر ذلك حتى جاء الخليل بن احمد فوضع الشكل الذى نكتب به حتى الآن ، وهو مأخوذ من صور الحروف ، فالضمة واو صغيرة في أعلى الحرف ، والكسرة ياء تحته ، والفتحة ألف مبطوحة فوقه .

وهناك بعض الآراء النحوية منسوبة لأبي الاسود شغلت العلماء منها ما رواه صاحب العقد الفريد :(٥)" قال ابو الاسود الدؤلي : من العرب من يقول : لولاي لكان كذا وكذا . وقال الشاعر :

---

(١) لمع الادلة في اصول النحو ص ٩٧ .
(٢) انباه الرواة ١/٥٢
(٣) نزهة الالباء ص ٢٠ وانظر كذلك مراتب النحويين لابي الطيب ص ٢٩
(٤) وفي انباه الرواة : "وان مكّنت الكلمة بالتنوين فاجعل امارة ذلك نقطتين" ص ٤٠
(٥) العقد الفريد ٢/٢٨٠ والشعر ليزيد بن الحكم .

وَكَم مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَمَا هَوى بِأَجْرَامِهِ من قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

وكذلك " لولا أنتم ، ولولاكم " : ابتداء وخبره محذوف "

وتنسب إلى أبي الاسود أبيات تعتبر شواهد على مسائل نحوية منها :

- لَيْتَ شِعْرِي عن خَلِيلِي مَا الَّذِي نَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ

يُستشهد به على وجود فعل ماض للفعل (يدع) :

- لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ

يُستشهد به في باب المفعول معه .

- جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ (١)

في إعادة الضمير على متأخر في اللفظ وفي الرتبة .

وغير هذه الأبيات ، مما يثبت تأثير أبي الاسود في الدراسات النحوية واستنباط القواعد ، والاستشهاد عليها .

وقبل المضي في مسيرة النحو العربي ونشأته ونضوجه ومحاولات التجديد فيه أرى لزاما أن أسوق تعريفات العلماء لهذا العلم :

جاء النحو في اللغة لمعان خمسة : (٢)

- " القصد، يقال : نحوت نحوك ، أي قصدت قصدك .
- والمِثْل ، نحو مررت برجل نحولك ، أي مِثْلك .
- والجِهة ، نحو : توجّهت نحو البيت ، أي : جهة البيت .

---

(١) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ص ٤١ .
(٢) شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ١/٥ ، ٦ انظر كذلك لسان العرب مادة (نحا) .

- والمقدار ، نحو : له عندي نحو ألف ، أي مقدار ألف .
- والقِسْم ، نحو : هذا على أربعة أنحاء ، أي أقسام ".

أما المعنى الاصطلاحي للنحو ، فقد جاء في الأصول لابن السراج (ت ٣١٦ هـ) :[١] " النحو إنما أُريدَ به أن ينحُوَ المتكلم إذا تعلمه كلام العرب ، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب ، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة ".

وعرفه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بأنه [٢] " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير، والإضافة والنّسب والتركيب وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها ، وهو في الاصل مصدر شائع ، أي نحوت نحواً ، كقولك : قصدت قصداً ، ثم خُص به انتحاء هذا القبيل من العِلم " .

وهو عند الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) [٣] " علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب " .

وجاء في الاقتراح أن النحو [٤] " صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح ويفسد في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد ".

والذي ينعم النظر في التعريفات السابقة للنحو يلاحظ ما ذهبتُ اليه [٥] من أن النحو نشأ نشأة تعليمية ، فعبارة ابن السراج " حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة " وعبارة ابن جني " ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة " شاهد على ذلك .

---

(١) الاصول في النحو ١/٣٥
(٢) الخصائص ١/٣٤
(٣) لمع الادلة في أصول النحو ص ٩٥
(٤) الاقتراح في علم اصول النحو ص ٣١ ونقل السيوطي التعريفات السابقة مع تحريف بسيط في بعضها في الاقتراح ص ٢٩ ـ ٣٠ .
(٥) انظر ص ١٤

وتفيد كلمة " صناعة " أنها ملكة حاصلة بالتّمرّن والتدريب .

ونلاحظ كذلك أن النحو كان يضم مختلف علوم العربية من مفردات مُعجمية وتراكيب وصرف وبلاغة ، وهي أمور ضرورية ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة .

كما نلاحظ أنه من غير المنطقي أن يتأثر النحو - في هذه المرحلة - تأثراً كاملاً بمنهج أرسطو في المنطق وذلك لاختلاف الهدف في كل منهما .(١)

اتّبع النحاة الاوائل منهجاً وصفياً في استقراء اللغة وتقعيد القواعد ، واشترطوا لذلك أن تنحصر اللغة التي يعتدّ بها في هذه القواعد بأماكن محدّدة وقبائل بعينها وذلك حرصا منهم على سلامة اللغة ، فاستبعدوا القبائل التي كانت تختلط بغير العرب في التنقل في أطراف الجزيرة العربية للتجارة أو الوعي خوفا من أن يكون قد علق في ألسنتها من تلك الأمم شيء ، فحددت الزمان بتوقف الاستشهاد باللغة التي وصلتهم بعد عام (١٥٠ هـ) وآخر من يستشهد بشعره هو (ابراهيم بن هرمة) المُتَوفّى سنة ١٥٠هـ ، أما الاماكن فحصرتها في وسط الجزيرة العربية وتضم القبائل :(٢)" قيس ، وتميم ، وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم هُذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل . وبالجملة فانه لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الامم الذين حولهم ..." ومما دفعهم إلى ذلك حرصهم على سلامة اللغة (٣)" ولو عُلم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم ، لوجب الأخذ عنهم ، كما يؤخذ عن أهل الوبر .... وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الالسنة وخبالها ... لوجب رفض لغتها ".

قال ابن عباس رضي الله عنهما (٤)" نزل القرآن على سبع لغات ، منها خمس بلغة العجز من هوازن . قال : والعجز : سعد بن بكر ، وجشم بن بكر ، ونصر بن معاوية ، وثقيف ، وهؤلاء كلهم

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث . الراجحي ص ١٠٣

(٢) نقله السيوطي عن كتاب (الالفاظ والحروف) لابي نصر الفارابي (٣٩٨ هـ) في المزهر ٢١١/١ والاقتراح ص ٥٦ .

(٣) الخصائص ٥/٢

(٤) الاتقان في علوم القرآن ٦٣/١

من هوازن . ويقال لهم عليا هوازن ، ولهذا قال أبو عمرو بن العلاء : أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم : يعني بني دارم ".

وعن ابن مسعود رضي الله عنه :[١] " أنه كان يستحب أن يكون الذين يكتبون المصاحف من مضر ، وقال عمر : لا يُملِيَنَّ في مصاحفنا إلا غلمانُ قريش وثقيف ".

ومن العلماء الاوائل من وقف حياته على الرحلة في جمع اللغة من افواه الناطقين بها ، وكان الواحد منهم يفخر بذلك ، وإننا لنجد البصريين يغمزون الكوفيين بقولهم [٢]" نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب ، وأكلة اليرابيع وأنتم تأخذونها عن أكلة الشوارىز ، وباعة الكواميخ " .

إن اتباع المنهج الوصفي هو الذى حمل النحاة الاوائل على أن تشتمل القواعد على لغات العرب المذكورة آنفاً وفيها رد على من نعى عليهم عدم التزام اللغة النموذجية الادبية ، فهم يقعّدون لعامة الناس وليس للعلماء منهم ، فهذا الدكتور ابراهيم أنيس يقول :[٣]" ولكن القدماء من علماء العربية ـ لسوء الحظ ـ لم يَقْصُروا تقعيدهم لقواعد العربية على مصدر واحد هو لغتها النموذجية ، كما كان الواجب ، بل أقحموا معها اللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة .... ولذا جاءتنا قواعدهم مضطربة تعددت فيها الوجوه ، واختلفت الاقوال في المسألة الواحدة ".

ويرى الاستاذ سعيد الافغاني الرأي نفسه فيقول :[٤]" لم يصدر النحاة في تنسيق شواهدهم عن خطة محكمة شاملة ، فأنت تجد في البحث من بحوثهم قواعد عدة ، هذه تسند إلى كلام رجل من قبيلة أسد ، وتلك الى كلام رجل من تميم ، والثالثة إلى كلمة لقرشي ، وتجد على القاعدة تفريعاً دعا إليه بيت لشاعر جاهلي "

---

(١) المزهر ١/٢١١
(٢) الاقتراح ص ٢٠٢
(٣) من اسرار اللغة ص ٣٨
(٤) في اصول النحو ص ٧٠

ويتفق الدكتور عفيف دمشقية معهما فنراه يقول : [١]" فهذا غيض من فيض مما جاء في بدايات النحو من خلط بين مستويات الأداء اللغوي كان له آثار غير محمودة على الدرس النحوي طوال العصور " . كما يرى المرحوم صبحي الصالح أن النحاة قد وقعوا [٢] في كثير من التناقض حين استنبطوا قواعدهم النحوية والصرفية من كل ما روى عن القبائل " . لكن الدكتور تمام حسان له رأي مخالف ، فهو يرى أن النحاة قد أخطأوا حين استنبطوا نحوهم من اللغة الأدبية . [٣]

وينحي باللائمة على النحاة القدماء لاستقرائهم الناقص ، بالتزامهم زماناً ومكاناً محدّدَيْن لجمع المادة اللغوية . [٤]

نشأ النحو في بداياته وصفياً واشتُقت القوانين والقواعد باستقراء لغة العرب ، ولكن مع استمرار اللحن وفشوّه وفساد الالسن اتخذت هذه القواعد طابعاً معيارياً ، فلم يكن من المعقول أن توضع لكل قبيلة قواعد خاصة بها ، ويترك الخيار لمن يدخل في الدين الاسلامي أن يتبنى لغة منها ، ولو فعلوا ذلك ، لأصبحت العربية لغات لا لغة واحدة ، وبذلك يستغلق علينا فهم جل تراثنا الأدبي والفكري . ولو أنهم أخذوا من كل البيئات العربية لتترب إلى اللغة العربية ما ليس منها ولجاء جلّه متضاربا ينقض بعضه بعضا ، وكان في تحديدهم الزمان والمكان ، عمل رائع آتى أكله القرون الطوال ومكّننا من فهم القرآن والحديث ، والشعر الجاهلي والاسلامي ، والأدب بمختلف فروعه .

نشأت مناهج الدراسات اللغوية الحديثة في الغرب ، وحين انتقلت هذه المناهج إلى الدرس العربي ، بعد اتصال اساتذتنا وباحثينا بها في الغرب ، [٥]" بدأت الانتقادات التي أخذها الوصفيون على النحو التقليدي الاوروبي تظهر في معظم المؤلفات الحديثة التي تعرض للنحو العربي"

---

(١) المنطلقات التأسيسية والفنية الى النحو العربي ص ٤٩ .
(٢) دراسات في فقه اللغة ص ٦٤
(٣) الاصول ص ١٠٣
(٤) الاصول ص ٦٠
(٥) النحو العربي والدرس الحديث . ص ٤٨ .

ظهرت على أثر ذلك محاولات كثيرة تحت اسماء شتى ، منها : إحياء النحو ، وتجديده ، وتيسيره ، وتبسيطه .... وغيرها .

كان أهم هذه المحاولات : إحياء النحو للدكتور ابراهيم مصطفى ١٩٣٧م، ولجنة تيسير النحو (في مصر) ١٩٣٨م ، ومدخل إلى كتاب " الرد على النحاة لابن مضاء " للاستاذ شوقي ضيف ١٩٤٧م ، ولجنة مؤتمر مفتشي اللغة العربية ١٩٥٧م ، والنحو الجديد لعبد المتعال الصعيدي ، وتجديد النحو لشوقي ضيف ١٩٨٢م . وظهرت محاولات وافكار وردود أخرى لشخصيات مختلفة في هذا القرن وخلال مسيرة النحو في مختلف العصور ، سأعرض لها بشيء من التفصيل ، في قابل البحث ، إن شاء الله تعالى .

الفصل الثاني
تطور التفكير في الدراسات اللغوية

علم اللغة من العلوم الانسانية ، وهو بذلك كالكائن الحي ، لأن اللغة تحيا على السنة الناطقين بها ، وهم الاحياء ، ولذلك تتطور وتتغير بفعل الزمن ، وتخضع اللغة لما يخضع له الانسان في نشأته ونموه وتطوره ، فهي ظاهرة اجتماعية ، لا تكون بمعزل عن المجتمع ، وتستمد كيانها منه ، فترقى برقيّه ، وتنّحطّ بانحطاطه . (١)

والتطور يشمل مختلف عناصر اللغة ، اصواتها ، وقواعدها ، ومتنها ، ودلالاتها ، فينشأ من هذا التطور اختلاف بين لغة عصر وعصر سبقه ، ويحدث صراع بين القديم والجديد ، ويصبح قديماً ما كان بالامس جديداً ، فيضمحل القديم ، ولكن لا يظهر الجديد فجأة بل يستمر الصراع ، فقد يطول أو يقصر إلا أنّ النصر يكون للجديد في النهاية .

غير أن هذا الوضع يختلف بالنسبة للغة العربية الفصحى ، فإن لها ظرفاً خاصاً ، ذلك أنها ارتبطت بالقرآن ، فاستمدت منه عنصر الحياة ، وسر البقاء .

(٢)" واللغة تميل في تطورها ، نحو السهولة والتيسير ، فتحاول التخلص من الاصوات العسيرة ، وتحاول القضاء على التفريعات الكثيرة المختلفة للظاهرة الواحدة داخل اللغة ".

ومن الامثلة على ذلك محاولة بعض القبائل ، ولا سيما الحجاز ، التخلص من ظاهرة الهمز ، لأنّ صوت الهمز عسير النطق ، فهو ناجم عن انحباس الهواء بالاوتار الصوتية ، ثم انطلاقه بعد انفراج الاوتار فجأة ، وكذلك ما يتم في اللهجات العامية العربية في الوقت الحاضر من الاقتصار على علامة تأنيث واحده بدلا من ثلاث : فنقول في حمراء ، وصحراء ، وميناء : حمرة ، وصحرة، ومينة .

---

(١) التطور اللغوى ص ٥

(٢) التطور اللغوى ص ٥٥

ونقول في : سلمى ، وعدوى ، وفتوى : سلمة ، وعدوة ، وفتوة .

بدأ النحو بداية متواضعة ، وإن يكن من الصعب تتبع الخطوات التي خطاها مرحلة مرحلة ، ولكنه قد غدا أواخر القرن الثاني علما له قواعده وأصوله ، وأحكامه ، وقوانينه مجلا في كتاب سيبويه ، وهو بحق يعتبر خلاصة ما قام به الباحثون قبله من جهد ، فهو ثمرة جهادهم جميعاً ، كما لا يُنكر فضل سيبويه وعلمه وسعة اطلاعه [١] ، "وقد ظهر ذلك في تأليف الكتاب وتصنيفه وتبويبه وعرض آرائه ، حتى اعتبر سيبويه بحق مؤسس المدرسة البصرية " .

تأثر النحو منذ نشأته الاولى بالقرآن الكريم والقراءات ، وكان من الطبيعي أن يتأثر ، إذ كان فهم القرآن هدفاً من أهداف وضع النحو ، كما أن الرّعيل الاول من النحاة كانوا على صلة وثيقة بالقراءات حيث تذكر كتب الطبقات أن أبا الاسود الدؤلي قرأ القرآن على عليّ بن ابي طالب [٢] ، وكان نصر بن عاصم ، وعبد الرحمن بن هرمز ، وعبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي ، وعيسى بن عمر من القراء [٣] .

وكان أبو عمرو بن العلاء والكسائي من القراء السبعة ، ومن لم يكن منهم من القراء فقد كانت له صلة بالحديث الشريف وبعلوم العربية الاخرى وعلوم الدين .

[٤] " ولعلنا لا نقع في مبالغة حين نقرر أن (القراءات القرآنية) كانت من أهم علوم المسلمين ، لأنها أوثقها اتصالا بالنص القرآني ، ولأنها هي التي أصّلت منهج النقل اللغوي ، ثم انها ثالثا وضعت منهجا في نقد الرواية يفوق منهج المحدثين " .

والقراءات القرآنية علم نقلي اعتمد على الرواية والسماع ، تأثرت علوم اللغة بالتفسير أيضا ، والتفسير في مراحله الاولى كان أقرب العلوم الاسلامية إلى القراءات ، لأن أفضل تفسير عندهم

---

(١) تاريخ النحو وأصوله ، عبد الحميد السيد طلب ص ٥٦
(٢) نزهة الالباء ص ٢٤ ، انباه الرواة جـ ١/ ٥٠
(٣) نزهة الالباء ، ص ٢٣ ، وما بعدها .
(٤) النحو العربي والدرس الحديث ، الراجحي ص ١٣

هو تفسير القرآن بالقرآن ، والتفسير المأثور خشية أن لا يقال في القرآن برأي ، وكان يستند التفسير إلى فهم العربية ومعرفة طرائق استعمالها ، وفي استشهاد ابن عباس باللغة والشعر في تفسير القرآن دليل على ذلك .(١)

تأثرت العلوم اللغوية العربية بالفقه ، والفقه مذهب " عقلي " ، فقد أثر أن الرسول صلى الله عليه وسلم سُرَّ من إجابة معاذ بن جبل حين قال (٢)" أجتهد رأيي ولا آلو " وذلك في حال عدم وجود نص شرعي في كتاب الله وفي سنة رسوله في مسألة ما ، وحمد الله الذي هدى رسول الله الى ما يرضي الله .

وعلاقة النحو بالفقه ثابتة ترويها لنا المصادر فقد جاء في مجالس العلماء للزجاجي (٣) " ... حدثنا الاحمر النحوي قال : دخل أبو يوسف الفقيه على الرشيد وعنده الكسائي يحدثه ، فقال : يا أمير المؤمنين ، قد سعد بك هذا الكوفي وشغلك . فقال الرشيد : النحو يستفرغني ، استدل به على القرآن والشعر ، فقال الكسائي : إن رأى أمير المؤمنين أن يأمره بجوابي في مسألة من الفقه . فضحك الرشيد فقال : أبلغت الى هذا يا كسائي ؟ يا أبا يوسف ، أجب . فقال : ما تقول في رجل قال لامرأته : أنت طالق ان دخلت الدار ؟ قال : فقال ابو يوسف : إن دخلتْ فقد طلقت . فقال الكسائي : خطأ ، إذا فُتحت (أن) فقد وَجَب الأمر ، وإذا كسرت فإنه لم يقع . فنظر أبو يوسف بعد ذلك في النحو ".

وهذا صالح بن اسحق الجرمي يقول :(٤)" أنا مذ ثلاثون سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه ".

والفراء يقيس مسائل الفقه على مسائل النحو ، قيل له :(٥)" ما تقول في رجل سها في الصلاة ثم سجد سجدتي السهو فسها ؟ فقال لا يجب عليه شيء . قيل له : وكيف ذلك ومن أين قلت ؟

---

(١) ينظر في ذلك الى مسائل نافع بن الازرق وابن عباس . الاتقان في علوم القرآن ١/١٥٨ وما بعدها .
(٢) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ص ١٠٩
(٣) مجالس العلماء للزجاجي ص ١٩٦
(٤) السابق ص ١٩١
(٥) السابق ص ١٩١

نتج عن " القياس " في اللغة ـ أحيانا ـ أن بعض النحاة الاوائل خطّأوا شعراء من الذيـــن يُستشهد بهم لفصاحتهم ، ومثال ذلك موقف عيسى بن عمر من النابغة في قوله :

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ ... مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

والاعتراض على رفع " ناقع " والقياس يقتضي نصبها على الحالية ، لأن الكلام قبلها قد تمّ (فـــي أنيابها السم) .

وجاء سيبويه بعد ذلك فأجاز الرفع على الفاء الجار والمجرور ، وأثبت في كتابه أنّك تقول : فيها عبدالله قائماً ، كما تقول : فيها عبدالله قائم ، نصب " قائما " على الحال في الجملـــة الاولى ، ورفعها على الفاء الجار والمجرور في الثانية . (١)

ونرى أن ابن جني يصرح بأنه قد ألّف كتابه الموسوم بالخصائص على مذهب أصول الفقـــه والكلام . (٢)

وذكر ايضا ان (٣) " كتب محمد بن الحسن ـ رحمه الله ـ إنما ينتزع أصحابنا منها العلل ". ومحمد بن الحسن هو صاحب أبي حنيفة وصاحب الكتب النادرة في الفقه منها الجامع الكبـــير ، والجامع الصغير .

يبين الدكتور عبده الراجحي أن النحو وثيق الصلة بعلمي الكلام والاصول ، وأن هذه العلـــوم الثلاثة كانت أكثر العلوم تبادلاً للتأثّر والتأثير . (٤) والشواهد على ذلك نجدها في المؤلفـــات الأولى للنحو ، ففي كتاب سيبويه : (٥) " اعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو ، وهو من اسمه ،

---

(١) الكتاب ٨٩/٢
(٢) الخصائص ٢/١
(٣) السابق ١٦٣/١
(٤) النحو العربي والدرس الحديث ص ١٧
(٥) الكتاب ١٢١/٢

قال : أخذته من كتاب التصغير ، لأن الاسم إذا صُغِّر لا يُصغَّر مرة أخرى " .

وقد كان التأليف في الخلاف بين النحاة [١] " على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ".

وإذا كان القياس أصلا من أصول التشريع الاسلامي فإنه كذلك أصل من أصول التقعيد في اللغة والنحو ، وكان الكسائي يقول :

إنّما النّحْوُ قِياسٌ يُتْبَعُ ... وَبِهِ فِي كُلِّ أمْرٍ يَنْتَفِعُ

يقول أبو البركات الانباري صاحب لمع الادلة : [٢] " إعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل في حدّه : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو " . وكان أول من [٣] " بعج النحو ومد القياس وشرح العلل ، هو عبدالله بن ابي اسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ) ".

ولكن القياس إذا تعارض مع ما نطقت به العرب فهو مردود ، قال صاحب الخصائص : [٤] " إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه ".

ويعقب السيوطي في الاقتراح على هذا ، بقوله : [٥] " وهذا يشبهه شيء من أصول الفقه وهو نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه ".

---

(١) الانصاف ١/٥

(٢) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الادلة ص ٩٥

(٣) انباه الرواة القفطي ٢/١٠٥

(٤) الخصائص ١/١٢٥

(٥) الاقتراح ص ٢٠٩

وذلك قولك : هذا زيدٌ الطويلُ ..." وتشبه هذه العبارة مذهب المعتزلة في أن " الصفات عين الذات " .

لقد نشأت علوم اللغة وعلوم الدين في ركاب واحد ، فكما أن علوم اللغة استمدت أصولها من علوم الدين ، فان علوم الدين لم تكن بمعزل عن علوم اللغة ، روي أن حماد بن سلمة كان يرى أن تعلم النحو شرط أساسي لتعلم الحديث ، فيقول :[1]" مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار ، عليه مِحْلة ولا شعير فيها ".

وجاء في لمع الادلة في ذكر فضل النحو [2]" ان أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد ، وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه ".

فقد ورد في القرآن آيات تحتاج معرفتها والوقوف على معانيها معرفة بالعربية وعلومها، مثل قول الله تعالى : " قال يا ابليسُ ما منعك أن تسجدَ لما خَلَقْتُ بِيَدَيَّ " [3]

وذهبوا إلى تشبيه اليد بالجارحة ، وهي من الكلمات التي ترد في باب المجاز ، وكان ذلك وأمثاله [4]" مما دعا الاصوليين إلى دراسة اللغة ، والاهتمام بها في مقدمات كتبهم استعداداً لاستنباط الاحكام الشرعية من النصوص القرآنية ".

ولكي يصاغ علم النحو صياغة دقيقة كان لا بد من اطّراد قواعده وأن تقوم على الاستقراء [5]" الذي يكفل لها التعليل ، وأن تصبح كل قاعدة أصلا مضبوطا تقاس عليه كل الجزئيات قياسا دقيقاً ".

---

(١) انباه الرواة القفطي ١/٣٦٤

(٢) لمع الادلة ص ٩٥

(٣) ص : ٧٥

(٤) التصور اللغوي عند الاصوليين ص ٣

(٥) المدارس النحوية ص ١٨

ولقد تشددوا في اطّراد هذه القواعد مما جعلهم يطّرحون الشاذ ولا يعوّلون عليه .

كان هذا هو الجو الذي نشأ فيه النحو وتطور ، كما نشأت العلوم الاخرى وتطورت ، اعتمد على القراءات في النقل والرواية ، وعلى الاصول والكلام في الطابع العقلي الذى جعله لا يتوقف عند ظواهر اللغة ليصفها بل يتعدى ذلك إلى التفسير العقلي . فكانت نشأة هذا العلم داخل المناخ العربي لا خارجه . (١)

قسّم بعض العلماء تطور النحو إلى أربعة أطوار وهي :

الطور الاول : طور الوضع والتكوين للنحو العربي وهو بصري خالص .

الطور الثاني : طور النشوء والارتقاء والنمو ، وهو بصري كوفي .

الطور الثالث : طور النضوج والكمال ، وهو بصري كوفي أيضا .

الطور الرابع : طور الترجيح والبسط والتصنيف ، وهو بغدادي واندلسي ومصري وشامي . (٢)

وهذه الاطوار قد تتداخل بعضها في بعض فلم يكن هناك حد فاصل بين كل طور وآخر .

إن تأثر النحاة بالعلوم العقلية جعل بضاعتهم مصدر ازعاج احيانا للشعراء والأدباء ، فهذا الجاحظ يتذمر من النحو إذ يقول لأبي الحسن الاخفش (٣) " أنت أعلم الناس بالنحو ، فلِمَ لا تجعل كتبك مفهومة كلها ؟ وما بالنا نفهم بعضها ، ولا نفهم أكثرها ؟ وما لك تقدم بعض العويص ، وتؤخر بعض المفهوم ؟ "

ونفهم من هذا الخبر أن ما كان يقدمه الاخفش كان من التعقيد بحيث يصعب فهم بعضه حتى على العقول النيّرة كعقل الجاحظ .

---

(١) فقه اللغة في الكتب العربية ص ١٧٥

(٢) تاريخ النحو واصوله ص ٥٩

(٣) نقلا عن المنطلقات التأسيسية والفنية الى النحو العربي ص ١١٤

وكان الجاحظ يرى أن الاكثار من النحو وتدريسه لذاته إنما هو مضيعة للوقت ، ومشغلة للصبي عما هو أولى به ، ويدعو إلى تعليم الصبي من النحو بمقدار ما يؤدّيه إلى السلامة من فاحش اللحن ويعينه أيضا على فهم الشعر أو وصف شيء أو إنشاء كتاب ، وهذا ما يسمى اليوم بالنحو الوظيفي .

كان همُّ النحاة اطّراد قواعدهم فقد بنوها على السائد الأعمّ من كلام العرب وقد عدّوا أي استثناء أو خروج عن هذه القواعد شاذاً لا يقاس عليه وحاولوا تأويله ليتناسب مع قواعدهم وكانوا لا يتورعون عن تخطئته في بعض الاحيان ، ولو كان قائله من فصحاء العرب .

فهذا المبرّد ينادي بعدم الالتفات إلى الشواذ والنوادر وقال أيضا : [1] " إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلّاتك " .

وقد ازداد نفوذ النحاة على مرور الايام ، وراحوا يتعقبون الشعراء يخطئونهم إذا جاء قولهم خارجاً على قواعدهم .

روى أبو عمرو بن العلاء : أن عبدالله بن أبي اسحاق سمع الفرزدق ينشد :

وَعَضُّ زَمانٍ يا ابْنَ مَرْوانَ لَمْ يَدَعْ ... مِنَ المَالِ الاّ مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ [2]

فخطّأه لرفعه (مجلّف) ، فقال فيه الفرزدق :

فَلَو كَانَ عَبْدُاللّٰهِ مَوْلى هَجَوْتُهُ ... وَلكِنَّ عَبْدَاللّٰهِ مَوْلى مَوَالِيا

وعاد ابن أبي اسحاق ولحّنه ثانية لعدم قوله : مولى موالٍ . [3] " فأصبح الكتّاب والشعراء يعرضون عليهم بضاعتهم فما أجازوه منها تقبّله الناس قَبولا حسناً ، وأصبح النحوي يشرّع لهم

---

(١) المقتضب ١١٥/١

(٢) نزهة الالباء ص ٢٧

(٣) من اسرار اللغة ابراهيم انيس ص ٢٠٧

ويقنّن ويحلّ ويحرّم ، لا يتورع عن تخطي أفصح الفصحاء ، او تجريح أبلغ البلغاء حتى انحرف عن اصول النحو ".

فابن فارس لا يجيز للشعراء أن يخرجوا عن قواعد النحو ، اذ يقول : "[1] والشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود ولايمدون المقصور ... فأما لحن في إعراب ... فليس لهم ذلك .. ولا معنى لقول من قال :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

فهذا إن صح وما اشبهه ... فكلّه غلط وخطأ ".

ظلت مسيرة النحو تتقدم وتتطور مع مرور الزمن ، وخير ما قيل في هذا المجال : قول يونس ابن حبيب حين سئل عن ابن أبي اسحاق وعلمه - وابن أبي اسحاق كما نعلم " أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل " - قال يونس : [2] " هو والنحو سواء ، أي هو الغاية ، وقيل له : فأين علمه من علم الناس اليوم ؟ قال : لو كان اليوم في الناس أحد لا يعلم إلا علمه لضحك منه ، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه ونظره كان أعلم الناس ".

واذا علمنا أن يونس بن حبيب - صاحب هذه المقولة - قد توفي سنة ١٨٢ هـ ، علمنا مقدار التطور الذي لحق النحو مر العصور .

لم يقتصر سلطان النحاة على الأدباء والشعراء ، بل تعداهم إلى بعض القرّاء ، فعمدوا إلى بعض القراءات يجرّحونها ، وينتقصون منها ، [3] " ومنهم من رفضها وأبى الاعتراف بها "

---

(١) الصاحبي ص ٤٦٨ والشعر لقيس بن زهير العبسي .

(٢) إنباه الرواة ٢/١٠٥

(٣) من اسرار اللغة ص ٢٠٩

يقرأ عبدالله بن عامر (ت ١١٨هـ) امام القراءة في الشام واحد القراء السبعة :" وكذلك زُيّن لكثيرٍ من المشركين قَتلُ أولادَهم شركائِهم ".[١] بفتح كلمة (اولادهم) وكسر كلمة (شركائهم) ، فيرد النحاة هذه القراءة لانهم لا يجيزون الفصل بين المتضايقين بغير الظرف والجار والمجرور،[٢] وكان الزمخشري (ت ٥٣٨) من اشد النحاة رفضا لذلك ، ويعلق النعساني في حاشية المفصل للزمخشري على هذه المسألة بقوله [٣]:" وقد وقع كثير من العلماء كالفراء وابن الانباري وابي عبيدة والزمخشري وغيرهم في ابن عامر وتكلموا فيه - رضي الله عنه - بما لا يليق لا سيما الزمخشري ، فلقد كان - عفا الله عنه - اشدهم وطاة عليه ، فقد قال : واما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورة لكان سمجا مردودا ... فكيف به في الكلام المنثور ، وكيف به في القرآن المعجز ..."

وهذا حمزة بن حبيب الزيات (ت ١٥٦ هـ) احد القراء السبعة يقرأ :" واتّقوا اللّهَ الذي تساءَلون بهِ والأرحامِ "[٤] بكسر الميم في الارحام فيخطئه بعض النحاة لانه لا يجوز عندهم العطف على مضمر مخفوض الا باعادة خافضه .[٥]

واذا ما وصلنا الى القرن الرابع الهجري وجدنا هناك اتجاهين متميزين في الدراسات النحوية : [٦]" اتجاه يهدف الى التعمق في علم النحو من حيث هو علم ومن حيث هو مهنة يجعلها عالم النحو معاشا له ، واتجاه آخر يهدف الى تيسير النحو وتسهيله ، لتحقيق اغراض المخاطبة الصحيحة ، وتوفير ما يحتاج اليه الانسان في قراءة الكتب وفهمها ".

صادف النحاة - على الرغم من سلطانهم - من هاجمهم احيانا ، ونال من آرائهم ، نجد صورا من ذلك منثورة في كتب الادب ، ولم يكرس احد كتابا خاصا بذلك الا ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) ، الذي اعتبر كتابه (الرد على النحاة) ثورة على النحاة ومنهجهم .

---

(١) الانعام : ١٣٧
(٢) انظر في الفصل بين المتضايقين المسألة رقم (٦٠) من الانصاف للانباري .
(٣) المفصل في علم العربية ص ١٠٢
(٤) النساء : ١، انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٢٢٦
(٥) انظر المسألة رقم (٦٠) من الانصاف في مسائل الخلاف .
(٦) تيسير العربية بين القديم والحديث ص ٥٣

يقول ابن مضاء : [١] " واني رأيت النحويين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن ، وصيانته عن التغيير ، فبلغوا من ذلك الى الغاية التي امّوا ، وانتهوا الى المطلوب الذى ابتغوا ، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم ، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها ، فتوعرّت مسالكها ، ووهنت مبانيها ، وانحطت عن رتبة الاقناع حججها ".

ويبين غرضه من تأليفه لكتابه فيقول : "[٢] قصدى في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوى عنه ، وانبّه على ما اجمعوا على الخطأ فيه ".

إذا عدنا إلى الوراء قليلا رأينا أن أبا بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) يبيّن الغاية من النحو (النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب) ، ولا يمضي بنا الزمان طويلا حتى نجد أن النحو قد تفرع إلى فروع كثيرة ابتعدت هذه الفروع عن الغاية التي ذكرها ابن السراج فنجد ابن جني (ت ٣٩٢هـ) يحدثنا عن العلة ، وعلة العلة ، وعلة علة العلة [٣]، وكانت هذه المسائل ناتجة عن افتراضات من النحاة لاساليب في الكلام لم تكن من كلام العرب، من هذه الامثلة ما ذكره المبرّد في المقتضب تحت باب " مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون " اذ يحلّل جملة مثل : [٤] " الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيةَ درهما القائمُ في داره أخوك سوطاً اكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه زيدٌ عمروا خالدٌ بكراً عبدُالله أخوك ". ومن ذلك أيضا : [٥]

" إذا سمّيت رجلا (لِتَقُم) أو (لم تَقُم) أو (إنْ تَقُمْ أقُمْ) فالحكاية لأنه عامل ومعمول فيه إذا جئت بالعامل معه ".

مثل هذه الافتراضات ، يقف المرء أمامها مذهولا ، أحقا ان تعلم مثل هذه الأمور يقرّب الانسان من لسان العرب ؟!

ذكر صاحب الهمع أن أبا حيان النحوى (ت ٧٤٥ هـ)، قد علق على خلاف البصريين والكوفيين في الإعراب ، وهل هو أصل في الاسماء فرع في الافعال أولا ؟ فقد قال أبو حيان : [٦]" هذا الخلاف ليس فيه كبير منفعة ".

---

(١) الرد على النحاة ص ٧٢
(٢) الرد على النحاة ابن مضاء ص ٧٦
(٣) الخصائص ١/١٧٣
(٤) المقتضب ١/١٦٠
(٥) المقتضب ١/١٧٠
(٦) همع الهوامع ١/٤٥

ويعرض أبو حيان لاختلافهم في معنى الصرف فيقول : إنه [١]" خلاف لا طائل تحته " ويقف بازاء تعليلاتهم لتسكين الماضي وعدم فتحه حين يُسند إلى التاء والنون و (نا) ، قائلاً: [٢]" والأولى الاضراب عن هذه التعاليل ، لأنها تَخرُّص على العرب في موضوعات كلامها ".

كما يقف عند اختلافهم في همزة (أل) التعريف وهل هي قطع أو وصل قائلاً : [٣]" هذا الخلاف لا يجدي شيئا ، ولا ينبغي أن يُتشاغل به ".

أُصيب العالم العربي - خلال العصور القليلة الماضية بركود فكري ، نتيجة تعرضه لهزات عنيفة في مختلف النواحي الاجتماعية والسياسية والثقافية ، فهبت عليه رياح الغرب، واصابته بحمى التغيير ، وكان لوسائل الاتصال السريعة في العصر الحديث أثر بالغ .

فارتفعت أصوات في أرجائه تنادي بالتغيير في اساليب التعليم حيناً ، وبالهدم لتراثه الثقافي أحيانا أخرى .

فكان من بينهم من أخلص النيّة لهذه الامة ولغتها وحاول واجتهد يدفعه الحرص على الدين والتراث والنهوض بهذه الامة ، لتواكب العصر وعلومه المختلفة .

يقول الدكتور طه حسين : [٤]" إننا نعيش الآن في القرن العشرين ، أي في العصر الذي تغير فيه التاريخ ، وتغيرت فيه الحضارة المادية تغيراً تاماً ، وتغيرت فيه الثقافة الفعلية تغيراً يوشك أن يكون تاماً أيضاً ، وتغير فيه العقل نفسه بحكم ما طرأ على الحضارة والثقافة من تغيير ، وما زلنا نعلم اللغة العربية في مدارسنا ومعاهدنا كما كان القدماء يعلمونها في معاهدهم ومدارسهم منذ أكثر من ألف عام ".

---

(١) همع الهوامع ١/٧٦
(٢) همع الهوامع ١/١٩٧
(٣) همع الهوامع ١/٢٧٣
(٤) يسّروا النحو والكتابة . طه حسين . مجلة الآداب / ص ٤ السنة الرابعة العدد (١١) سنة ١٩٥٦م .

والنحو صخرة في الطريق ، لا تُقتلَع ، فان اقتلاعها يعتبر تخريبا لأساس الطريق ، ويضيف عقبة جديدة ، بل لا بد من تشذيبها وصقلها لاستصلاح هذا الطريق . (١)

ويعود السبب في الجمود (٢)" إلى الاعتقاد بأن السلف الذي سبقنا ، في ميدان البحث اللغوي ، بلغ حد الكمال ، وبأن علينا أن نتقبل دون قيد أو شرط ما وضعه السلف من مبادىء وأصول لم تكن في الاساس إلا نتيجة لدرس رهين الحقبة الزمنية والواقع الاجتماعي والديني ، فنرزح تحت وطأتها ، ونحولها إلى عقائد لا يتطرأ إليها الشك ، نؤمن بها ، وهي ليست في الواقع إلا مجموعة خواطر وملاحظات واجتهادات وليدة تفكير السلف ووثيقة الارتباط بزمان ومكان معينين ".

(٣)" ما كان أولى الدراسات العربية أن يقتصر أخذها على القرآن والحديث ، وأن تعتبر دراسة القواعد فيهما دراسة لمرحلة معينة من تطور هذه اللغة ، ثم يطلق اللغويون سراح اللغة تتطور بعد ذلك كما تشاء ، وتسجل كل مرحلة من مراحل تطورها بدراسة صرفية ونحوية وصوتية ومعجمية شبيهة بالدراسة الاولى التي اقتصرت على القرآن والحديث ".

(٤)" ولكن يظهر أن لغويي العرب القدامى أخذوا بمبدا العلّية كما هو عند أرسطو ، ... فان السؤال عن العلّة يقع في نطاق الحدس والتخمين والرأي الشخصي . وليس في منهج دراسة اللغة الحديث مجال للحدس أو التخمين ... العلّة النحوية كالوردة تشم ولا يضغط عليها ... وعندي أن مؤسس المدرسة الوصفية يجب أن يكون عربيا هو ابن مضاء القرطبي ، فإنه حاول أن يقضي على فكرة العامل والعلّة في كتابه الصغير الحجم الكبير الفائدة ، الرد على النحاة ".

كان هذا بعض ما قاله لغويو هذا العصر ، ولا يخفى ما في هذا ومثله من اتجاهات جديدة .

---

(١) نحو التيسير . الجواري ص ٢٨
(٢) فنون التقعيد وعلوم الالسنية . ريمون طحان ص ٥٥
(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية تمام حسان . ص ٨١
(٤) نظريات في اللغة . الالسنية ٣ . انيس فريحة ص ١١٦

الفصل الثالث

التأليف في اللغة والنحو

نشطت حركة التأليف في العلوم الدينية في مرحلة مبكرة من الحياة الاسلامية ، إذ كانت تضم علوم القرآن والحديث والفقه من معاملات وعبادات وأحكام . لقد بدأت هذه الحركة بالقرآن الكريم ثم بالحديث الشريف جمعاً وفهماً وشرحاً وتفسيراً وتأويلا . وقد كان على رأس هذه الحركة في أول أمرها عدد من علماء الصحابة الذين كانوا على مرتبة سامية من العلم والفطنة ، كان أشهرهم عمر وعلي وعبدالله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبدالله بن عمر وزيد بن ثابت وأم المؤمنين السيدة عائشة ، على أن أوفرهم علما فيما تكاد تجمع عليه الروايات علي وعبدالله ابن عباس .

تتبع الحركة العلمية الدينية بعد ذلك فتنشأ علوم القرآن من تفسير وتأويل وقراءات وتجويد ، وتنشأ علوم الحديث أيضاً ، ويستتبع ذلك ظهور علوم الفقه والتوحيد والاصول .

(١)" وترتبط بها علوم اللغة من نحو وصرف ، ثم علوم الأخبار وهو ما يمكن أن نسميه ببداية الحركة التاريخية الأدبية ".

يؤكد الدكتور مصطفى الشكعة أن مؤلفات كثيرة وفيرة قد ألفت في فترة باكرة من زمن الامويين ، وأغرم بها بعض من أحبوا المعرفة ، فهذا ابن شهاب الزهري (ت ١٢٤ هـ) كان يجلس في بيته ويحيط نفسه بالكتب يضعها حوله وبعضها من تصنيفه ، حتى أن امرأته كانت تقول : (٢)" والله لهذه الكتب أشدّ عليّ من ثلاث ضرائر ".

بدأ التأليف في اللغة بتدوين مفردات اللغة وجمعها ، وانكبّ علماء اللغة على جمعها وتصنيفها وكان هدفهم فهم القرآن وشرح الفاظه ، فظهرت مؤلفات كثيرة ، وهي رسائل تجمع المفردات اللغوية المتعلقة بموضوع واحد . وإذا نظرنا في كتاب " الفهرست " لابن النديم

---

(١) مناهج التأليف عند العلماء العرب . مصطفى الشكعة ص ١٩

(٢) مناهج التأليف عند العلماء العرب . مصطفى الشكعة ص ٥٠

وجدنا في أخبار اللغويين والنحويين عنوانات متشابهة لمؤلفين مختلفين مثل : كتاب خلق الانسان والخيل ، والابل ، والأنواء ، والنبات ، والشجر ، والوحوش ، والغنم ، والسلاح ، ونجد هذه في أخبار الاصمعي وأبي زيد وقطرب والاخفش والنضر بن شميل وغيرهم . ونجد ، أيضا ، إلى جانب هذه الرسائل الخاصة كتباً في غريب القرآن وغريب الحديث وفي نوادر اللغة لهؤلاء اللغويين أنفسهم . وهذه المؤلفات كانت نواة للمعاجم الكبيرة التي ألفت في المرحلة الثانية من مراحل التأليف في اللغة وهي مرحلة الجمع الشامل .

(١) " ولم تتأخر كثيراً عن هذه المرحلة الاولى مرحلة التعليل واستنتاج القواعد والقوانين اللغوية ، مبتدئة بطور البساطة متدرجة شيئا فشيئا نحو البحث العلمي في اللغة ".

كان لابن أبي اسحاق الحضرمي (١١٧ هـ) دور كبير في تطور النحو فهو الذي يعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل ، وتذكر كتب التراجم أسماء كتب ظهرت في وقت مبكر ، منها كتاب " الاكمال " وكتاب " الجامع " لعيسى بن عمر (ت ١٤٩ هـ) ، وفيهما قال الخليل بن احمد :

بَطَلَ النَّحْوُ الَّذي جَمَّعْتُمُ ... غَيْرَ مَا أَلَّفَ عِيسَى بْنُ عُمَرْ
ذاكَ " إِكْمالٌ " وَهذا " جَامِعٌ " ... وَهُما لِلنَّاسِ شَمْسٌ وَقَمَرْ (٢)

ويروى القفطي أنه قيل إن سيبويه أخذ كتاب " الجامع " وبسطه وحشى عليه من كلام الخليل وغيره ، وإنه كان كتابه الذي اشتغل به ، فلما استكمل بالبحث والتحشية نسب إليه ، كما ينسب القفطي إلى سيبويه قوله إن عيسى بن عمر قد صنّف نَيّفاً وسبعين مصنّفاً في النحو . (٣)

وقيل إن أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) (٤) " كانت كتبه التي كتب عن العرب الفصحاء قد مَلأت بيتا له إلى قريب من السقف ، ثم انه تغيّر فاحرقها كلها ".

---

(١) فقه اللغة وخصائص العربية . محمد المبارك ص ٢٥
(٢) مراتب النحويين . ص ٤٧ وكذلك انباه الرواه ج ٢/٣٤٧
(٣) إنباه الرواة ٢/٣٤٧
(٤) إنباه الرواة ٤/١٣٣

كما نُسب معجم (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدى (ت ١٧٠ هـ)، وتعتبر " مقدمة في النحو " المنسوبة لخلف الاحمر (ت ١٨٠ هـ) من أقدم ما أُلف في النحو من المختصرات ، كما أن أقدم ما أُلف فيه من المطوَّلات هو كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) . وذكر الانبارى في نزهة الألبّاء مجموعة من الكتب ألّفها الكسائي (ت ١٨٩ هـ).

ومن علماء القرنين الثاني والثالث برز قطرب (ت ٢٠٦ هـ) تلميذ سيبويه وذُكر أن له كتاب " العلل ".

والفراء (ت ٢٠٧ هـ) وله مؤلفات عدة اشهرها " معاني القرآن ".

أما الاصمعي (ت ٢١٤ هـ) فله القلب والإبدال والاشتقاق ، والأخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢٢١ هـ) فله معاني القرآن ، والمقاييس في النحو والاشتقاق ، أما الجَرْمي (٢٢٥ هـ) فله الأبنية والتصريف .

وللمازني (ت ٢٤٩ هـ) التصريف ، والمبرد (ت ٢٨٥ هـ) فله كتابا الكامل والمقتضب .

ولما انخرط القرن الرابع في عقد الزمان كان النحو قد نضج واكتمل . فيطالعنا هذا القرن بمجموعة من العلماء الافذاذ ألفوا كتب النحو المبسطة ، وألفوا الكتب الجامعة في العلل والشرح والتحليل واستنباط الاحكام والقياس ، من هؤلاء العلماء ابن السراج (٣١٦ هـ) صاحب كتاب " الاصول في النحو " ، وابن دريد (٣٢١ هـ) صاحب الاشتقاق ، والزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) صاحب الجمل في النحو ، والايضاح في علل النحو ، وابو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) وهو شارح كتاب سيبويه . وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) صاحب الايضاح . والزبيدى (ت ٣٧٩ هـ) صاحب الواضح . ويوسف بن أبي سعيد السيرافي (٣٨٥ هـ) الذى شرح أبيات سيبويه . وابن جني (ت ٣٩٢) درة ذلك القرن في الفكر ، صاحب الخصائص واللُّمَع ، وسر صناعة الإعراب ، والمسائل البصريات والمسائل العسكريات وغيرها . ثم أحمد بن فارس (٣٩٥ هـ) مصنف كتاب الصاحبي في فقه اللغة . ومن علماء القرن الخامس : مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ) له كتاب " مُشْكل إعراب القرآن " ، والعمدة في غريب القرآن ، وتفسير المُشْكل من غريب القرآن العظيم ، وشرح كلاّ وبلى ونَعم ، وغيرها .

وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤ هـ) صاحب المصنفات الفريدة مثل دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة وشرح الايضاح .

أما القرن السادس فمن أشهر علمائه في اللغة الزمخشري (٥٣٨ هـ) صاحب المفصل وأبو البركات الانباري (٥٧٧ هـ) صاحب المؤلفات الغزيرة مثل الإنصاف في مسائل الخلاف وأسرار العربية والإغراب في جدل الإعراب ولمع الادلة وغيرها ، وفي القرن السابع نجد أبا البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ) مؤلف مسائل خلافية في النحو وإعراب الحديث النبوى . وابن معطي صاحب الالفية في النحو وهي منظومة سبقت منظومة ابن مالك في النحو .

وابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) وهو شارح المفصل للزمخشري .

وابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) مؤلف الكافية في النحو والشافية في الصرف .

وابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) صاحب " الممتع في التصريف " .

ثم نجد الامام ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) صاحب الالفية الشهيرة في النحو وصاحب التسهيل وشرحه . وغيرها من المؤلفات .

ثم رضي الدين الاستراباذي (٦٨٦ هـ) شارح الكافية في النحو والشافية في الصرف لابن الحاجب .

ويشهد القرن الثامن موسوعات ألفت في اللغة والنحو منها :

معجم لسان العرب لابن منظور المصري (ت ٧١١ هـ) . ومن علماء هذا العصر الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ) صاحب الجنى الداني في حروف المعاني ، ومنظومة في معاني الحروف ، وأبو حيان الاندلسي (ت ٧٥٤ هـ) صاحب تفسير البحر المحيط ، وابن هشام (ت ٧٦١ هـ) صاحب مغني اللبيب وقطر الندى وبل الصدى ، وشذور الذهب وغيرها ، ويشهد القرن العاشر الهجرى العلامة جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) صاحب همع الهوامع ، والاشباه والنظائر والمزهر في علوم اللغة والاقتراح في علم أصول النحو وغيرها . وابن كمال باشا (ت ٩٤٠ هـ) صاحب أسرار النحو .

اما القرن الحادي عشر فيلمع فيه عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب ، وشرح أبيات مغني اللبيب .

أما عصرنا الحاضر فيشهد مؤلفات في النحو والصرف وشتى علوم اللغة ، تعتبر في مجملها كتباً تعليمية تعتمد على قواعد النحو والاصول القديمة مع الامثلة والشرح والتوضيح ، ومن أشهرها كتاب النحو الوافي لعباس حسن ، ويعتبر التأليف في النحو في العصر الحديث من التجديد لاحتواء أكثر الكتب على مقدمات وتعريف بأسلوب المؤلف ومنهجه ومذهبه ، ولا سيما في الكتب المحققة على أيدي علماء مشهورين مثل : عبد السلام هارون ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، وأحمد شاكر ، ومحمود شاكر ، وغيرهم .

وتعتبر الفهارس المختلفة الحديثة من وسائل التجديد والتيسير في النحو فهي تيسر على الدارس والباحث وتوفر عليه الجهد والوقت .

كما تعتبر المجلات والدوريات التي تصدر عن مجامع اللغة العربية من معالم تجديد اللغة وتبسيط قواعدها ، وعلى سبيل المثال فإنك تجد فهرساً لشواهد " المفصل " الشعرية ، وشواهد القرآن في " المفصّل " أيضا في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق . (١)

إن ما ذكر آنفاً من اسماء لعلماء ومؤلفات في اللغة والنحو ، لم يكن حصراً للعلماء ولا لمؤلفاتهم ، ولكن كان على سبيل التمثيل والاستشهاد على حركة التأليف في هذا العلم في مختلف العصور ، أما المنهج المتبع في هذه المؤلفات وعلاقته بالتجديد فسيكون لي وقفة معها في الباب الثاني ، إن شاء الله تعالى .

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مجلد ٦١ الجزء الثالث ص ٤٦٨ (شواهد القرآن) ، ومجلد ٦٢ الجزء الاول ص ٩٣ شواهد الشعر .

الفصل الرابع
مسوّغات البحث ومنهجه

٩ ـ شعور عام بصعوبة النحو

بعد هذا العرض للتأليف النحوي ومسائله والخلاف فيه ، ومحاولات تيسيره وتبسيطه ، نرى أن النحو منذ نشاته الاولى كان يسير في طريقين متوازيتين : الاولى : طريق سلك أصحابها أسلوب التأليف المتخصص في دقائق الأمور النحوية ، واستنباط العلل والأحكام ، والثانية : سلك أهلها اسلوب التبسيط والشرح والاختصار للتخفيف على الناشئة والمتعلمين من أبناء العربية ومن غيرهم .

وصاحَب الدرسَ النحوي شعورٌ عام بصعوبته ، فقد رأينا خلف الاحمر (ت ١٨٠ هـ) ، يغمز جانب النحو والنحاة من أنهم أغفلوا ما يحتاج اليه المتعلم بقوله في " مقدمة في النحو " "[1] لما رأيت النحويين واصحاب العربية اجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل وأغفلوا ما يحتاج اليه المتعلم المتبلغ في النحو من المختصر والطرق العربية ..."

وكذلك روى عن دماذ ، رفيع بن سلمة أبو غسان ، صاحب أبي عبيدة أنه قرأ من النحو إلى بابَيْ الواو والفاء ، فلما استمع إلى قول الخليل واصحابه أن ما بعدهما ينصب بأن مضمرة وجوباً نبا فهمه عن ذلك وكتب إلى أبي عثمان بكر المازني :

فَكّرتُ في النّحو حَتّى مللت ... وأتعبت نفسي له والبَدَنْ
واتْعَبتُ بكْراً وأصحابَهُ ... بطول المسائل في كلّ فَنْ
فكنتُ بظاهره عالِماً ... وكُنْتُ بباطنِه ذا فطَنْ
خَلا إنّ باباً عليه العَفَا ... ءُ لِلْفاءِ يَا لَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ
وللْواوِ بابٌ إلى جَنْبِه ... مَنَ الْمقْتِ أحسبه قَدْ لُعِنْ
إذا قلتُ : هاتوا لماذا يُقا ... لُ : لستُ بآتيك أوْ تَأْتِيَنْ
أجيبُوا لما قيلَ هَذا كَذا ... عَلى النَّصْبِ ، قَالوا : لإضْمار أنْ
فَقَدْ كِدْتُ يَا بَكْرُ مِنْ طُولِ مَا ... أُفكّر في بابِه أنْ أُجَنْ[2]

---

(١) مقدمة في النحو ص ٢٩
(٢) انباه الرواة : ٥/٢ ، واخبار النحويين البصريين ص٨٨

ويعلق الجاحظ ان الاكثار من النحو وتدريسه لذاته مضيعة للوقت ، ومشغلة عما هو اولى بالصبي ان يتعلمه ، وان عويص النحو لا يجدى في المعاملات ، ولا يضطر اليه في شيء .

قال الجاحظ : "[1] قلت لابي الحسن الاخفش : انت اعلم الناس بالنحو ، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها ؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم اكثرها ؟ وما لك تقدم بعض العويص ، وتؤخذ بعض المفهوم ؟... "

فهذا الجاحظ الاديب الحصيف يشكو من صعوبة النحو في تلك الايام البعيدة ، لما كانت العربية سليقة عند الغالبية العظمى من الناطقين بها .

وهذا ابو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) يؤلف في الاتجاهين فنراه في الخصائص يعلل ويتكلم في دقائق النحو والصرف ، في حين نجده في " اللُّمَع " ينهج طريق اليسر والسهولة متبعاً ما قال في النحو من انه [2]" انتحاء سمت كلام العرب ، في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والاضافة ، والنسب والتركيب ، وغير ذلك ، ليلحق من ليس من اهل اللغة العربية باهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وان شذ بعضهم عنها ردّ به اليها ".

ومع مرور الزمن وتداول العلماء النحو ، تفرعت مسائله ، وعلله ، حتى استحال في كثير من المواضع الى مسائل عقلية معقّدة ، بافتراض تراكيب موهومة لم تجر على لسان ناطق بالعربية .

وكان من آثار الشكوى من النحو في الماضي أن ظهر اتجاهان : أحدهما في تأليف الكتب الميسرة ، وثانيهما : في نقد مناهج النحويين .

وفي مجال التيسير كتب خلف الاحمر - كما ذكرنا قبل قليل - كتابه (مقدمة في النحو)

---

(١) مقدمة (الرد على النحاة) ص ٤٦
(٢) الخصائص ١/٣٤

وكتب ابو علي الفارسي كتابه (الايضاح) ، وكتب الزجاجي كتابه (الجمل) وكتب الزبيدى (الواضح في علم العربية) ، كما كتب ابو جعفر النحاس رسالة صغيرة سماها (التفاحة في النحو) اشتملت على جميع مبادىء النحو وقواعده الرئيسة في صورة موجزة اطرح فيها خلافات النحويين واعتمد فيها على اللغة الادبية المشتركة وحذف الشواهد ولم يذكر اسماء النحاة .

ومن الطائفة الثانية ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) الذى طالب بأن [1] يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقا ، كاختلافهم في علة رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وسائر ما اختلفوا فيه ، من العلل الثواني وغيرها ، مما لا يفيد نطقا ؛ ومطالبته بالغاء العامل النحوى وغيره .

ومنذ القرن التاسع عشر ، بدأت رياح اليقظة والتجديد تهب على المشرق العربي ، حين بدأت حركة احياء للغة العربية وآدابها ، وبدأت تظهر مصطلحات نحوية مفضلة على مصطلحات أخرى ، فاستعملوا " العمدة " في المرفوعات ، و " الفضلة " في المنصوبات والمجرورات .

وتعالت صيحات تشير الى صعوبة المادة النحوية مطالبة بالتيسير والتجديد وبرزت المشكلة بوضوح في ثلاثينيات هذا القرن وكان طه حسين من أوائل من لفت النظر الى صعوبة المادة النحوية فكان يرى أن لغتنا لا تدرس في مدارسنا ، وانما يدرس فيها شيء غريب لاصلة بينه وبين الحياة ، وطالب بتيسير قواعد النحو والكتابة لتشيع اللغة العربية وتصبح لغة الشعوب ، ودعا إلى أن يكون النحو متطورا ، يُحفظ قديمه لدى المتخصصين في الجامعات ، وفي المعاهد ، ويخصص للملايين من الصبية والشباب نحو سهل مبسط .[2]

كتب أمين الخولي مقالاً في مجلة كلية الآداب التابعة لجامعة فؤاد الأول عزا صعوبة النحو العربي إلى ثلاثة اسباب هي :

الاول : إننا نعيش بلغة غير معربة ولا واسعة ، حين نتعلم لغة معربة ، وافرة الحظ من الإعراب واسعة الآفاق مع ذلك .

---

(١) الرد على النحاة ص ١٤١

(٢) مجلة الآداب ـ السنة الرابعة ـ العدد ١١ تشرين الثاني ١٩٥٦ " يسّروا النحو والكتابة " ص٦ .

الثاني : إن هذه الفصحى الواسعة المعربة ، مع ثقل اعرابها علينا ، لا يسهل ضبطه بقاعدة ، بل - يسوده الاستثناء ، فتتعدد قواعده ، وتتضارب ، فالكسرة تجر وتنصب ، والحذف يعرب ، والاثبات يعرب ، والفتحة تنصب وتجر ، والياء تنصب وتجر ... الخ .

الثالث : إن هذه الفصحى ، فيما وراء إعرابها المضطرب ، وسعتها ، وانتشار قواعدها ، تعود فلا تستقر على حكم وقاعدة في الكلمة الواحدة ، او التعبير الواحد ، فيجوز النصب والجر ، أو يجوز فيه الرفع والنصب والجر معًا . (١)

يرى الدكتور كمال محمد بشر أنّ النحو كان أسوأ الفروع العربية من حيث منهجية البحث ، وأنّ خطة الدراسة في النحو كانت خليطاً من أقسام وأنواع شتى من الاتجاهات والافكار والمبادىء ليس من النادر أن تجد التناقض بينها واضحا ، وفي رأيه ان مرد هذا كله الى : الاتجاهات الفلسفية والمنطقية التي ظهرت في كثير من مشكلات النحو العربي ، والتأويل والافتراض ، والمعيارية المبنية على فكرة ان اللغة هي ما يجب ان يتكلمه الناس ، وليست ما يتكلمه الناس بالفعل.(٢)

يرى الدكتور ابراهيم السامرائي أن القول باعراب الجمل فذلكة ينبغي الاقلاع عنها ، ولم يقل بها النحويون القدامى الا لانهم تعلقوا بالاعراب فسيطر على جميع ما جاءوا به في النحو(٣).

ويقول الدكتور ابراهيم السامرائي :

(٣)" أليس من الاقتال والاصطناع ومجافاة الواقع ان نغرق في عصرنا هذا بباب ما يسمى الاشتغال فنقرأ : زيداً أهنت أخاه ، أو اننا نقول في قوله تعالى :" وإن أحدٌ من المشركين استَجَارَك فأجِرْهُ "(٤) ، إن " احد " فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده .

اللهم إني برىء من هذا العلم الذي لا ترضاه سماحة العربية " !!

ويرى أننا لا بد لنا أن نعمل على أن يكون لنا فهم جديد للنحو .

---

(١) دراسات في علم اللغة ص ٤٨ ـ ٥٠
(٢) الفعل زمانه وابنيته ص ٤٣١
(٣) تعليم اللغة العربية في ربع القرن الاخير ص ١٣٠
(٤) التوبة : ٦

اما الدكتور نهاد الموسى فإنه يرى أن عمل النحويين في وصف العربية نسبيّ ، وأن من حق كل جيل أن ينظر كما نظروا متوسلاً بكل ما يتاح له من معطيات ، وأنه ليس من الإنصاف أن تغفل مكتسبات العصر في النظر، [1] " وليس من الوفاء بالامانة ان يقيم دارسو العربية على " الصورة الباهرة " الماثلة في عمل المتقدمين يجترونها اجترارا ".

تلك كانت بعض الاصوات الغيورة التي نادت بازالة ما علق بالنحو العربي من شوائب ، والعودة به الى منابعه الاولى الصافية ، ولن اتعرض الى اصوات الحاقدين الذين استغلوا فرصة تبسيط النحو وطالبوا بهدمه مثل : سلامة موسى ، ولويس عوض ، وسعيد عقل وغيرهم ... وتدرجوا في هذا المطلب على النحو التالي :

- العربية صعبة ـ جامدة ـ ميتة .
- العربية ليست لغة للعلوم .
- الانجليزية لغة التعليم .
- لا بد من تبني الرموز اللاتينية أو اللاتينية الاغريقية ، في الكتابه العربية .[2]
- يجب اتخاذ اللاتينية لغة أدبية ، كما اصبحت الانجليزية لغة التعليم .[3]

كانت هذه الاصوات " صرخة في واد " ، ولم يكتب لها النجاح ، ولن يكتب لها النجاح إن شاء الله .

---

(١) في تاريخ العربية ص١٨

(٢) ممن نادوا باشتقاق رموز عربية من الابجديتين الاغريقية واللاتينية الدكتور تمام حسان في كتابه " اللغة العربية بين المعيارية الوصفية " . انظر ص ١٥١ ـ ١٥٢ .

(٣) في علم اللغة العام . عبد الصبور شاهين ص ٢٨٠

ب· مفهوم التجديد والتبسيط والتيسير ·

سأعرض في مايلي تحديداً للمصطلحات الثلاثة السابقة كما وردت في معجم لسان العرب، لأخلص في النهاية إلى مفهوم واضح للتجديد والتبسيط والتيسير الذى بنيت عليه مادة هذا البحث:

١- مادة(جدد):

جَدَدْتُ الشيء أَجُدّه، بالضم، جَدّاً: قطعته · وحَبْلٌ جديد: مقطوع، ومنه ملحفةٌ جديدٌ، بلا هاء، لأنها بمعنى مفعولة· ابن سيده: يقال ملحفةٌ جديد وجديدة حين جدّها الحائك أي قطعها، وثوب جديد، وهو في معنى مجدود، يراد به حين جدّه الحائك أي قطعه··· والجِدّة: نقيض البِلى، يقال شيءٌ جديد· والجمع أَجِدّةٌ وجُدُدٌ وجُدَدٌ ··· وأَجَدّ ثوباً واستجدّه، لبسه جديداً، وأصل ذلك كله القطع، فأما ما جاء فيه في غير ما يقبل القطع فعلى المثل بذلك كقولهم: جَدّد الوضوءَ والعهدَ، وكساءٌ مُجَدَّدٌ: فيه خطوط مختلفة · ويقال كَبِر فلانٌ ثم أصاب فَرْحةً وسروراً فَجَدّ جَدُّه كأنه صار جديداً · والجِدّة: مصدر الجديد، وتجدّد الشيء: صار جديداً ···

والأَجَدّان والجديدان: الليل والنهار، وذلك لأنهما لا يبليان أبداً ·

٢- مادة(بسط):

البسط: نقيض القَبْض، بَسَطه يبسُطه بسطاً فانبسط وبسّطه فتبسّط···

وبسط الشيء نَشَرَه ··· وبَسْطُ العُذْر: قَبوله: وانبسط الشيء على الارض، والبَسيط من الارض: كالبِساط من الثياب ··· وأرض بَساطٌ وبسيطةٌ: منبسطة مستوية·

تبسط في البلاد أي سار فيها طولاً وعرضاً · ويقال: مكان بَساط وبسيط ··· ورجلٌ بسيط: مُنبَسِطٌ بلسانه، وقد بَسَط بَساطه ··· ورجل بسيط اليدين منبسط بالمعروف، وبسيط الوجه: مُتَهَلِّلٌ ··· ويد بِسْطٌ أي مُطْلَقة ··· وبسط فلان يده ··· مَدّها· وأُذن بَسْطاء: عريضة عظيمة· وانبسط النهار وغيره: امتد وطال· والبَسْطة: الزيادة·

■ ■ ■

٣- مادة(يسر):

يسر : اليَسْرُ: اللين والانقياد يكون ذلك للإنسان والفرس ، وقد يَسَرَ يَيْسِرُ .
وياسَرَهُ : لاينَهُ . وياسرة أي ساهَلَهُ...
واليُسْر : ضِدُّ العُسر ... يقال إنه ليَسْرٌ خفيف ويَسَرٌ إذا كان ليِّن الانقياد ... والعرب تقول : قد يسرت الغنم اذا ولدت وتهيّأت للولادة. ويَسَّرَت الغنم : كثرت وكثر لبنها ونسلها ، وهو من السهولة.

وتيسّر لفلان الخروجُ واستيسر له بمعنى تهيّأ . ابن سيده : وتيسّر الشيء واستيسر تَسَهّل. ويقال أخذ ما تيسّر وما استيسر ، وهو ضد ما تعسّر والتوى.
... ويَسّره هو سَهّله.

* * *

بعد النظر في مواد الكلمات الثلاث(التجديد والتبسيط والتيسير) ، أُخرج بالملاحظات التالية:

١- إن التجديد يعني في مجمله نقيض البلى ، وإن شئت تطبيق هذا المفهوم على المادة النحوية فهذا يعني أن المادة المعروضة بين أيدى الناس والنحاة يتداولونها ، قد تقل حاجة الناس اليها ، إما لتغيّر الالسن ولفعل الزمن واحتكاك الأمم بعضها ببعض ، ولا سيما ما رافق انتشار رقعة الدولة الاسلامية في عصور الفتوحات وما تلاها ، وإما لشعور الناس بصعوبة هذه المادة التراثية ، فإن طبع الانسان الميل إلى السهولة واليسر . وان تجديد هذه المادة لا يعني أنها بليت في نفسها ، ولكن بتراكم المواد النحوية عبر مسيرة التأليف فيها ، لحقها الكثير من الاضافات والتعقيد ، مما يجعل أمر تجديدها حتمياً .

كما أن التجديد لا يعني بروز شيء جديد كل الجدة ، ليس له علاقة بالقديم ، فالجديدان(الليل والنهار) لا جديد فيهما إلا من حيث الطول والقصر في بعض أيام السنة ، أو ما لابسهما من الحر والقرّ ، واختلاف الأنواء ، أما جوهر الليل والنهار فثابت.

٢- ان التبسيط هو المدّ والزيادة ، وهو في المادة النحوية عرضها ونشرها لتكون مقبولة مستوية لا وعورة فيها .

ظهرت مولفات في النحو على شكل متون ، كان هدف واضعيها جمع المواد النحوية في أقل حجم ممكن ، اختصاراً للجهد ، والوقت ، ولكن الفائدة منها محصورة في طائفة قليلة من طالبي العلم والعلماء ، لذا عمد بعض العلماء إلى شرح هذه المتون وتبسيطها ليسهل على المتعلمين بلوغ الغرض منها ، وقد قام ، في بعض الاحيان مؤلفو هذه المتون بشرحها وتبسيطها لهذا الغرض.

فلا عجب ، إذاً ، أن يسلك التاليف النحوى هذين السبيلين ، وذلك لاختلاف الغرض من التاليف.

٣- ان التيسير هو جعل المادة النحوية ليّنة منقادة ، لا عَسرة ملتوية.

وقد سلك العلماء في سبيل ذلك طرقاً شتّى ، منها إزالة الإضافات المتراكمة مما لا يفيد نطقا ، أو إزالة الشواهد النحوية المعقدة واستبدالها بالأمثلة المصنوعة من اللغة المحكية.

إن التجديد والتبسيط والتيسير على وزن(تفعيل) من(فعّل) وإن من أهم فوائد الزيادة لهذه المادة هي:

اولاً : التكثير في الفعل ، مثل : كَسّر ، وطَوّف .

ثانياً : الصيرورة ، صيرورة شيء شبه شيء ، تقول : قوّس فلان ، أي صار شبه القوس في الانحناء.
وتقول : حَجّر الطين : صار كالحجر في الجمود.

والتجديد والتبسيط والتيسير تحمل هذين المعنيين ، أو من المفترض أن تحملهما ، ولا فائدة من المحاولات إن لم تتضمن هذين المعنيين. لذلك عمدت إلى تقسيم هذه المحاولات إلى مناح جاءت على النحو التالي : الإطالة والتوضيح ، والاختصار للتيسير ، والشرح والتفصيل ، والنظم ، والاختيار والمصطلح ، والخلاف وبعض مسائله ، والشكل والمعنى ، والتقسيم ، والرواية والقياس.

لقد وضع النحو في بداياته الأولى على يد البصريين ، إذ تجمع الروايات على أن البصرة سبقت الكوفة إلى وضع النحو بمدّة لا تقل عن مئة عام . لذا فالنحو البصري هو المعيار الذي نقيس عليه ما تبعه من تأليف في النحو .

جـ. منهج البحث

هذه الدراسة تعتبر دراسة تاريخية وصفية ، قمت فيها بجمع ما تيسّر لي من مؤلفات مكتوبة وآراء لبعض العلماء ، تتبعت فيها المؤلفات النحوية وادرجتها تحت اتجاهات ، رأيت أنها تخدم هذا البحث ضمن المفهوم السابق للتجديد والتيسير والتبسيط ، فكانت على النحو الذي رسمته سابقاً . ثم أفردت باباً لمحاولات التجديد والتبسيط والتيسير في العصر الحديث ، أبرزت الخطوط العريضة التي قامت عليها هذه المحاولات ومظهراً مدى تأثر هذه المحاولات بعضها ببعض ، ليسهل عمل المقارنات بينها .

الباب الثاني
اتجاهات التجديد والتيسير والتبسيط

الفصل الاول
مناحي التجديد عموماً

- ١ -

الاطالـــــة والتوضيـــــح

ظهرت المطوّلات في مرحلة مبكرة من مراحل التأليف في النحو ، فأقدم مصنف نحـــــوى متكامل وصلنا هو (الكتاب) لسيبويه وهو كتاب يضم أبواب النحو المختلفة مفصلة في ثنايـــا الكتاب ، وإذا علمنا أنّ سيبويه توفي سنة ١٨٠ هـ أدركنا أن النحو ولد شاباً أو قُل ما وصلنا مـــن المؤلفات النحوية .

وإن نظرة إلى كتاب سيبويه تُرينا أن هذا العالِم الجليل قد أحكم نسج كتابه ودعّمه بما يوضح القواعد النحوية ، إذ يسوق الشاهد تلو الشاهد ، من الآيات القرآنية الكريمة والابيات الشعريـــة التي نسب جلها إلى شعراء يحتج بشعرهم ، والامثال العربية ، والاساليب والنماذج النحوية .

ففي مجال الاستشهاد بالقرآن الكريم نجده قد استشهد بما يزيد على اربعمئة وعشرين آيـــة استشهد بزهاء خمسين آية منها غير مرّة .

أما في مجال لغة العرب فانه يستشهد باقوال الفصحاء متعرضا لبعض اللهجات مؤيّداً تارة، ورافضا أو مستقبحا لبعضها تارة اخرى .

فتجده يسوق الامثلة معقّباً بجمل كأنها أحكام ، ومن ذلك قوله : بعضهم من يقول ، وهو كثير في كلام العرب ، وكل هذا على ما سمعنا العرب تتكلم به ، [1]" وهو قليل خبيث " ... وغيرها .

ويأتي بالمثال أحيانا ولو لم يكن مقبولا عقلاً وعادةً ، وذلك لتقريب القاعدة من الأفهـــام ، ومن ذلك قوله :[2]

---

(١) الكتاب ٣٨٩/١ والعبارة التي وردت هي : وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون : أمـــا العبيد فذو عبيدٍ ، وأما العبد فذو عبدٍ ، يجرونه مجرى المصدر سواء ، وهو قليل خبيث .

(٢) الكتاب ٣٠٠/١

" كأنّك قلت في الأول : ما صنعتَ أخاك ، وهذا محال ، ولكن أردتُ أن أمثل لك ".

جاءت القواعد النحوية مستقراة من لغة العرب فكان لابد من إيراد الامثلة والشواهد لايصالها إلى افهام المتعلمين وشرحها لهم . نقل محقق (الكتاب) المرحوم عبد السلام هارون قولاً منسوباً لابن كَيْسان قال :[1]" عمل سيبويه (الكتاب) على لغة العرب وخطبها وبلاغتها فجعل فيه بيّنا مشروحاً ، وجعل فيه مشتبهاً ، ليكون لمن استنبط ونظر فضل . وعلى هذا خاطبهم الله عز وجل بالقرآن ".

وإن كتاب (المقتضب) للمبرد (ت ٢٨٥) ليمثل جانب الشرح والتوضيح خير تمثيل ، فقد اعتمد فيه مصنّفه بسط المادة النحوية وتقريبها إلى أبسط صورة ، مما حدا بمحقق هذا الكتاب المرحوم محمد عبد الخالق عضيمة لأن يصفه بأنه [2]" أول كتاب عالج مسائل النحو والصرف بالاسلوب الواضح والعبارة المبسوطة ".

ومن أمثلة ذلك :[3]" هذا باب المخاطبة : فأول كلامك لما تسأل عنه ، وآخره لمن تسأله ، وذلك قولك . إذا سألت رجلا عن رجل . : كيف ذاكَ الرجل ؟ فتحت الكاف ، لأنها للذى تكلّم .... فان سألت امرأة عن رجل قلت : كيف ذاكِ الرجل ؟ تكسر الكاف ، لانها لمؤنث . قال الله عز وجل: (قالَ كَذلكِ اللّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ). [4]

وتقول - إذا سألت رجلا عن امرأة - : كيف تلكَ المرأة ؟ بفتح الكاف ، لأنها لمذكر ..... وإن سألت امرأتين عن رجلين قلت : كيف ذانِكما الرجلان ؟ .... وإن سألت نساءً عن رجل قلت بغير اللام : كيف ذاكُنّ الرجل ؟ وباللام : كيف ذلكنّ الرجل ؟

---

(١) الكتاب ١/٣٠
(٢) مقدمة المحقق للمقتضب ١/٧٠
(٣) المقتضب ٣/٢٧٥
(٤) آل عمران : ٤٧

وتتبّع المبرد بعض المسائل بالشرح والتوضيح حتى يخرج أحيانا عن الاساليب المتبعة في الكلام ويفترض جملاً غير مألوفة في كلام العرب ومقصده من ذلك زيادة في التوضيح ، من ذلك :

(١)" وتقول : سَرَّ دفعُك إلى المعطي زيداً ديناراً درهماً القائمَ في دارِ عَمْرو ".

ويمضي في هذا المجال بعيداً حين يعرض المسائل الطوال يُمْتحن بها المتعلمون ، مثل :
(٢)" ولو قلت : ظننت بناء الدارِ الساكنِها المعجِبُه القائمُ عنده الذاهبُ إليه أخواه معجِبها بكرًا ، كان جيداً ".

كانت هذه التمارين غير العملية من الاسباب التي جعلت ابن مضاء القرطبي يثور على النحو العربي ، لا سيما النحو البصرى ، وطالب بالغائها لأنها لا تفيد نطقاً .

ونستطيع أن نقول أيضا : إن كتاب الاصول في النحو لابن السراج (ت ٣١٦) يمكن أن نضعه تحت هذا البند من الاطالة والتوضيح على الرغم من أن صاحبه قد ذكر في مقدمته أن غرضه الاختصار ، فقد بوب ابن السراج كتابه تبويبا يشبه إلى حد كبير تبويب (الكتاب) لسيبويه ، دون تداخل في الموضوعات فقد رتب على الشكل الذى ألفناه في الوقت الحاضر ، فبدأ بالاسماء المرفوعة ، ثم المنصوبات والمجرورات ، ثم التوابع كالنعت وعطف النسق وعطف البيان والتوكيد ، ثم انتقل الى نواصب الافعال وجوازمها ، وزاد باب التقديم والتأخير ، وانتهى إلى مسائل الصرف . قال صاحب الاصول (٣)"... فقد أُعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو وجمعته جمعاً يحصره وفصلته تفصيلاً يظهره ، ورتبتُ أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما يمكن من القول وأبينه ليسبق إلى القلوب فهمه ويسهل على متعلميه حفظه ".

وكان اسلوب ابن السراج في (الاصول) تعليميا في الدرجة الاولى ليتمشى مع غرضه ، فقد ورد في كتابه عبارات مثل :(٤)" ومما يقرّب على المتعلم أن يُقال له : كل ما صَلُح أن يكون معه

---

(١) المقتضب ١/١٥٨
(٢) المقتضب ١/١٦٢
(٣) الاصول في النحو ١/٢٢
(٤) الاصول في النحو ١/٣٨ .

" يضر وينفع" فهو اسم، وكل ما لا يصلح معه "يضر وينفع" فليس باسم".

ولو مضينا قليلا بعد هذا التاريخ لطالعنا ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) بمؤلفاته الغزيرة المادة ، لا سيما الخصائص ، وسر صناعة الاعراب ، مما جعل من اسم ابن جني عَلَماً على الدراسات الصوتية والتصريفية واللغوية ، ففي سر صناعة الإعراب ، يقف ابن جني عند كل ظاهرة وقفة متأنّية ، فكان يحلّل ويعلّل ، ويورد الأشباه والنظائر ، ويشبع القول ويؤكّده ، ويبحث مسائل التصريف بحثا مستفيضا ، مما جعل محقق هذا الكتاب يصف المادة العلمية التي ضمّنها أبو الفتح هذا الاثر الثمين ، بأنها لم تتوفر في أي كتاب آخر ، فهو كتاب فريد في نظمه وتبويبه وموضوعه ، لم يسبقه إليه أحد [1]. إن موضوع الكتاب هو حروف المعجم ، فقد عقد أبو الفتح لكل حرف منها باباً تناول فيه الحرف على النحو التالي :

يبدأ أولا بذكر صفة الحرف من حيث الجهر أو الهمس ، ويبين استعماله في الكلام من حيث الاصالة ، والبدل ، والزيادة ، ويتلوه بالتمثيل لاصالته من حيث وقوعه فاء الكلمة ، وعينها ، ولامها، فيذكر لكل موقع مثالين : أحدهما اسم ، والآخر فعل ، ما عدا باب الهمزة، فقد زاد فيه عن المثالين ، ويعقبه بذكر الحروف التي أبدل هذا الحرف منها ، ويفصل القول في كل منها ، ثم يعرض مواضع زيادته .

ففي مستهل باب الهمزة شرح معنى الاصالة والبدل والزيادة ، فقال : [2]" اعلم أن الهمزة حرف مجهور ، وهو في الكلام على ثلاثة أضرب : أصل وبدل وزائد . ومعنى قولنا أصل : أن يكون الحرف فاء الفعل ، أو عينه ، أو لامه . ومعنى قولنا زائد : أن يكون الحرف لا فاء الفعل ، ولا عينه، ولا لامه . والبدل : أن يقام حرف مقام حرف ، إما ضرورة ، وإما استحسانا وصنعة . فإذا كانت أصلا وقعت فاء ، وعينا ، ولاما . فالفاء نحو أنف وأذن وإبرة وأخذ وأمر ، والعين نحو فأس ورأس وجؤنة وذئب وسأل وجاد . واللام نحو قرء وخطأ ونبأ ، وقرأ وهدأ ، واستبرأ واستدفأ .

---

(١) سر صناعة الاعراب ٢٦/١

(٢) سر صناعة الاعراب ٦٩/١

تناول ابن جني في هذا الكتاب حروف العربية التسعة والعشرين ، فدرسها دراسة صوتية تصريفية ، وعرض في ثنايا الابواب مسائل نحوية كثيرة ، وفي أثناء ذلك كان يشرح بعض قضايا اللغة كالاشتقاق . وقد تضمن الكتاب دراسة صوتية دقيقة جعلها أبو الفتح مدخلا لكتابه ، الذى جاء جامعا لعلم التصريف ، ما عدا الادغام ، فلم يذكره المؤلف . ومع هذا الشمول الذى انفرد به هذا الكتاب الكبير ، نرى ميزة أخرى تنتظم معظم أبوابه ، فهو حين يفسر ظاهرة تصريفية أو مسألة نحوية ، يتتبع كل ما قيل فيها ، ويحتج فيها بما وعاه من آثار من سبقه ، وما اكتسبه من معاصريه من ثروة لغوية غزيرة ، فتجده يستشهد بالآيات الكريمة ، والحديث النبوى الشريف ، وكلام العرب شعراً ونثراً بلهجاته المختلفة ، وأقوال النحويين واللغويين ، ويرد آراءهم ، ويناقشها ، ويفنّد مذاهبهم بما وهبه الله من مَلَكة نادرة ، وعلم جمّ ، وقدرة عجيبة على التحليل والتعليل والاستنباط والترجيح ، كل ذلك بأسلوب سهل ممتع وصفه المحقق بأنه يندرج تحت باب السهل الممتنع .

ولما كان هدفي من هذه الدراسة التمثيل لبعض المؤلفات النحوية، وعدم استقصاء كل ما أُلّف في هذا المجال ، فإني أرى أن اتجاوز كثيرا من المؤلفات والمؤلفين في هذا المجال ، لا تقليلا من شأنها ، ولكن لاقف عند بعض الظواهر الفريدة ، وسأتوقف عند عَلَم من أعلام العربية .هو ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) ، وعند مؤلَّف له هو " مغني اللبيب " ، أما ابن هشام فقد بلغ الاعجاب به حداً جعل بعض معاصريه يقولون إنه أنحى من سيبويه ، يقول ابن خلدون :[1]" ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه ."

أما كتاب " مغني اللبيب " فانه يمتاز بين كتب العربية بالطريقة الخاصة التي اتبعها ابن هشام في تصنيفه ، إذ لم يلجأ - كعادة النحاة - الى تقسيم موضوعات النحو ابوابا : المرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات ، ولكنه جمع الحروف أو الادوات ، فتحدث عن كل منها على حدة ، جمع كل ما يتصل بالاداة من قواعد وأحكام ، وما يمثل لها من شواهد ، ثم أفرد أبوابا أخرى لأحكام عامة

---

(١) مقدمة شرح قطر الندى وبل الصدى .

تتصل بالجمل واشباه الجمل ، وأقسامها ، والذكر والحذف ، والمظانّ التي توقع المعربين في الخطأ ، وتصحيح ما شاع من ذلك ، وأصول توجيه الإعراب ، وتمييز ما يلتبس بغيره، واعطاء الشيء حكم غيره .. إلى آخر ما هنالك من تقسيمات شتى وقواعد كلية مهمّة : من مشابهة ومجاورة وتضمين وتغليب وتوسّع وقلب وتقارض في الاحكام .. (١)

وابن هشام ، في هذا الكتاب ، طويل النفَس ، كثير الاستطراد ، لا يفتأ يورد المسألة تلو المسألة ، والتنبيه تلو التنبيه ، مستشهداً بالقرآن وقراءاته ، وبالحديث النبوي ، والمثل المرويّ وبالكثير من الشعر والنثر .

ويعرّف ابن هشام بكتابه هذا بقوله : (٢) ... فدونك كتاباً تُشدّ الرحال فيما دونه ، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه ، إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منواله ".

ولا أظن أن ابن هشام عنى بذلك حروف المعاني ، فقد كان مسبوقا في هذا المجال ، فمن الكتب التي سبقت في زمن تأليفها كتاب مغني اللبيب وكانت مخصصة لحروف المعاني :

١ـ حروف المعاني لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) ضمّن كتابه سبعاً وثلاثين ومائة أداة وخصص القسم الاخير من كتابه لتناوب حروف الجر ووقوع بعضها مكان بعض .

٢ـ منازل الحروف لعلي بن عيسى الرمّاني (ت ٣٨٨ هـ) وضمنه ثمانياً وستين أداة .

٣ـ الأزهيّة في علم الحروف لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥ هـ) واشتمل الكتاب على إحدى وأربعين اداة ، وأفرد القسم الاخير لتناوب حروف الجر .

٤ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (ت ٧٠٢ هـ) ، واشتمل الكتاب على خمس وتسعين أداة .

---

(١) مغني اللبيب ، المقدمة ص ٦
(٢) مغني اللبيب ص ١٢

مسائل العربية صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ... حشدتُ فيه ما يقر الأعين ، ويشنّف المسامع .... وجمعته من نحو مائة مصنف .... فحق أن يكون على كتب الانام سريّا .

وفي عصرنا الحاضر ظهرت مؤلفات في النحو لا يستهان بها ، ولا سيما الكتب المدرسية ، إذ استخدمت أسلوب اشتقاق القواعد النحوية باستقرائها من النصوص الادبية والامثلة المصنوعة ، وذلك زيادة في التوضيح ، والامثلة عليها كثيرة ، ويستوقفني المرحوم عباس حسن مؤلف (النحو الوافي) الذى جمع مادة النحو كله ، وما يتصل به من الصرف ، في كتاب واحد ذى أجزاء أربعة كبار ، يحتوى على مسائل النحو ، وقسّم كل مسألة قسمين : **أحدهما** : موجز يناسب طلاب الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات - دون غيرهم - ومكانه أول المسألة ، ويليه الآخر - بعد نهاية كل مسألة - بعنوان مستقل ، هو : زيادة وتفصيل ، ويلائم الاساتذة والمتخصصين .

أما لغة الكتاب فيحدثنا عنها صاحبها بقوله :[1] " ... العناية أكمل العناية بلغة الكتاب وضوحا ، واشراقا ، واحكاما ، واسترسالا ، فلا تعقيد ، ولا غموض ، ولا حشو ، ولا فضول ، ولا توقف لمناقشة لفظ ، أو ارسال اعتراض ، أو الاجابة عنه ، ولا حرص على أساليب القدامى وتعبيراتهم . إلا حين تسايرنا في البيان الاوفى ، والجلاء الاكمل " . فهو يختار الامثلة ناصعة ، مع توضيح القاعدة ، وكشف غامضها في سهولة ، ويسر ، لهذا ترك كثيراً من الشواهد القديمة ، [2] " لانها مليئة بالالفاظ اللغوية الصعبة ، وبالمعاني البعيدة التي تتطلب اليوم من المتعلم عناء وجهدا لا يطيقهما ، ولا يتسع وقته للسعي وراءها " .

ولا يفوتني أن أذكر في مجال الاطالة والتوضيح أنه عبر مسيرة النحو الطويلة ظهرت مؤلفات في النحو متخصصة في مسائل نحوية مفردة ، أو ابواب نحوية مفردة ، شملت أبوابا نحوية مختلفة ، وكتب التراجم ذكرت لنا الكثير من هذه المؤلفات منسوبة إلى أصحابها وعلى سبيل المثال : كتب حروف المعاني التي جرى ذكرها قبل قليل ، وكتاب (المقصور والممدود)

---

(١) النحو الوافي ١/٦

(٢) النحو الوافي ١/٦

للفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، و (المذكر والمؤنث) لأبي بكر محمد بن القاسم الانباري (ت ٣٢٨ هـ) والمذكر والمؤنث لابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، وكتاب (شرح كلا وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله عز وجل) لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ) . وقد أورد الاستاذ ابراهيم السامرائي محقق (نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء) لأبي البركات الانباري (ت ٥٧٧ هـ) عدداً من الكتب أذكر منها : كتاب (كِلا وكِلْتا) ، وكتاب (كيف) ، وكتاب (لو) ، وكتاب (ما) .

ونجد أيضا كتاب (أحكام كل وما عليه تدل) للسبكي (ت ٧٥٦ هـ) ، وكتاب (الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر) لابن الصائغ (ت ٧٧٦ هـ) .

وتزخر المكتبات العربية بمؤلفات من هذا القبيل لمؤلفين معاصرين ، شملت دقائق المسائل النحوية والصرفية وعلم الاصوات وغيرها .

- ٢ -

" الاختصـــــار للتيســـــير "

لم يكن الشعور بصعوبة المادة النحوية وليد عصرنا ، وإنما له في التاريخ جذور عميقـــة ، فلقد ألّف خلف بن حيان الاحمر (ت حوالي ١٨٠ هـ) رسالة في النحو أسماها " مقدمة في النحـو " وهي ، كما وصف مصورتها ، المحقق الاستاذ عز الدين التنوخي ، تتألف من [١] " سبع عشرة صفحة ، وفي كل صفحة منها خمسة عشر سطراً ، وفي السطر نحو ثماني كلمات ".

يقول خلف الاحمر في مستهلها : [٢] " لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قـد استعملوا التطويل وكثرة العلل ، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلّغ في النحو من المختصر والطرق العربية ، والمأخذ الذي يخفّ على المبتدئ حفظه ويعمل في عقله ، ويحيط به فهمـــه ، فأمعنت النظر والفكر في كتاب أؤلفه وأجمع فيه الاصول والادوات والعوامل على أصول المبتدئـين ليستغني به المتعلم عن التطويل ، فعملت هذه الاوراق ، ولم أدع فيها أصلا ولا أداة ولا حجـــة ولا دلالة إلا أمليتها فيها ، فمن قرأها وحفظها وناظر عليها ، عَلِم أصول النحو كله مما يصلح لسانه في كتاب يكتبه ، أو شعر يُنْشِدُه ، أو خطبة أو رسالة إن ألّفها ".

صحّت

ولعل هذه المقدمة ، إن نسبتها لخلف الاحمر ، أن تكون أقدم ما أُلف في النحو مـــــن المختصرات ، كما أن أقدم ما ألف فيه من المطولات هو كتاب سيبويه ، وقد اشتملت المقدمة على أربعة وثلاثين بابا ، أي بمعدّل بابين للصفحة الواحدة ، يقتصر الباب على ذكر عنوان وأمثلة قليلة للتعريف به ، ولا يتعرض المؤلف لآراء النحاة والتخريجات ، مما يدعم غرضه من تأليفه لهـــذه المقدمة ، وانه يريد بها أن يعرض لاصول النحو في يسر وسهولة وايجاز ليفهمها المتعلم ويقيس عليها فقد قال في ختامها : [٣] " فقد اختصرنا الابواب وبيّنا العلل والاسباب ، وجمعنا لك الاصول كلها في هذا الكتاب فاستعمله وقس عليه ".

---

(١) مقدمة في النحو ص ٧
(٢) مقدمة في النحو ص ٣٣
(٣) مقدمة في النحو ص ١٠٠

كان لكتاب سيبويه آثار واسعة في التأليف النحوى ، فقد شرحه عدد من العلماء ، وشرح مشكلاته ومسائله وأبنيته وشواهده عدد آخر من العلماء المشهورين ، فضلا عن أولئك الذين اختصروه ، أو اختصروا شروحه ، أو اعترضوا عليه ، أو ردوا على تلك الاعتراضات ، في المشرق وفي المغرب ، والاندلس ، وقد أورد المرحوم عبد السلام هارون ثبتاً باسماء خمسة وخمسين منهم . (١)

قدمت هذه الدراسات النحوية والمؤلفات على اختلاف أنواعها ومستوياتها ، مادة خصبة في إغناء العربية نحواً وصرفاً وأساليب ومعاني . وفي غمرة هذا الحشد الهائل من الدراسات النحوية ، التي عمد كثير منها إلى إفراد الفصول والابواب لدقائق جزئية ، والاتجاه بها الى مسارب البحوث التجريدية ، كانت تظهر مؤلفات تحاول تيسير النحو ، والعودة إلى الاهداف الاساسية التي نشأ من اجلها هذا العلم ، وأن غايته أن يصل بالمتعلّم إلى معرفة كلام العرب والقياس عليه ، ولا سيما في القرن الرابع الهجرى ، عصر الازدهار العلمي من جميع جوانبه ، فإننا نجد أنفسنا أمام محاولات مبدعة في وضع مصنفات في النحو من اجل تيسيره وتسهيل تعلمه .

ومن أهم هذه المؤلفات : كتاب " الجمل في النحو " لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) ، وكتاب " الواضح " لأبي بكر الزبيدى الاشبيلي النحوى (ت ٣٧٩ هـ) ، وكتاب " اللمع في العربية " لابي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ).

فالزجاجي ، في كتابه " الجمل في النحو " يقدم للمتعلم نحواً سهلاً ، بعيداً عن التعقيد ، ينأى به عن التعليلات الفلسفية . وقد أكثر الزجاجي من الشواهد القرآنية والشعرية والامثلة ، ليصل بمناقشتها ، بيسر وسهولة ، إلى تقرير قواعد موضوعاته ، مع براعة في التحليل والتعليل . فقد أورد ما يزيد على عشرين ومئة من الشواهد القرآنية ، وما يزيد على ستين ومئة من الشعر والرجز ، ناسبا اكثرها إلى قائليها .

---

(١) اورد المرحوم عبد السلام هارون في مقدمة الكتاب أن أوّل من اختصره هو الجرمي صالح بن اسحاق (ت ٢٢٥ هـ) ، قال الجرمي : " أنا لم أضع كتابا في النحو ، إنّما اختصرت كتاب سيبويه " . انظر الكتاب ١/٤١

وأورد عدداً من الامثال والاقوال المشهورة ، وحديثين شريفين فقط .[١]

ومما يروى عن أبي علي الفارسي ، وكان معاصراً للزجاجي ، أنه قال ، وقد وقف على كلام الزجاجي في النحو : لو سمع أبو القاسم الزجاجي كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه . وهذه الرواية لها دلالة عميقة على وجود مستويين مختلفين من الناحية العلمية . فالزجاجي ، في كتابه (الجمل) ، معلم يرمي إلى وضع كتاب تعليمي ، ييسر تعليم العربية ، سالكاً أسلوب الوصف ووضوح العرض ، بعيداً عن الغموض والتعقيد ، ويتسم اسلوب أبي علي الفارسي بالعمق والوعورة .

وقد ضم كتاب " الجمل " خمسة وأربعين ومئة باب ، تناولت موضوعات النحو والصرف والاصوات والتأريخ ، والضرورات الشعرية .[٢]

وقد انتشر كتاب الجمل ، باعتباره كتاباً تعليمياً جامعاً في النحو ، وفيه يقول القفطي[٣]" وهو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام ، إلى أن اشتغل الناس باللّمع لابن جني ، والايضاح لأبي علي الفارسي ".

كما يشهد له الدكتور كمال بشر بأنه استطاع بذكاء أن يربط مادة العلمين (النحو والصرف) أحدهما بالآخر على وجه من الوجوه ، وأن يفيد من هذا الربط بصورة ملحوظة .[٤]

وعلى الرغم من شموله فهو كتاب مختصر في قواعد النحو ، نال شهرة عظيمة في العصور الوسطى ، إذ عكف عليه العلماء بالدرس والشرح ، حتى قالوا إن شروحه زادت عن مئة وعشرين شرحاً ، ذكر منها الدكتور علي الحمد ، محقق الكتاب ، ما يقرب من ستين شرحاً .

أما الكتاب التعليمي الثاني فهو " الواضح " للزّبيدي ، وقد نظر الزبيدي إلى أن اللغة وحدة واحدة ، وأنها لا يمكن أن تُفصل عن النحو . فقد عالج موضوعات الصرف ، وعني بصوتيات

---

(١) كتاب الجمل في النحو . تحقيق علي توفيق الحمد . مقدمة المحقق ص ١٨ ـ ١٩ .
(٢) مقدمة محقق " الجمل في النحو " ص ١٨
(٣) انباه الرواة ١٦١/٢
(٤) دراسات في علم اللغة ص ٣٠

اللغة ، وتحدث عن ادغام الحروف بعضها في بعض .

لقد وضع الزبيدي " الواضح " لغرض تعليمي ، سالكا طريق السهولة واليسر ، ومن الامثلة على ذلك ، أنه اعتبر " حبّذا " كلمة واحدة ، وأن " ذا " جزء من الكلمة ، بل بمثابة حرف " الباء " من كلمة " ضرب " . فيقول في اعراب " حبذا " : ...[1] " فمعناها المدح وأصلها حبّ ذا الشيء ، حب فعلٌ ماضٍ ، وذا : اسم المشار إليه ، ثم كثر استعمالها حتى صار " حب " و " ذا " كلمة واحدة . وصارت " ذا " كالباء من ضرب . فارتفع ما بعدها من الاسماء بها . تقول : حبذا عبدالله : فعبدالله رفع بحبذا . وكذلك حبذا الرجلان وحبذا المرأة . وزعم قوم أن عبدالله ابتداء وحبذا خبره . والذي تقدّمت أحب اليّ " .

وهو يعتبر ما يسميه النحويون " نائب الفاعل " مفعولاً به مرفوعاً ، لفعل لم يذكر فاعله . ففي مثال : " كُسِرَ الزجاجُ " فالزجاج مفعول به مرفوع ، لفعل لم يذكر فاعله . إذ من الواضح أن " الزجاج " قد وقع عليه فعل الكسر ... وقد قام مقام الفاعل . [2]

والى جانب حرص الزبيدي في كتابه " الواضح " على عدم الفصل بين النحو واللغة ، فقد نظر الى قواعد اللغة من حيث ارتباطها بالمعنى ، وعني بايراد الامثلة الشائعة الاستعمال ، محاولا تقويم التراكيب اللغوية الدارجة على الألسن . سالكاً في ذلك كله طريق اليسر والسهولة ، دون أن يثقل على المتعلم بكثرة القواعد والشواهد . [3]

أما الكتاب التعليمي الثالث ، فهو كتاب " اللّمع في العربية " ، لابي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) الذي يعتبر إماماً في العربية ، ويظهر أن ابن جني ، أراد أن يضع كتاباً سهلاً ميسراً في النحو والصرف ، فوضع كتاب " اللمع في العربية " لينا سب الناشئة من المتعلمين . واقتصر فيه على عرض المسائل الاساسية الضرورية من اجل تقويم اللسان والقلم ، مبتعداً عن

---

(١) تيسير العربية بين القديم والحديث ص ٤٨

(٢) تيسير العربية بين القديم والحديث ص ٤٨

(٣) تيسير العربية بين القديم والحديث ص ٤٩

استطرادات العلماء في عرض المسائل واستقصاء الآراء ، وسرد دقائق قضايا النحو والصرف واللغة ، متحرراً من الانحياز إلى مذهب من المذاهب النحوية ، على الرغم من أنه يتفق في معظم مسائله مع المذهب البصري ، فقد كان يأخذ بالرأي الذي يراه صواباً ، بصرياً كان أم غير بصري .

وقد أصبح كتاب " اللمع " الكتاب التدريسي الذي اعتمد عليه النحاة ومن تصدّر لتعليم النحو . فأصبح كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام ، واحتل المكانة التي كان يشغلها كتاب " الجمل " للزجاجي .(١)

وللمكانة التي احتلها كتاب اللمع في حلقات الدرس النحوي ، فقد تعرض لشرحه عدد كبير من النحاة ، ذكر منهم الاستاذان حامد المؤمن وفائز فارس ، اللّذان قاما بتحقيق هذا الكتاب ، كل على حدة ، ما يربو على عشرين شرحا .(٢)

اتبع ابن جني في " اللمع " نهج النحاة السابقين في الاستشهاد ، ومنهم الزجاجي في " الجمل" فاستشهد بالقرآن الكريم والشعر ، وفصيح كلام العرب ، في حين ان الزبيدي في كتابه " الواضح " حرص أشد الحرص على أن يتجنب الاستشهاد بالقرآن الكريم والشعر ، وفصيح الكلام ، ولكنه عُني أشد العناية بالاستشهاد بالامثلة الكثيرة الشائعة الاستعمال لتوضيح القواعد النحوية ، وتقريبها من بيئة المتعلم ومجريات حياته . مثال ذلك : كان زيد عندنا ، وأصبح أخوك في أهله ، وأمسى أبوك في المسجد ... الخ ، ولا شك أن لهذا الاسلوب دلالة في المنهج التعليمي . فهي امثلة تنبع من بيئة المتعلم .

وجملة القول إننا نواجه في القرن الرابع الهجري اتجاهين متميزين في الدراسات النحوية : اتجاه يهدف إلى التعمق في علم النحو من حيث هو علم ومن حيث هو مهنة يجعلها عالم النحو

---

(١) انباه الرواة ١٦١/٢

(٢) اللمع في العربية تحقيق حامد المؤمن ص ٢٨ وانظر كذلك اللمع في العربية تحقيق فائز فارس ص (ك) من مقدمة المحقق .

معاشا له في كثير من الاحيان ، واتجاه آخر يهدف إلى تيسير النحو وتبسيطه لتحقيق أغراض المخاطبة الصحيحة ، وتوفير ما يحتاج اليه الانسان في قراءة الكتب وفهمها ، فقد انطلقت من أجل تحقيق اهداف تعليمية محددة ، ومن هنا نجد أنها جميعاً تسير في إطار المنهج التعليمي على اختلاف فيما بينها ، من حيث التبويب والشرح والامثلة والشواهد ، فهي تهدف إلى عرض المسائل النحوية والصرفية بعبارات واضحة ودقيقة .

وربما لا نعدو الحقيقة إذا قلنا :[1] " ان هذه المصنفات التعليمية ، قد أرست دعائم النحو التعليمي وقواعده الأساسية ، وإن الوسائل التعليمية المتطورة عبر القرون ، تهدف إلى إغناء هذه الأسس وجعلها أكثر حيوية وأسهل تعلماً وأقرب إلى نفوس الناشئين من شداة هذا العلم " .

ومن علماء القرن الخامس الهجرى نقف عند عَلَم من أعلام العربية وهو عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤ هـ) ، فنراه يصف صنيع الذين يزهدون في النحو ويحتقرونه ويصغرون أمره ويتهاونون به ، بأنه أشبه بأن يكون صدّاً عن كتاب الله وعن معرفة معانيه ، ولكنه يبحث عن عذر لهم ويناقشهم ، فإن قالوا :[2] " إنا لم نأب صحة هذا العلم ، ولم ننكر مكان الحاجة إليه في معرفة كتاب الله تعالى ، وإنما انكرنا أشياء كثرتموه بها ، وفضول قول تكلفتموها ، ومسائل عويصة تجشمتم الفكر فيها ، ثم لم تحصلوا على شيء أكثر من أن تغربوا على العامين ، وتُعايوا بها الحاضرين . قيل لهم : خبرونا عما زعمتم أنه فضول قول وعويص لا يعود بطائل ما هو ؟ فان بدؤوا فذكروا مسائل التصريف التي يضعها النحويون للرياضة ولضرب من تمكين المقاييس في النفوس ، كقولهم: كيف تبني من كذا كذا ؟ وكقولهم ما وزن كذا ؟ وتتبعهم في ذلك الألفاظ الوحشية ، كقولهم : ما وزن عزويت .... وكقولهم في باب ما لا ينصرف : لو سميت رجلاً بكذا كيف يكون الحكم ؟ ... قلنا لهم أما هذا الجنس فلسنا نعيبكم إن لم تنظروا فيه ، ولم تُعنوا به ، وليس يهمنا أمره ، فقولوا فيه ما شئتم ، وضعوه حيث أردتم " .

---

(١) تيسير العربية بين القديم والحديث ص ٧١

(٢) دلائل الاعجاز للزجاجي ص ٢٤

ويواصل الجرجاني هذا الحوار الممتع، الذى يعرض من خلاله قضية النحو ، التي ما زالت أصداؤها تتردد إلى يومنا هذا ، فيورد أمثلة من الفرضيات الذهنية ، وتتبع الألفاظ الوحشية التي لا تجدى إلا كدّ الفكر وإضاعة الوقت . ونراه في الوقت ذاته يرسم معالم جديدة للبحث النحوى ، يتجاوز فيه أواخر الكلمات وعلامات الاعراب ، الى نظريته في نظم الكلام واتباع قواعده وقوانينه، فيقول :[1]" واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تُخل بشيء منها ، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك : زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وزيد هو منطلق...

وينظر في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كله ، وفي الحذف والتكرار والإضمار والاظهار ، فيضع كلاً من ذلك مكانه ، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ".

ويبسط الجرجاني القول في هذا المنهج الجديد للبحث النحوى ، إذ يرتبط نظم الكلام ارتباطاً اساسياً بمعاني النحو وأحكامه ، فيقول :[2]" فلا نرى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية وفضل فيه ، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد ، وتلك المزية ، وذلك الفضل ، إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه ".

ويحاول الجرجاني في أماكن مختلفة من كتابه " دلائل الاعجاز " تثبيت أسس منهجه الجديد في البحث النحوى ، وهذا المنهج الجديد يقوم على أساس أنه لا معنى للنظم غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم ... وأنه إذا عمدت إلى الفاظ فجعلت تتبع بعضها بعضاً من غير أن تتوخى فيها معاني النحو ، لم تكن صنعت شيئاً تدعى به مؤلفاً .

ويبين الجرجاني نظريته ويستعرض الجوانب المختلفة لعلاقة النظم بمعاني النحو ، فيطرح اسئلة على السنة هؤلاء الذين زهدوا بالنحو وأغفلوه ، فيقول : [3]" قالوا : لو كان النظم يكون

---

(١) دلائل الاعجاز ص ٦٤
(٢) دلائل الاعجاز ص ٢٨٢
(٣) دلائل الاعجاز ص ٣٢٠

في معاني النحو لكان البدوى الذي لم يسمع بالنحو قط ، ولم يعرف المبتدأ والخبر وشيئاً مما يذكرونه لا يتأتى له نظم كلام ، وإنا لنراه يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم في علم النحو ".

ثم يجيب عن هذا السؤال قائلاً :[1]" إن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات ، فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول : جاءني زيد راكباً ، وبين قوله : جاءني زيد الراكب ، لم يضره أن لا يعرف أنه إذا قال : راكباً ، كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في " راكب " إنه حال ، وإذا قال " الراكب " إنه صفة جارية على زيد . وإذا عرف في قوله : زيد منطلق . أن زيداً مخبر عنه ومنطلق خبر ، لم يضره أنه لا يعلم أنا نسمي زيداً مبتدأ ..."

فالجرجاني في نظرته هذه ، يفصل بين المصطلحات النحوية وقواعدها من حيث هي قواعد ، وبين النحو من حيث هو واقع تراكيب الكلم الدالة على معانٍ محددة ، وأن عدم المعرفة بالمصطلحات النحوية شيء ، واكتساب القدرة على نظم الكلام وما يشتمل عليه من معاني النحو شيء آخر .

وجاء المتأخرون بمذاهبهم في الاختصار ، فاختصروا كثيرا من ذلك الطول الذى لحق بالنحو ، مع استيعابهم لجميع ما نقل ، كما فعل ابن مالك في " التسهيل " ، أو اقتصارهم على المبادىء للمتعلمين ، كما فعل الزمخشري في " المفصل في علم العربية " حيث يذكر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) أنه أنشأه في الإعراب ، محيطاً بكافة الأبواب ، مرتباً ترتيباً يبلغ الأمد البعيد بأقرب السعي ، مقسوماً أربعة أقسام : الأول في الاسماء والثاني في الافعال والثالث في الحروف والرابع في المشترك من أحوالها ، وجمع فيه من الفوائد المتكاثرة ... مع الايجاز غير المخل ، والتلخيص غير المملّ .[2]

ويعتبر كتاب " مغني اللّبيب " لابن هشام (ت ٧٦١ هـ) من المختصرات إذا ما قيس بما احتواه هذا الكتاب من الموضوعات المهمة في النحو ، يقول ابن خلدون :[3]" ووصل الينا بالمغرب لهذه العصور ، ديوان من مصر ، منسوب إلى جمال الدين ابن هشام من علمائها ، استوفى فيه أحكام

---

(١) دلائل الاعجاز ص ٣٢١
(٢) المفصل في علم العربية ص ٥
(٣) مقدمة ابن خلدون ص ١٠٥٨

الإعراب مجملة ومفصلة . وتكلم على الحروف والمفردات والجمل ، وحذف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها ... وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها ، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظمت سائرها ".

ومنذ القرن التاسع عشر ، بدأت رياح اليقظة والتجديد تهب على المشرق العربي ، حين بدأت حركة إحياء للغة العربية وآدابها ، وكان للنحو وقواعد العربية مكانة مهمة بين رواد هذه الحركة . وظهرت تآليف النحو في مصر وبلاد الشام والعراق وغيرها تهدف إلى إزالة تعقيد العبارات المبهمة ، وضم جميع ما يلزم معرفته من قواعد العربية في مؤلف واحد بوجه الاختصار واتجهت اتجاهاً عملياً من حيث محاولة تقريب النحو ، وتبسيط شواهده . ومضت هذه المؤلفات ، في عرض المادة ، على غرار ما سبقها من مصنفات ، تقوم على تقرير القاعدة في الاذهان بأبسط الطرق وأقربها تناولاً .

وإلى جانب هذا اللون من التجديد ، الذي يمس وسائل العرض ومناهج التعليم دون العبث بجوهر النحو والصرف ، نلاحظ منذ نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، نشوء حركة أخرى تواكبها وتنادي ، تحت شعار تيسير العربية ، بإلغاء الإعراب وإلغاء العامل ، وتغيير الحروف . وأخذت قواعد اللغة تتعرض لهجمات عنيفة حاقدة من الداخل والخارج ، وواكب هذا التيار انفتاح على دراسة اللغات المحلية واللهجات العامية ونشر الدراسات المتخصصة في قواعدها نحواً وصرفاً ومفردات .

وعلى الرغم من ذلك ، فقد ظهرت مؤلفات مدرسية في النحو في النصف الأول من هذا القرن ، جمعت دقائق النحو والصرف وكل ما يتطلبه متعلم اللغة العربية ، وتذليل صعوباتها ، وعرضها بأسلوب سهل واضح ، من هذه المؤلفات " جامع الدروس العربية ، للنحوي الشيخ مصطفى الغلاييني ، و " الواضح " للمرحوم علي الجارم .

- ٣ -

" الشـــــرح والتفصيـــــل "

وُجدت الحاجة إلى الشرح والتفصيل للمسائل النحوية منذ أن وجدت المصنفات في هذا العلم، فمن المأثور عن المبرد أنه كان يقول لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه : هل ركبت البحـــر ؟ تعظيما واستعصابا للمهمة التي ندب نفسه لها [1]. كما أن الحاجة أصبحت ماسة في العصور التي تلت تأليف الكتاب لشرحه ؛ لأن مصطلحاته الجزئية ، وكثيراً من عباراته النحوية قد غُـــيرت ، وأصبحت الكتب المتأخرة الموضوعة في النحو ذات طابع أسلوبي يباين طابع سيبويه .

ذكر المرحوم عبد السلام هارون ثبتاً باسماء النحاة الذين اشتغلوا بشرح الكتاب أو شـــرح مشكلاته ومسائله وأبنيته ، أو شرح شواهده ، أو شرح أبياته ، أو اختصره ، أو اختصر شروحه ، أو ألّف في الاعتراض عليه ، أو ردّ على تلك الاعتراضات ، ضم خمسة وخمسين من النحاة ، ومن الشروح التي نالت أهمية خاصة شرح أبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) للكتاب ، وشرح يوسف بن أبي سعيـــد السيرافي (ت ٣٨٥ هـ) لأبيات سيبويه . وما يزال كتاب سيبويه حتى يومنا هذا يحظى باهتمـــام الدارسين والباحثين . وعبر مسيرة التأليف في اللغة والنحو دأب اللغويون المتأخرون على كتـب القواعد واللغة ، التي وضعها أسلافهم ، والتي كانت في الأساس محاولات لوصف اللسان العربـــي ولتلقينه وتعليمه ، وراحوا يضيفون إليها الشرح والتفسير والحواشي والهوامش والتوضيحـــات والتعليقات والذيول والتقارير والرسائل والاستدراكات وإصلاح الخلل ، وغير ذلك الكثير مـــن المسميات .

ومن أشهر هذه المؤلفات كتاب " المقتصد في شرح الإيضاح " لعبد القاهر الجرجانـــي (ت ٤٧٤ هـ) والايضاح الذي شرحه عبد القاهر هو لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) وحققه الدكتـــور كاظم بحر المرجان ، ويقع في مجلدين كبيرين ، وهما يغطيان جميع الأبواب النحوية التي استقـــر النحاة الأوائل على إثباتها . [2]

---

(١) اخبار النحويين البصريين ص ٦٥

(٢) المقتصد في شرح الايضاح جـ١ /٣٤

والكتاب يتضمن المتن مصدراً بعبارة : " قال الشيخ أبو علي " ، ثم يتلوه الشرح مصدراً بعبارة : " قال الشيخ عبد القاهر ، أو قال شيخنا عبد القاهر ، أو قال : الشيخ الإمام أبو بكر ... وغيرها " .

وأذكر أيضا كتاب " إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي " ومؤلفه عبدالله بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) ، يشتمل الكتاب على ثمانية وستين باباً ، ولعل هدفه يتضح من عنوانه فقد تتبع البطليوسي الخلل الواقع في الجمل ، وتصدى للرد على كل نقطة رآها . وقد سمى نفسه المفسر لأنه شرح بعض المبهمات التي وقعت في الكتاب ، وقد اشتمل الكتاب على مائة وعشرين مسألة ، كما أكثر المؤلف من استشهاده بالقرآن ، والحديث ، والشعر القديم دعماً لرأيه ، وتقوية لحجته . يقول في المسألة الأولى التي يستهل بها كتابه ، [1] " قال أبو القاسم الزجاجي ، رحمه الله : أقسام الكلام ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى . فالاسم : ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا ، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض . قال المفسر : أما تقسيمه الكلام إلى ثلاثة اقسام فصحيح لا اعتراض فيه لمعترض . وأما تحديد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض ، فلا يصح على الإطلاق ، لأنا نجد من الاسماء ما لايكون فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا يدخل عليه حرف خافض ، وهي : الاسماء التي ذكرها أبو القاسم في قوله : باب ما لا يقع إلا في النداء خاصة ، ولا يستعمل في غيره . من ذلك قول العرب : يا هناه أقبل ، لا يستعمل إلا في النداء ، لا يقال : جاءني هناه ، ولا رأيت هناه ، ولا مررت بهناه ، لأنه للنداء خاصة . هذا نص كلام أبي القاسم ، وهو يناقض ما صدّر به كتابه ، وكذلك نجد من الاسماء ما لايكون فاعلاً ، وهي الاسماء التي يُستفهم بها ، والاسماء التي يُجازى بها ، وكذلك جير ، وعوض ، ولعمرك ، وايمن الله ، ونحو ذلك ، كلها خارجة عن هذا التحديد ، ومثل هذا لا يسمى حداً ، إنما يسمى رسماً ، لأن الحد إنما هو قول وجيز يستغرق المحدود ويحيط به ، ولذلك سماه المتكلمون : الجامع المانع " . ثم يسوق البطليوسي التعريفات التي ساقها النحاة للاسم وهم : المبرد ، والاخفش الصغير ، والاخفش الاوسط ، وابن السراج ، وأبو اسحاق الزجاج ، وأبو سعيد السيرافي ، والكسائي والفراء ، وهشام الضرير ، والرياشي ، وأبو عبدالله الطوال ، ومعاذ الهراء ، وأبو علي الفارسي ، وأبو جعفر النحاس .

---

(١) اصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ص ٦

ويعقب بأن جميع هذه التعريفات التي ذكروها لا تصح أن تكون حدا للاسم ، ويناقش أقوالهم كلها ، وأورد تعريفا للاسم يرى أنه أشبه الاقوال بأن يكون حداً وهو :[1]" الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه ". ويمضي في هذه المسألة فيذكر تحديد أهل المنطق للاسم ، إلى أن يشبع المسألة بحثاً ، مما يجعل من كتابه مرجعا لكثير من المسائل النحوية .

لا أريد أن أطيل في هذه المسألة فاستقصي كل الشروح التي وردت في مجال الدراسات النحوية، فإن جل المتون لاقت أهمية كبرى ووجدت من يشرحها ويعلق عليها ، إلا انني أجد من الواجب ، في هذا المجال ، أن أذكر كتباً هي من امهات كتب النحو ، وهي موئل الدارسين في هذا العلم ، منها : شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) فقد شرح كتاب المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في عشرة مجلدات .

وشرح التسهيل لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، والتسهيل كتاب في النحو للمؤلف نفسه ، وابن مالك صاحب الالفية الشهيرة في النحو ، وسأفرد لها ولشروحها قولاً خاصاً في مجال النظم في النحو .

ومن الشروح التي حققت شهرة واسعة في هذا المجال شرح الكافية في النحو لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) والتي شرحها رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٨ هـ) ، وشرح الشافية في الصرف لابن الحاجب وشرحها ، أيضا ، رضي الدين الاستراباذي . وهذا الشرح للشافية يقع في أربعة مجلدات ، ويعتبر هذا الشرح من الكتب المهمة التي لا غنى لطالب علم التصريف عن الرجوع إليها .

ويطل علينا ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) من علماء القرن الثامن الهجرى بمؤلفاته الجليلة في النحو ، ومن كتبه التي تندرج تحت هذا البند من الشرح والتفصيل كتاب قطر الندى وبل الصدى ، وكتاب شرح شذور الذهب ، وهما يتألفان من متن موجز في المسائل النحوية يتلوه شرح للمؤلف نفسه . والكتابان مع " مغني اللبيب " لابن هشام من المصنفات التي كانت وما تزال مرجع طلاب

---

(١) اصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ص ١٤ .

العلم في مجال الدراسات النحوية في المعاهد والجامعات في كثير من الاقطار العربية .

وفي مجال الشرح والتفصيل يُذكر مصنفان مهمان للسيوطي (ت ٩١١ هـ) وهما : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ويقع في سبعة مجلدات ، قام المؤلف فيه بشرح كتابه الموسوم بجمع الجوامع ، ويضم أبواب النحو ، مبسوطة ، مع إيراد آراء من سبقه من علماء في هذا المجال .

والكتاب الآخر هو " الاشباه والنظائر في النحو " للسيوطي الذي يقول فيه إنه :[1] " كتاب ظريف ، لم أُسبق إلى مثله ، وديوان منيف لم ينسج ناسج على شكله ، ضمنتُه القواعد ذوات الاشباه والنظائر ، وخرّجت عليها الفروع السائرة سير المثل السائر ، واودعته من الضوابط والاستثناءات جملاً عديدة ، ونظمت في سلكه من النوادر الغريبة ، والالغاز كل فريدة " .

ويشتمل هذا الكتاب على سبعة فنون : الاول في فن القواعد والاصول التي تردّ إليها الجزئيات والفروع . والثاني في فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات . والثالث في فن بناء المسائل بعضها على بعض . والرابع في فن الجمع والفرق . والخامس في فن الالغاز والاحاجي والمطارحات والممتحنات والسادس في المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمراسلات والمكاتبات . والسابع في فن الافراد والغرائب .

ومن الشروح ذات الاهمية " شرح أبيات مغني اللبيب " الذي صنفه عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) ، ويقع في ثمانية مجلدات ، حققه الاستاذان عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، وهو يشتمل على ستة وأربعين وتسعمائة بيت نحوي مشروح مما استشهد به ابن هشام في كتابه مغني اللبيب ، ويؤلف مع خزانة الأدب موسوعة من أكبر موسوعات شواهد العربية ، وهو بالاضافة إلى ذلك مصدر من أغزر مصادر الأدب وأصوله ، وتعين ثر لتراجم الشعراء والنحويين ورجالات التاريخ ، ذلك أن البغدادي لم يكن يقتصر الكلام على موطن الشاهد ، واستقصاء ما فيه من نكت نحوية ، بل كان يتجاوز ذلك إلى بيان سابق الشاهد ولاحقه إن وجد ، يُورداً القصيدة التي منها الشاهد ، ثم يأخذ في

---

(١) الاشباه والنظائر في النحو ١/٦

تفسير المفردات ، والكشف عن معنى الابيات ، معتمدا في ذلك على من سبقه من العلماء ، مع مناقشة وتحقيق ، ونقد وترجيح ، فإذا ما استوفى ذلك ، خلص إلى الحديث عن صاحب الشاهد المعروف فترجمه . (١)

هذا غيض من فيض من المؤلفات التي تزخر بها المكتبات العربية والعالمية ، والتي صنفها أصحابها لشرح كتب لهم ولمن سبقهم من العلماء ، وكان همهم إزالة الغموض عن الكتب المتون ، وبسط القواعد النحوية والصرفية ، بصورة سائغة سهلة في متناول الدارسين والمتخصصين في مجال الدراسات النحوية والصرفية .

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب . مقدمة المحققين .

- ٤ -

" النظـــــــم "

الشعر التعليمي فن قديم اقترنت نشأته عند العرب مع انتشار المعارف والثقافات والتعلم والتعليم . وأغلب الظن أن سبب انتشار هذا النمط الشعري عائد للجهود العربية التي بذلهـــا الادباء والمعلمون في تلك الاوقات ، ولدخول ثقافات متعددة على اللغة العربية ، حتى شعـــر المتعلمون والمعلمون بحاجتهم إلى نوع من التأليف يسهل عليهم حفظ المعلومات ونقلهـــا ، فلجأوا إلى الشعر لعلمهم أنه افضل وأسرع وسيلة لذلك .

وقد اشتمل الشعر التعليمي في العصر العباسي الموضوعات الكلامية ، والتاريخيـــة ، والعلمية ، والأدبية ، وكان من أبرز من نظم في الشعر التعليمي إبان بن عبد الحميد اللاحقي الـــذي نظم في التاريخ والعلوم والفقه والقصص ، فقد نظم كليلة ودمنة عن الفارسية ، ونظم قصيدة أخـــرى عن الصوم ، وله قصائد في التاريخ ، مثل سيرة أنو شروان وسيرة أردشير وغيرها . وشارك أيضا فـــي هذا النمط الشعري : علي بن الجهم الذي نظم أرجوزة تاريخية ونظم فيها تاريخ الخلق منذ آدم عليه السلام حتى الخليفة المستعين بالله . (١)

وإذا ما انتقلنا إلى النظم في النحو فاننا نطالع في " مقدمة في النحو " لخلف بن حيـــان الأحمر (ت ١٨٠ هـ) أبياتاً منسوبة إلى الخليل بن أحمد (ت ١٧٠ هـ) ، من قصيدة له في النحـــو ، يذكرها خلف الاحمر في حديثه عن حروف النسق ، فيقول : (٢)" وحروف النسق خمسة ، وتسمى حروف العطف ، وقد ذكرها الخليل بن أحمد في قصيدته في النحو ، وهي قوله :

فانسُق وصِلْ بالواو قولَكَ كلَّهُ ... وبلا وثُمَّ واو ، فليسَتْ تصعُبُ

الفاءُ ناسِقَةٌ كذلِكَ عِنْدَنَـــا ... وسَبيلُها رَحْبُ المَذاهِبِ مُشْعَبُ

فإن صحت هذه الرواية ، وهذه النسبة ، فإن الخليل بن أحمد هو أول من نظم القواعد النحوية شعراً .

---

(١) شرح الفية ابن معطي ص ٨٧

(٢) مقدمة في النحو لخلف الاحمر ص ٨٥

أما السيوطي فإنه يذكر في الاشباه والنظائر (١/١٢٣) أن أول من نظم في النحو هو أحمد ابن منصور اليشكري ، فله أرجوزة من ثلاثة آلاف بيت إلا تسعين بيتاً ، احتوت على نظم سهل وعلم جم . (١) ومن الذين ساهموا أيضا في هذا المجال الحريري صاحب المقامات المشهورة والمتوفى سنة (٥١٦ هـ) حيث نظم ارجوزته المسماة " مُلْحَة الإعراب " وتبلغ عدة أبياتها ثلاثمائة وسبعة وسبعين بيتاً . (٢) وذكر السيوطي في بغية الوعاة (٢/٢٢٥) أن أبا العباس أحمد بن عبد العزيز الشنتمري له أرجوزة في النحو . كما ذكر أيضا الحسين بن أحمد بن خيزران البغدادي (ت ٦٠٠ هـ) وأن له أرجوزة حميدة في النحو . (٣) ونظم أيضا سالم بن أحمد بن سالم المعروف بالمنتجب (ت ٦١١ هـ) أرجوزة في النحو . (٤)

ويعتبر هذا النظم خطوات على طريق النظم الكامل ، الذي بدأ به ابن معطي (ت ٦٢٨ هـ)، وأعتقد أن ابن معطي هو أول من نظم النحو بشكل منظم متكامل ، وأول من سمّى نظمه بالألفية ، اذ سماها " الدرة الالفية في علم العربية " وهي مؤلفة من ألف وواحد وعشرين بيتاً ، وهي مزيج من الرجز والسريع ، ولم يسبقه أحد في نظم القواعد النحوية في ألف بيت ، فهو صاحب الفضل في هذا الشأن لأنه فتح الباب لمن أتى بعده كابن مالك والسيوطي وغيرهما ، وقد عرف ابن مالك قدره فذكر في ألفيته فضله بقوله :

وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلا ... مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلا

والذي ينظر إلى الفية ابن معطي يراها مملوءة بالشواهد الشعرية والآيات القرآنية وغيرها ، ففي باب الحال يقول :

وَالْحَالُ مَا يُذْكَرُ فَضْلَةً تَحَلّ ... كَقَوْلِهِ لِمَيَّ مُوحِشًا طَلَلْ

وَالْحَالُ قَدْ تَكُونُ تأكيدًا كَمَا ... قَالَ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا

وَقَدْ تَكُونُ الْحَالُ ظَرْفًا مَعْرِفَةْ ... فِي حُكْمِ تَنْكِيرٍ وَمُشْتَقٍّ صِفَةْ

---

(١) شرح الفية ابن معطي ص ٨٨
(٢) بغية الوعاة ٢/٢٥٩
(٣) السابق ١/٥٢١
(٤) السابق ١/٥٧٥

وقوله أرسلها العراكا وجهده ووجده أتاكا

فقد أتى في هذه الابيات بشاهدين من الشعر : موحشا طلل ، وأرسلها العراكا ، وبآية قرآنية . وهي قوله تعالى :" هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا " (١)

وبالاضافة إلى القواعد النحوية فقد تطرق ابن معطي لقواعد الاملاء ، وادغام الحروف . وقد لاقت هذه الالفية شهرة واسعة في زمانها فشرحها كثير من النحاة .

ويؤلف ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) منظومة سماها (الوافية) وهي نظم لمقدمته الكافية . وله أيضا رسالة منظومة في المؤنثات السماعية ، واولها : (٢)

نَفْسِي الْفِدَا لِسَائِلٍ وَافَانِي بِمَسَائِلٍ فَاحَتْ كَغُصْنِ الْبَانِ
أَسْمَاءُ تَأْنِيثٍ بِغَيْرِ عَلَامَةٍ هِيَ يَا فَتَى فِي عُرْفِهِمْ ضَرْبَانِ

ثم يعتقد ابن مالك ذروة النظم ، إذ كان نظم الشعر سهلاً عليه مما جعله يخلّف فيه منظومات مختلفة في النحو والصرف ، منها : " الكافية الشافية " وهي عديدة الابيات كثيرة الاطناب وتقع في ألفين وسبعمائة وسبعة وخمسين بيتاً ، فاضطر أن يستخلص من هذه الكافية " الخلاصة" وهي الالفية المشهورة ، واليها يشير ابن مالك في خاتمة الفيته إذ يقول :

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمُلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ
أَحْصَى مِنَ " الْكَافِيَةِ " الْخُلَاصَةْ كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَةْ (٣)

ومن نظمه في النحو أيضاً " المؤصّل في نظم المفصل للزمخشري " ، " وتحفة المودود في المقصور والممدود " . (٤)

---

(١) البقرة /٩١ . "ويكفرون بما وراءه وهو الحق مصدقا لما معهم "
(٢) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة . ص ٤٤٥
(٣) مقدمة ابن خلدون ص ١٢٥٧
(٤) المدارس النحوية ص ٣١٠

ولم تنل أي منظومة في النحو ما نالته الفية ابن مالك من الشهرة ، فقد تناولها العلماء - بالشرح والتعليق ، وجاء مَنْ بعدهم فشرحوا شروحهم ، وتبعهم آخرون فأضافوا الحواشي على الشروح وشرح الشروح ، ومن أشهر هذه الشروح :

١- شرح ابن الناظم وهو ابن صاحب الالفية في القرن السابع الهجرى .
٢- شرح ابن عقيل ، القرن الثامن الهجرى .
٣- شرح أبي حيان ، القرن الثامن الهجرى .
٤- شرح ابن هشام ، القرن الثامن الهجرى .
٥- شرح الاشموني ، القرن العاشر الهجرى .
٦- شرح الشرح للازهرى ، القرن العاشر الهجرى وهو شرح لشرح ابن هشام .
٧- شرح الشرح للخضرى ، القرن الثاني عشر الهجرى وهو شرح لشرح ابن عقيل .
٨- شرح الشرح للصباغي ، نهاية القرن الثاني عشر وهو شرح لشرح ابن الناظم .
٩- شرح الشرح للصبان ، مطلع القرن الثالث عشر وهو شرح لشرح الاشموني .
١٠- حاشية على شرح الشرح للعليمي ، نهاية القرن الثالث عشر وهو على شرح الشرح للازهرى .

وغيرها الكثير .

وقد سُميت هذه الشروح وشروحها باسماء مختلفة ، وما تزال الالفية وشروحها تلقى اهتمام الدارسين والباحثين في ميادين النحو العربي في كل مكان .

وسرت عدوى نظم القواعد النحوية فأصبحت فناً معترفاً به يدل على القدرة ، ويشير إلى العبقرية ، فقد قام نحاة عديدون بنظم بعض الكتب النحوية ، كأبي العباس أحمد بن علي بن معقل الازدى المهلبي الحمصي (ت ٦٤٤ هـ) الذى نظم الايضاح والتكملة لأبي علي الفارسي ، وأبو نصر فتح بن موسى الخضراوى (ت ٦٦٣ هـ) نظم المفصل للزمخشرى ، ونظمه أيضا أبو شامة المؤرخ الدمشقي (ت ٦٦٥ هـ) .[1] ونظم الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ) منظومة شعرية جمع فيها معاني الحروف .[2]

---

(١) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ص ٤٤٦ .
(٢) الجنى الداني في حروف المعاني ص ١٠

ونظم شهاب الدين محمد بن أحمد الخوي (ت ٧٩٣ هـ) كتاب التوضيح لابن هشام . كما نظم شهاب الدين أحمد بن يهود الدمشقي (ت ٨٢٠ هـ) كتاب التسهيل لابن مالك . ونظم الشيخ أبو النجا بن خلف المصري (ت ٨٤٩ هـ) كتاب " مغني اللبيب " لابن هشام . (١)

وقد أسهم السيوطي في مجال النظم وله ألفية زاد فيها على ابن مالك كثيراً وقال في أولها : فائقة ألفية ابن مالك . (٢)

ومن علماء القرن العاشر ، ابراهيم الشبستري النقشبندي ، وكان يسمى " سيبويه الثاني " له تائية في النحو سماها " نهاية البهجة " وشرحها بنفسه ، وأولها : (٣)

" تَيَمَّنْتُ بِاسْمِ اللّٰهِ مُبْدِي الْبَرِيَّةْ "

وآخرها :

وَقَدْ حُذِفَ التَّنْوِينُ فِي مِثْلِ قَوْلِنَا شَفِيعِي حُسَيْنُ بْنُ الْعَلِي فَتَمَّتِ .

---

(١) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ص ٤٤٦ .

(٢) السابق ص ١٧٩ .

(٣) مقدمة كتاب سيبويه ص ٧ .

- ٥ -

" الاختيـــــــــــار "

الاختيار لون من الوان التجديد ، عبر مسيرة النحو الطويلة ، وهو أن يقوم نحوي على مدى الزمن بتقديم تعريف لمفردة نحوية ، أو لوجه إعرابي ، وما شابه ذلك ، على غيرها من التعاريـف أو الإعراب ، أو ما يتصل بهذه المسألة .

شادت البصرة صرح النحو ورفعت أركانه على يد طائفة من العلماء ، وظهرت جهود هـؤلاء الاوائل في كتاب سيبويه ، في الوقت الذي كانت الكوفة مشغولة عن ذلك كله ، حتى منتصف القـرن الثاني للهجرة ، على الاقل ، بقراءات القرآن الكريم ورواية الشعر والأخبار . وكان قانون القيـاس في البصرة هو الغالب ، وظلاله مهيمنة على كل القواعد إلى أقصى حد ، بحيث يصبح ما يخـــرج عليها شاذاً ، فالقياس هو المعيار المحكم السديد . وكان السماع لدى الكوفة ، بحكم اهتمامهـا بالرواية . هو السائد ، على الرغم من أنهم تتلمذوا للبصريين .

اعتمدت كل من البصرة والكوفة هذين المعيارين - القياس والسماع - أساساً في تقعيـــد القواعد النحوية ، فلم تهمل البصرة السماع ، ولم تهمل الكوفة القياس ، ولكن أخذت كل طائفـة منهما بمقدار ما يتلاءم مع طبيعة مذهبها ، حتى قيل إنّ البصرة كانت تعتبر كل ما لا يتوافـق مع قواعدها التي اعتمدت ، شاذاً ولا يقاس عليه ، في حين ان الكوفة كانت تسمع البيت الواحـد فتبني عليه القاعدة .

ولو غضضنا الطرف عن مدى دقة هذه الاقوال ونظرنا في القواعد التي حكمت كل من البصـرة والكوفة ، لوجدنا أنهما تتفقان في الأصول ، مع وجود بعض الخلافات في المسائل الفرعية . وان كتب التراث مليئة بأخبار من هذا القبيل مما كان يدور في المجالس والمناظرات ،

ثم يمضي بنا الزمان فنجد في بغداد علماء من امثال أبي علي الفارسي ، (ت ٣٧٧) وأبي الفتح ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، وغيرهما ، يأخذون عن علماء البصرة . وعن علماء الكوفة ، ما يرون أنـــه

المذهب الصحيح ، ثم يتركون بصماتهم الخاصة على النحو العربي ، فخلصوا إلى آراء مبتكرة ، مما حدا بمؤرخي النحو العربي إلى افراد مذهب خاص بالبغداديين .

وفي الاندلس نجد نحاة ، منذ القرن الخامس الهجري ، قد استظهروا آراء أئمة النحو السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين ، مع الاجتهاد الواسع في الفروع ومع وفرة الاستنباطات وكثرة التعليلات والاحتجاجات ، وكل إمام منهم يثير من الخواطر والآراء ما لم يسبقه إليه سابق من النحاة ، حتى لنرى ابن مضاء القرطبي يريد أن يصوغ النحو صياغة جديدة ، مطالباً بحذف كل ما لا يفيد نطقا ، ويدعو إلى التخلص من العلل الثواني والثوالث .

كما كان لكل من ابن مالك وابي حيان وجهات نظر واجتهادات .

واخيرا ، مصر ، التي تكامل ازدهارها في العصر المملوكي بما اتاحه لها ابن هشام من مَلَكاته العقلية النادرة ومن احاطته بآراء من سبقه من نحاة على اختلاف مذاهبهم وبلدانهم ، ومن قدرته البارعة في مناقشة تلك الآراء ، مع ما امتاز به من طرافة التحليل والاستنباط .

اذن تعددت المذاهب في بعض المسائل ، فصار النحويون ، ولا سيما المتأخرون منهم ، يختارون من هذه المذاهب بحسب معاييرهم في تخريج هذه المسائل النحوية ، يعرض بعضهم آراء الذين سبقوه فيها ، فيرجح بعض الآراء ويضعّف بعضها الآخر ، أو يرى ، أحياناً ، رأيا خاصاً .

سأتناول في هذا الجزء من البحث مسألة الإعراب والحركات الإعرابية ، وأحاول تتبع آراء بعض النحاة القدماء والمحدثين فيها لعلّي ألقي الضَوْء على مفهوم الاختيار بأمثلة توضحه .

احتفظت اللغة العربية الفصيحة بظاهرة الاعراب ، وهي سمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها اللغات السامية ـ باستثناء البابلية القديمة التي عرفت الحركات الثلاث ـ وهي صفة من صفات العربية الموغلة في القدم[1] . يقول الزجاجي :[2] " فان قال : فاخبروني عن الكلام المنطوق به الذي نعرفه الآن بيننا ، أتقولون إن العرب كانت نطقت به زماناً غير معرب ثم أدخلت عليه

---

(١) فقه اللغة المقارن ، سامرائي ص ١١٨ وانظر ايضا فقه اللغة لعلي عبد الواحد وافي ص ٢١٠ والعربية ليوهان فك ص ٣

(٢) الايضاح في علل النحو ص ٦٢

الإعراب ، أم هكذا نطقت به في أول تبلبل ألسنتها ؟

قيل له : هكذا نطقت به في أول وهلة ، ولم تنطق به زماناً غير معرب ثم أعربته ".

ويختلف الرأي حول دلالة الحركات في اللغة العربية على المعاني النحوية بين القدماء والمحدثين . ولعل النحاة الاوائل أدركوا أن الحركات دالٌ على معانٍ في الكلام ، فإن من الأخبار التي تروى في أسباب وضع أبي الاسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ) للنحو أنه سمع قارئا يقرأ قوله تعالى : " أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ " (١) بجر اللام من رسوله ، فاستعظم هذا منه ، وكان دافعاً له إلى وضع النحو .

وكانت ظواهر الإعراب واضحة في ذهن أبي الاسود فقد قام بتنقيط المصحف الكريم تنقيط إعراب .

ووصلها سيبويه في كتابه تحت باب " مجاري أواخر الكلم من العربية " وذكر علامات الإعراب وعلامات البناء ، وأنها تجرى على ثمانية مجارٍ : على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والوقف . (٢)

ويمثّل رأي الذاهبين إلى أن الحركات دول على معان إعرابية أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ، فقد أورد في كتابه " الايضاح في علل النحو " تحت باب القول في الإعراب لِمَ دخل في الكلام : (٣) إنّ الاسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ومفعولة ، ومضافة ، ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جُعلت حركات الإعراب فيها تُنبيء عن هذه المعاني ، فقالوا ضرب زيد عمراً ، فدلّوا برفع زيد على أن الفعل له ، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به . وقالوا ضُرب زيدٌ ، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل لم يُسمّ فاعله وأن المفعول قد ناب منابه . وقالوا : هذا غلامُ زيدٍ ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه ،

---

(١) التوبة : ٣

(٢) الكتاب ١٣/١

(٣) الايضاح في علل النحو ص ٦٩ ـ ٧٠ ونقله السيوطي في الاشباه والنظائر ٩٢/١

وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ، ويقدّموا الفاعل ، إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني " .

ويمثل رأي الطائفة الأخرى ، التي ذهبت إلى أن الحركات لم تدخل الكلام للدلالة على المعاني ، قطرب ، أبو علي محمد بن المستنير (ت ٢٠٦ هـ) الذي قال إن الكلام لم يُعرب للدلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض ، واحتج بأن الإعراب لو كان دخل الكلام للفرق بين المعاني ، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله ، فلمّا وجدنا في الكلام اسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني ، واسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني .

ويرى أن العرب أعربت كلامها [١] " لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام " .

كان جمهور النحاة الاوائل على الرأي الأول ، ولم يخرج من إجماعهم إلا قطرب .

فهذا ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) يقول في باب القول على الإعراب : إن [٢] " الاعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه " .

وابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) يرى أن الإعراب من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب ، وهو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ . [٣]

وبه تتميّز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين ، والعرب يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني . [٤]

---

(١) الايضاح في علل النحو ص ٧١
(٢) الخصائص ١/٣٥
(٣) الصاحبي ص ٧٦
(٤) الصاحبي ص ٣٠٩

وقالوا إن الإعراب أثر يجلبه العامل فإن لم تجده في الجملة وجب تقديره ، نجد هذا في كتاب سيبويه ، ففي معرض حديثه عن حركات الإعراب وحركات البناء يقول "[١] ... وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العاملُ - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل ، التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب ".

وقسموا العوامل إلى قسمين : عوامل لفظية وعوامل معنوية ، وقالوا في الإعراب بالحركات الظاهرة ، والحركات المقدّرة ، وقد تنوب الحروف عن الحركات في الإعراب في أحوال خاصة ، وأوضح ابن جني العوامل بقوله :[٢] " وإنما قال النحويون : عامل لفظي ، وعامل معنوي ، ليُرُوك أنّ بعض العمل يأتي مسبّبا عن لفظ يصحبه ، كمررت بزيد ، ... وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ... هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول . فأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره ، وإنما قالوا : لفظيّ ومعنويٌ لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ ، او باشتمال المعنى على اللفظ ".

ونقل السيوطي في الاشباه والنظائر قولاً منسوباً للخليل يرى فيه الخليل أن الضمة أثقل من الفتحة وذلك أنك تتكلّف في إخراج الضمة إلى تحريك الشفتين مع اخراج الصوت ، وفي إخراج الفتحة الى تحريك وسط الفم مع إخراج الصوت ، فما عمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد .[٣]

وقالوا إن الضمة اثقل من الفتحة فقد نقل ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) عن أبي اسحاق الزجاج (ت٣١٦هـ) قوله في رفع الفاعل ونصب المفعول ، إنما فُعل ذلك للفرق بينهما ، وجعلوا الضمة للفاعل والفتحة

---

(١) الكتاب لسيبويه ١٣/١
(٢) الخصائص ١١٠/١
(٣) الاشباه والنظائر ١٩٣/١

للمفعول لأن الفاعل أقلُّ من المفعول ، حيث لا يكون للفعل إلا فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فَرُفِعَ الفاعل لقلته ونُصِبَ المفعول لكثرته ، ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر ما يستخفون .(١)

هذا مجمل رأي المتقدمين في الإعراب وحركاته وحروفه وثقل الحركات وخفتها ، فإذا انتقلنا إلى القرن الخامس الهجرى نجد عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤ هـ) يطل علينا من خلال كتابه " دلائل الاعجاز " بمصطلحات مثل : النظم والبناء والترتيب والتعليق .

أما النظم فقد جعله عبد القاهر للمعاني ، وهو تصور العلاقات النحوية بين الابواب ، كتصور الإسناد بين المسند والمسند اليه ، وتصور علاقة التعدية بين الفعل والمفعول به ، وتصور علاقة السببية بين الفعل والمفعول لأجله ، وهلم جرا .

يقول عبد القاهر :(٢)" واذ قد عرفت أن مدار امر النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها ان تكون فيه ، فاعلم أن الوجوه والفروق كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها . ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في نفسها ومن حيث هي على الإطلاق ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض ".

أما البناء فإنه يفهم من عرض عبد القاهر له أنه جعله للمباني بحسب المعاني النحوية (الوظيفية) كأن " تبني " لمعنى الفاعلية " مبنى " هو الاسم المرفوع في بعض المواطن ، أو ضميراً متصلاً في موضع آخر ، وضميراً مستتراً في موضع ثالث . فالبناء ، حسب هذا المفهوم ، هو اختيار المباني التي يقدمها الصرف للتعبير عن المعاني النحوية .

وبوضع فكرة " النظم " بازاء فكرة " البناء " يكون عبد القاهر قد عبر عن الارتباط بين المعنى والمبنى .

---

(١) الخصائص ١/٤٩

(٢) شرح المفصل ١/٥١

(٣) دلائل الاعجاز ص ٦٩

أما " الترتيب " فإنه وضع العلامات المكتوبة أو المنطوقة في سياقها الاستعمالي في اللغة العربية حسب رتب خاصة تظهر بها فوائد التقديم والتأخير اللّذَين كانا موضع عناية فائقة من لدن عبد القاهر ، وكذلك يظهر بهذا الترتيب ما كان من الرتب محفوظاً أو غير محفوظ. اما التعليق فيبدو أن عبد القاهر قصد به إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية (الابواب النحوية) بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية . يفهم هذا من عبارة عبد القاهر ان الكلمات في النص " يأخذ بعضها بحجز بعض " ونراه يصرح بهذا المعنى في قوله : "[1] واعلم أنّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض ، وتُجعل هذه بسبب من تلك ... وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله ، وإذا نظرنا في ذلك علمنا ان لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً ، أو تعمد إلى اسمين فتجعل احدهما خبراً عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للاول ، أو تأكيدا له أو بدلاً منه ..." ويؤكد عبد القاهر هذا المفهوم بقوله :[2]" فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية أو فضل فيه إلاّ وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه ".

ومن علماء القرن السادس نجد الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) يرى أن الكلمات الإعرابية تدل على معان ، ففي باب القول في وجوه إعراب الاسم يقول: "[3] هي الرفع والنصب والجر وكل واحد منها علم على معنى ، فالرفع علم الفاعلية ، والفاعل واحد ليس إلاّ ، وأما المبتدأ وخبره ، وخبر إنّ وأخواتها ، ولا التي لنفي الجنس ، واسم كان واخواتها ، واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب . كذلك النصب علم المفعولية ، والمفعول خمسة أضرب : المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له ، والحال والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب إن ، والمنصوب بلا التي لنفي الجنس ، وخبر ما ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول . والجر علم الإضافة ".

---

(١) دلائل الاعجاز ص ٤٤
(٢) دلائل الاعجاز ص ٦٥
(٣) المفصل في علم العربية ص ١٨

والإعراب يكون بحركة أو بحرف أو مَحَلاً ، والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل . (١)

أما ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) فقد ثار على نظرية العامل في النحو ، ويرى ان القول بأن الالفاظ يحدث بعضها بعضا باطل عقلاً وشرعاً ، ففي كتابه " الرد على النحاة " يقول : "(٢) فمن ذلك ادّعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي "٠ ويرى أنّ " (٣) هذه الاصوات إنما هي من فعل اللّه تعالى ، وإنما تُنسب إلى الانسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختياريه ٠٠٠ وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا الفاظها ولا معانيها ، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع "

وجعل ابن مضاء حركات الأواخر على حركات البنية الداخلية في الكلم حتى كأنّه اعتدها جزءاً من بنية الكلمة ."(٤) وكما لا نسأل عن عين عِظلم ، وجيم جَعفر ، وباء بُرثن ، لِمَ فُتحت هذه ، وضُمّت هذه ، وكُسرت هذه ، فكذلك أيضاً لا نسأل عن رفع (زيد) ٠٠٠ صار الآخر كالحرف الأول الذي يُضم في حال ، ويفتح في حال ، ويكسر في حال "٠

وإذا انتقلنا إلى ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) نجده في كتابه " الكافية في النحو " وفي معرض حديثه عن الاسم يقول : "(٥) ٠٠٠ حتى أن بعد ما طرأ بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارىء ومثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم لأنه بعد وقوعه في الكلام ، لابد أن يعرض فيه إما معنى كونه عمدة الكلام ، أو كونه فضلة ، فجعل علامته أبعاض حروف المد التي هي أخف الحروف ، أعني الحركات ، وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وهي الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون ٠٠٠ وجعل الرفع ، الذي هو أقوى الحركات للعُمَد ، وهي ثلاثة :

---

(١) المفصل في علم العربية ص ١٦
(٢) الرد على النحاة ص ٧٦
(٣) الرد على النحاة ص ٧٧ ـ ٧٨
(٤) الرد على النحاة ص ١٣٧ ـ ١٣٨
(٥) الكافية في النحو ١/٢٠ ـ ٢١

الفاعل والمبتدأ والخبر ، وجعل النصب للفضلات ٠٠ وإنما جعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها لكون الفضلات أضعف من العمد وأكثر منها ٠٠٠ وأصل الجر أن يكون علم الفضلة التي تكون بواسطة ، ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة ، ويبقى علماً للمضاف إليه فقط ، أحدهما فيما أضيف إليه الاسم ، والثاني في المجرور المسند اليه ".

أما مُحْدِث هذه المعاني في كل اسم فهو المتكلم ، وكذا محدث علاماتها ، لكنه نُسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة، كما انه كالسبب للمعنى ٠٠٠ فقيل العامل في الفاعل هو الفعل . (١)

نلاحظ أن ابن الحاجب يوافق ابن جني في وصفه للعامل والعمل النحوى وأنواع الإعراب عند ابن الحاجب (٢)" رفع ونصب وجر ، فالرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الاضافة ".

وابن هشام (ت ٧٦١ هـ) يرى أن الحركات الإعرابية تدل على معان ، ويوافق بذلك جمهور النحاة فنجده في كتابه " شرح التسهيل " يقول: (٣)" الإعراب : عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبيّناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما ".

ونراه في مكان أخر يقول : (٤)" وينبغي أن تعلم أنّ المعاني التي تعرض للكلم على ضربين: أحدهما ما يعرض قبل التركيب ، كالتصغير والجمع والمبالغة والمفاعلة والمطاوعة والطلب ، فهذا الضرب بإزاء كل معنى من معانيه صيغة تدل عليه فلا حاجة إلى الإعراب بالنسبة إليه ٠ والثاني من

---

(١) الكافية في النحو ٢١/١
(٢) الكافية في النحو ٢٣/١
(٣) شرح التسهيل ٣٤/١
(٤) شرح التسهيل ٣٥/١ ـ ٣٦

الضربين ما يعرض مع التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، وكون الفعل المضارع مأموراً به ، أو معطوفاً أو علّة أو مستأنفاً، وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة فتفتقر إلى إعراب يميز بعضها عن بعض ، والاسم والفعل المضارع شريكان في قبول ذلك مع التركيب ، فاشتركا في الإعراب.."

ويرى ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ) أن الحركات الإعرابية تدل على كثير من المعاني ، ويورد في مقدمته :[١]" وكانت المَلَكَة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن المَلَكَات وأوضحها إبانة عن المقاصد لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني ، مثل الحركات التي تعين الفاعل من المفعول من المجرور ، أعني المضاف ، ومثل الحروف التي تفضي بالاقعال إلى الذوات من غير تكلف الفاظ أخرى . وليس يوجد ذلك إلاّ في لغة العرب ".

ونراه في مكان آخر من مقدمته لا يعوّل كثيراً على حركات الإعراب ، فيقول :[٢]" ولا تلتفتنّ في ذلك إلى خرفشة النحاة ، أهل صناعة الإعراب القاصرة مداركهم عن التحقيق ، حيث يزعمون أن البلاغة لهذا العهد ذهبت ، وأن اللسان العربي فسد ، اعتباراً بما وقع أواخر الكلم من فساد الإعراب الذي يتدارسون قوانينه ، وهي مقالة دسها التشيع في طباعهم ، وألقاها القصور في أفئدتهم".

ويطالب ابن خلدون بدراسة اللهجات المحلية واستقرائها للاستعاضة عن الحركات الإعرابية :[٣]" ولعلّنا لو اعتنينا بهذا اللسان العربي لهذا العهد واستقرينا أحكامه نعتاض عن الحركات الإعرابية في دلالتها بأمور اخرى موجودة فيه ، فتكون لها قوانين تخصها ، ولعلها تكون في أواخره على غير المنهاج الأول في لغة مضر . فليست اللغات ومَلَكَاتها مجانا ".

وقد رد الدكتور علي عبد الواحد وافي قول ابن خلدون هذا في كتابه " فقه اللغة " واعتبره حلاً ساذجاً هداماً لا يكاد يستحق عناء المناقشة ، ولا يقوم في الواقع إلاّ على مجرد الرغبة الآثمة في القضاء على دعامة من دعائم الثقافة في الأمم العربية .[٤]

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ١٢٥٤
(٢) مقدمة ابن خلدون ص ١٢٧١
(٣) مقدمة ابن خلدون ص ١٢٧٢
(٤) فقه اللغة . علي عبد الواحد وافي ص ١٥٦

اما جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) فيرى أنّ أنواع الإعراب :[1]" رفع للعُمد ، ونصب للفضْلات ، وجر لما بينهما ... ووجه التخصيص أن الرفع ثقيل فخُص به العُمد ، لأنها أقل ... والفضْلات كثيرة ... وما كثر تداوله فالأخفّ أولى به ... والجر : وهو : لما بين العمدة والفَضْلة، لأنه أخف من الرفع ، وأثقل من النصب . والجزم : خلافاً للمازني في قوله : إنه ليس بإعراب ، إنّما هو يشبه الإعراب ، وهو مذهب الكوفيين ".

والإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف ، والإعراب بالسكون أصل للإعراب بالحذف ، فالأصل أن يكون الرفع بالضمة ، والنصب بالفتحة ، والجر بالكسرة ، والجزم بالسكون ، ولكن خرج عن ذلك أبواب معروفة .

من كل ما تقدم نستنتج أن النحاة القدامى قد تناولوا الإعراب على أنه من صفات العربية ، وأن أغلب الالفاظ في هذه اللغة معربة ، تظهر على أواخرها الحركات الثلاث : الضمة والكسرة والفتحة ، وقد خصوا كل حركة منها بحالة إعرابية ، فالضمة للرفع ، والكسرة للخفض أو الجر ، والفتحة للنصب . وقد لاحظوا أن طائفة من الالفاظ لا تظهر عليها هذه الحركات ، ولكنها تتغير ، فهي ترد بالواو أو بالالف في الرفع ، وبالياء في النصب والجر ، ولاحظوا أيضا أن الفتحة قد ترد علامة للجر ، خلافا للكثير الغالب ، وأن الكسرة قد ترد علامة للنصب ، ومن هنا نشأت فكرة العلامات الأصلية والعلامات الفرعية ، فالضمة ، والفتحة والكسرة ، والسكون ، علامات أصلية ، وما عداها علامات فرعية . كما أنهم لاحظوا أن القليل من الفاظ العربية يلزم آخره حركة واحدة ، فقالوا : إنها " مبنية " ، ثم أعربوا الافعال الخمسة بثبوت النون وحذفها .

واللفظ لابد أن يكون معربا ، إن لم يكن " مبنيا " ، فإن لم تظهر الحركة في آخره ، فلا بدّ من تقديرها .

والمعاني هي المقتضية للحركات في أواخر الكلم لكون هذه الحركات دوال عليها ، فالفاعلية والمفعولية والاضافة ، هي التي اقتضت الحركات ، أو إرادة الدلالة على كَوْن الكلمة عُمدة لـ أي إرادة

---

(١) همع الهوامع ١ ـ ٦٤

الدلالة على الإسناد ، أو عدمه ـ هي التي اقتضت الحركات .

وهذه المعاني التي اقتضت الحركات ، محدثها هو المتكلم ، لسبب الكلمات التي معها ، اذ لولا " قام " في قولنا : " قام زيد " ، ما حدث في "زيد " معنى الفاعلية ، أو ما حدث معنى الإسناد إليه ، ولولا معنى الفاعلية أو معنى الإسناد إليه ، لما رفعت ، لهذا نسب النحاة الرفع والنصب والجر ، لهذه الكلمات ، وسموها عوامل ، لأنها آلات في إحداث هذه المعاني المقتضية لهذه الحركات . أما ما نصب من عُمدة وقد كان حقه الرفع مثل اسم إنّ ، فعلى ضرب من المشابهة بالافعال التي بمعناها ، فنصبوا بها الجزء الأول .

وإذا انتقلنا إلى المحدثين ، فاننا نجد " الدكتور ابراهيم مصطفى " في كتابه " إحياء النحو " يرى أن النحاة القدماء جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً ، يتبع لفظ العامل وأثره ، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى . (١)

أما ابراهيم مصطفى فإنه يقول إنه اهتدى إلى معاني هذه الحركات وقرر :

١ـ ان الرفع علم الاسناد ، ودليل أن الكلمة يتحدث عنها .

٢ـ ان الجر علم الإضافة ، سواء أكانت بحرف أم بغير حرف .

٣ـ ان الفتحة ليست بعلم على إعراب ، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة ، التي يحب العرب أن يختموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافت ، فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة ، وهي أخف الحركات ، بل أخف من السكون .

٤ـ ان علامات الإعراب في الاسم لا تخرج عن هذا إلا في بناء ، أو نوع من الإتباع . (٢)

ورأى الدكتور ابراهيم مصطفى أن التنوين علم التنكير ، وأن لك في كل علم ألاّ تنوّنه ، وإنما تلحقه التنوين إذا كان فيه حظ من التنكير ، فالتنوين يدخل الاسم لمعنى . كذلك لا تحرم الصفة التنوين حتى يكون لها حظ من التعريف .

---

(١) احياء النحو ص ٤١

(٢) احياء النحو ـ المقدمة ص (ز)

فالمبتدأ والفاعل ونائب الفاعل هي المسند إليها في الكلام ، وهي المتحدث عنها ، ومن حقها الرفع ، ويجب أن تكون باباً واحداً ، ولا يرى ما يدعو إلى تفريقها . (١)

وفي الأصل الاول الذي قرره مؤلف " احياء النحو " ، وهو أن الضمة علم الاسناد ، شذ بابان وهما اسم " إن " ، والمنادى العَلَم . أما بخصوص اسم " إن " فقد قرر المؤلف أن النحاة قد أخطأوا فَهْمَ هذا الباب فإنه مُتَحَدَّث عنه وحقه الرفع ، ولكن لما أكثر النحاة من إتباع " إن " بالضمير جعلوه ضمير نصب ووصلوه بها ، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب ، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً . (٢)

فظاهر كلام المؤلف أن النصب جاء على التوهم . ولكن هل سُمع في اللغة ، ولو قليلاً ، هذا الضمير " ضمير الرفع " ؟ فإنه لو كان الموضع لضمير الرفع وناب عنه ضمير النصب لسمع ضمير الرفع ولو قليلا بعدها ، مع أنه لم يسمع بعدها إلا ضمير النصب ، فلم يقولوا : إن أنتم .

كما أن اسم " إن " لم يسمع مرفوعا إلاّ قليلا وأما النصب فهو الكثير الغالب ، ولا يثبت ورود بعض الشواهد في اللغة على بطلان القاعدة العامة . فقد ورد مثل قول الشاعر بشر بن أبي خازم :

وإلاّ فاعْلَمُوا أنّا وأنْتُمْ بُغَاةٌ ما بَقِينَا فِي شِقَاقِ

وقد خرّج النحاة عطف " أنتم " من باب عطف الجمل والتقدير : أنّا بغاة ، وأنتم كذلك .

أما الباب الثاني الذي شَذّ فهو المنادى العَلَم ، فالمنادى هنا لا يدخل طرفاً في الإسناد ولا يستحق الرفع ، وقد رأى المؤلف أنّ المنادى إذا لم يكن مضافاً كان المنتظر أن يدخله التنوين ، ولكن التنوين يدل على التنكير ، وقد يُراد أن ينادى مُعيّن يقصد إليه فيدعى باسمه أو بإحدى صفاته ، كيا محمد ، ويا رجل ، فيحذف التنوين لإرادة التعريف : فإذا بُنِيَ للاسم بعد حذف التنوين حكمُه وهو النصب

---

(١) احياء النحو ص ٥٤

(٢) احياء النحو ص ٧٠

اشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم ، لأنها تقلب في النداء ألفاً ، تقول : يا غلامي ، ويا غلاما ، وقد تحذف وتبقى الحركة القصيرة مُشيرة إليها ، فيقال : يا غلامِ ، ويا غلامَ فغيَّروا في هذا الباب من النصب والجرّ إلى الضمّ ، حيث لا شبه بياء المتكلم . (١)

ويلغي الاستاذ ابراهيم مصطفى الإعراب بالعلامات الفرعية ويرد أبوابه إلى الأصول التي قررها مع الأخذ بالاعتبار أن الواو والألف والياء هي إشباع للحركات . فإعراب الاسماء الستة إعراب بالعلامات الأصلية وهي الضمة والفتحة والكسرة والحروف الناشئة هي اشباع للحركات حيث أن هذه الاسماء قليلة الحروف .

أما إعراب جمع المذكر السالم ، فالضمة عَلَم الرفع ، والواو اشباع ، والكسرة علم الجر والياء اشباع ، وأُغفل الفتح ، لأنه ليس بإعراب فلم يقصد إلى أن يجعل له علامة خاصة واكتفي بصورتين في هذا الجمع . (٢)

وكذلك جمع المؤنث السالم ، فالضمة علم الرفع ، والكسرة علم الإضافة ، وأُغفل الفتح . ولم يجد تفسيراً لاعراب المثنى على أصله الذي قرره ، فليست الالف اشباعاً لحركة الرفع وليست الياء المفتوح ما قبلها اشباعاً للكسرة ، وقرر أنه قد شذّ عن أصله . (٣)

أما في باب ما لا ينصرف ، الذي جعل فيه النحاة الفتحة نائبة عن الكسرة ، فقد ذكر المؤلف أن الفتحة لم تنب عن الكسرة ، وإنما لما حُرِم الاسم التنوين ، أشبه - في حال الكسر - المضافَ إلى ياء المتكلم إذا حُذفت ياؤه ، فأغفلوا الإعراب بالكسرة ، والتجأوا إلى الفتح ما دامت هذه الشبهة ، حتى إذا أَمِنُوها ، عادوا إلى إظهار الكسرة ، وذلك إذا بُدئت الكلمة بأل ، أو أُضيفت ، أو أُعيد تنوينها . ويختار مذهب بعض النحاة ممن جعلوا الفتحة فيما لا ينصرف حركة بناء لا حركة اعراب . (٤)

---

(١) احياء النحو ص ٦٢
(٢) احياء النحو ص ١١١
(٣) احياء النحو ص ١١٣
(٤) احياء النحو ص ١١٢

وفي هذا الباب يقرر ابراهيم مصطفى أن " [١] الأصل في العَلَم ألاّ ينوّن ، ولك في كل عَلَم ألاّ تنوّنه ، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير وأردت الإشارة إليه ".

ولكن لا أدرى كيف يفسر الدكتور ابراهيم مصطفى الآية الكريمة التالية : " وقالوا لا تذرُنّ آلهتكم ولا تذرن وَدّاً وَلا سُواعاً ولا يغوثَ ويعوق ونَسرا " [٢] فقد جاءت فيها أعلام مصروفة وأخرى ممنوعة من الصرف ، وهي على درجة واحدة من التعريف .

فقد ورد في " تفسير البحر المحيط " لأبي حيان أنها أسماء أصنام أعلام لها اتخذها قومُ نوح عليه السلام آلهة . [٣]

وهناك أعْلام منونة في القرآن كنوح ولوط ، مثلاً ، ليس المراد منها نوحاً من نوحين، ولوطاً من لوطين ، وإنما المراد منها الذات المعيَّنة كبقية أعلام الأنبياء التي لم تنوّن ، قال تعالى : " وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْراهِيمَ عَلى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرجاتٍ من نشاءُ إنّ ربَّكَ حَكيمٌ عليمٌ . وَوَهَبْنا لَهُ إسحاقَ ويَعْقُوبَ كُلاًّ هَدَيْنا ونُوحاً هَدَيْنا من قبلُ ومِنْ ذرّيّتِهِ دَاوودَ وسليمانَ وأيوبَ ويوسُفَ ومُوسى وهارونَ وكذلك نَجزي المُحْسِنين . وزَكَرِيّا ويَحْيى وعيسى وإلياسَ كلٌّ من الصالحين . وإسْماعيلَ وَاليَسعَ ويونُسَ ولوطاً وكُلاًّ فضّلْنا عَلى العالَمين . " [٤]

هذه الآيات من كتاب اللّه جمعت أعلاماً لعدد من الانبياء بعضها منوّن وبعضها غير منوّن ، وهي في درجة واحدة من التعريف .

وماذا يقول المؤلف في قوله تعالى : " محمدٌ رسولُ اللّه والّذين مَعَهُ أشِدّاءُ عَلى الكُفّارِ "[٥] ؟ هل محمد في الآية الكريمة واحدٌ من أمة له هذا الاسم ؟ !

---

(١) احياء النحو ص ١٧٩
(٢) نوح ص ٢٢
(٣) تفسير البحر المحيط ٣٣٧/٨
(٤) الانعام ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦
(٥) الفتح /٢٩

قام الاستاذ " محمد أحمد عرفة " المدرس بكلية اللغة العربية بالأزهر بالرد على الاستاذ ابراهيم مصطفى وألّف كتابه " النحو والنحاة بين الازهر والجامعة " ، بيّن فيه أن صاحب إحياء النحو [١] " قد سلب الموتى أكفانهم " حين ادّعى كشفه لمعاني حركات الاعراب ، وغمط النحاة حقهم إذ نسب إليهم أنهم كانوا يرون أن علامات الإعراب لا تدل على معنى ، ولا تؤثّر في تصوير المفهوم. [٢]

ورد الاستاذ محمد عرفة حملة ابراهيم مصطفى على نظرية العامل التي قال بها النحاة وقرر أن المعاني هي المقتضية لحركات أواخر الكَلِم ، لكون هذه الحركات دوال عليها ، فالفاعلية والمفعولية والإضافة هي التي اقتضت الحركات ، وأن هذه المعاني التي اقتضت الحركات محدثها هو المتكلم ، لسبب الكلمات التي معها ، إذ لولا (قام) في قولنا : قام علي ، ما حدث في (علي) معنى الفاعلية ، أو ما حدث معنى الإسناد إليه ، ولولا معنى الفاعلية أو معنى الإسناد إليه ، لما رفعت ، لذلك نسب النحاة الرفع والنصب والجر ، لهذه الكلمات وسموها عوامل ، لأنها آلات في إحداث هذه المعاني المقتضية لهذه الحركات . [٣]

ورأى الاستاذ محمد عرفة أنّ التنوين في العَلَم ليس للتنكير ، وإنما هو لمكان العادة ، وأنّ التنوين في المعربات ليس يقصد به أن يكون علم التنكير بل هم "[٤] ينوّنون ما يستخفّون ويتركون تنوين ما يستثقلون " .

وقد تتبع الاستاذ محمد عرفة آراء الدكتور ابراهيم مصطفى في كتابه " احياء النحو " ورد عليها متبنّياً آراء النحاة القدامى مدافعاً عنها .

والمحاولة الثانية في عصرنا الحاضر كانت من قبل " لجنة تيسير قواعد تدريس اللغة العربية " فقد أرادت وزارة المعارف المصرية أن تعمل على تيسير قواعد تدريس اللغة العربية ، فألّفت لجنة لهذا الغرض من :

---

(١) النحو والنحاة بين الازهر والجامعة ص ١٢٢
(٢) النحو والنحاة بين الازهر والجامعة ص ١١٦
(٣) النحو والنحاة بين الازهر والجامعة ص ١٤٥
(٤) النحو والنحاة بين الازهر والجامعة ص ٢١٥

الدكتور طه حسين ، عميد كلية الآداب بالجامعة المصرية (جامعة فؤاد الاول) ، والاستاذين أحمد أمين وابراهيم مصطفى المدرسين بكلية الآداب ، والاستاذ علي الجارم المفتش الاول للغة العربية ، ومحمد أبي بكر ابراهيم المفتش بوزارة المعارف ، وعبد المجيد الشافعي المدرس بدار العلوم .

وقامت هذه اللجنة بذلك العمل ، وكتبت تقريراً قدمته إلى وزارة المعارف ، وقد نشرت جريدة المصري هذا التقرير في يومي ٢٦ ، ٢٧ من شهر ربيع الآخر سنة ١٣٥٧ هـ ، الموافق ليومي ٢٥، ٢٦ من حزيران سنة ١٩٣٨م .

وقد انقسم هذا التقرير إلى قسمين : أولهما يقع في ست صفحات ، ويشتمل على مقدمة لحضرات أعضاء اللجنة ، والثاني يقع في ثماني صفحات ، ويشتمل على اقتراحاتها في تيسير قواعد تدريس اللغة العربية ، وهي تنقسم إلى قسمين : أولهما يتعلق بالنحو والصرف . والثاني يتعلق بعلوم البلاغة . (١)

وفي باب الاعراب ، ترى اللجنة وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديري والإعراب المحلي ، في المفردات وفي الجمل .

أما بخصوص العلامات الأصلية والعلامات الفرعية للإعراب ، فلا ترى اللجنة تمييزاً بين علامات أصلية وعلامات فرعية ولا نيابة للحروف عن الحركات ولا للحركات عن الحركات ، بل تجعل كلاً في موضعه أصلاً ، وتقسم الاسم المعرب إلى الأقسام الآتية :

(١) اسم تظهر فيه الحركات الثلاث ، وهو أكثر الاسماء .

(٢) اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدّها ، وهو الاسماء الخمسة .

(٣) اسم تظهر فيه حركتا الضم والفتح ، وهو الممنوع من الصرف .

(٤) اسم تظهر فيه حركتا الضم والكسر ، وهو جمع المؤنث السالم .

---

(١) النحو الجديد ص ٨٤

(٥) اسم تظهر فيه حركة واحدة وهي الفتح وهو ما آخره يا ء لينة ويُسمى المنقوص .

(٦) اسم تظهر فيه الف ونون أو يا ء ونون وهو المثنى .

(٧) اسم تظهر فيه واو ونون أو يا ء ونون وهو المجموع جمعاً .

ويستغنى بهذا عن الإعراب التقديري وعن القول بنيابة علامة عن أخرى ، وهو عبارة عن وصف لعلامات الإعراب :

أما القاب الاعراب والبناء فقد جعل النحاة لحركات الاعراب ألقاباً وهي الرفع والنصب والجر والجزم ، وللبناء حركات وهي الضم والفتح والكسر والسكون ، وعلى هذا " فمحمد " مرفوع ، و"قبل " مضموم ، و " محمداً " منصوب ، و " الآن " مفتوح . ورأت اللجنة أن يكون لكل حركة لقب واحد في الاعراب وفي البناء ، واختارت القاب البناء .

أما الجملة فهي تتألف من جزأين اساسيين ، ومن تكملة تذكر حين يحتاج إليها ، وقد يستغنى عنها تبعا لغرض المتكلم ، ولما يريد أن يعرب عنه ، وعلى هذا التقسيم رتبت اللجنة أبواب النحو ، واختارت اللجنة ان تسمي هذين الجزأين بالموضوع والمحمول .

فالموضوع هو المُحدَّث عنه في الجملة ، وهو مضموم دائما ، إلا أنْ يقع بعد " إنّ " أو احدى أخواتها ، والمحمول هو الحديث ، وهو الركن الثاني من ركني الجملة ويكون :

(أ) اسما فَيُضَمّ إلا إذا وقع مع كان أو احدى أخواتها فيفتح .

(ب) ظرفاً فيفتح .

(جـ) ويكون فعلا أو مع حرف من حروف الاضافة أو جملة ، ويكتفى في إعرابه ببيانه أنه محمول .

جمعت اللجنة أبواب المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل واسم " كان " واسم " إنّ " في باب الموضوع ، وجمعت أبواب خبر المبتدأ وخبر " كان " وخبر " إنّ " في باب واحد هو المحمول ، وردّت باب ظن إلى الفعل المتعدي .

وترى اللجنة أن كل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول يسمى تكملة ، وأن حكم التكملة أن تفتح أبداً إلا إذا كانت مضافاً إليه ، أو مسبوقة بحرف جر .

كان لهذه المحاولة في تجديد النحو أثر كبير في إثارة الناس عليها ، وكان من أشد الناس معارضة لها بعض علماء الازهر ، فقد عدّ هذه المحاولة إفسادا للغة العربية ، بل عدها خروجاً على الدين . (١)

وقام الاستاذ عبد المتعال الصعيدي بنقد محاولة اللجنة في كتابه الموسوم بـ (النحو الجديد)، وقد رأى أنه لا بدّ من الإبقاء على ألقاب الإعراب وألقاب البناء ، ولا بدّ من الإبقاء على الاعراب التقديري ، لأنه إذا كان لا يظهر في صاحبه فإنه يظهر في تابعه ، ويكون إعراب نحو " جاء سيبويه " مثل إعراب "جاء الفتى" ، كل منهما مرفوع بضم مقدر ، ولا داعي إلى ذكر سبب التقدير في كل منهما ، وقد عده فلسفة لا طائل تحتها . (٢)

ولا بد أيضاً من تقدير الاعراب في الجمل ، لأنه قد يعطف على الجملة اسم مفرد يراعى فيه إعرابها المقدر ، ومن ذلك ، قول الشاعر :

يَا رُبَّ بَيْضَاءَ مِنَ العَوَاهِجْ أُمِّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجْ

فجملة " قد حبا " صفة لصبيّ مجرورة تقديراً ، وقد عطف عليها " دارج " بالجر مراعاة لجرها المقدر . ومنه أيضاً قوله تعالى : " إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ، يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ " (٣) فجملة " يخرج الحيّ " خبر ثان لإنّ مرفوعة تقديراً ، وقد عطف عليها " مخرج " بالرفع مراعاة لرفعها المقدر . (٤)

ولقد ختم كتابه " النحو الجديد " بمحاولة لتيسير النحو ، تعرض فيها لكثير من مسائل

---

(١) النحو الجديد ص ٩٦
(٢) النحو الجديد ص ١١٩
(٣) الانعام : ٩٥
(٤) النحو الجديد ١٢١

النحو ، منها : أنّ يعرب اسم " إنّ " وأخواتها : مبتدأً منصوباً ، كذلك خبر كان وأخواتها ، يعرب خبراً منصوباً .

وعنده أنّ نائب الفاعل في الفعل المبني للمجهول يعرب مفعولا به مرفوعا .

وهناك أيضا المفعول المطلق المرفوع ، مثل جُلِس جُلوسٌ .

والمفعول فيه المرفوع ، مثل : عُمِل شهرٌ ، يُصَام رمضانُ .

والاستاذ عبد المتعال الصعيدى يختار في هذه المسألة مذهب الزبيدى في كتابه " الواضح ".

أما في باب المنادى المفرد فإنّه يرى أنّ تجعل الفتحة مقدرة ، ويكون المانع من ظهورها خوف التباس المنادى المفرد بالمنادى المضاف إلى يا ء المتكلم ، وهو يختار بذلك ما ذهب إليه الاستاذ ابراهيم مصطفى " في كتاب " إحيا ء النحو " ، وإنّ لم يذهب إلى القول بتقدير الفتحة ، وعلى هذا يقال في إعراب :" يا محمدُ " ، محمد : منادى منصوب بفتحة مقدرة نيابة عن الفتحة ، أو محمد منادى منصوب بفتحة مقدرة ، ويقال في إعراب : يا زَيْدان ، زيدان : منادى منصوب بالالف نيابة عن الفتحة . ويقال في إعراب (يا سيبويه) سيبويه : منادى منصوب بالضمة المقدرة نيابة عن الفتحة.(١)

أما الاستاذ أمين الخولي في كتابه " مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والادب " وتحت عنوان " هذا النحو " فينتقد محاولة لجنة التيسير ، ويرى أنها لم تيسر النحو ، ويرى أننا نستطيع أن نرجّح الزام : أبٌ وأخٌ الواو ، وأما "الحم " فنستطيع أنْ نلزمها القصر بالالف دائما كما في حياتنا العامة ، أو نلزم الاسماء الخمسة الالف كالمثنى فتقل الاقسام.(٢) كما نستطيع أن نقصر المثنى دائما كما ورد في قراءة " إنّ هٰذانِ لَسَاحِرَان " (٣) ويرجح هذا المذهب . (٤)

ويطالب بإجازة الزام جمع المذكر السالم الياء في كل أحواله والزامه مع ذلك فتح النون

---

(١) النحو الجديد ص ١٢٦
(٢) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والادب ص ٤٩
(٣) طه:٦٣
(٤) مناهج تجديد ص ٥٠

تركيبا للّغات أو المذاهب . أو أن يلزم الياء في كل أحواله ويعرب بالحركات على النون .[١]

ويطالب بنصب جمع المؤنث بالفتحة ، وصرف ما لاينصرف .[٢]

وممن ذهب مذهب قطرب الدكتور ابراهيم أنيس في كتابه " من أسرار اللغة العربية " إذ انه يرى أنّ الحركات الإعرابية لم تكن تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء "[٣] كما يزعم النحاة ، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج اليها في الكثير من الاحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض ".

ويرى أن النحاة قد ابتكروا بعض ظواهر الإعراب ، وقاسوا بعض أصوله ، رغبة منهم في الوصول إلى قواعد مطّردة منسجمة .

ويقرر الدكتور ابراهيم أنيس أنّ شيوع الوقف ، أو سقوط الحركات من أواخر الكلمات في حالة الوقف ، دليل على أنّ الاصل في الكلمات ألا تكون محركة الآخر ، وأنّ ما حرك منها في وصل الكلام كان لأسباب صوتية دعا اليها الوصل .[٤] ويرجح أن حركات أواخر الكلمات لم تكن تفيد المعاني التي أشار إليها النحاة من الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك ، وإنّما هي حركات "[٥] دعا اليها نظام المقاطع وتواليها في الكلام الموصول ".

وقد كانت تلك الحركات التي تطلبها نظام المقاطع تتذبذب بين الفتح أو الضم أو الكسر ، وكان الذي يعين الحركة أحد عاملين : "[٦] طبيعة الصوت المحرك ، أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات أخرى ".

ويسيطر على نظام المقاطع في العربية أمران ، أولهما أنّ الحرف المسكّن يجب تحريكه بأي حركة حين يقع في وصل الكلام بعد حرف مدّ .

---

(١) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والادب ص ٥٢
(٢) السابق ص ٥٣
(٣) من اسرار العربية ص ٢٣٧
(٤) السابق ص ٢٤٨
(٥) من اسرار العربية ص ٢٦٨
(٦) السابق ص ٢٦٩

وثانيهما أنّه لا يصح أن يتوالى في وسط الكلام حرفان ساكنان ، ويرجح الاستاذ أنيس أن تحريك أواخر كل الكلمات لم يكن في أصل نشأته إلاّ صورة للتخلص من التقاء الساكنين . (١)

ويُعْجب الاستاذ برأى الدكتور ابراهيم مصطفى في التنوين وأنه علم التنكير ، أما الحركة التي قبل نون التنوين فهي ، أيضاً ، خاضعة لطبيعة الصوت أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات أخرى .

ويذكر الاستاذ انيس أنه قام باحصاء ناقص للحركات في القرآن الكريم ووجد أنّ نسبة شيوع الفتح تجاوز خمسين في المائة من الحركات ، وأنّ نسبة شيوع الكسر تكاد تعادل نسبة الضم ، أي ان كلاً منهما في حدود ٢٥٪ . وقد أورد الحروف الهجائية وما يناسبها من حركات وما تنفر منه من حركات .

ولْنَدَعْ الاستاذ أنيس يحدثنا قليلا عن هذا الامر ، فهو يطبق آراءه على قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي ومطلعها :

أَمِنَ الْمَنُونِ وَرَيْبِهَا تَتَوَجَّعُ ... وَالدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ

يرجح الاستاذ أنّ الكسرة في آخر كلمة " معتب " سببها الانسجام مع الكسرة التي قبلها في " تاء " هذه الكلمة .

أما كلمة " المنون " ففيها : حرف مد + النون " الساكنة على أصله الذى قرره " . ومثل هذا النظام لا يتأتى في وصل الكلام العربي ، ولذلك وجب تحريك النون هنا ، ولكن يرجح أن الشاعر قد نطق بهذه النون مفتوحة ، لانسجام هذا مع طبيعة النون ومع ما يكتنفها من حركات ، وكلمة "ريب " يترتب على وصلها بما بعدها أنْ يتوالى ثلاثة حروف توالياً مباشراً هي : الياء + الباء + الهاء ، ولا يتأتى هذا ، لذلك وجب تحريك الباء في كلمة " ريب " ولكن بالفتح لتنسجم مع ما يجاورها من حركات(٢) .

---

(١) السابق ص ٢٥٤

(٢) من اسرار العربية ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

أما الاعراب بالحروف فإنّه يرى أنّه لا يكاد يمت لحقيقة اللغة بصلة ، ولا يكاد يعدو أنه كان لبعض الكلمات المعينة أكثر من صورة في اللهجات السامية ولكن أصحاب اللهجة الواحدة كانوا يلتزمون صورة واحدة لا ينحرفون عنها في كل الحالات والمواضع ، وأن النحاة هم الذين قرروا الإعراب بتغيير الحروف في المثنى وجمع المذكر السالم والاسماء الستة والافعال الخمسة . (١)

وقد يُفهم من كلام الدكتور ابراهيم أنيس أنّ قواعد الإعراب هي في الأكثر من وضع النحاة ، وأنّ هذه القواعد لا تطّرد في نصوص اللغة ، وهو يستند في ذلك إلى روايات من الشعر ومن القراءات سُكّنَ فيها المتحرك أو جُزم فيها الفعل في غير موضع الجزم ، نحو قول امرىء القيس :

الْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إِثْمًا مِنَ اللّٰهِ وَلَا وَاغِلِ

وقراءة : " " انلزمكموها وانتم لها كارهون " (٢)

وهذا كله لا ينهض دليلا على ما يذهب إليه ، وإنما هو في الشعر خضوع لضروراته بل قد ورد البيت السابق في إحدى الروايات : "اليوم أُسقى" وفي الآية الكريمة تخفيف من حركات متتابعة .

أما الدكتور أحمد عبد الستار الجواري فإنه يصرح في كتابه " نحو التيسير " بأن الرفع والنصب والخفض معانٍ تُشعر بمكان اللفظ من الكلام ، وتدل عليه مثلما يدل على ذلك موقع اللفظ من الكلام في اللغات التي لا إعراب فيها . أما العلامات فليست إلا وسيلة لاستدعاء هذا المعنى ، وإشارة تدل عليه (٣) . لذلك يرى الدكتور الجواري بضرورة الإبقاء على ألقاب الإعراب وعلاماته .

ويعترض على قول من قال من النحاة إنّ الرفع عَلَم الفاعلية ويرى أنّه قول تنقصه الدّقة ، بل هو لا يَصْدُق إلا في الاسماء التي تسند إليها أفعال دالة على أحداث مادية مثل : خرج زيد ، وكتب محمد . فكثير من الاسماء المرفوعة ليس فيها من الفاعلية شيء مثل خبر إنّ وخبر المبتدأ . ويرى أن ما ذهب

---

(١) من اسرار العربية ٢٧٣ ـ ٢٧٤
(٢) هود : ٢٨
(٣) نحو التيسير ص ٢١

إليه ابراهيم مصطفى وهو أن الضمة عَلَم الاسناد ، قد يكون أدنى إلى الصواب لولا انه اقتصر على الضمة ، فقد أغفل العلامات الفرعية فكان ذلك ثغرة في مقالته ، ولو أنه قال إن الرفع للإسناد لكان ذلك أولى . (١)

ولم يوافق ابراهيم مصطفى في قوله إنّ الفتحة ليست ذات معنى ولم يوافق النحاة الذين ذهبوا إلى أنها عَلَم المفعولية ، ورأى أنّ النصب هو المرتبة الثانية من مراتب الإعراب وهو المرتبة الوسطى وأن أكثر الالفاظ تتجمع في هذه المرتبة من الإعراب ، لذلك منحت الفتحة ، كعلامة أصلية ، لأن الفتحة أخف الحركات . (١)

وحالة الخفض أدنى أحوال الاعراب وأخفض مراتبه لأن الاسم فيها يكون في أدنى منزلة من الكلام ، فهو ليس بذي مكان في الكلام إلا مكان النسبة إليه ، وهو من هذا الوجه يقابل الاسم المرفوع الذي لا كيان للكلام بدونه ولا غناء له عنه ، وليس أدنى من الخفض منزلة في الإعراب . (٣)

أما الدكتور تمام حسان في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها " فقد جعل العلامة الإعرابية قرينة لفظية واحدة من جملة قرائن تدل على المعنى ، وان المعنى يحتاج إلى قرائن لفظية ومعنوية تتضافر جميعا لفهم التركيب ، وان الحركات الاعرابية بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحوية لأمور هي :

١- إنّ المعربات التي تظهر عليها الحركات أقل بكثير من مجموع ما يمكن وروده في السياق من الكلمات ، فهناك الإعراب بالحذف ، والاعراب المقدر للتّعذر ، أو للثقل أو لاشتغال المحل ، وهناك المحل الاعرابي للجمل والمحل الاعرابي للمبنيات وهذه الإعرابات كلها لا تتم بواسطة الحركة الاعرابية الظاهرة .

٢- الحركة الواحدة تدل على أكثر من باب واحد ، ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس . (٤)

---

(١) السابق ص ٧٤
(٢) نحو التيسير ص ٨٣
(٣) نحو التيسير ص ٩٨
(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٣٢

وما العلامة الاعرابية إلاّ واحدة من القرائن اللفظية التي هي الرتبة ، والصيغة ، والمطابقة ، والربط ، والتضام ، والأداة ، والنغمة . أمّا القرائن المعنوية (العلاقات السياقية) فهي :

١- الاسناد ، وتحتها قسمان وهما المسند اليه والمسند .
٢- التخصيص : وتحتها اقسام وهي التعدية (المفعول به) ، والغائية (المفعول لاجله ، والمضارع بعد اللام وكي والفاء ولن واذن) ، والمعية (المفعول معه والمضارع بعد الواو) ، والظرفية (المفعول فيه) ، والتأكيد والتحديد (المفعول المطلق) ، والملابسة (الحال) ، والإخراج (الاستثناء) ، والتفسير (التمييز) .
٣- النسبة : معاني الحروف والاضافة .
٤- التبعية : النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والابدال .
٥- المخالفة : الاختصاص والاغراء وغيرها .

ويرى الدكتور تمام حسان أنّ العامل قاصر عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها ، فإنّ فكرة القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها ، ولا تعطي للعلامة الاعرابية منها أكثر مما تعطيه لاية قرينة أخرى من الاهتمام . فالقرائن كلها مسئولة عن أمن اللّبس وعن وضوح المعنى ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى ما ، وإنما تجتمع القرائن متضافرة لتدل على المعنى النحوي وتنتجه [١] ، والقرينة تسقط عند اغناء غيرها عنها ، فمثلا ، سقطت قرينة العلامة الاعرابية في الآية الكريمة " إنْ هٰذانِ لَسَاحِرَان "[٢] وذلك مراعاة للمناسبة الموسيقية الصوتية لأن الرتبة واقتران الخبر باللام أوضحا أنّ لفظ " هذان " لا يمكن فيه إلا أن يكون اسم " إنّ " . [٣]

أمّا المرحوم الاستاذ صبحي الصالح فيتبنى مذهب النحاة القدماء الذين يرون أن الاعراب من خصائص العربية ، بل من أشد هذه الخصائص وضوحاً ، وان مراعاته في الكلام هي الفارق الوحيد بين المعاني المتكافئة . [٤]

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٣٢
(٢) طه : ٦٣
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٤٠
(٤) دراسات في فقه اللغة ص ١١٧ وما بعدها

وينتقد الدكتور صبحي الصالح ما ذهب إليه ابراهيم انيس في كتابه " من اسرار العربية " من أن الحركات الاعرابية لا تدل على معانٍ في الكلام .

ومن الذين ذهبوا مذهب ابراهيم مصطفى الدكتور مهدي المخزومي في كتابه " في النحو العربي قواعد وتطبيق " فهو يرى أن الرفع حالة اعرابية تَعْرِض للكلمة حين تقع مسنداً إليه ، أو تابعا للمسند إليه ، وعلامته الدالة عليه هي الضمة ، فالضمة هي الحركة التي يشار بها إلى كون الكلمة مسنداً إليه، أو تابعا للمسند إليه ، وليس في العربية غير الضمة رمز للاسناد ، أما الواو في الاسماء الخمسة مثلاً، فليست إلا ضمة مُطولة ، أرادت العربية مطلها لغرض لغوي خاص ، هو تكثير الكلمة .[1] ولم يتعرض الدكتور المخزومي لاسم " إنّ " فهو مسند إليه ولكنه ليس مرفوعاً ، ولا يتمشى مع ما ذهب إليه .

أما الخفض فهو حالة إعرابية تَعْرِض للكلمة حين يضاف إليها . وعلامة الخفض الدالة عليه هي الكسرة . فالكسرة إذن هي الحركة التي ترمز إلى كون الكلمة مضافاً إليه ، أو تابعاً للمضاف إليه .

أما النصب فهو حالة تعرض للكلمة حين لا تكون مسنداً إليه ولا مضافاً إليه . والفتحة هي الحركة الخفيفة التي يستريح إليها العرب حين يريدون إلى تحريك آخر كلمة لا تدخل في نطاق إسناد ولا إضافة ، ولا تحمل أي معنى إعرابي .[2]

ورأى الدكتور المخزومي أنّ الإعراب بالعلامات الفرعية شذوذ وحَصْرَ الابواب التي شذّت عن الإعراب وهي المثنى وملحقاته وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف والاسماء الخمسة . واعتبر أن الإعراب خاص بالاسماء وأن الافعال مبنية بجميع اقسامها .[3]

وذهب الدكتور " ريمون طحان " في كتابَيْه : " الالسنية (٢) " " وفنون التقعيد " المذهب نفسه فهو يرى أنّ الحركات في الاسماء فقط تدل على قيم نحوية وهي ثلاث : الضمة والفتحة والكسرة، ولها ما يعادلها في حالات خاصة أو ما ينوب عنها ، والحركات قرائن صوتية ومميزات شكلية تدل

---

(١) في النحو العربي قواعد وتطبيق. ص ٦٦
(٢) السابق ص ٧١
(٣) في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ٧٩

على وظائف نحوية كالفاعل والمتعدى عليه والمضاف اليه وغير ذلك ، وتظهر وظيفة الضمة والكسرة ، بشكل جلي وواضح ، فتدل الضمة على المسند اليه ، وتدل الكسرة على عملية الجر والاضافة ، أما وظيفة الفتحة فهي غامضة وما الفتحة جملة الا حالة خلافية تفصل الاسم المنصوب عن الحالتين اللتين يتم فيهما رفعه أو جره . ويفتح الاسم لأن الفتحة في درج الكلام أخف من غيرها من الحركات فكل ما هو غير مرفوع وغير مجرور فهو منصوب . ولاتؤلف حالات النصب إلاّ جعبة أو كيسا يتضمن كل ما استعصى شرحه وتعليله ، وتعود حالة النصب (لما عدا حالة المفعول به) [١]" إلى توزيعية مجانية واعتباطية نراعيها بموجب قوانين صوتية خفية ".

أما الدكتور نهاد الموسى في كتابه " في تاريخ العربية " فإنه يرى أنّ العربية أخذت تتطور من الحركات الثلاث إلى الحركتين إلى الحركة الواحدة إلى إهمال الحركات وآلت إلى التسكين ، واستشهد على كل ذلك بشواهد من اللهجات العربية القديمة . ونراه يشكك في دلالة الحركات الاعرابية على المعنى فيقول : "[٢] والكلمات المبنية ، في العربية ، تطرح سؤالا كبيرا حول معاني حركات الاواخر ، وتفتح مجالا واسعا للشك في أن حركة الاعراب دالة على معنى نحويّ وتشير إلى أن الذي كان يفيد المعنى النحويّ (الوظيفة التركيبية) في حال الاسم المبني ، بالضرورة ، هو قرائن من النَّبْر والتنغيم والترتيب ... الخ وليس حركة الآخر ". ويذهب الدكتور نهاد ان علامات البناء كانت تتداخل ، كذلك علامات الاعراب ايضا كانت تتداخل وتتبادل ، ويضرب أمثلة على ذلك منها المصدر المعرّف الواقع في ابتداء كلام . نحو : الحمدُ للّهِ ، والعَجَبُ لك ، فإنه يرتفع على الابتداء في القاعدة الفصيحة الغالبة ، وينتصب عند عامة بني تميم فيقولون : الحمدَ لِلّهِ ، والعَجَبَ لك ، فالتركيب واحد غير مختلف والمعنى النحوي للمرفوع والمنصوب واحد غير مختلف إلا في أن تميم انتهت إلى النصب وانتهى غيرها إلى الرفع وأصبح هذا موضعا نحويا واحدا تتعاوره حركتان . وينتهي الدكتور نهاد من هذه المسألة بقوله :[٣] " أما القول بأنه في الرفع مبتدأ وفي النصب مفعول مطلق (مصدر نائب عن فعله) فتأويل النحويين ، انتفعوا فيه بقواعد وضعوها وقرروها من وجوه أخرى . وليس مُلْزِماً لنا أن نفهم هذا الموضع من خلالها على نحو ما فهموا ". ونراه يذهب المذهب

---

(١) الالسنية العربية (٢) ص ٣٠ وفنون التقعيد ص ٢٦٩
(٢) في تاريخ العربية ص ١٢٠
(٣) في تاريخ العربية ص ١٤٠

ذاته في مواضع كثيرة من كتابه ، ففي مَعْرِض الحديث عن الاسم الواقع بعد (مُذْ) و (مُنْذ) يقول إنّ الأخفش حكى أن الحجازيين يجُرُّون بهما مطلقاً ، والتميميون يرفعون بهما مطلقاً ، وهكذا يكون الاسم بعدهما على حركتين مختلفتين في تركيب واحد ومعنى واحد من كل وجه . ويعقب على هذه المسألة بقوله : (١) " أما قول النحويين ، بعد ذلك ، إنهما في حال جر الاسم بعدهما ، حرفا جر على معنى " من " حيناً ومعنى " في " حيناً آخر ، وفي حال رفع الاسم بعدهما اسمان مرفوعان على الابتداء ، أما قولهم هذا وما اختلفوا فيه من حوله فتأويل اجتهادي محض . وأغلب الظن انه اجتهاد ذو أجر واحد ، دفعهم إليه ما أخذوا به أنفسهم من تفسير حركات الاواخر وفق نظرية العامل ، وزيّنته لهم فكرة " المعنى النحوي" الذي تفيده الحركة " . ويرى الدكتور نهاد انه خلال الحقبة المتقدمة من تاريخ العربية كان هناك اتجاه شمولي . داخل النظام الاعرابي ، يتشكل ويتبلور في صورة من التحولات الكلية والجزئية ينحو نحو اطّراح الحركة الإعرابية ، ويبدو كأنّما هو النواة الاولى لظاهرة التسكين التي سادت في اللهجات العربية المحكية . وينسب إلى تميم ظهور بوادر من التخلي عن حركات الاواخر والاتجاه إلى التسكين ، لا تقتصر على حالات من البناء ولا تنحصر في أن تكون علامة إعرابية مميزة لوظيفة نحوية (كالتسكين في حال جزم الفعل) ذلك أنها شرعت في إسقاط حركات الاواخر من مواضع كان نظام الاعراب يقضي لها بحركات مقررة معلومة ، وأصبحت فيهم سمة عامة مميزة . (٢)

ويخلص الدكتور نهاد الموسى من هذا البحث الذي عقده تحت باب " ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة " إلى أنّ :

- حركات الاواخر في العربية كان لها في طور متقدم على عصور الاحتجاج وجود محدّد ووظائف معلومة .
- وان هذه الحركات كانت بدأت تفقد " التخصص " في وظائفها وبدأت تشكل واقعاً مرناً واسعاً يسمح بالتبادل فيما بينها .
- وان هذه الحركات كانت بدأت تسير في طريق التقلص . إذ أصبحت الحركة الواحدة تقوم بوظيفتين (كما في الممنوع من الصرف ، وجمع المؤنث السالم) .

---

(١) في تاريخ العربية ص ١٤٤
(٢) في تاريخ العربية ص ١٥١

- انها عمقت اتجاهاً في التوحّد يتمثل في ظاهرة البناء .
- انها كانت بدأت في السقوط الجزئي ، وان اللغة أخذت منذ تلك الاثناء ، تستبدل بها وسائل أخرى في القيام بالوظائف التي كانت تقوم بها مثل ظاهرة " الكشكشة " التي كانت علامة للتأنيث عند سقوط الحركة ، تلافياً للبس إذ عمدت تميم وأسد إلى إبدال الكاف شينا في حال ضمير المؤنث فقالوا : عليشِ ، بشِ ، تمييزا لها من ضمير المذكر : عليكِ ، بكِ .(١)

أما الدكتور خليل عمايرة في كتابه " في التحليل اللغوى " فيقسم الحركات الإعرابية إلى ثلاثة اقسام :

١- الحركات التي لها وجود حسي في الجملة وذات أثر واضح في المعنى ، مثل : أكرم المعلم التلميذ ، فلا نستطيع معرفة من قام بالحدث ، ولا من وقع له الحدث ، إلا بوضع الحركة الإعرابية ، إذ بوضعها يمكن أن يقدّم المتكلم الفاعل على المفعول أو يؤخره دون لبس في المعنى ، فتكون الحركة الإعرابية ذات قيمة دلالية بغيرها لا يستقيم المعنى ، وهذا النوع من الحركات لا بدّ من الأخذ به وعدّه ركناً من أركان اللغة العربية .

٢- الحركات التي لها وجود حسي في الجملة ولا تؤدى معنى ولكنها جاءت كحركة اقتضاء ، مثل : عليٌ مجتهدٌ ، محمدٌ رسولٌ ، فإذا أدخلنا على كل جملة ناسخاً لتصبح الاولى : كان عليٌ مجتهداً ، والثانية إنّ محمداً رسولٌ ، فلا يكون للحركة الاعرابية دَوْر في المعنى ، ولكنها ذات دور رئيس في مبنى الجملة ، عندئذ تكون حركة اقتضاء لِكان ، على الخبر في الجملة الاولى ، وحركة اقتضاء على المبتدأ في الثانية ، دون أن يتغير واقعها مسنداً أو مسنداً إليه .

وهذا النوع من الحركات ذات وجود حسي في الجملة ولكنها لا تحمل قيمة دلالية ، ولكن يجب الأخذ بها وعدها من أركان المبنى قياسا على ما جاء في لغة لسان العرب ، ولا يجوز إسقاطها .

٣- أما النوع الثالث من الحركة الإعرابية فهو الذي لا وجود له في الواقع الحسي للجملة مثل الحركة المقدرة على " هذا " في الأمثلة التالية : هذا مجتهدٌ ، كان هذا مجتهداً ، إنّ هذا

---

(١) في تاريخ العربية ص ١٥٤

مجتهدٌ ، وتقدير الحركة على الجملة " فأنت ناجح " في المثال التالي : إنْ تدرس فأنت ناجحٌ ..

ويعتبر الدكتور عمايرة أن القول بالحركة في هذا النوع [١] " ضرب من الترف الفكري وإسراف في مجاراة القواعد والقوانين المعيارية ، وانصراف عن تحقيق المعنى الى شيء لا يفيد منه المبتدئ شيئا "، في الوقت الذي يرى جلّ النحاة ان تقدير الحركات في مثل هذا النوع ضروري لضبط التوابع .

إن للدكتور عبد المتعال الصعيدى رأيا في اسم " إنّ " وأخواتها وخبر " كان " وأخواتها " مشابها لرأي الدكتور خليل عمايرة ، فهو يرى إلحاق باب كان واخواتها وباب إن وأخواتها بباب المبتدأ والخبر ، ويعرب اسم كان وأخواتها مبتدأ مرفوعاً ، ويعرب خبرها خبراً لهذا المبتدأ منصوباً، ويعرب اسم إنّ وأخواتها مبتدأ منصوبا ، ويعرب خبرها خبراً مرفوعاً .[٢] والدكتور عمايرة يرى أن الجملتين التاليتين : إن محمداً رسولٌ، كان محمدٌ رحيماً تتكونان من مبتدأ وخبر ، وإن الحركة في " محمد و رحيما " حركة اقتضاء ، وافادت " إن " في الجملة الاولى التوكيد ، وكان في الجملة الثانية نقل الخبر إلى الزمن الماضي .

---

(١) في التحليل اللغوى ص ٣٣

(٢) النحو الجديد ص ١٢٩

المصطلح جزء من المنهج العلمي ، ولا يستقيم منهج إلّا إذا قام على أساس من مصطلحات علمية دقيقة ، تؤدي الحقائق العلمية أداءً دقيقاً .

والمصطلحات العلمية : ألفاظ يتفق العلماء ، وذوو الاختصاص ، على اختيارها لتدل على شيء محدود في عُرفهم ، حدّاً يتميز به عن سواه ، فتنتقل هذه الالفاظ من معانيها اللغوية إلى معانيها الاصطلاحية الجديدة على أساس العلاقة القائمة بين المعنى اللغوي ، والمعنى الاصطلاحي .

والعلوم تسبق المصطلحات ، فلا توجد المصطلحات إلا بعد أن توجد العلوم ، وعلم النحو واحد من تلك العلوم التي تحتاج إلى مصطلحات دقيقة ، فبعد أن وُجد علم النحو ، وصار صناعة لها أربابها وأصحابها من اللغويين والنحويين ، احتاج هؤلاء اللغويون والنحويون إلى مصطلحات يُدل بها على الجنس النحوي بأيسر وسيلة .

والمصطلحات النحوية المحدودة الدقيقة لم تتكون لأول وهلة ، وانما عُدّلت وهُذّبت ، ونمت وتطورت ، حتى أصبحت ذات معالم واضحة دقيقة ، مألوفة لدى النحاة على اختلافهم .

وهذه المصطلحات التي اختارها النحويون ، واصطلحوا فيما بينهم عليها ، لم تكن معروفة معهودة لدى العرب ، الذين كانوا ينطقون اللغة ، ويتكلمون بها على السليقة ، والفطرة . جاء في " الصاحبي " لابن فارس : "[1] وزعم قوم أن العرب العاربة لم تعرف هذه الحروف بأسمائها ، وأنهم لم يعرفوا نحواً ولا إعراباً ولا رفعاً ولا نصباً ولا همزاً . قالوا : والدليل على ذلك ما حكاه بعضهم عن بعض الأعراب انه قيل له : أتهمز اسرائيل ؟ فقال : إني إذن لرجل سوء ! قالوا : وإنما قال ذلك لأنه لم يعرف من الهمز إلا الضغط والعصر . وقيل لآخر : أتجرُّ فلسطين ؟ فقال : إني إذن لقوي ! " ويقول ابن جني :[2]" ونحوٌ من ذلك ، أني سألت الشجري ، فقلت : كيف تجمع المحر نجم[3] ؟ فقال وأيُّ شيء فرّقه حتى أجمعه ؟ ... فجاء بالمعنى الذي يعرفه هو ، ولم يراع مذهب الصناعة ".

---

(١) الصاحبي . ص ١١
(٢) الخصائص ٤٦٦/٢
(٣) المحر نجم : العدد الكثير ، واحر نجم القوم : اجتمع بعضهم إلى بعض ، واحر نجمت الإبل : اجتمعت وبركت . لسان العرب ، مادة (حرم) .

ونشأت المصطلحات النحوية البصرية قبل المصطلحات النحوية الكوفية ؛ لأن الدراسات اللغوية عند البصريين سبقت نظيرتها عند الكوفيين ، فأراد الكوفيون أن يميّزوا نحوهم من نحو البصريين ، فعمدوا إلى مناهج ، وأساليب خاصة ، تكون علامات وأمارات محدّدة ، ومميزة لنحوهم ، "[1] فكان من أهم هذه العلامات أن اتخذوا لنحوهم مصطلحات تغاير معظم مصطلحات البصريين ، التي لم تكن في نظرهم كافية لتأدية المعنى المراد ".

يقول أبو الطيب اللغوي :[2]" وكان الفرّاء يخالف على الكسائي في كثير من مذاهبه ، فأما على مذاهب سيبويه فإنه يتعمد خلافه حتى على ألقاب الإعراب وتسمية الحروف " . فكان للكوفيين مصطلحات خاصة بهم ساد بعضها النحو العربي كالنعت وعطف النسق ، وظل بعضها الآخر منسوباً إليهم ، كمصطلح (الخلاف) وهو عامل معنوي كانوا يعتبرونه علّة النصب في الظرف إذا وقع خبرا من مثل (زيد امامك) ومصطلح (الصرف الذي جعلوه علةً لنصب المضارع المسبوق بنفي بعد الواو والفاء وأو ، وتسميتهم اسم الفاعل (فعلاً دائماً) ، والضمير (مكنياً) ، ولا النافية للجنس (لا التبرئة).. وغيرها .

وإذا عدنا إلى بدايات علم النحو ، ونظرنا في أول أثر وصلنا مكتوباً وهو (الكتاب) لسيبويه وطالعنا المصطلحات التي تضمنها هذا الكتاب رأينا أن التعبير الاصطلاحي عن أفكار النحو وموضوعاته لم يكن قد استقر بعد ، والمفروض أن أي اصطلاح علمي لا يستطيع أن يستقر في لغة الباحثين والدارسين إلا بعد أن تصقله الألسن ، والأقلام . بكثرة الاستعمال ، فإما قبلته الأذواق ، وإما رفضته لتضع مكانه اصطلاحاً جديداً . فيبدو أن سيبويه قد وضع للابواب النحوية عناوين ذات مفهوم مناسب للتعبير عن مضمونها ، من وجهة نظره ، وربما كان تعبيره مقتبساً من لغة معاصريه من الشيوخ والأقران ، لكن الملاحظ أن هذه العناوين التي وضعها لم يعد أكثرها مستعملا الآن في كتب النحو ، إما لأن العنوان قد اختصر ، وإما لأنه قد غُيّر ، وإما لأنه قد أُسقط باندماجه في عنوان آخر .

---

(١) في مصطلح النحو الكوفي " رسالة ماجستير " تأليف حمدي محمود جبالي ، جامعة اليرموك ١٩٨٢ ـ ص ١٧ . غير مطبوعة .

(٢) مراتب النحويين ص ١٤١

وليس من الممكن استعراض كل عناوين الابواب في كتاب سيبويه ، لأن هذا ليس مجاله ، ولكني سأعرض بعضها ليلقي الضوء على ما أقول ، فإن الباحث في (الكتاب) ليرى عناوين مألوفة مثل : " باب المسند والمسند اليه ، وباب الفاعل ، وباب المفعول ، وباب الجر ، وباب الاستثناء ، وباب النداء ، وباب الندبة ، وباب حتى ، وباب الجزاء ، وباب إنّ وأنّ ، وباب نفي الفعل " فهذه كلها مألوفة لنا : لوضوح فكرتها في أذهاننا ، بالرغم من أن بعضها قد أصبح جزءاً من باب مثل : باب (حتى) الذي اندرج في نواصب المضارع ، وباب الجزاء الذي أصبح ضمن باب جزم المضارع أو ضمن باب ادوات الشرط .

ولكن سيدهش الدارس للكتاب أمام عنوانات تشغل مساحة كبيرة فهي عنوانات وَصْفِيّة جامعة أشبه بفهرس لمجموعة من الأبواب ، التي يكلّ الذهن في فهم المراد من عباراتها ، ما لم يقرأ شيئا من كل باب .

ومن أمثلة ذلك [1] : " هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ ولا يتعدّى فعلُه إلى مفعول آخر ، وما يعمل من اسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول ، وما يعمل من المصادر ذلك العملَ ، وما يُجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى المتعدّي إلى مفعولٍ مَجراها ، وما أُجري مُجرى الفعل وليس بفعل ولم يقوَ قوّته ، وما جرى من الاسماء التي ليست باسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الاسماء وتكون لأحداثها أمثلةٌ لما مضى ولِما لم يَمْضِ ، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين ، التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدّي إلى مفعول مَجراها ، وليست لها قوة اسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك ولا هذه الصفات ، كما أنه لا يقوى قوّة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل " !!

أي عنوان هذا الذي يشغل هذه المساحة ؟ ! لكن يخفف من صعوبته أنه قسمه بعد ذلك إلى أبواب فرعية عديدة . وتبدو قراءة الباب لازمة لفهم عنوانه ، حين يوقع العنوانُ المرءَ في حيرة

---

(١) الكتاب ٣٣/١

لا يدري معها المراد منه ، برغم أنه مكون من كلمات عربية ، فإذا فَهم الباب أُدرك ان كلمة واحدة في النحو التقليدي الذي شاع بعدئذ أصبحت تحل محل هذا الإسراف في التعبير ، وتغني عنه، قال :[1] " هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يُفعل به، وما كان نحو ذلك " . والمقصود بهذا كله (باب التنازع) ، ومن أمثلته : (ضربت وضربني زيدٌ) .

وسأقدم في ما يأتي فهرساً يضمّ تسميات الأبواب المهمة عند سيبويه ونظائرها في النحو التقليدي ، لندرك مدى ما بينهما من اتفاق واختلاف :

■ هذا باب علم ما الكلم من العربية	أقسام الكلمة
■ باب مجاري أواخر الكلم من العربية	علامات الإعراب
■ باب الفاعل .	باب الفاعل
■ باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول	ما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر .
■ باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ... الخ	كان وأخواتها
■ باب ما أُجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ... الخ	ما يعمل عمل ليس
■ باب ما تجريه على الموضع ، لا على الاسم الذي قبله .	العطف على المحل
■ باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكنه .	التعجب
■ باب الافعال التي تستعمل وتلغى	ظن وأخواتها
■ باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما اردت في (يفعل) كان منونا نكرة .	عمل اسم الفاعل

---

(١) الكتاب ١/٧٢

* باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه.	الصفة المشبهة باسم الفاعل -
* باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع	إعمال المصدر
* باب ما يكون من المصادر مفعولاً	المفعول المطلق
* باب وقوع الاسماء ظروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى.	ظرفا الزمان والمكان
* باب من الفعل سمي الفعل فيه باسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث.	اسم الفعل
* باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل.	حذف الفعل في حالتي الامر والنهي.
* باب ما جرى منه على الامر والتحذير	التحذير
* باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم	المفعول معه
* باب ما يتنصب من الاماكن والوقت	ظرفا المكان والزمان
* باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر	المفعول لأجله
* باب البدل من المبدل منه	البدل
* باب ما اشترك بين الاسمين في الحرف الجار فجريا عليه كما اشترك بينهما في النعت فجريا على المنعوت.	العطف
* باب ما تجري عليه صفة ما كان من سببه، وصفة ما التبس به أو بشيء من سببه كمجرى صفته التي خلصت له.	النعت السببي
* باب ما ينتصب في التعظيم والمدح	النعت المقطوع
* باب النداء	النداء
* باب الترخيم	الترخيم

■ باب الندبة	الندبة
■ باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده .	إن وأخواتها
■ باب النفي بلا ولا تعمل فيما بعدها فتنصبة بغير تنوين .	لا التي لنفي الجنس
■ باب الاستثناء	الاستثناء
■ باب الاضافة وهو باب النسبة	باب النسب
■ باب نظائر ضربته ضربة ، ورميته رمية	اسم المَرّة
■ باب التصغير	التصغير
■ باب ما عالجت به	اسم الآلة

يمكن أن نقول بصفة عامة إن الكثرة من المصطلحات النحوية والصرفية التي ما تزال شائعة على كل لسان في عصرنا كان لكتاب سيبويه الفضل الأول في إشاعتها طوال العصور ، وعلى الرغم من أن تسمياته للأبواب كانت متميزة في أغلب الأحوال ، فان أكثر ما قدم النحاة من بعده هو اختصارها تيسيراً على المتعلمين ، وإن ما كان منها مختصراً فقد أبقوه على حاله ، وكأنّه لم يترك للنحاة من بعده إلا ما لا خطر له ، فمن ذلك أنه عرض لأبواب التوابع عرضاً واسعاً ، وجرت على لسانه مصطلحات النعت والبدل والتوكيد والعطف ، وجعل التوكيد قسمين [1]: قسماً مكرراً ، وقسماً غير مكرر ، وسماهما من خَلَفه التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي ، وكان يسمي عطف النسق الشركة ، وحروفه مثل الواو حروف الإشراك . [2]

ومن المصطلحات الخاصة عند سيبويه ، ولم يستخدمها النحاة من بعده إلاّ قليلاً أن نجده يستخدم كلمة (الوقف) بمعنى السكون ، وكلمة (الإجراء) بمعنى التنوين ، و (المتمكن) بمعنى

---

(١) الكتاب : ٢٠٥/٢

(٢) الكتاب : ٥٩/٢

المعرب ، و (غير المتمكن) بمعنى المبنى ، وكلمة (التثنية) بمعنى التكرار ، و (الالتباس) عنده هو التعليق ، و (التحقيق) عكس الادغام [١] . ومن مصطلحاته التي تركها الصرفيون مصطلح البيان ، ومصطلح التبيين [٢] وقد سموهما باسم " فك الادغام " .

لا تذكر البصرة الا وتذكر معها الكوفة ، فقد كان لهما فضل تأسيس علم النحو وتطويره ، وعلى الرغم من أن البصرة قد سبقت في هذا المجال الكوفة ، وعلى الرغم من أن الرعيل الاول من الكوفيين قد تلمذوا للبصريين ، إلا ان الكوفيين قصدوا أن يكون لهم منهج خاص بهم ، بل لعمل ازدهار النحو في مراحله الاولى يرجع إلى ما كان بين البلدين من تنافس شديد ارتفع إلى درجة الخلاف حول كثير من ظواهر العربية ، وغني عن الذكر فإن نظرة في بعض الكتب التي صُنّفت في الخلاف بين البلدين تدعم ما نحن بصدده .

وقد حاول الكوفيون جاهدين أن يميزوا نحوهم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريين والنفوذ إلى آراء خاصة بهم ، وإني أعرض لأهم مصطلحاتهم التي تداولوها وسجلت في مؤلفاتهم ومؤلفات مَنْ خلفوهم من النحاة ، فمن ذلك اصطلاح " الخلاف " وهو عامل معنوي كانوا يجعلونه علة النصب في الظرف إذا وقع خبراً في مثل [٣] : " زيد أمامَك ، وعمرو وراءَك " وما أشبه ذلك ، وكان البصريون يجعلون الظرف متعلقاً بمحذوف خبر للمبتدأ . ومن ذلك اصطلاح " الفعل الدائم" ويقصدون به اسم الفاعل .

واصطلاح المكنيّ والكناية ويقصدون به الضمير ، ولا فرق بين المضمر والمكنيّ عند الكوفيين ، فهما من قبيل الاسماء المترادفة فمعناهما واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ ، أما البصريون فيقولون : المضمرات نوع من المكنيات ، فكل مضمر مكني وليس العكس . فالكناية إقامة اسم مقام اسم توريةً وإيجازاً ، وقد يكون ذلك بالاسماء الظاهرة ، نحو : فلان ، وكيت وكيت ، وكذا وكذا ، وإذا كانت الكناية قد تكون بالاسماء الظاهرة كما تكون بالمضمرة كانت المضمرات نوعاً من الكنايات . [٤]

---

(١) في التطور اللغوي ص ١٦٥ وانظر الكتاب ٤/٤٤٣ .
(٢) الكتاب ٤/٤٣٧ ـ ٤٤٠
(٣) الانصاف في مسائل الخلاف . المسألة رقم ٢٩ ، وشرح المفصل ١/٩١ وهمع الهوامع ٢/٢١ ، والكافية ١/٩٢ .
(٤) شرح المفصل ٣/٨٤

وكان الكوفيون يصطلحون على تسمية ضمير الشأن باسم " المجهول "[١] وذلك نحو قولك : - هو زيد منطلق ، أي الشأن والحديث زيد منطلق ، ومنه قوله تعالى : " قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ " [٢].

ومن ذلك اصطلاح " الصرف " [٣] وهو أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوّله حادثةٌ لا تستقيمُ إعادتُها على ما عُطِفَ عليها، كقول الشاعر [٤] :

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وجعله الفراء علّة لنصب المفعول معه ، بينما يذهب جمهور البصريين إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو ، في مثل : " جاء البردُ والطيالسةَ " و " استوى الماءُ والخشبةَ "، وبأن مضمرة وجوباً في مثل : " ما تأتينا فنتحدثَ معك ".

وكان الكوفيون لا يطلقون كلمة المفعول إلا على المفعول به ، أما بقية المفاعيل : وهي المفعول فيه والمفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول معه فكانوا يسمونها أشباه مفاعيل .[٥]

ومن ذلك أيضاً : اصطلاح " التقريب " ، وقد خصوا به اسمَيْ الاشارة " هذا ، وهذه " إذا أُريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في احتياجهما إلى اسم مرفوع ، وخبر منصوب ، نحو : " كيف أخاف الظلم وهذا الخليفةُ قادماً "؟ ، و " كيف أخاف البردَ وهذه الشمسُ طالعةً "[٦]. وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد اسماء الاشارة لا ثاني له في الوجود ، ويعربون " هذا " تقريباً ، والمرفوع اسم التقريب ، والمنصوب خبر التقريب ، والبصريون يعربون " قادماً ، وطالعةً " حالاً ، ويجعلون ما قبلهما مبتدأً وخبراً .

---

(١) شرح المفصل ١١٤/٣
(٢) سورة الاخلاص ١
(٣) معاني القرآن للفراء ٣٤/١
(٥) همع الهوامع ٨/٣
(٤) نسبه سيبويه في كتابه (٤١/٣) للاخطل ، ويروى لأبي الأسود الدؤلي .
(٦) معاني القرآن للفراء ١٢/١ ، همع الهوامع ٦٣/٢ ، ٧١

ومن مصطلحات الكوفيين أيضا : " الترجمة " للبدل ، و " التفسير "[١] للتمييز ، و " لا التبرئة " وهي لا النافية للجنس ، وسموا حروف النفي باسم حروف الجحد ، كما انهم قلبوا القاب الإعراب والبناء ، فقد ميّز البصريون بين حركات أواخر الكلمات المعربة والمبنية ، فجعلوا الرفع والنصب والجر والجزم للمعربة ، وجعلوا الضم والفتح والكسر والوقف او السكون للمبنية ، أما الكوفيون فقد عمدوا إلى مخالفة البصريين وقلبوا ألقاب الإعراب والبناء . [٢]

لم أقصد - في ما ذكرت - استقصاء مصطلحات البصريين أو الكوفيين ، ولكن عمدت ابراز أشهرها للتمثيل فقط . [٣]

وفي ما يأتي قائمة بأشهر المصطلحات البصرية ، وما يقابلها من المصطلحات الكوفية :

البصرة	الكوفة
الجرّ	الخفض
الضمير	الكناية
واو المعية	واو الصرف
الصفة	النعت
ضمير الفصل	العماد
اسم الفاعل	الفعل الدائم
المجازاة	الشرط
البدل	الترجمة ، المكرور ، التبيين
المنصرف وغير المنصرف	ما يجرى وما لا يجرى
ضمير الشأن	المجهول
التمييز	التفسير

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/١٧

(٢) شرح المفصل ١/٧٢

(٣) لمزيد من الفائدة حول مصطلحات البصريين والكوفيين يرجع إلى رسالتي ماجستير في مصطلح النحو البصري ومصطلح النحو الكوفي ، الاولى للطالب يحيى عطية سالم والثانية لحمدي محمود جبالي / اليرموك .

ظل جل المصطلحات البصرية وبعض المصطلحات الكوفية مستعملاً عند النحاة عبر العصور، وما تزال هذه المصطلحات تجري على ألسنة النحاة إلى يومنا هذا . وكان النحاة يختارون ما يناسبهم من المصطلحات النحوية ، فهذا الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) ، البصري المذهب ، يستخدم في كتابه " الجمل في النحو " بعض المصطلحات الكوفية ، مثل : فعل في الحال يسمى الدائم ، والنعت ، والجحد ، والكناية ، والمفعول الذي لم يسمّ فاعله [1]، وغيرها .

ولم يمنع تعميم هذه المصطلحات ظهور مصطلحات جديدة ، وردت في مؤلفات بعض النحاة عبر مسيرة النحو الطويلة ، شاع بعضها، ولم يكتب لبعضها الآخر الشيوع .

فمن المصطلحات الجديدة عند ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) من المتأخرين ، مثلا :

١- النائب عن الفاعل : وكان جمهور النحاة يسمونه " المفعول الذي لم يسمّ فاعله " ، وهذا المصطلح أولى وأخصر من قول الجمهور .

٢- البدل المطابق : بدل قولهم " كلّ من كلّ " ، وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه .

٣- المعرّف باداة التعريف بدل التعريف بأل : لصدقه بـ (ام) عند حِمْيَر .

ومنذ القرن التاسع ، بدأت رياح اليقظة والتجديد تهب على المشرق العربي ، حين بدأت حركة إحياء اللغة العربية وآدابها ، وكان للنحو وقواعد العربية مكانة مهمة بين رواد هذه الحركة . فظهرت تآليف في النحو في مصر وبلاد الشام والعراق وغيرها تهدف إلى إزالة تعقيد العبارات المبهمة، وضم جميع ما يلزم معرفته من قواعد العربية في مؤلف واحد بوجه الاختصار .

وبدأت تظهر في بعض المؤلفات التعليمية محاولات واجتهادات في تفضيل مصطلح على مصطلح، فأطلق بعضهم على المرفوعات " العُمدة [2] وعلى المجرورات " الوسيط " ، وعلى المنصوبات

---

(١) انظر كتاب الجمل في النحو لابي القاسم الزجاجي ص : ٧ ، ١٣ ، ٢٧٦ ، ١٨٥ ، ٢١٠ .

(٢) المفتاح لتعريب النحو ص ٢١٨

" الفضلة " ... واستعمل بعضهم الآخر " المسند " و " المسند اليه "[١]، واذا تتبعنا الدراسات العلمية التي عالجت قضايا النحو ، من حيث هي قواعد واصطلاحات ، تيسيراً أو تجديداً أو احياء ، نجد أنها في واقع الأمر لا تخرج عن "[٢] كونها نظرات اجتهادية في تفضيل مصطلحات نحوية تراثية على غيرها من المصطلحات التراثية أيضاً ، وكذلك في إعادة التبويب والتصنيف ".

---

(١) جامع الدروس العربية للغلاييني ١٠/١ وانظر أيضاً في النحو العربي ، قواعد وتطبيق " لمهدى المخزومي ص ٨٣ .

(٢) تيسير العربية بين القديم والحديث ، ص ٨٧ .

٧ ـ الخـــلاف وبعـــض مسائلـــه

أ ـ الخـلاف بـين النحـــاة

لقي الدرس النحوى منذ المراحل الباكرة اهتماماً كبيراً من العلماء الأوائل ، وهو اهتمـــام نابع من حرصهم على دراسة كل ما يمكن أن يفيد في فهم القرآن الكريم وتفهيمه .

ولقد توافر على دراسة كلام العرب كثيرون ، وكانت لهم نظرات جادّة في تخريج الشواهـــد والتراكيب النحوية بما يفيد الدرس اللغوي ، ولكنّ تلك النظرات لم تكن متفقة فيما بينها علـــى الدوام ، لا سيما أنها تعتمد ـ فيما تعتمد عليه من أسس ـ على الاجتهاد الشخصي ؛ ولهذا لم يكـــن الاختلاف مقصوداً لذاته ، بل إنّه نابع من آراء النحاة أنفسهم في تقدير العامل النحوى في تركيـــب بعينه ، وما بين تلك الآراء من اختلاف .

فهذا سيبويه قد اعتمد على الخليل كثيراً في كتابه ، إلا أنه خالفه في بعض المواضـــع ، وفي هذا دليل على أن الأوائل حين كانوا ينقلون عن السابقين كانت لهم اجتهاداتهم الخاصة التي تدل على شخصيتهم العلمية في ما ينقلون . ومن تلك المواضع : أن حرف التعريف عند الخليـــل " ال " بكمالها ، وكان يمثلها بـ " قد " ، وهمزتها عنده همزة قطع ، بدليل قطعها في قولك " يا أللّـــه "، وإنما وصلت لكثرة الاستعمال .

ويرى سيبويه أن اللام وحدها حرف التعريف ، والهمزة دخلت ليتوصل بها إلى النطـــــق بالساكن . (١)

ومن الخلاف بينهما أن " مهما " أصلها " ما " زيدت عليها " ما " أخرى ، فاستثقل ذلـك ، فأُبدلت ألف " ما " الأولى "هاء " ، هذا قول الخليل ، أما سيبويه فكان يقول : "(٢) يجوز أن يكـــون " مَهْ " كإذ ضُم إليها " ما " .

---

(١) الكتاب ٣٤٢/٣ . وانظر في هذه المسألة : قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين ص٩٥

(٢) الكتاب ٥٩/٣

والفراء من الكسائي مثل سيبويه من الخليل ، فهو أحد تلاميذ الكسائي ، ورغم ذلك فقد خالفه في بعض آرائه ، بل إنه وافق البصريين في بعض آرائهم التي اختلف الكسائي معهم فيها ، ففي قراءة سعيد بن جبير : " إن الّذينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللّهِ عِباداً أَمْثَالَكُمْ "[١] بتخفيف " إن" ونصب الدال واللام في " عباداً أمثالكم " واتفق المفسرون على تخريج هذه القراءة على أن " إن" هي النافية أُعملت عمل " ما " الحجازية فرفعت الاسم ونصبت الخبر ، وإعمال "إن " عمل " ما " الحجازية فيه خلاف ، أجاز ذلك الكسائي وأكثر الكوفيين ومن البصريين ابن السراج والفارسي وابن جني ، ومنع من إعمالها الفراء وأكثر البصريين ، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد .[٢]

وخالف الفراء استاذه الكسائي في " نعم ، وبئس " فقد ذهب البصريون ومعهم الكسائي إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، بدلالة اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقلبها أحد من العرب في الوقف " ها " ، وذلك قولهم " نعمت المرأةُ ، وبئست الجاريةُ " لأنّ هذه التاء يختص بها الفعل الماضي . واتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف ، فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا " نِعْما رجلين ، ونِعْموا رجالاً " وحكى ذلك الكسائي .

اما الكوفيون ومنهم الفراء فذهبوا إلى أنهما اسمان مبتدآن .

واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما ، فإنه جاء عن العرب أنها تقول : " ما زيد بنعم الرجلُ " . وحُكي عن بعض فصحاء العرب أنه قال : " نِعْم السيرُ على بئسَ العَيْرُ " .

وقال حسان بن ثابت :

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الْجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ ... أَخَا قِلَّةٍ أَوْ مُعْدِمَ الْمَالِ مُصْرِمَا

ومما يدل على أنهما اسمان أن العرب تقول : يا نعمَ المولى ويا نعم النصير " فنداؤهم نعم يدل على الاسمية ، لأن النداء من خصائص الاسماء . [٣]

---

(١) الاعراف : ١٩٤

(٢) تفسير البحر المحيط ٤٤٢/٤

(٣) انظر المسألة رقم ١٤ من مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري .

ومن الخلافات بين الأوائل والجيل التالي لهم ذلك الخلاف بين سيبويه (ت ١٨٠هـ) والمبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، فقد أورد محقق المقتضب المرحوم محمد عبد الخالق عضيمة ذلك تحت عنوان "[١] رد المبرد على سيبويه أو مسائل الغلط " . واستهل الجزء الثالث من " إعراب القرآن " المنسوب للزّجاج بباب "[٢] ما جاء في التنزيل وفيه خلاف بين سيبويه وأبي العباس " .

ومن ذلك الخلاف : العبارة المتداولة في كتب النحو : " هذا خاتَمُك حديداً "، هناك خلاف بينهما حول إعراب كلمة " حديداً " ، وكان سيبويه يقول :"[٣] جَيّد أنْ تقول : هذا خاتمك حديداً، وهذا سَرْجُك خزّاً ، ولا تقول على النّعت : هذا خاتمٌ حديدٌ إلا مستكرَها - إلّا أنْ تريد البدل ، وذلك لِأنّ حديداً وفضة وما أشبه ذلك جواهر ، فلا ينعت بها ، لأن النعت تحلية ... وإنما أجاز سيبويه : هذا خاتمك حديداً ، وهو يريد الجوهر بعينه ، لأن الحال مفعول فيها ... ولكن لا أرى المعنى يصح إلا بما اشتق من الفِعْل ، نحو : هذا زيد قائماً ، لان المعنى أنبّهك له في حال قيام . وإذا قال : هذا خاتمك حديداً ، فالحديد لازم . فليس للحال ها هنا موضع بيّن ، ولا أرى نصب هذا إلا على التبيين[٤] ، لأنّ التبيين إنما هو بالاسماء ".

والخلاف هنا حول إعراب كلمة " حديداً " فنصبها عند سيبويه على الحال وعند المبرد على التمييز .

وفي باب الشرط والجزاء وفي مثل : إنْ تأتني آتيك ، فإن سيبويه يقدره على التقديم ، أو كأن قال : آتيك إن تأتني ،[٥] وأبو العباس المبرد يقدره على إضمار الفاء ، على تقدير : إن تأتني فآتيك . ومن ذلك قوله تعالى : " وإن تصبروا وتتقوا لا يضُرُّكم كيدُهم شيئاً "[٦] هو على التقديم عند سيبويه، وعلى إضمار الفاء عند المبرد .[٧]

---

(١) المقتضب ٩٦/١
(٢) اعراب القرآن المنسوب للزجاج ٧٧٩/٣
(٣) المقتضب ٢٧٢/٣
(٤) يقصد بالتبيين التمييز
(٥) الكتاب ٦٦/٣
(٦) ال عمران : ١٢٠
(٧) اعراب القرآن المنسوب للزجاج ٧٧٩/٣

وهنالك خلاف بين المبرد وسيبويه حول توجيه " كانوا " في قول الفرزدق :

فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتَ دِيَارَ قَـوْمٍ ... وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِـرَامِ

يرى سيبويه أن " كان " زائدة ، أما المبرد فيقول :"[1] وهو عندي خلاف ما قالوا من الغاء " كان " ، وذلك أن خبر " كان " لنا ، فتقديره : وجيران كرام كانوا لنا " .

---

(١) المقتضب ١١٧/٤ والكتاب ١٥٣/٢

- ب -

" الخلاف بين الشعراء واللغويين "

كان بعض الشعراء يأتون في اشعارهم أحيانا بتراكيب لا تتفق مع ما وضع النحاة من قواعد فكانت تحتاج إلى تقدير من قبل النحاة ، وكان هذا يشغل حيّزا كبيراً من الكتب العربية ، ويحاول كل مؤلف الاتيان بوجه جديد من وجوه الإعراب ، وخير ما يُذكر في هذا المجال ما كان بين الفرزدق وعبدالله بن أبي اسحاق (ت ١١٧ هـ) حول بيت الشعر :

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مروانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ الْمَالِ إِلاّ مُسْحَتاً أَوْ مُجَلَّفُ[1]

فقد كان ابن أبي اسحاق يرى نصب " مجلّف " ، وعندما سأله : بم رفعت " مجلّف " ! قال له : على ما يسوؤك وينوؤك ، عليّ أن أقول وعليكم أنْ تحتجّوا .

وعلق ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) على هذا الخبر بقوله : "[2] فرفع آخر البيت ضرورة وأتعب أهل الإعراب في طلب العلّة ، فقالوا وأكثروا ولم يأتوا فيه بشيء يُرضي ، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أنّ كل ما أتوا به من العلل احتيال وتمويه " .

وكان ابن أبي اسحاق يكثر الرد على الفرزدق ، فلما قال الفرزدق في قصيدة يمدح فيها يزيد ابن عبد الملك :

مُسْتَقْبِلِينَ شَمالَ الشّامِ - تَضْرِبُنا بِحَاصِبٍ كَنَدِيفِ الْقُطْنِ مَنْشُورِ
عَلى عَمَايَتِنَا يُلْقَى وَأَرْحُلِنَا - عَلى زَوَاحِفَ تُزْجَى ، مُخُّهَا رِيرِ

قال ابن أبي اسحاق : أسأت ، إنما هي ريرُ ، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع .[3]" وقال يونس : والذي قال حسنٌ جائزٌ " فلما ألحوا على الفرزدق قال : " على زواحف نزجيها محاسير " .

---

(١) المُسْحَت : المُهْلك . والمجلّف : الرجل الذي جلّفته السنون أي أذهبت أمواله ، وهو أيضاً مُجرّف . اللسان : جلف .
(٢) الشعر والشعراء ص ٤٠ ، ٣٢٢ .
(٣) طبقات فحول الشعراء ١/١٧

والرواية في أخبار النحويين البصريين بالرفع ، فعابه ابن أبي اسحاق بخفض البيت الاول ورفع البيت الثاني .[١]

عن الأصمعي أن الفرزدق حضر مجلس ابن أبي اسحاق فقال : كيف تنشد هذا البيت :

وَعَيْنان قَالَ اللّٰهُ كُونَا فَكَانَتَا ... فَعُولانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ

فقال الفرزدق : كذا أنشده . فقال ابن أبي اسحاق الحضرمي : ما كان عليك لو قلت : فعولين ، فقال الفرزدق : لو شئت أن أسبح لسبحت ، ونهض ، فلم يعرف أحد في المجلس قوله : لو شئت أن أسبح لسبحت ، فقال ابن أبي اسحاق : لو قال فعولين لأخبر أنّ اللّٰهَ خلقهما وأمرهما ، ولكنّه أراد : هما يفعلان بالألباب ما تفعل الخمر .[٢]

وغضب الفرزدق وهجاه قائلا :

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللّٰهِ مَوْلَىٰ هَجَوْتُهُ ... وَلٰكِنَّ عَبْدَ اللّٰهِ مَوْلَىٰ مَوَالِيَا

وقد عاب عيسى بن عمر (ت ١٤٩ هـ) النابغة في قوله :

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ ... مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

كان عيسى يرى أن الوجه نصب (ناقع) على الحال .[٤]

وجاء في شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي تخريج الرفع على أنه خبر لقوله السمّ ، و " في " متعلقة بناقع ، أو خبر ثانٍ للسمّ ، وإن شئت ألغيت المجرور .[٥]

وهذا الخلاف إن دل على شيء فإنما يدل على أنّ النظرة إلى المسائل النحوية لم تكن نظرة سطحية ، وإنما كانت نظرة ملؤها الدقة والعمق ، والفهم والاستنباط ، والدليل والحجة . وهذا ، من دون شك ، ساعد على تطور النحو ونموه في هذه الفترة من التاريخ .

---

(١) اخبار النحويين البصريين ص ٤٤
(٢) انباه الرواة على انباه النحاة ١٠٦/٢
(٣) مجالس العلماء للزجاجي ص ١٨٤
(٤) انباه الرواة في انباه النحاة ١٠٦/٢
(٥) شرح ابيات مغني اللبيب . الشاهد (٨٠٣) ، ١٩٨/٧ والكتاب لسيبويه ٨٩/٢

- ج -

الخلاف بين البصرة والكوفة

لا تذكر البصرة الا وتذكر معها الكوفة ، فقد كان لهذين البلدين الفضل في تأسيس النحو وتطويره ، بل لعل ازدهاره في مراحله الاولى يرجع الى ما كان بينهما من تنافس شديد وصل إلى درجة الخلاف حول كثير من ظواهر العربية . والبصرة هي التي سبقت إلى وضع النحو ، لكن الكوفة ما لبثت أن دخلت ميدانه ، وراحت تتخذ لنفسها منهجا خاصا فيه ، حتى لا تكاد تجد مسألة من مسائله إلا وفيها مذهبان : بصري وكوفي .

وأُلف في الخلاف غير واحد ، ولعل أقدم من أُلف فيه ، ممن وصلت أخباره إلينا ، أحمد ابن يحي ثعلب (ت ٢٩١ هـ) ، وسأعرض اسماء بعض المؤلفات في هذا المجال مرتبة على وفيات أصحابها :

- اختلاف النحويين لثعلب . (١)
- نحو اختلاف البصريين والكوفيين ، لابن كَيْسان (ت ٣٢٠ هـ) (٢)
- الارشاد لعبدالله بن جعفر درستويه (ت ٣٤٧ هـ) (٣)
- الخلاف بين النحويين لعلي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ) ، وله كتاب آخر أخصّ من الأول وهو " الخلاف بين سيبويه والمبرد " . (٤)
- الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، لابي البركات الانباري (ت ٥٧٧ هـ).
- مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ). كما ذكر بعض الباحثين مؤلفات غيرها .

والكتب التي تناولت القرآن الكريم ، وشرح الشعر بالإعراب ، امتلأت بعرض آراء الخلاف النحوي ، بين نحاة المِصْرَيْن ، وبين النحاة عامة ، كإعراب القرآن المنسوب للزجاج ، وإعراب القرآن

---

(١) انباه الرواة ١٨٥/١
(٢) السابق ٥٩/٣
(٣) السابق ١١٣/٢ ومسائل خلافية في النحو للعكبرى ص ١٥
(٤) انباه الرواة ٢٩٥/٢
(٥) انظر في ذلك مسائل خلافية في النحو للعكبرى ص١٥ وما بعدها) وفي اصول النحو لسعيد الافغاني ٢٢٧ وما بعدها .

لابي جعفر النحاس ، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن ابي طالب .

رد كثير من الباحثين اسباب الخلاف بين البصريين والكوفيين إلى خلاف في منهجهم في السماع والقياس .

السمـــــاع :

تقع البصرة على طرف البادية ، وأكثر عربها من قيس وتميم ، وهاتان القبيلتان كان لهما شأن عظيم في الاحتجاج ، وتحيط بالبصرة قبائل عربية سليمة السليقة لم تفسد لغتها بمخالطة الاعاجم ، وكانت هذه القبائل ترد سوق البصرة المشهورة (المربد) ، وكان لهذا كله أثر في فصاحة اهل البصرة وسلامة لغتهم ، وكانت هناك رحلات متبادلة ، فالاعراب دائمو الورود إلى البصرة ، وعلماء البصرة دائمو الترحال إلى البادية يتلقون عن أعرابها ، فقد ضرب في بوادي الجزيرة الأصمعي وأبو عبيدة ويونس وأبو زيد والخليل وغيرهم .

وكانوا يتحرَّوْن في الأخذ فيشترطون في العربي سلامة لغته ، والراوي الصدق والضبط ، وكانوا لا يعتدُّون بالشاهد إذا لم يُعْرف قائلُه أو لم يروه عربي يوثق بلغته .

أما الكوفة فكانت أدخل في العراق وأقرب إلى الاختلاط بالاعاجم ولغة أعرابها ليست لها سلامة لغة أعراب البصرة ، فأكثرهم يمن ، واليمن لا يُحتج بلغتها لتغيرها بالاختلاط بالفرس والأحباش .[1] وبين الكوفة وجزيرة العرب صحراء السماوة الشاسعة ، لذا لم تكن رحلات علمائها إلى الجزيرة كرحلات علماء البصرة .

وتذكر المصادر أن الكوفيين انصرفوا إلى رواية الشعر ، وأن "[2] الكوفيين لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول : جعلوه أصلا ، وبوّبوا عليه بخلاف البصريين ، ... ومما

---

(١) في اصول النحو لسعيد الافغاني ص ١٩٩

(٢) الاقتراح للسيوطي ص ٢٠٢

افتخر به البصريون على الكوفيين أنّ قالوا : نحن نأخذ اللغة من حرشة الضّباب ، وأكلة اليرابيـــع ، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشوارين وباعة الكواميخ ".

أما رواتهم فقد اتهموا بالكذب والتصحيف ، قال ابو الطيب اللغوي : "[1] كان بالكوفة جماعة من رواة الشعر مثل حماد الراوية وغيره ، وكانوا يصنعون الشعر ... وينسبونه إلى غير أهله".

وقد عجب يونس[2] كيف يأخذ الناس عن حماد وهو يلحن ويكسر الشعر ويكذب ويصحف إ " .

القيـــــاس :

تحرّى البصريون ما نقلوا عن العرب ثم استقرّوا أحواله فوضعوا قواعدهم على الأعمّ الأغلـــب من هذه الأحوال ، فان صادفتهم نصوص قليلة موثوق بصحة نقلها عن العرب المحتج بكلامهم ، فهـــم إما أن يتأوّلوها حتى تنطبق عليها القاعدة ، وإما أن يُهملوها لقلّتها فيحفظوها ولا يقيسوا عليها ، مثل : (استحوذ واستصوب) والقياس فيها الإعلال مثل (استقال ، واستجاد).

لم يكن للكوفيين منهج خاص ، فقد سمعوا الشاذ واللّحن والخطأ ، وأخذوا عمن فسدت لغتـه من الأعراب وأهل الحضر ، وجعلوا كل شاذ ونادر قاعدة لنفسه ، [3] حتى ضاق يحيى بن المبـــارك اليزيدى (ت ٢٠٢ هـ) بشيخهم الكسائي فقال :

كُنّا نَقِيسُ النَّحْوَ فيمَا مَضَى ... عَلَى لِسَانِ العَـــرَبِ الأَوَّلِ
فَجَاءَنا قَـــوْمٌ يَقِيسُونَـــهُ ... عَلَى لُغَى أَشْيَاخِ قُطْرُبّـــلِ
فَكُلُّهُمْ يَعْمَلُ فِـــي نَقْـــضِ ... مَا بِهِ يُصَابُ الحَقُّ لَا يَأْتَلِـــي
إِنّ الكِسَائِـــيَّ وَأَشْيَاعَـــهُ ... يَرقَوْنَ فِي النَّحْوِ إِلَى أَسْفَلِ[4]

وتورد بعض المصادر أخباراً من هذا القبيل فقد جا ء في مراتب النحويين عن الكسائـــي أنّ:

---

(١) مراتب النحويين ص١١٧
(٢) السابق ص ١١٨
(٣) في اصول النحو - سعيد الافغاني ص ٢٠٦
(٤) اخبار النحويين البصريين ص ٦٠

(١) علمه مختلط بلا حجج ولا علل ، إلا حكايات عن الأعراب مطروحة ، لأنه كان يلقنهم ما يريد ".

وجاء في الاقتراح للسيوطي : "(٢) خدم الكسائي أبا عمرو بن العلاء نحواً من سبع عشرة سنة لكنه لاختلاطه بأعراب الأبلة فسد علمه ".

نستخلص مما تقدم أن البصريين والكوفيين قد جعلوا القياس والسماع من الأصول التي بنوا عليها قواعدهم النحوية ، إلا أن البصريين كانوا أكثر دقة من الكوفيين في التثبت من الأخبار والروايات التي بنوا عليها قواعدهم .

وإني مورد في ما يأتي مسألتين : الأولى تمثل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، والثانية تمثل الخلاف بين سيبويه والكسائي .

أما الأولى فهي : (مسألة عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد " إنْ " الشرطية) .

(٣) " ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد " إنْ " الشرطية نحو قولك " إنْ زيد أتاني آتِه " فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل . وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه : إنْ أتاني زيد ، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدّر .

وحُكي عن أبي الحسن الاخفش أنه يرتفع بالابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا : إنما جوّزنا تقديم المرفوع مع " إنْ " خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفعل لأنها الأصل في باب الجزاء ، فلقوّتها ، جاز تقديم المرفوع معها ، وقلنا إنه يرتفع بالعائد لأن المَكْني المرفوع في الفعل هو الاسم الأول ، فينبغي أنْ يكون مرفوعاً به ، كما قالوا : " جاءني الظريف زيد " وإذا كان مرفوعا به لم يفتقر إلى تقدير فعل .

---

(١) مراتب النحويين لابي الطيب اللغوى ص ١٢٠
(٢) الاقتراح في علم اصول النحو ص ٢٠٦
(٣) الانصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٨٥)

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرتفع بتقدير فعل لأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل ، ولا يجوز أن يكون الفعل ها هنا عاملاً فيه ، لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه ، فلو لم يُقدَّر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعاً بلا رافع ، وذلك لا يجوز ، فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل ، وأنّ الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيون : أما قولهم " إنما جَوّزنا تقديم المرفوع مع " إنْ " خاصة لقوّتها لأنّها الأصل في باب الجزاء دون غيرها من الأسماء والظروف التي يُجازى بها " قلنا : نسلّم أنّ " إنْ " هي الأصل في باب الجزاء ، ولكن هذا لا يدل على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه ، لأنه يؤدي إلى أنْ يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه ، وذلك لا يجوز ، لانه لا نظير له في كلامهم ، فوجب أنْ يكون مرفوعا بتقدير فعل ، ويكون الفعل الظاهر مفسرًا له ... وأما قولهم " إنّه يرتفع بالعائد " لأنّ المَكْنِي المرفوع في الفعل هو الاسم الأوّل فينبغي أنْ يكون مرفوعا به كما قالوا : "جاءني الظريفُ زيدٌ " قلنا : هذا باطل ؛ لأن ارتفاع زيد في " جاءني الظريفُ زيدٌ " إنّما كان على البدل من الظريف ، وجاز أنْ يكون بدلا لتأخر البدل عن المُبْدل منه ، فأمّا ها هنا فلا يجوز أنْ يكون بدلا لأنّه لا يجوز أنْ يتقدم البدل على المُبْدل منه ...

وأما ما ذهب اليه أبو الحسن الاخفش من أنّه يرتفع بالابتداء ففاسد ، وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره ، ولهذا كان عاملاً فيه ، وإذا كان مقتضياً للفعل ولا بدّ له منه بطل تقدير الابتداء ... وبهذا يبطل قول من ذهب من الكوفيين وغيرهم إلى أن الاسم بعد " إذا " مرفوع لأنّه مبتدأ إما بالترافع أو بالابتداء في نحو قوله تعالى : (إذا السماء انشقت)[1] لأنْ " إذا " فيها معنى الشرط ، والشرط يقتضي الفعل ، فلا يجوز أن يُحمل على غيره ، والله أعلم .

والمسألة الثانية هي ما اشتهرت في كتب النحو بالمسألة الزنبورية ، وملخص هذه المسألة : قالت العرب : " قد كنت أظن أن العقرب أشدّ لسعة من الزُنبور فإذا هو هي " ، وقالوا أيضا : " فإذا هو إياها " وهذا الوجه الثاني هو الذي أنكره سيبويه لَمّا سأله الكسائي .

وجاء في الخبر أنّ سيبويه قدم على البرامكة ، فعزم يحيى بن خالد البرمكي (ت ١٩٠ هـ) على

---

(١) الانشقاق ١

الجمع بينه وبين الكسائي ، فجعل لذلك يوما ، فلما حضر سيبويه تقدم إليه الفراء وعلي بن المبارك - الأحمر (ت ١٩٤ هـ) تلميذ الكسائي ، فسأله الاحمر عن مسألة فأجاب فيها ،[١]" فقال له : أخطأت ، ثم سأله ثانية وثالثة ، وهو يجيبه ، ويقول له : أخطأت ، فقال له سيبويه : هذا سوء أدب ، فأقبل عليه الفراء ، فقال له : إنّ في هذا الرجل حدّة وعجلة ، ولكن ما تقول فيمن قال :" هؤلاء أبُون ومررت بأبِينَ " كيف تقول على مثال ذلك من وأيتُ أو أويتُ ، فأجابه ، فقال : أعد النظر، فقال : لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما ، فحضر الكسائي فقال له الكسائي : تسألني أو أسالك ؟ فقال له سيبويه : سل أنت ، فسأله عن هذا المثال ، فقال سيبويه " فإذا هو هي " ولا يجوز النصب ، وسأله عن أمثال ذلك نحو " خرجْتُ فإذا عبدالله القائمُ ، أو القائمَ " فقال له : كل ذلك بالرفع ، فقال الكسائي : العرب ترفع كلّ ذلك وتنصب ، فقال يحي : قد اختلفتما ، وأنتما رئيسا بلديكما ، فمن يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائي : هذه العرب ببابك ، قد سمع منهم أهل البلدين ، فيُحْضَرون ويُسْألون ، فقال يحي وجعفر (ابن يحي البرمكي ت ١٨٧ هـ) : أنصفت ، فأُحْضروا ، فوافقوا الكسائي ، فاسْتَكَانَ سيبويه ، وخرج إلى فارس ، وأقام بها حتى مات ، ولم يَعُد إلى البصرة ".

وقد أوضح ابن هشام هذه المسألة وحَلّلها وعقّب على ذلك بقوله : فيُقال : إن العرب قد رُشُوا على ذلك ، أو أنهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد ، ويقال إنهم إنّما قالوا : القولُ قولُ الكسائي ، ولم ينطقوا بالنصب .

ويرى ابن هشام أنّ جواب سيبويه هو وجه الكلام ، مستدلاً بقوله تعالى :" فَإِذا هِيَ بيضاءُ "[٢] وقوله :" فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ "[٣]، واعتبر رواية " فاذا هو إياها " خارجة عن القياس واستعمال الفصحاء ، كالجزم بـ " لن " والنصب بـ " لم " والجَرّ بـ " لعل " ، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك ، وإنْ تكلم بعض العرب به .[٤]

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام ص ١٢٢ ، وانظر كذلك مجالس العلماء للزجاجي ص ٩ .
(٢) الشعراء : ٣٣
(٣) طه : ٢٠
(٤) مغني اللبيب ص ١٢٥

- د -

الخلاف حول الاحتجاج بالحديث الشريف

الحديث الشريف :

يراد بالحديث الشريف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكلام الصحابة الذى يَرْوي أفعاله ، أو أحواله ، أو ما وقع في زمنه ، وقد تشتمل كتب الحديث على أقوال التابعين أيضا كالزهري وهشام بن عروة وعمر بن عبد العزيز وغيرهم، ويعتبر الحديث الشريف بعد كلام الله فصاحة وبلاغة، ويحتج به علماء العربية في الأدب والبلاغة واللغة والتفسير ، ولاحتجاجهم به في مجال النحو والصرف مذاهب ثلاثة :

مذهب المانعين ، ومذهب المجيزين ، ومذهب المتوسطين ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها " موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف " [1] ان النحاة بقوا صامتين عن الخوض في حكم الاحتجاج بالحديث حتى جاء علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتاني الاشبيلي المعروف بابن الضائع المتوفي سنة ست وثمانين وستمائة للهجرة (٦٨٦ هـ) الذي كان أول من نُقل عنه أنه أشار إلى احتجاج النحويين بالحديث . نقل عنه السيوطي أنه علل عدم احتجاج النحويين بالحديث بكونه مروياً بالمعنى ، جاء في الاقتراح للسيوطي :[2] " وقال ابو الحسن بن الضائع في " شرح الجمل " : " تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندى في ترك الائمة - كسيبويه وغيره - الاستشهاد على اثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث ، لكان الأولى في اثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، لانه افصح العرب ".

وكان ابن الضائع أول من نَسب إلى ابن خروف - علي بن محمد بن علي بن محمد المتوفي سنة ستمائة وتسع للهجرة (٦٠٩ هـ) الإكثار من الاستشهاد بالحديث ، قال :[3] " ابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً ، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن ، وإن كان يَرى أنّ مَنْ قبله قد أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى ".

---

(١) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ١٦

(٢) الاقتراح للسيوطي ص ٥٤

(٣) السابق ص ٥٤

وبهذا يكون ابن الضائع أول من نبّه على أن النحويين لم يكونوا يحتجون بالحديث لأنه مروي بالمعنى ، لكنّه لم يفصّل في هذا تفصيلا واضحاً ، إنّما وجد رأيه هذا صدى عند تلميذه أبي حيّان الاندلسي - محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي المتوفى سنة خمس واربعين وسبعمائة للهجرة (٧٤٥ هـ) ، الذي جاء بعد ابن مالك الاندلسي ، أبي محمد جمال الدين المتوفي سنة اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة (٦٧٢ هـ) صاحب " التسهيل " و " الالفية " الذي كان يكثر من الاحتجاج بالحديث النبوي والاعتماد عليه في استنباط قواعد نحوية وصرفية جديدة استدركها على من تقدمه من النحاة ، فتعقّبه أبو حيان في الكتب التي صنّفها شرحاً لكتب ابن مالك ، مثل : منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك " و " التذييل والتكميل في شرح التسهيل " ومختصره : " ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ".

اوضح أبو حيان في ردوده على ابن مالك رأيه في احتجاج النحاة المتقدمين بالحديث النبوي ، ونسب إليهم أنهم تحاشوه وتركوا الاحتجاج به في إثبات قواعد النحو واللغة والصرف ، حيث قال في [1] " شرح التسهيل : قد أكثر هذا المصنف [2] من الاستدلال بما وقع في الاحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره ، على أن الواضعين الأوّلين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه ، من أئمة البصريين ، والكسائي ، والفراء ، وعلي بن المبارك الاحمر ، وهشام الضرير ، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين ، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس ".

نجد في النص السابق أبا حيان يذهب إلى أنّ النحاة المتقدمين على ابن مالك من بصريين وكوفيين وبغداديين وغيرهم لم يحتجوا بالحديث ، وأنّ ابن مالك كان أوّل من احتج بالحديث وأكثر منه . وأبو حيان بهذا يخالف شيخه ابن الضائع الذي كان يعد ابن خروف أنّه أوّل من أكثر من الاستشهاد بالحديث علماً بأن ابن خروف متقدم على ابن مالك باكثر من نصف قرن .

---

(١) الاقتراح ص ٥٢

(٢) يعني ابن مالك مصنف " التسهيل "

لقد لفت قولا ابن الضائع وأبي حيان السابقان انتباه من جا ء بعدهما من النحاة والباحثين في أصول النحو والاحتجاج له ، فراحوا يرددون قوليهما أو يعارضونهما فيهما وكل فريق يحاول أن يجد عللاً أو براهين يثبت بها رأيه في الاجازة أو المنع .

صنّف الباحثون مذاهب النحاة المتأخرين عن ابن خروف وابن مالك من الذين تطرقوا للكلام على الاحتجاج بالحديث في النحو إلى ثلاثة مذاهب هي :

اولاً : مذهب المانعين مطلقا :

ويمثل القائلين به ابن الضائع الذي كان يرى أنّ الاوائل لم يحتجوا بالحديث مطلقا وأن سبب تركهم الاحتجاج به جواز نقله بالمعنى ، وأنّ أول من احتج به من النحاة أو أكثر من ذلك ابن خروف . وابو حيان الذي نسب إلى النحاة الاوائل من واضعي علم النحو والمتأخرين عنهم حتى زمن ابن مالك على اختلاف مذاهبهم النحوية امتناعهم عن الاحتجاج بالحديث ، أو سكوتهم عن الاحتجاج به .

وعلّل ذلك لأمرين : **أحدهما** : أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى ، إذ نجد قصة واحدة جرت في زمان الرسول صلى الله عليه وسلم فقال فيها لفظاً واحداً فنُقل بألفاظ مختلفة نحو ما روي من قوله عليه السلام :" زوجتكها بما معك من القرآن " و " ملكتكها بما معك " و " خذها بما معك "،(١) فنعلم أنّه لم يلفظ بجميع هذه الالفاظ بل لا نجزم بأنّه قال بعضها ، إذ يحتمل أنّه قال لفظاً مرادفاً فنقل الرواة هذه الالفاظ لجواز النقل بالمعنى ولم يأتوا بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم .

وثانيهما : انه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث ، لأن كثيراً من رواته كانوا غير عرب بالطبع ، ولا تعلّموا لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللّحن في نقلهم وهم لا يعلمون ، ونعلم أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأجزلها .

ومن الباحثين المعاصرين من أضاف سبباً آخر وهو " التحرز الديني " وعدّه سبباً من أسباب

---

(١) الاقتراح ص ٥٢

ترك الاوائل الاحتجاج بالحديث الشريف فأورد الدكتور محمد عيد في كتابه " الرواية والاستشهاد باللغة " ان "[١] الاحساس الشديد بتنزيه السنة وقف مانعاً لهم عن الاتجاه إلى نصوصها بالتحليل والدراسة واستنباط القواعد ، وسكتوا عن الخوض في ذلك منذ البداية ، وانتقل هذا التحرج والسكوت إلى من جاء بعدهم وتابعهم من النحاة ".

وفي ظني أنّ هذا سبب غير مقنع بدلالة تعرض الأوائل لآيات القرآن الكريم بالتحليل والدراسة واستنباط القواعد ، وان نظرة إلى كتاب سيبويه تدعم ما أنا بسبيله ، فهل تكون السنة الشريفة أكثر تقديساً في نفوس النحاة واكثر مدعاة للتحرج من كتاب الله ؟

ثانيا : مذهب المجوّزين مطلقا :

رأى فريق من النحاة صحة الاحتجاج بالحديث الشريف ، لأن الرسول عليه السلام أفصح العرب لساناً ، وأقواهم بياناً ، وأفقههم بالعربية وأساليبها ولم يقصّر الرواة في بذل ما في وسعهم لصون حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كيد الكائدين ، وعبث العابثين ، وكلامه أولى في مجال الاستشهاد من كلام العرب الذين لم تسلم رواياتهم من التحريف والتزييف .

وكان على رأس هؤلاء المجوّزين ابن مالك المتوفى سنة (٦٧٢ هـ) ، ورضي الدين الاستراباذي المتوفى سنة ٦٨٨ هـ شارح الشافية والكافية لابن الحاجب ، وتابعهما على ذلك ابن هشام عبدالله ابن يوسف بن احمد بن عبدالله الانصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ ، تلميذ أبي حيان الذي سمع عليه ديوان زهير بن ابي سلمى ، ولم يلازمه ولا قرأ عليه ، والذي كان شديد المخالفة لأبي حيان شديد الانحراف عنه ، كما أكثر ابن هشام من الاستشهاد بالحديث الشريف كثرة فاقت استشهاد ابن مالك به .

وكان البدر الدماميني المتوفى سنة ٨٢٨ هـ وعبد القادر البغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ يجيزان الاحتجاج بالحديث مطلقاً . وكان من أشد المتحمسين لهذا الرأي المدافعين عنه أمام أبي حيان : ابن الطيب المغربي (ت ١١٧٠ هـ)[٢] ومن المعاصرين الاستاذ سعيد الافغاني .[٣]

---

(١) الرواية والاستشهاد باللغة ص ١٢٦

(٢) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٢٤

(٣) في اصول النحو ص ٤٦ ـ ٥٨

وخير مثال أقدمه لمذهب المجيزين هو كتاب " شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " لابن مالك فقد جاء في " البحث الخامس والثلاثين " من هذا الكتاب تحت عنوان : " في وقوع خبر " كاد " مقروناً بـ " أنْ " وهو ما خفي على أكثر النحويين " ، فقد استشهد ابن مالك باحاديث كثيرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولصحابته رضوان الله عليهم مدعماً فيها رأيه منها :

قول عمر رضي الله عنه " ما كدت أن أصلّي العصر حتى كادت الشمس تغرب " . وقول أنس " فما كدنا أنْ نصل إلى منازلنا " وقول جبير بن مطعم " كاد قلبي أن يطير "، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كاد الحسد يغلب القدر ، وكاد الفقر أنْ يكون كفراً ".

ويعقب ابن مالك على هذه الاحاديث بقوله :[1] " قلت : تضمنت هذه الاحاديث وقوع خبر كاد مقرونا بأنْ ، وهو ما خفي على أكثر النحويين ، اعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه . والصحيح جواز وقوعه ، إلا أنّ وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً بأنْ ".

ثالثا : مذهب المتوسطين :

وقف أصحاب هذا المذهب موقفاً وسطاً بين المانعين مطلقاً والمجوزين مطلقاً ، حيث أجازوا الاحتجاج بالاحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها ، ومن هؤلاء الشاطبي المتوفي سنة ٧٩٠ هـ ، والسيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ ففي كتابه الاقتراح يقول في فصل " الاستدلال بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم :[2]" وأمّا كلامه صلى الله عليه وسلم ، فيستدل منه بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المروي ، وذلك نادر جداً ، إنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيضاً ، فإنّ غالب الاحاديث مروي بالمعنى ، وقد تداولتها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها ، فرووها بما أدّت إليه عبارتهم ، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخّروا ، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ".

ونستطيع أن نعتبر قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة بخصوص الاحتجاج بالأحاديث النبوية يمثل رأي المتوسطين فقد جاء في هذا القرار :

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ٩٩
(٢) الاقتراح ص ٥٢

(١) " اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالاحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى ولكثرة الأعاجم وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما ياتي :

ا- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصدر الأول ، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها .

ب - يحتج بالحديث المدوّن في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي :

١- الاحاديث المتواترة المشهورة .
٢- الاحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .(٢)
٣- الاحاديث التي تُعدّ من جوامع الكلم .(٣)
٤- كتب النبي صلى الله عليه وسلم .
٥- الأحاديث المروية لبيان أنّه صلى الله عليه وسلم كان يخاطب كل قوم بلغتهم .(٤)
٦- الاحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل : القاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة ، وابن سيرين .
٧- الاحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة ".

ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي أنّ النحاة المؤسسين لعلم النحو قد استشهدوا بالاحاديث ، ولكن استشهادهم به كان قليلاً ، وراحت تتتبع الاحاديث التي احتجوا بها وذكرت منهم : أبا عمرو ابن العلاء (ت ١٥٤ هـ) ، والخليل بن احمد (ت ١٧٥ هـ) ، وأبا عبيدة (ت ٢١٠ هـ) ، وسيبويه (ت ١٨٠ هـ) وتذكر أنّ سيبويه قد احتج بعشرة أحاديث ، ولكنه لم ينبّه في الاحاديث التي احتج بها إلى أنها أحاديث ، إنما كان يدرجها إدراجاً ضمن المادة اللغوية من منثور كلام العرب ويقدم

---

(١) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، الشريف ص ٤١٧
(٢) كالفاظ القنوت والتحيات وكثير من الالفاظ والادعية التي كان يدعو بها صلى الله عليه وسلم في أوقات خاصة .
(٣) مثل : " حمي الوطيس " ، و " الظلم ظلمات يوم القيامة " ، و " مات حتف أنفه " ، و "ارجعن مأزورات غير مأجورات .
(٤) مثل : " ليس من امبر امصيام في امسفر ".

لها بمثل ما يقدم به لتلك المادة من مثل : " ومثل ذلك " ، و " أما قولهم " . وكذلك احتج الفراء - (ت ٢٠٧ هـ) بالحديث الشريف في مواضع قليلة من كتابه " معاني القرآن ".[١]

ويرى بعض النحاة المعاصرين ضرورة الاعتماد على الاحاديث الشريفة في بناء القواعد النحوية فهذا الاستاذ سعيد الافغاني يصرح بأنه "[٢] لا عجب في أن يتدارك المتأخرون ما فات المتقدمين ، بل إن ذلك هو المنتظر المعقول ... ولو كانت هذه الثروة في أيدي الأقدمين كأبي عمرو ابن العلاء والأصمعي وسيبويه لعضّوا عليها بالنواجذ ولغيّروا - فرحين منتبطين - كثيراً من قواعدهم التي صاحبها - حين وضعها - شُح المَوْرد . ولكانوا أشدّ المُنكرين على أبي حيان جمودة وضيق نظرته وانتجاعه الجدب ، والخصب محيط به من كل جانب ".

أما الدكتور عبد الحميد السيد طلب فانه يحمل على البصريين لعدم استشهادهم بالحديث الشريف ، ويعتبر هذا مأخذا عليهم ، ويأسف لذلك ، ويرى أنهم يتخبطون ، ويعجب من ثقة النحويين بسيبويه ، وعدم ثقتهم ، بل تخطئتهم العرب أنفسهم بعدم ثقتهم بعامة المحدثين .[٣]

كذلك يرى الاستاذ المرحوم صبحي الصالح أنّ مانعي الاحتجاج بالحديث من اللغويين والنحويين المتقدمين قد ارتكبوا خطأً جسيماً حين تعللوا بأنّ مرويات الحديث لا تؤنس الثقة بأنها من لفظ النبي العربي الكريم .[٤]

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور محمد عيد الرأي ذاته .

لعلي بعد هذا أستطيع أن أوجز فأقول : إنّ النحاة ذهبوا في الاحتجاج بالحديث الشريف ثلاثة مذاهب : فمنهم من أقل الاحتجاج به ، ومنهم من أكثر منه ، ومنهم من اتخذ موقفاً وسطاً ، وأرى أنّ الاسباب التي أدّت إلى عدم الاكثار من الاستشهاد بالحديث الشريف من قبل النحاة القدماء كانت الآتي :

---

(١) انظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف " الصفحات : ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٦ ، ٦٥
(٢) في اصول النحو ص ٤٩
(٣) تاريخ النحو واصوله ص ٩٢
(٤) علوم الحديث ومصطلحه ص ٣٣١

١- جواز الرواية بالمعنى .

٢- وجود بعض الأخطاء النحوية واللغوية في بعض الأحاديث الشريفة ، مما يقطع بعدم صحة نسبتها بلفظها الى الرسول الكريم .

٣- رواية بعض الأحاديث عن طرق مختلفة وبألفاظ مختلفة ، فان في اختلاف الرواية ضياعاً لموضع الشاهد .

٤- بعض الأحاديث الواردة في الصحاح طويلة جداً ، إذ تبلغ في بعضها بضع صفحات للحديث الواحد ، مما يقطع بصعوبة روايتها بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم .

٥- إنّ في الحديث الشريف صُوراً جديدة من التعبير ، لم يصادفها النحاة الواضعون للقواعد فيما بين أيديهم مما سمعوه وجمعوه من كلام العرب الفصحاء . (١)

٦- لم يكن كثير من النحاة المتقدمين على معرفة وثيقة بالحديث النبوي ، ولم يشتهروا بالاهتمام به ، بل غلب عليهم القياس والاهتمام بالشعر ، كالخليل ، وسيبويه ، والكسائي .

٧- بناء القواعد النحوية على لغة الحديث المصطفاة ، التي تصل في بعضها حدّ الاعجاز قد تشكل على الناس ، واللغة قد جُمِعت والشعر بين أيديهم ، واكتفاؤهم به لا يُعدّ ذنباً .

٨- القواعد التي بُنيت لم تأت مخالفة للغة الأحاديث .

٩- متابعة المتأخرين للرواد باستثناء ما كان من ابن مالك وابن هشام وغيرهم .

١٠- احتج اللغويون بالحديث في اللغة ، كما قال غير باحث مثل خديجة الحديثي ومحمود حسني محمود ومحمد ضاري حمادي : إن المعجمات تغصّ بالحديث احتجاجاً ، وذلك لأنّ الحديث مثله مثل غيره في الاستشهاد من حيث المعنى .

---

(١) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٨

٨- المعنى والشكل

تعتبر اللغة أهم وسيلة للتواصل والتفاهم ونقل المعلومات بين الناس ، إذ يستطيع الانسان أن ينقل بواسطتها ما يدور في نفسه من معانٍ إلى غيره . ومن أجل وصول هذه المعاني في أوضح صورة وأجلاها وضعت القواعد لضبط اللسان ، فالنحو العربي في أبسط صورة هو القصد إلى أساليب العرب في الكلام ملفوظاً كان أو مكتوباً .

ولعل من أهم الاسباب التي دعت الأوائل الى وضع القواعد النحوية هي فشوّ اللحن بين المتكلمين بالعربية ، والوقوع في الخطأ ، ولا سيما في القرآن الكريم ، وان من أهم سمات اللغة العربية أنها لغة معربة ، فان التغيير في حركة بعض الكلمات قد يؤدي إلى تغيير في دلالتها ومعناها ، وليس ببعيد عنا ما لحن به أحدهم في الآية الكريمة : "[1] أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ المشركين وَرَسُولُه "بكسر اللام في كلمة " رسوله " ، وما جرّه هذا اللّحن من تغيير خطير في المعنى ، استهجنه من سمعه، ويمضي بنا الزمان فيأتي النحاة ويجيزون القراءة بالرفع والنصب والجر ! [2]

واهتم النحاة الاوائل بالاعراب ، وأصل الإعراب في اللغة الايضاح والبيان ، وعرّفه ابن جني بأنه "[3] الابانة عن المعاني بالالفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيدٌ أباه ... علمت برفع أحدها ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجا[4] واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه . فإن قلت : فقد تقول ضرب يحيى بُشْرى ، فلا تجد هناك إعرابا فاصلاً ، ... قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله ، مما يخفى في اللفظ حاله ، ألزم الكلام من تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، ما يقوم مقام بيان الإعراب . فإن كانت هناك دلالة اخرى من قِبَل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير ، نحو أكل يحيى كمّثرى : لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت ، وكذلك ضَرَبَتْ هذا هذه ، ... وأكرم اليَحْيَيانِ البُشْرَيَيْنِ ، وضرب البُشْرَيَيْنِ اليَحيَوْنَ ، وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس ، فقلت : كلّم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيّهما شئت ، لأنّ في الحال بياناً لما تعني ... ".

---

(١) التوبة : ٣

(٢) تفسير البحر المحيط ٦/٥

(٣) الخصائص ٣٥/١

(٤) الشَّرْج : الضَّرْب ، يقال : هما شَرْج واحد ، وعلى شَرْج واحد أي ضرب واحد ... لسان العرب مادة (شرج) .

يُفهم من النص السابق أن الإعراب وسيلة من وسائل اظهار المعنى وايضاحه ، يراد بهـــا الافصاح المبين عما يقصد إليه المتكلم ، وقد يكون إظهار المعنى بالحركة الإعرابية ، أو اللفـــظ كما في المثنى والجمع ، أو الترتيب ، أو القرينة المعنوية ، أو القرينة الحالية .

والإعراب في العربية مظهر من مظاهر الدقّة في البيان ؛ لأنّ تركيب الالفاظ في حد ذاته يكون في أكثر اللغات دلالة كافية على المعنى وايضاحاً مُغنياً لمضمون الكلام وقصد المتكلم .

أما معنى الاعراب عند النحاة ففيه مذهبان : أحدهما أنّه لفظي واختاره ابن مالك ونسبه الى المحققين ، يقول ابن مالك في شرح التسهيل : "[1] الاعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف ، أو سكون ، أو حذف ..." ويعقب في شرح النص السابق بقوله : "[2] الإعراب في اللغـــة التبيين ، يقال : أعرب فلان عما في نفسه إذا بيّنه ، وهو عند المحققين من النحويين عبارة عـــن المجعول آخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقـــوم مقامهما ..." .

والثاني انه معنوي والحركات دلائل عليه ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وعرفوه بأنّه : تغيـــير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً .

فالإعراب عندهم يتكون من عنصرين رئيسين : أولهما العامل ، وهو معنىً يقوم في نفـــس المتكلم حين يُنشيء الكلام فيحكم على اللفظ بأن يؤدي المعنى . وهذا العامل إما فكرة تَنْفُذُ إلى اللفظ بلا واسطة ، كان يكون اللفظ مسنداً فيرفع ، أو مضافا إليه فيخفض ، أو يُتّخذ له واسطة حرفا من حروف المعاني كجر في الاسماء أو حروف الجزم والنصب في الافعال ، أو تكون الواسطة لفظا من غير الحروف ، قابلاً للعمل كالفعل والاسم المشابه للفعل . والعامل هو العنصر المؤثر .

أما العنصر الثاني فهو الأثر الذي ينتج عن المؤثّر ، وهو أحوال اصطلحوا عليها وسموهـــا

---

(١) شرح التسهيل ص ٣٤

(٢) شرح التسهيل ٣٤

باسمهائها . ولكل حال منها علامة ظاهرة أو غير ظاهرة ، هي التي تدل على حال اللفظ وتحدد معناه وتعيّن مكانه في الكلام ، وهذه الأحوال أربعة : الرفع والنصب والجر والجزم ، ولكل منها علامة أصلية أو فرعية .

العامل :

يعتبر العامل واحداً من المصطلحات النحوية الاصلية التي ظهرت في المراحل الاولى من الدرس النحوي عند العرب ، فهذا سيبويه يصرح به في بداية (الكتاب) ، فقد قال بعد أن ذكر أنواع الإعراب والبناء : "[1] وانما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لتفرّق بين ما يدخله ضَرْبٌ من هذه الاربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء احدث ذلك فيه من العوامل ، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب " .

يرى سيبويه أنّ العامل هو الاساس في تغيير حركات الإعراب التي تعتري أواخر الكلمات أو الحذف الذي يحدث في الكلمات التي تعرب بحذف أحد أحرفها كالفعل المضارع المعتل الآخر ، والافعال الخمسة إذا سبقها ناصب أو جازم .

وقد أقام سيبويه كتابه على العامل ، فهو يشير إلى الكثير من القواعد التي تخص العامل النحوي ، وقد أشار الى آراء الخليل وبعض الاوائل في بعض المسائل مما يبين أنهم أسهموا في وضع الخطوط العريضة لنظرية العامل ، دون جدل أو إغراق في تحديد العمل في اللفظ .

ومن المبادىء التي أقام عليها سيبويه فكرة العامل ما يلي :

١- يعتبر الابتداء من العوامل المعنوية .

٢- هناك ما يُحمل على الفعل في العمل واورده تحت "[2] هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه " .

---

(١) الكتاب ١/١٣.
(٢) الكتاب ١/٧٢

ومثّل له بـ: ما أحسنَ عبدَالله ، وقال : "[١] زعم الخليل انه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبدالله ، ودخله معنى التعجب ، وهذا تمثيل ولم يُتكلم به " . والحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهي : إنّ ولكنّ وليت ولعلّ وكأنّ ، وقال سيبويه : "[٢] وزعم الخليل أنّها عملت عملين : الرفع والنصب ، كما عملت كان الرفع والنصب " .

٣- كان سيبويه يحرص على تسجيل اللهجات العربية حين يشير الى العامل ، مثل قوله : "[٣] وحدثنا من نثق به ، انه سمع من العرب من يقول : إنْ عمراً لمنطلق ، وأهل المدينة يقرءون : " وإنْ كُلاً لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ "[٤] ، يُخففون وينصبون ، كما قالوا :

كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

وذلك لأنّ الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء ولم يغير عمله كما لم يغيّر عمل لم يك ... " .

٤- وحرص سيبويه على الربط بين العامل والمعنى ، قال امرؤ القيس :

فَلَوْ أَنَّمَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

علق عليه سيبويه بقوله : "[٥] فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً ، ولو لم يُرد ذلك ونَصب فسد المعنى " .

٥- يرى سيبويه أن المضمر من الافعال يَنصب مفعولا به ، مثل :

هريرة ودّعها .... فإنّ هريرة مفعول به لفعل محذوف تقديره " ودّع " .

٦- هناك تراكيب يتم فيها الناء العمل النحوي ، مثل : " إنما " ، و " ظنّ " إذا توسطت مثل : عبدالله أظن ذاهبٌ .

---

(١) الكتاب ٧٢/١
(٢) السابق ١٣١/٢
(٣) السابق ١٤٠/٢
(٤) هود : ١١١
(٥) السابق ٧٩/١

ظهر الجدل فيما بعد حول العامل والمعمول وبدأ هذا الجدل واضحا في أوائل القرن الثالث الهجري ، يظهر ذلك جليّاً في المناظرة التي جرت بين أبي عمر الجرمي (ت ٢٢٥ هـ) وأبي زكريا الفراء(ت ٢٠٧ هـ) ، قال الفراء للجرمي :

اخبرّني عن قولهم " زيد منطلق " بم رفعوا زيداً ؟

فقال له الجرمي : بالابتداء

قال له الفراء : ما معنى الابتداء ؟

قال : تعريته من العوامل .

قال له الفراء : فأظهره ، قال الجرمي : هذا معنى لا يظهر، قال له الفراء: فمثلة إذاً، فقال الجرمي : لا يتمثل ، فقال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثّل !

فقال له الجرمي : اخبرني عن قولهم :" زيد ضربته بم رفعتم زيداً ؟ فقال : بالهاء العائدة على زيد ، فقال الجرمي : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟ فقال الفراء : نحن لانبالي من هذا، فإنّا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت " زيدٌ منطلقٌ " رافعاً لصاحبه ، فقال الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في " زيد منطلق " لأنّ كل اسم منهما مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء في " ضربته " ففي محل النصب ، فكيف ترفع الاسم ؟ فقال الفراء : لا نرفعه بالهاء وإنما رفعناه بالعائد على زيد ، قال الجرمي : ما معنى العائد ؟ قال الفراء : معنى لا يظهر قال الجرمي اظهره ، قال الفراء : لا يمكن إظهاره ، قال الجرمي : فمثله ، قال : لا يتمثل ، قال الجرمي : لقد وقعت فيما فررت منه . (١)

هذه الرواية تدل على الجدل حول " العامل " وأوّليات ظهوره في الدرس النحوي ، واستمر العامل في المقتضب للمبرّد (ت ٢٨٥ هـ) ، وزاد المبرد أنّه فتح الباب أمام الاحتمالات الإعرابية والتخريج للعبارات الافتراضية التي صنعها ، فكان يعرض " المسائل الطوال يُمتحن بها المتعلمون !" ومن ذلك : "(٢) الضاربُ الشاتمَ المكرمَ المعطية درهماً القائمُ في داره أخوك سوطاً اكرمَ الآكلُ طعامه غلامُه زيدٌ عمراً خالدٍ بكراً عبدَالله أخوك ".

---

(١) الانصاف ، المسألة الخامسة ٤٩/١

(٢) المقتضب ١٦٠/١

وليس بخاف على ذي بصيرة أنّ مثل هذا الكلام لم تنطق به العرب ، وأن مثل هذه المسائل لا يمتحن بها المتعلمون فحسب ، بل والمتخصصون قد يجدون في فهمها وإعرابها عنتا !!

وتأثر ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) بأستاذه فاكثر في (الاصول في النحو) من هذه المسائل ، مع أن غرضه في " الاصول " الإيجاز .

صرح ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) في (اللمع في العربية) بالعامل ، واعتبره الاساس في تغيير الحركة الإعرابية ، فهو يقول : "[١] الإعراب ضد البناء في المعنى ، ومثله في اللفظ ، والفرق بينهما : زوال الاعراب لتغيّر العامل وانتقاله ، ولزوم البناء الحادث لتغيّر عامل وثباته ".

وفي الأندلس كان نحاة لهم دراسات هامة في مجالات مختلفة كالقراءات واعراب القرآن الكريم والنحو ، منهم أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ) فاننا نجده في كتابه (مشكل اعراب القرآن) يخرّج وجوه الإعراب المختلفة حسب ما تقتضيه نظرية العامل ، ومن ذلك اعراب قوله تعالى : "[٢] ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين " ، يقول : "[٣] وقوله : هدى في موضع نصب على الحال من " ذا " أو من " الكتاب " أو من المضمر المرفوع في " فيه " . والعامل فيه إذا كان حالاً من ذا أو من الكتاب **معنى الإشارة** فان كان حالاً من المضمر المرفوع في " فيه " فالعامل فيه **معنى الاستقرار** ".

ومن القرن السادس الهجري نجد الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) يعتمد العامل كالسابقين من النحاة ويقيم عليه أساس كتابه (المفصّل في علم العربية) فيقول في المبتدأ والخبر : "[٤] هما الاسمان المجرّدان للاسناد نحو قولك : زيد منطلق ، والمراد بالتجريد اخلاؤهما من العوامل التي هي كان وإنّ وحسبت وأخواتها ... ".

---

(١) اللمع في العربية تحقيق حامد المؤمن ص ٥٠
(٢) البقرة : ٢
(٣) مشكل اعراب القرآن ٧٤/١
(٤) المفصل ص ٢٣

ولقد نحا ابو البركات الانباري (ت ٥٧٧ هـ) نحو سابقيه في معظم مؤلفاته التي أقامها على أساس العامل .

وفي القرن السادس الهجري ردّ ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) في كتابه " الرد على النحاة " على النحويين السابقين وهاجم نظرية العامل ، وما يترتب عليها من تقديرات ، وحاول أن يبيّن كيفية الوصول إلى غاية النحو دون الاعتماد على العامل ، ففي باب " التنازع " يقول :"[١] فأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أنّ أقول " علّقت " ولا أقول " أعملت " ، والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات ، وأنا استعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين ".

أما العامل في الرفع والنصب والجر فمرفوض عند ابن مضاء فهو يقول :"[٢] وأما القول بأن الالفاظ يُحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً ، لا يقول به أحد من العقلاء ".

ورغم الانتقادات التي وجهها ابن مضاء الى العامل ، فان مواطنه ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) لم يشر الى آراء ابن مضاء ، واقام كتابه (المقرب) على اساس العامل ، بل يحاول تخريج العمل بافتراضات واساليب لم تسمع عن العرب ، فهو يقول في (شرح المقرب) في معرض حديثه عن ان مرتبة العامل أن يكون مقدما على المعمول :"[٣] فان قيل يناقض ذلك قولهم العامل في اسماء الشرط واسماء الاستفهام لا يجوز تقديمه عليها ، فالجواب ، ان اسماء الشرط تضمنت معنى إنْ ، واسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزة ، فالأصل في : مَنْ ضربتَ ؟ أمن ضربتَ ؟ ثم حُذفت الهمزة في اللفظ وتضمن الاسم معناها ، وإذا كان الاصل كذلك فتقديم العامل في اسماء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر إلى الاصل ، وانما تقديمه عليها في اللفظ لعارض هو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام".

يتضح مما سبق أن ما أُثير حول " العامل " من جدل لم يقصد به عند النحويين القدماء هو هدمه ، وانما كان الهدف هو تحديد العمل النحوي في بعض ابواب النحو وفي بعض التراكيب اللغوية

---

(١) الرد على النحاة ص ٩٤
(٢) السابق ص ٧٧
(٣) شرح المفصل ١/٧٢
(٤) الاشباه والنظائر ١/٣٠٥

وما بين هذا التحديد من اختلاف ، إلا ما كان من ابن مضاء القرطبي الذي حاول هدم العامل .

ومن امثلة الاختلاف حول تحديد العمل النحوي اختلافهم في عامل الرفع في الفعل المضارع فلهم في ذلك مذاهب هي :(١)

- العامل لفظي وهو حروف المضارعة وهي (الهمزة ، والنون ، والياء ، والتاء) قال به الكسائي (ت ١٨٩ هـ)
- تجرّده من الناصب والجازم ، قال به الفراء (ت ٢٠٧ هـ)
- وقوعه موقع الاسم ، قال به جمهور البصريين .
- ارتفع بنفس المضارعة ، وهذا قول ثعلب (ت ٢٩١ هـ) .
- تعريه من العوامل الجازمة والناصبة ، قول اكثر الكوفيين .
- العامل معنوي لاخلاف فيه ، قال به ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)
- ارتفع بالاهمال ، وهو رأي الأعلم وأبي حيان .

قال أبو حيان : فهذه سبعة مذاهب في الرافع للفعل المضارع واحد منها لفظي وستة معنوية، وليس لهذا الخلاف فائدة ولا ينشأ عنه حكم نطقي .(٢)

ومن النحاة القدامى أبو علي محمد بن المستنير (قطرب) (ت ٢٠٦ هـ) كان له رأي مخالف فكان يرى أن الحركات الاعرابية قد جيء بها للتخفيف على اللسان والتخلص من التقاء الساكنين ، إذ يقول : "(٣) وإنّما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون ايضا لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل وكانوا يبطئون عند الادراج ، فلما وصلوا وامنكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقبا للاسكان ليعتدل الكلام " فالحكم هنا لفظي ، وليس للحركات الاعرابية اي دلالة على المعنى في نظره .

كان للكوفيين بعض المواقف في مجال العامل تعتبر تيسيراً أسوق بعضها للاستشهاد :

---

(١) الاشباه والنظائر ٢٩٢/١ ، الانصاف : المسألة ٧٤
(٢) الاشباه والنظائر ٢٩٢/١
(٣) الايضاح في علل النحو ص ٧٠

١- يُنصب الفعل المضارع بعد " لام التعليل " و " لام الجحود " بهما دون تقدير لـ " أنْ ".(١)

٢- أجاز الكوفيون : (مررت بك وزيدٍ) ، ولم يستوجبوا إعادة الخافض ،(٢) لعطف الاسم الظاهر (زيد) على الضمير المخفوض (الكاف) . استنادا الى قراءة حمزة الزيات : " وَاتَّقُوا اللَّهَ الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ والارحامِ "(٣) والى قوله تعالى : "وصَدٌّ عَنْ سَبيلِ اللَّهِ وكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الحرامِ ".(٤)

٣- يرى الكوفيون جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل أو المستتر ، مثل قولك : " قمت وزيد " ، و " قام وزيد " برفع زيد فيهما ، دون اللجوء إلى توكيد الضمير المتصل أو المستتر بضمير منفصل كما اشترط البصريون .(٥)

ومن شواهدهم : قول جرير :

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... مَا لَمْ يَكُنْ ، وَأَبٌ لَهُ ، لِيَنَالا

بعطف (أب) بالرفع على الضمير المرفوع المستتر في (يكن) .

وقول راعي الإبل النميري :

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً ... دَعَوْا يا لَكَلْبٍ فَاعْتَزَيْنَا لِعَامِرِ

بعطف (الجياد) بالرفع على (نا) .

٤- يرى الكوفيون أن اسم (لا) النافية للجنس المفرد النكرة معرب منصوب بها ، نحو : لا رجلَ في الدار .(٦)

٥- أجاز الكوفيون تقديم أداة الاستثناء إلى أوّل الكلام ، فيقال : (إلاّ طعامَك ما أكل زيد)،(٧) مستندين إلى شواهد عديدة ، منها : قول الكميت :

---

(١) الانصاف مسألة ٧٩
(٢) الانصاف المسألة ٦٥
(٣) النساء : ١
(٤) البقرة : ٢١٧
(٥) الانصاف المسألة ٦٦
(٦) الانصاف : المسألة ٥٣
(٧) الانصاف : المسألة ٣٦

فَمَا لِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيْعَـــةٌ وَمَالِيَ إِلاَّ مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَـــبُ

وقول الأعشى :

خَلا اللّه لا أَرْجُـو سِواكَ وإِنّمَـــا أَعُدُّ عِيالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَـــا

٦- ذهب البصريون إلى أن الاسم الواقع بعد أداة الشرط في مثل : قوله تعالى : " وإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِها نشوزًا ". (١)

وقوله تعالى : " وإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ "(٢) مرفوع بفعل محـــذوف يفسره الفعل المذكور ، وأجاز الكوفيون أن يكون فاعلاً للفعل المذكور على التقديم والتأخير(٣).

وفي العصر الحديث حاول المرحوم ابراهيم مصطفى هدم العامل في كتابه " إحياء النحـــو " فللاعراب عنده الضمة والكسرة فقط ، "(٤) وليستا بقية من مقطع ، ولا أثراً لعامل من اللفظ ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام ". أما الفتحة فليست علامـــة إعراب ولا دالة على شيء ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب التي يراد أن تنتهي بهـــا الكلمة كلما أمكن ذلك ، فهي بمثابة السكون في لغة العامة .

ويرى ابراهيم مصطفى أن النحاة اضطروا في سبيل تسوية مذهبهم ، وطرد قواعدهم إلى التقدير ، واكثروا منه ، يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه ، فيمدهم التقدير بما أرادوا .

أما الدكتور ابراهيم انيس فانه يرى أنه ليس للحركة الإعرابية مدلول فهي لا تدل على المعانـي في أذهان العرب القدماء ، بل يمكن الاحتياج اليها لوصل الكلمات بعضها بالآخر ، وأن الحركـــات جاءت لضرورة صوتية يتطلبها الوصل ، وهو في هذا الرأى ليس رائدا ولكنّه مسبوق برأي قطرب .

أما الدكتور تمام حسان فانه يقسم المعاني إلى ثلاثة أقسام وهي :

---

(١) النساء ١٢٨
(٢) التوبة : ٦
(٣) الانصاف : المسألة ٨٥
(٤) احياء النحو ص ٥٠

أولا : **المعنى الوظيفي** : وهو معاني الابواب النحوية ، كالفاعلية والمفعولية والإضافة .

ثانيا : **المعنى المعجمي** : وهو معنى الكلمة في المعجم .

ثالثا : **المعنى المقامي (الاجتماعي)** : ويشمل الظروف التي قيل فيها النص .

وقال إنّ هناك قرائن تعين على فهم المعنى ، وهذه القرائن هي مجموعة العلاقات التي تربط بين الابواب النحوية وهي نوعان :

الاولى : **قرائن لفظية** : وتشمل : العلامات الاعرابية ، والرتبة ، والصيغة ، والمطابقة ، والربط ، والتضام ، والاداة ، والنغمة .

والثانية: **قرائن معنوية** : وهي : علاقة الاسناد ، وعلاقة التخصيص ، وعلاقة النسبة وعلاقة التبعية . (١)

ومجمل القول ان الدكتور تمام حسان يرى أن القرائن المعنوية والقرائن اللفظية هي التي تدل على المعنى الوظيفي النحوي ، كما أنها تغني عن فكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة ، كما يرى ان النحاة اتجهوا باعتمادهم على العامل الى قرينة لفظية واحدة هي قرينة الإعراب أو العلامة الاعرابية .

يرى المرحوم عباس حسن أنّ النحاة كانوا بارعين فيما قرروه بشأن نظرية العامل ، فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة ، وضبط قواعدها ، وتيسير استعمالها . وقام بتوضيح العامل بالمثال التالي : أكرم محمودٌ الضيفَ ، فمحمود في هذه الجملة يُنسب إليه شيء ، وكذلك الضيف . ينسب إلى محمود أنّه فَعَل الكرم ، فهو فاعل الكرم . فبدلا من أن نقول : يُنسب إلى محمود انه فعل شيئا ، هو : الكرم ، أو ينسب الى محمود انه فاعل الكرم ، حذفنا هذه الكلمات الكثيرة واستغنينا عنها برمز صغير - اصطلح عليه النحاة - يرشد اليها ، ويدل عليها ، ذلك الرمز هو : الضمة التي في آخر الكلمة . وعرفنا أن محموداً فَعَل شيئا من كلمة قبله هي : أكرم

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٩١

ويسميها النحاة : فعلاً ، ولا يمكن أن يوجد الفعل بنفسه ، فوجود الفعل دل على وجود الفاعل .

وعلى هذا يكون الفعل هو السبب في الاهتداء أولاً إلى الفاعل ، وإلى الكشف عنه ، ثم إلى وضع الرمز الصغير في آخره ، ليكون إعلانا على أنه الفاعل ، فليس غريبًا أن يقول النحاة : إن الفعل هو الذى عمل الرفع في الفاعل لأنه السبب في مجيئه ، ويسمونه من أجل ذلك : " عاملاً " .

مثل هذا يقال في كلمة : الضيف ...

وعقب قائلا : ومما تقدم نعلم أن تلك العوامل بنوعيها ليست مخلوقات حيّة ، تجري فيها الروح فتعمل ما تريد ، وتحس ما يقع عليها ... وتُحدث حركات الإعراب المختلفة ، إنما الذي يؤثر ، ويُحدث حركات الاعراب هو المتكلم ، وليست هي ، ولكنّ النحاة نسبوا إليها العمل لأنها المرشد إلى المعاني والرموز ... (١)

---

(١) النحو الوافي ١/٧٣ ـ ٧٤

اهتم علماء العربية بالالفاظ كما اهتموا بالمعاني ، فالمعاني لا بدّ لها من الالفاظ لاظهارها والتعبير عنها ، كما ان الالفاظ ليست ذات قيمة إذا لم تحمل دلالات ، وهي بغير هذه الدلالات تتحول إلى أصوات .

والالفاظ في هذا المجال ، مجال النحو ، هي التي تكوّن جملاً ذات معنى ، ويتكون هذا المعنى من خلال مجموعة من العلاقات ، وتختلف هذه العلاقات باختلاف اللغات .

والجملة في اللغة العربية تتألف من مجموعة من الثوابت والمتغيرات ، فإذا أردت أن تضرب مثلا لجملة فعلية مكونة من جملة فعلية فعلها ماض وفاعل ومفعول به ، صح لكل مفرد من مفردات الافعال الماضية أن يقع موقع الفعل ، كأكل وقرأ وضرب وأكرم ... الخ ولكل مفرد من مفردات الاسماء المرفوعة أن يقع موقع الفاعل ، كسعيد ، وعمرو وزيد وبكر ... الخ ولكل مفرد من مفردات الاسماء المنصوبة أن يقع موقع المفعول به (كالرغيف ، والقصيدة ، وعليا ، وخالدا ...) .

والشكل التالي يوضح المتغيرات والثوابت في جملة مثل :

قرأَ محمدٌ القصيدةَ .

المتغيرات		قرأَ	محمدٌ	القصيدةَ
الثوابت	المعنى	فعل ماض	فاعل	مفعول به
	المبنى	مبني على الفتح	مرفوع	منصوب

لم يَبْنِ النحاة قواعدهم على المفردات المتغيرة ، بل تركوها لفقه اللغة ليتناولها بالملاحظة والتأمل وذلك على مستويات ثلاثة هي :

(ا) علاقة اللفظ باللفظ ، وهنا يقارن فقهاء اللغة الفاظ العربية بالفاظ الساميات ، او الفاظ لهجة عربية بالفاظ لهجة عربية اخرى مع رصد بعض الظواهر اللهجية كالتلتلة [1]

---

(1) التلتلة : هذه الظاهرة عبارة عن كسر حرف المضارعة ، فيقال : أنا إعلم ، ونحن نِعلم ، وأنت تِعلم ، وهي لقب لقبيلة " بهراء " (خزانة الادب ٥٩٦/٤) وعزاها صاحب لسان العرب الى كثير من القبائل العربية فقال هي لغة قيس وتميم وأسد وربيعة وعامة العرب . لسان العرب (وقي) .

والطمطمانية [١] والكشكشة [٢] ... الخ .

ب - علاقة اللفظ بالمعنى ، ويكون ذلك بواحدة من الطرق التالية :

١- التأملات الصوتية كدراسة المحاكاة (دلالة اصوات الكلمة على معناها) ، والتأليف (تآلف حروف الكلمة وعدم تنافرها) ، والمحسنات الصوتية .

٢- كتابة المعاجم الخاصة في موضوعات مثل رسائل الخيل والإبل والسلاح والرجل لابن قتيبة والأصمعي .

٣- رسائل الترادف كاسماء الاسد واسماء الحية لابن خالويه .

٤- رسائل المشترك اللفظي لأبي عبيدة والأصمعي وأبو زيد .

٥- كتب التضاد لقطرب وابن السِّكِّيت .

٦- معاجم المصطلحات العلمية للتهانوى والجرجاني .

٧- كتابة معاجم المعاني كالالفاظ لابن السِّكِّيت والالفاظ الكتابية للهمذاني وفقه اللغة للثعالبي والمخصص لابن سيدة .

٨- كتابة معاجم الالفاظ كالعين للخليل ابن أحمد والقاموس المحيط للفيروز ابادى ولسان العرب لابن منظور ...

ج - علاقة اللفظ بالاستعمال كدراسات غريب اللغة للسدوسي وابي عبيدة والاصمعي والمبردوثعلب وقطرب وابن الاثير وابن قتيبة والزمخشري ومكي بن أبي طالب ، يستخرجون ذلك من اللغة أو القرآن أو الحديث .

---

(١) يُنسب هذا اللقب إلى طيء والأزد وإلى قبائل حِمْير في جنوبي الجزيرة العربية ، وهي عبارة عن ابدال لام التعريف " ميما " فيقال : " جاءَ امْصبيُّ " وذهبت امْبنتُ "، أي جاء المبيُّ وذهبت البنتُ ، ويروى أن النبي صلى الله عليه وسلم نطق بهذه اللغة في قوله : ليس من امبر امصيام في امسفر ، يريد : ليس من البر الصيام في السفر . (خزانة الادب ٥٩٦/٤).

(٢) ويعزى هذا اللقب إلى ربيعة ومضر (خزانة الادب ٥٩٥/٤) كما يعزى إلى بكر ، وهذه الظاهرة عبارة عن ابدال كاف المؤنثة في الوقف شيئا ، أو الحاقها شيئا : كان تقول : إنّش ذاهبةٌ ، تريد : إنّكِ ذاهبةٌ . أو أعطيتُكِشْ ، تريد أعطيتكِ .

أما ثوابت اللغة فهي مناط التبويب والتقسيم والتجريد والتقعيد فهي مكونات " نظـــام اللغة " ، وهي موضوع " النَّظْم " الذى تحدث عنه عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز . فالتحليل اللغوي كله وصول إلى الثوابت من خلال المتغيرات .

فنحن نسمع الجملة سلسلة من المفردات المعجمية (المتغيرات) مرصوفة على نمط معين من انماط التركيب اللغوى ، ولا يكفي لفهمها وتحليلها أن نقنع بهذه المتغيرات وما نعرفه من معانيها المعجمية المفردة ، وإنما يتحتم علينا أن نرد هذه المتغيرات إلى ثوابتها من النظام اللغوى . فنردّ كلمة (قرأ) الى فئتها من المبنى (مبني على الفتح) والى وظيفتها من حيث المعنى (فعل مـــاض) بفهـــم العلاقات التي تربط هذه المفردات ببعضها يتضح المعنى النحوى ، وهو معنى الفعل الماضي والفاعل والمفعول به والجملة الفعلية الخبرية وعلاقة الإسناد وعلاقة التعدية ، وقرائن لفظية كصيغة الفعل واسمية الفاعل والمفعول به ، والرتبة بين هذه الأبواب ، ورفع الفاعل ونصب المفعول به وعلاقة التلازم بين الفعل والفاعل ، كل هذه العناصر الداخلة في تحديد المعنى النحوي هي من الثوابت .[١]

واتجاه الشكل (اللفظ) الذى نحن بصدده يعني أن الحكم بُني على العبارة ، على اللفـــظ، وارتبط هذا في الدرس النحوى بالعلل النحوية ، ويعتبر الخليل بن احمد من الاوائل الذين بسطـــوا القول في العلل النحوية ، وسئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ، إن كان قد اخترعها من نفســـه ام اخذها عن العرب ، فقال : "[٢] إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها . وعرفت مواقع كلامهـــا ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندى انه علة لما عللته منه . فـإن أكن اصبت العلة فهو الذي التمست ... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها ".

---

(١) اقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ص ١٠

(٢) الايضاح في علل النحو ص ٦٦

نشأة العلة النحوية :

يرى ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) أنّ أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) أول من نقل استعمال العلة عن العرب وأورد نصا عن الأصمعي (٢١٤ هـ) من أبي عمرو أنّه قال : سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلان لغوي جاءته كتابي فاحتقرها . فقلت له : أتقول جاءته كتابي ؟ قال : أليس بصحيفة ؟ واعتبر ابن جني هذا الخبر مبدأ التعليل عند النحاة الذين يرى أنهم محقون في ذهابهم إلى ضرورة إيجاد علة لكل ما يسمعون .(١)

ونجد سيبويه يكثر في كتابه من التعليلات ناسباً أكثرها إلى شيخه الخليل ، وكانت تعليلات سيبويه تسيل سيلاً من غير تعقيد ولا اضطراب ولا فلسفة للعلل بحيث تتابع هذه العلل في المسألة الواحدة بقوة ودقة .(٢)

ثم أخذ النحاة جميعاً بمبدأ التعليل ، فكل حكم يعلل ، وكل ظاهرة نحوية لا بد لها من علة أوجدتها ، ولم يكتفوا بما سهل من التعليل وإنما ذهبوا يغوصون على كوامن العلل ودقائقها ، وبذلك فُتح باب التعليل امام النحاة ، فاخذ كل متعمق في علم النحو يستنبط ما يستطيع من غرائب ونوادر لم يقفوا بها عند أحكام الإعراب الظاهرة ، بل تجادلوا فيها طويلاً مفضين في كثير من جدلهم إلى فروض وهمية حتى عقّدوا مصنفاتهم تعقيداً شديداً ، وغدا كثير من مباحثها عسيراً .(٣)

ذكر ابو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ثلاثة أضْرب للعلل ، هي :

الأول : **علل تعليمية** : وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب ، ومن هذا النوع من العلل قولنا : إنّ زيداً قائم ، إن قيل بمَ نصبتم زيداً ؟ قلنا : بإنّ ، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، وكذلك: قام زيد . إنْ قيل لم رفعتم زيداً ؟ قلنا : لأنّه فاعل اشتغل فعله به فرفعه (٤) ، " فهذا وما اشبهه من نوع التعليم ، وبه ضبط كلام العرب ".

---

(١) الخصائص ١/٢٤٩
(٢) المدارس النحوية ص ٥١
(٣) دراسات في كتاب سيبويه ص ١٥٨
(٤) الايضاح في علل النحو ص ٦٥

وهذا النوع من العلل هو العلل الأول وهي التي ذكرها ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) في الاصول وقال - إنها المؤدية إلى كلام العرب ، كقولنا : كل فاعل مرفوع . (١)

وهذا الضرب أقرّه ابن مضاء القرطبي لان بمعرفته تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر .(٢)

الثاني : **علل قياسية** : وهي كأن يقال لمن قال : لِمَ وجب أن تنصب (إنّ) الاسم ؟ لأنها واخواتها ضارعت الفعل المتعدى الى مفعول ، فحملت عليه فاعملت إعماله لمّا ضارعته . وهذا الضرب من العلل سماه ابن السراج في الاصول " علة العلة " ، وعلق عليها بقوله :"(٣) وهذا ليس بكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ".

والعلل القياسية هي العلل الثواني المستغنى عنها عند ابن مضاء القرطبي .

الثالث : **علل جدلية نظرية** : وذلك كل ما يعتل به في باب " إنّ " بعد هذا ، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الافعال ؟ وبأي الافعال شبهتموها ؟ فكل جواب عن أسئلة من هذا النوع هو داخل في الجدل والنظر .

استفحل أمر هذه الظاهرة في القرنين الثالث والرابع الهجريين حيث استقرت علل النحو واتسع البحث فيها ، وسيطرت النزعة الكلامية على الفكر الاسلامي ، فتأثرت بها العلوم المختلفة ومنها النحو الذي اعتمد على القياس والتعليل اعتمادا تاماً حتى قال أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ):"(٤) لأن أخطئ في خمسين مسألة مما يابه الرواية أحب إليّ من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية ". قال أبو علي : لو شاء شاعر أو ساجع أو متسع أن يبني بإلحاق اللام اسما وفعلا وصفة لجاز له وكان ذلك من كلام العرب ، وذلك نحو قولك :(خَرْجَجٌ أكرمُ من دَخْلَلٍ) ، و (ضربتُ زيدٌ عمراً) و (مررت برجل ضَرْبَبٍ وكَرْمَمٍ) ، فاعترضه ابن جني قائلا : (افترتجل اللغة ارتجالا ؟) قال : (ليس بارتجال ، لكنه

---

(١) الاصول في النحو ١/٣٥
(٢) الرد على النحاة ص ١٣١
(٣) الاصول في النحو ١/٣٥
(٤) نزهة الالباء ص ٢٣٣ .

مقيس على كلامهم ، فهو إذاً من كلامهم) .[١]

وتكلم ابو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) على العلة طويلا في كتابه : (الخصائص) وعقد لها أبوابا متعددة منها : باب (تخصيص العلة) ، وباب (في تعارض العلل) ، وباب (ذكر الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة) ، وباب (في العلة وعلة العلة) ، وباب (في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح) ، وباب (في حكم المعلول بعلتين) ، وباب (في إدراج العلة واختصارها) ، وباب (في دور الاعتلال) ، وباب (في الاعتلال لهم بافعالهم) وباب (في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة) .

أطال المؤلفون من علماء العربية الكلام على العلة وشروطها وصفاتها وما تثبت به وتصح ، ذكر السيوطي في الاقتراح أنّ اعتلالات النحويين صنفان : علة تَطَّرد على كلام العرب ، وتنساق إلى قانون لغتهم ، وعلة تظهر حكمتهم ، وتكشف عن صحة أغراضهم ، وذكر من الصنف الاول أربعة وعشرين نوعا ، وهي : "[٢] علة سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استثقال ، وعلة فرق ، وعلة تعويض ، وعلة نظير ، وعلة نقيض ، وعلة حمل على المعنى ، وعلة مشاكلة ، وعلة معادلة ، وعلة قرب ومجاورة ، وعلة وجوب ، وعلة جواز ، وعلة تغليب ، وعلة اختصار ، وعلة تخفيف ، وعلة دلالة حال ، وعلة اصل ، وعلة تحليل ، وعلة اشعار ، وعلة تضاد ، وعلة أَوْلى ، وعلة توكيد ".[٣]

اما الصنف الثاني فهو ما سماه ابن السراج في الاصول " علة العلة " مثل ان يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا ؟

طالب ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) بإلغاء العلل الثواني والثوالث ، وهي التي لا تفيد نطقاً ، قال : "[٤] ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لِمَ رفع ؟ : فيقال لأنه فاعل مرفوع ، فيقول : ولم رُفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ".

---

(١) الخصائص ١/٣٥٨
(٢) الاقتراح في علم اصول النحو : ص ١١٥
(٣) انظر ، في شرح هذه العلل وتوضيحها ، الاقتراح للسيوطي ص ١١٥ ـ ١١٨ .
(٤) الرد على النحاة ص ١٣٠

أما المحدثون من الباحثين في اللغة والنحو والصرف فقد وقفوا موقفين متعارضين من العلة النحوية ، فاجازها بعضهم لأنها من اصول العربية . من هؤلاء الدكتور احمد عبد الستار الجواري اذ يقول : "[١] وليس بين الباحثين او المدرسين من ينكر ان الدارس او الباحث ، اذا وعى ما يدرس وما يبحث ، كثيراً ما ينصرف ذهنه الى تعليل الظواهر التي يجدها قائمة بين يديه ، ويتساءل عن الاسباب التي سببتها والعوامل التي عملت في وجودها .

وذلك ضرب من إثارة التفكير لا سبيل الى صده ... واذن فالبحث عن عوامل الإعراب وفي اسباب ظواهره ليس عملاً عقيماً على الاطلاق ، ولا هو معدوم الفائدة بحدّ ذاته ، ولكنه يكون كذلك إذا انحرف عن طبيعة الدراسة اللغوية ، واهمل أصولها ، واشتغل بالتعليل المنطقي المجرد الذي لا يرتبط بواقع اللغة ولا يستند إلى طبيعة تركيبها والتعبير بها ".

ورأيُ الدكتور عبد الرحمن أيوب قريبٌ من هذا فهو يرفض نظرية العلل على الوضع المنطقي الذي يصر النحاة على اتباعه ، ولكنه لا ينكر إمكان ارتباط ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى في الوجود والعدم ، فهو لا يعارض تعليل النحاة حذف العلة في كلمة (يقوم) عند وقوعها بعد أداة جزم بالتقاء الساكنين .[٢]

أما الدكتور شوقي ضيف فإنه يرى أنّ أكثر العلل تخرج عن الغاية من النحو وهي صحة النطق عند المتكلم ، وكأنّما وجد فيها النحويون تمارين هندسية يشغلون بها اوقاتهم .[٣]

أما المرحوم عباس حسن فإنه يتابع ابن سنان الخفاجي في رأيه بوجوب اطّراح التعليل لانه لا يثبت مما يعلل به النحويون إذا سلط عليه النظر إلا الفذّ الفرد ، بل لا يثبت منه شيء البتة ، ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك .[٤]

ويرى الدكتور مازن المبارك ان العلة ليست أمراً لازما لنا دوماً بل علينا أن نكتفي منها بما يحقق غاية النحو من تعليم وضبط للغة .[٥]

---

(١) نحو التيسير ص ٤٩
(٢) دراسات في كتاب سيبويه ص ١٨٤
(٣) مقدمة الايضاح في علل النحو
(٤) سر الفصاحة ص ٣٨
(٥) دراسات في كتاب سيبويه ص ١٨٦

اهتم النحاة منذ نشأة النحو العربي باللفظ والمعنى ، واذا نظرنا في كتاب سيبويه فإنه يطالعنا في الصفحات الأولى بباب " الاستقامة من الكلام والإحالة " يقول فيه :

"[١] فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب"، ويمثل لكل نوع من هذه الانواع ، فالمستقيم الحسن مثل قولك : اتيتك أمس ، وسآتيك غداً . وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره ، مثل : أتيتك غداً ، وسآتيك أمس .

واما المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر .

اما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه ، مثل قولك : قد زيداً رأيت ، وكي زيداً يأتيك . وأما المحال الكذب ، كان تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس . [٢]

إنّ الذى ينظر في الامثلة السابقة التي أوردها سيبويه لا يصعب عليه ان يفهم منها أن سيبويه يومئ إلى اصول صريحة في معايير الصواب يتمازج فيها الاحتكام إلى المعنى والاحتكام إلى النحو .

واذا نظرنا في المناظرة التي جرت بين أبي سعيد السيرافي وأبي بشر متى بن يونس في بغداد عام ٣٢٦ هـ ظهر لنا اهتمام اللغويين بالالفاظ والمعاني ، وأحد دوافع هذه المناظرة أن أبا بشر متى بن يونس جاء إلى بغداد وجلس إلى تلاميذه يدرّس لهم المنطق والفلسفة الاغريقية ، وكان يبالغ في قيمة المنطق ويهاجم اللغويين ويقول : "[٣] لا حاجة بالمنطقي إلى النحو ، وبالنحوي حاجة شديدة إلى المنطق ، والنحو يبحث عن اللفظ ، فان مرّ المنطقي باللفظ فبالعَرَض ، وان عثر النحوي بالمعنى فبالعرض ، والمعنى أشرف من اللفظ ، واللفظ أوضع من المعنى " .

وانتهت المناظرة بفوز أبي سعيد السيرافي واثبت أن اللغوي مهتم باللفظ والمعنى "[٤] والنحو منطق ولكنه مسلوخ من العربية والمنطق نحو ، ولكنه مفهوم باللغة ، وانما الخلاف بين اللفظ والمعنى أنّ اللفظ طبيعي والمعنى عقلي " .

---

(١) الكتاب لسيبويه ٢٦/١
(٢) السابق ٢٦/١ ـ ٢٧
(٣) الامتاع والمؤانسة ١١٤/١
(٤) السابق ١١٥/١

وقد خصّ ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) في كتابه الخصائص باباً سمّاه : " في الردّ على من ادّعى على العرب عنايتها بالالفاظ واغفالها المعاني " ، يقول ابن جني : "[١] ... وذلك أنّ العرب كما تُعنى بالفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها وتلاحظ احكامها بالشعر تارة وبالخطب أخرى وبالاسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها ، فإنّ المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدراً في نفوسها ..."

وإن اهتمام العرب بالالفاظ وتحسينها وتهذيبها وصقلها ما هو إلا خدمة منهم للمعاني .[٢]

واذا مضينا قليلا وجدنا أنّ مفهوم " الفصاحة " قد شغل الكثيرين من الادباء واللغويين ، فهل تردّ الفصاحة إلى الالفاظ أم إلى المعاني ؟

وانقسموا في ذلك إلى قسمين : قسم اهتم باللفظ وجعله هدفاً يسعى إليه ، وقسم آخر اهتم بالمعاني وجعلها غاية يسعى إليها في كل تعبير لغوي ، ويعتبر الجاحظ في طليعة من اهتموا باللفظ ، وسار على هذا المنوال كثير من المفكرين امثال الآمدي ، وبديع الزمان الهمذاني والخفاجي ، إلا أن عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤ هـ) أنكر تلك الميزات في فصاحة اللفظ المفرد التي اثبتها سابقوه للالفاظ فهو ينسب للجاحظ قوله : "[٣] ... المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي ، والقروي والبدوي ، وإنما الشأن في : إقامة الوزن ، وتخيّر اللفظ ، وسهولة المخرج ، وصحة الطبع ، وكثرة الماء ، وجودة السبك " .

وعاب عبد القاهر الجرجاني عليهم تمسكهم بذلك ، ورأى أن سبب ذلك أنهم حين رأوهم يفردون اللفظ عن المعنى ويجعلون له حسناً على حدة ورأوهم قد قسموا الشعر فقالوا : إنّ منه ما حَسُن لفظه ومعناه ، ومنه ما حَسُن لفظه دون معناه ، ومنه ما حَسُن لفظه ومعناه ، ورأوهم يصفون اللفظ بأوصاف لا يصفون بها المعنى ، ظنوا أنّ للفظ من حيث هو لفظ حُسْناً ومزية ونبلاً وشرفاً . [٤]

---

(١) الخصائص ٢١٥/١

(٢) الخصائص ٢١٧/١

(٣) دلائل الاعجاز ص ١٩٨

(٤) دلائل الاعجاز ص ٢٧٩

ولا يوافق عبد القاهر الجرجاني ما ذهب اليه الجاحظ من أنّ إعجاز القرآن في لفظه ونسب إليه - قوله : "[١] ولو أن رجلا قرأ على رجل من خطبائهم وبلغائهم سورة واحدة لتبيّن له في نظامها ومخرجها من لفظها وطابعها انه عاجز عن مثلها ، ولو تحدّى بها أبلغ العرب لأظهر عنها لغاً ولفظاً ".

وليس التحدي عند عبد القاهر في تركيب الحركات والسكنات ولا أن يأتوا بكلام يجعلون له مقاطع وفواصل كالذي نراه في القرآن ، "[٢] فإن الفواصل في الآي كالقوافي في الشعر ، وقد علمنا اقتدارهم على القوافي ".

ولكن كما قال قائلهم : "[٣] إنّ له لحلاوة ، وإنّ عليه لطلاوة ، وإنّ أسفله لمُغْدِق ، وإنّ أعلاه لمُثْمِر ".

وليست المعاني عند عبد القاهر تابعة للالفاظ ومتأخرة عنها ويثبت رأيه بقوله : "[٤] واعلم انه إنْ نظر ناظر في شأن المعاني والالفاظ إلى حال السامع فإذا رأى المعاني تقع في نفسه من بعد وقوع الالفاظ في سمعه ، ظن لذلك أن المعاني تبع للالفاظ في ترتيبها ، ... فلو كانت المعاني تبعا للالفاظ في ترتيبها ، لكان محالاً أن تتغير المعاني والالفاظ بحالها لم تزل عن ترتيبها ".

وجملة الأمر عنده أنه لا يكون ترتيب في شيء حتى يكون هناك قصد إلى صورة وصنعة ، إنْ لم يُقدَّم فيه ما قُدِّم ولم يؤخر ما اخرّ وبدىء بالذى ثنّي به أو ثنّي بالذي ثلّث به لم تحصل لك تلك الصورة وتلك الصنعة . واذا كان كذلك فينبغي أن ينظر الى الذي يقصده واضع الكلام ، أفي الالفاظ تحصل له الصورة والصنعة أم من معاني الالفاظ ؟ [٥]

---

(١) السابق ص ٢٩٨
(٢) السابق ص ٢٩٦
(٣) دلائل الاعجاز ص ٢٩٧
(٤) دلائل الاعجاز ٢٨٥
(٥) دلائل الاعجاز ٢٧٨

ويمضي عبد القاهر في مناقشة اقوال السابقين في موضوع اللفظ والمعنى فيقول: "قالوا[١] : إن الفصاحة لا تظهر في إفراد الكلمات ، وانما تظهر بالضم على طريقة مخصوصة . فقولهم (بالضم) لا يصح أن يُراد به النطق باللفظة بعد اللفظة من غير اتصال يكون بين معنييهما " ويسوق الامثلة على ذلك ، ويرى أنه لو أن الفصاحة تحصل بمجرد ضم اللفظ إلى اللفظ لكان ينبغي إذا قيل (ضحك خرج) أن يحدث من هذا الضم فصاحة ، وإذا بطل ذلك لم يبق إلا أن يكون المعنى في ضم الكلمة إلى الكلمة هو توخي معنى من معاني النحو فيما بينهما . وقولهم : على طريقة مخصوصة يوجب ذلك ايضا .[٢]

وإن الفصاحة مردها ترتيب الكلم ونظمها ، والترتيب والنظم عند عبد القاهر هو أن تقتفي في نظم الكلم آثار المعاني وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس ، فهو إذن نظم يعتبر منه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق ، بل أن تتناسق الدلالات وتتلاقى المعاني على الوجه الذي اقتضاه العقل .[٣]

والكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس .[٤]

وقد يظن المتتبع لآراء عبد القاهر السابقة أنه جعل المزية في المعنى دون اللفظ ، وهذا ظن غير صحيح ، لأنه على الرغم من إلحاحه المستمر على إبراز أهمية المعنى لا ينسى أن صحة المعنى لا تتأتى إلا باختيار اللفظ الملائم له ، فنراه يقول :"[٥] ويختار له - اي المعنى - اللفظ الذي هو اخصّ به ، وأكشف عنه ، وأتم له ، وأحرى بأن يكسبه نبلاً ، ويظهر فيه مزية ".

نخلص مما سبق أن عبد القاهر الجرجاني يرى أن الكلام الفصيح ينقسم إلى قسمين :

١- قسم تعزى المزية والحسن فيه إلى اللفظ .
٢- الآخر تعزى فيه المزية والحسن إلى النظم .[٦]

---

(١) دلائل الاعجاز ٣٠١
(٢) دلائل الاعجاز ص ٣٠١
(٣) دلائل الاعجاز ص ٤٠ - ٤١
(٤) دلائل الاعجاز ص ٤٥
(٥) دلائل الاعجاز ص ٣٥
(٦) مجلة مجمع اللغة العربية الاردني العدد ٣٣ ص ١٦٠

٩ـ التقسيـــــــــم

يعتبر التقسيم لوناً من ألوان التجديد الذي لحق بالنحو العربي ، ولتوضيح هذا المفهـــوم ، ـ ننظر في باب المبتدأ والخبر ، مثلاً .

يظهر هذا الباب في الكتاب لسيبويه يحمل العنوان التالي :

" هذا باب الابتداء " ، بدأه بتعريف المبتدا فهو كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام . والمبتدأ والمبني عليه رفع . فالمبتدأ الاول والمبني عليه ما بعده فهو مسند ومسند اليه . (١)

ويذكر باباً آخر وهو " باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسدّه " ، وذلك لأنه مستقر لما بعده وموضع ، ومثّل له سيبويه بالجار والمجرور والظرف واسماء الاستفهام مثل : فيها عبدالله ، وأين زيد ؟

وذكر بعد ذلك باباً من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء وهو ما يعرف اليوم بمواضع حذف الخبر ومثّل له بقوله : لولا عبدُالله لكان كذا وكذا . وقال حذف هذا حين كثر استعمالهم إيّاه في الكلام . (٢)

وأورد بعد ذلك باباً يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبني عليه مظهراً ، وهو ما يسمى الآن : مواضع حذف المبتدأ ، ومثّل له سيبويه بقوله : "(٣) وذلك انك رأيت صورة شخص فمار آية لك على معرفة الشخص فقلت : عبدالله وربّي ، كأنك قلت : ذاك عبدالله ، أو هذا عبدالله ".

ولو ألقيت نظرة على المبتدأ والخبر في " همع الهوامع " للسيوطي لوجدته قسّمه إلى المباحث التالية :

- مبحث في رافع المبتدأ والخبر .
- مبحث في الجملة وأقسامها .
- مبحث في رابطة الجملة .

---

(١) الكتاب ١٢٦/٢
(٢) الكتاب ١٢٩/٢
(٣) الكتاب ١٣٠/٢

- مبحث في وقوع الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ٠
- مبحث في الإخبار بظرف الزمان أو المكان ٠
- مسألة الاصل تعريف مبتدأ تنكير خبره ٠
- مسألة الاصل تأخير الخبر ٠
- وجوب تقديم الخبر ٠
- جواز التقديم والتأخير ٠
- جواز حذف المبتدأ ٠
- وجوب حذف الخبر ٠
- تعدد الخبر ٠
- الإخبار عن مبتدآت متوالية ٠
- جواز دخول الفاء على الخبر ٠

ولو تناولنا مسألة اخرى من مسائل النحو وهي : أقسام الكلام ونظرنا فيها لوجدنا أن سيبويه (١٨٠ هـ) يقول : "[1] فالكلم : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى " ٠

والمبرد (ت ٢٨٥ هـ) يلتزم التقسيم نفسه فيقول : "[2] الكلام كله : اسم وفعل ، وحرف جاء لمعنى " ٠

وجرى ابن السراج (ت ٣١٧ هـ) على المنهج السابق : "[3] يأتلف الكلام من ثلاثة اشياء : اسم وفعل وحرف " ٠ والتزم هذا التقسيم جلّ النحاة القدامى مثل : الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) وأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، وأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، وأحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ، والزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، وأبي البركات الانباري (ت ٥٧٧ هـ) ، وابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) وابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، وابن هشام (ت ٧٦١ هـ) ٠

---

(١) الكتاب ١٢/١
(٢) المقتضب ١٤١/١
(٣) الاصول في النحو لابن السراج ٣٦/١

اجمع النحاة القدامى (ذكرت بعضهم على سبيل الاستشهاد لا الحصر)) أن الكلمة : اسم وفعل - وحرف ، إلى أن جاء السيوطي (ت ٩١١ هـ) وذكر أن الكلمة إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف ، لا رابع لها ، ولكنه ذكر أن بعضهم جعل قسماً رابعاً للكلمة وسماه (الخالفة) ، ونسب هذا التقسيم لأبي جعفر أحمد بن صابر النحوي .[١] واستمر التقسيم الثلاثي معتمداً إلى يومنا هذا ، إلا أن بعض النحاة المعاصرين رأى تقسيماً آخر للكلمة ، من هؤلاء الدكتور ابراهيم أنيس فهو يقسم الكلام العربي إلى أربعة أقسام هي :

١- الاسم : ويشمل :

أ - الاسم العام ، مثل : شجرة وكتاب وانسان .

ب - العَلَم .

جـ - الصفة .

٢- الضمير : ويمكن أن يندرج تحت هذا القسم الانواع الآتية :

أ - الضمائر .

ب - الفاظ الاشارة : هذا ، تلك ...

جـ - الموصولات : الذي ، التي ...

٣- الفعل : وهو ركن أساسي في معظم لغات البشر ، أما وظيفته في الجملة فهي الإسناد .

٤- الاداة : وتتضمن ما بقي من ألفاظ اللغة ومنها ما يسمى بالحروف للجر ، وللنفي ، وللاستفهام وللتعجب .

ومنها ما يسمى بالظروف ، زمانية كانت أو مكانية ، مثل : فوق ، وتحت ، وقبل وبعد ، ونحو ذلك .[٢]

---

(١) همع الهوامع ١٢١/٥

(٢) من اسرار اللغة ص ٢٨٢ - ٢٩٤

أما الدكتور مهدي المخزومي فيعتمد تقسيماً رباعياً وهو : الفعل ، والاسم ، والاداة ، والكناية والكنايات تتجمع في مجموعات ، ويندرج في كل مجموعة منها الفاظ تؤدي وظيفة معينة مشتركة، وأهم هذه المجموعات :

١- الضمائر : وتضم الضمائر المتصلة والضمائر المنفصلة .

٢- الاشارة : ذا ، أولاء ، تان ...

٣- الموصول بجملة : الذي ، التي ، اللذان ...

٤- المستفهم به : مَنْ ، ما ، أي ...

٥- كلمات الشرط : وهي كنايات تضمنت معنى (إنْ) في الشرط ، فحُملت عليها ، واستُعملت استعمالها : ما ، مَنْ ، أين ، متى ... (١)

أما الدكتور تمام حسان فيرى أنّ الكلام في العربية يجب أن ينقسم إلى سبعة أقسام ، ناقداً التقسيم الثلاثي المتوارث ، وهذه الاقسام السبعة هي :

الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظروف ، والأداة .

وقد اعتمد في تقسيمه على معايير ترجع إلى المبنى من حيث (الصيغة والصورة الإعرابية والرتبة والتضام والالصاق والرسم الاملائي) وأخرى ترجع إلى المعنى من حيث (الحدث والزمن والتسمية والتعليق والمعنى الجملي) .(٢)

أما الخالفة فيعني بها كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية ، أي في الاساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والافصاح عنه ، وهذه الكلمات ذات أربعة أنواع هي :

١- خالفة الإخالة ، ويسميها النحاة : اسم الفعل .

٢- خالفة الصوت ، ويسميها النحاة : اسم الصوت ، وذلك نحو :هلاّ لزجر الخيل ، وكِخْ للطفل ، وعَاهْ للإبل ، وهَجْ للغنم ...

---

(١) في النحو العربي قواعد وتطبيق ص ٤٦ ـ ٦٣

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٩٠

٣ـ خالفة التعجب ، ويسميها النحاة صيغة التعجب .

٤ـ خالفة المدح أو الذم ، ويسميها النحاة : فِعْلي المدح والذم . (١)

ومن أمثلة التقسيم ما ذهب إليه النحاة في تقسيم الجملة العربية ، فالجملة عند معظمهم قسمان : جملة اسمية وجملة فعلية . (٢)

وقد خرج بعض العلماء عن التقسيم السابق ، فذكر الزمخشري في المفصل في معرض حديثه عن الجملة التي تقع خبراً أنّ "(٣) الجملة على أربعة أضرب فعلية ، واسمية ، وشرطية ، وظرفية ، وذلك : زيد ذهب أخوه ، وعمرو أبوه منطلق ، وبكر إنْ تعطه يشكرْك ، وخالدٌ في الدار ". وعلق شارح المفصل (ابن يعيش) على هذا التقسيم الذي نسبه إلى أبي علي الفارسي قائلاً وهي قسمة لفظية وهي في الحقيقة ضربان : فعلية واسمية ، لان الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين ، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو فعل وفاعل .

اما ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) فقسم الجملة إلى ثلاثة اقسام :

الاسمية : وهي التي صدرُها اسم ، كزيد قائم ، وهيهات العقيق ، وقائم الزيدان .

والفعلية : هي التي صدرها فعل ، كقام زيد ، وضُرب اللص ، وكان زيدٌ قائماً ...

والظرفية : هي المصدّرة بظرف أو مجرور ، نحو : " أعندك زيدٌ ، و " أفي الدار زيد " إذا قدرت " زيداً " فاعلاً بالظرف والجار والمجرور ، لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما . (٤)

وذهب السيوطي إلى الراى ذاته مؤيداً ابن هشام . (٥)

وقسموا الجملة أيضا الى الكبرى والصغرى ، فالكبرى : هي الاسمية التي خبرها جملة ، نحو :

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١١٣ ـ ١١٨
(٢) اعراب القرآن المنسوب الى الزجاج ١١/١
(٣) شرح المفصل ٨٨/١
(٤) مغني اللبيب ص ٤٩٢
(٥) همع الهوامع ٣٧/١

زيد قام أبوه ، وزيد أبوه قائم . والصغرى : هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين (قام أبوه ، أبوه قائم) . (١)

أما مؤتمر مفتشي اللغة العربية الذي عقد سنة ١٩٥٧م فقد دعا المؤتمرون فيه إلى تبني منهج جديد في النحو ، يقوم على أساس أن الكلام العربي كله مكوّن من : جمل ، ومكملات ، وأساليب .

وأما الجمل فإن لكل منها ركنين أساسيين اتفق على تسمية أحدهما مسنداً ، والآخر مسنداً اليه ، وأما التكملات فهي كل لفظ يضيف إلى معنى الجملة الاساسية معنى يكمله . وأما الاساليب فهي تعبيرات خاصة نطق بها العرب على الصورة التي وصلت إلينا ، نحفظها ونقيس عليها ، وقد رمت دعوتهم أيضاً إلى تبويب مسائل النحو على أساس من المعاني التي تدور حولها الاساليب المختلفة ، فيجمع كل ما يتعلق بالمعنى الواحد من قواعد النحو في باب واحد يسمى " أسلوباً "، مثل اسلوب النفي ، مثلاً : يضم النفي بالحرف وبالفعل وبالاسم ، وعلى النفي بالزمن الحاضر والماضي والمستقبل أياً كان الأثر الإعرابي الذي تحدثه الأدوات . (٢)

ولو تتبعنا أكثر المسائل لوجدنا أنها قد لحق بها التقسيم عبر عصور التأليف النحوي .

---

(١) همع الهوامع ١/٣٨

(٢) في القضايا اللغوية التربوية ص ٤٥

لم تكن العرب أمة قارئة ولا كاتبة ، وكانت أمة ذات بيان وفصاحة ، تعتز بلغتها وفصاحتها وبيانها ، وأرادت حفظ هذا التراث ، فكان الرواة وكانت الرواية ، وكان لكل شاعر راوٍ ، وربما روى الشاعر شعر غيره .

ورواية اللغة وتناقلها أمر قديم في العرب ، كان في الجاهلية واستمر في الاسلام قبل أن يوجد النحاة ، وكانت روايات اللغة وأخبار العرب شائعة بين الناس في مجالس السمر والفكاهة ، وفي أوقات اللهو والجد .

فلما جاء الاسلام وكان مرجع الأحكام فيه إلى الكتاب والسنة ، كان الصحابة يأخذون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذاً علمياً ، ليتفقهوا في الدين ، فكانت مجالسه هي الحلقات العلمية الاولى التي عرفت في سلسلة التاريخ العربي كله .[1] فلما قبض صلى الله عليه وسلم ، بدأ من بعده علم الرواية ، ووضع ابو بكر رضي الله عنه أول شروط هذا العلم ، وهو شرط الاسناد الصحيح ، إذ احتاط في قبول الأخبار ، ثم كان عمر رضي الله عنه أول من سنّ للمحدّثين التثبت في النقل ، وكان يأمر الناس ان يقلوا الرواية ، وكان علي كرم الله وجهه يستحلف من يحدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

فاذا حلف صدّقه .[2] وكان الرواة من المسلمين (عربا وغير عرب) شديدي الحرص على صدق النقل في ما يروون . وهكذا اضحت الرواية والمشافهة نمطا سلوكيا عربيا لحفظ التراث والامجاد القومية . فلما دوّن التراث الاسلامي بعد ذلك كان تدوينه من صدور الرجال الذين تعلموا كيف يدققون الاخذ والتحمّل عن المصادر التي استقوا منها مادتهم .

ولما كان الشعر ديوان العرب على نحو ما تكون كتب التاريخ دواوين للامم ، فكان العرب يعرفون أنّ من ذكره الشعر فقد ذكره التاريخ القومي للعرب ومن هنا جاءت العناية بالشعر

---

(١) تاريخ آداب العرب ٢٧٤/١

(٢) تاريخ آداب العرب ٢٧٤/١

والشعراء من جهة ، وبنظام الرواية من جهة أخرى ، والاسلام الذي أبطل العادات الجاهلية وتقاليدها - وخرافاتها لم يبطل الشعر الجاهلي ، بل تروي بعض المصادر شعرًا للخلفاء الراشدين ، وتروي أن عمر ابن الخطاب كان يحض على رواية الشعر وحفظه ، فكان حفظ الشعر الجاهلي وتناقله يساعدهم في تفسير غريب القرآن وإعجازه . (١)

ومع بداية القرن الثاني الهجرى اهتم اللغويون برواية اللغة وحملها عن الناطقين بها بالذهاب إليهم أو تلقيهم ، ومن ثم الوصول إلى أقيسة وأحكام من تنظيم هذه المادة المجموعة وتصنيفها ، وكثير من الافراد كانوا يقومون بدور الرواة والنحاة، وروي أن أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ)، جمع من كتب السابقين ومن رواياته الخاصة ما ملأ بيته إلى السقف - غير ما حفظه. (٢)

وقد وضعوا أوصافاً للمادة المنقولة والناقل وطرق الأخذ والتحمّل .

أما أقسام الرواية فمنها : (٣)

١- (المتواتر) : وهو الذى يرويه عدد من الناس تحيل العادة تواطأهم على الكذب .

٢- (المسند) : وهو ماإتصل سنده من رواته إلى منتهاه ، أما ما انقطع سنده فهو المرسل .

٣- المعنعن : الذي قيل فيه " عن فلان عن فلان " من غير لفظ صريح بالسماع أو التحديث أو الاخبار .

٤- الغريب : ما انفرد أحد الرواة بروايته ويُقسم باعتبار حالة راويه إلى غريب صحيح ، وضعيف ، وحسن ، وتسمى الكلمات التي ينفرد بها الراوية بالأفراد والآحاد .

٥- الشاذ : ما خالف الراوي الثقة فيه جماعة الثقات .

٦- المنكر : الذي لا يعرف من غير جهة راويه فلا متابع له ولا شاهد .

٧- الموضوع : ما كان كذباً واختلاقاً ، وهو الممنوع أيضاً .

---

(١) الاصول لتمام حسان ص ٨٧

(٢) الرواية والاستشهاد باللغة ص ١١ وانظر انباه الرواة على انباه النحاة ١٣٣/٤

(٣) تاريخ آداب العرب ٣١٥/١ - ٣١٦

نلاحظ أنهم أوجبوا في اللغة شروطاً أوجبوها في الحديث ، إذ باللغة تتم معرفة الحديث وتفسيره وتأويله ، وكانت اللغة قائمة بالشعر والخبر ، وهما يُرويان عن الرجال والصبيان والعبيد والإماء من العرب .

أما طرق الأخذ والتحمل فهي :[١]

١- السماع من لفظ الشيخ أو العربي .

٢- القراءة على الشيخ ويقول عند الرواية : قرأت على فلان .

٣- السماع على الشيخ بقراءة غيره ، ويقول عند الرواية : قُرئ على فلان وأنا أسمع .

٤- الإجازة وذلك في رواية الكتب والأشعار المدونة ، مثال ذلك : قال ثعلب في أماليه : قال زبير : ارْوِ عني ما اخذته من حديثي ، فهذه إجازة .

٥- المكاتبة .

٦- الوجادة : ومثاله في المجمل لابن فارس : وجدت بخط سلمة : أمات البهائم ، وأمهات الناس .

والسماع عن العربي الذي يحتج بلفته قرينة تلغي القياس ، قال ابن جني في الخصائص : "[٢] واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه ، إلى ما هم عليه " . "[٣] وهذا يشبه شيء من أصول الفقه وهو نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه " . وكان أبو زيد يقول :" لست أقول : قالت العرب ، إلا إذا سمعته من هؤلاء : بكر بن هوازن ، وبني كلاب ، وبني هلال ، أو من عالية السافلة أو سافلة العالية "[٤] وكان العلماء إذا اختلف ما بينهم في المناظرة رجعوا في الحكم إلى منطق الأعراب ممن يصيبونهم من الفصحاء على أبواب الأمراء أو في المساجد أو في طرق السابلة ، وأشهر ما عرف من محاكماتهم إلى الأعراب ، المسألة الزنبورية التي اختلف فيها سيبويه والكسائي .

كان كلام العرب الذين يحتج بلغتهم المواد الخام التي بنى منها النحاة نحوهم ، فقد أحكم

---

(١) المزهر في علوم اللغة ١٤٤/١ بتصرف
(٢) الخصائص ١٢٥/١
(٣) الاقتراح للسيوطي ص ٢٠٩
(٤) تاريخ آداب العرب ٣٤٦/١

سيبويه نسج كتابه ، فهو يسوق الشاهد تلو الشاهد من الآيات القرآنية الكريمة والأشعار العربية التي نسب جلّها إلى شعراء يحتج بشعرهم ، والأمثال العربية ، والأساليب والنماذج النحوية. فالرواية متمثلة خير تمثيل في (الكتاب) إذ نجد سيبويه يعقب على الامثلة التي يسوقها بجمل تشبه الأحكام ، كقوله : وهو كثير في كلام العرب ، و " وهو قليل خبيث "[١] إلى غير ذلك من الأحكام .

اعتمدت كل من البصرة والكوفة الرواية وعدتها أصلا وأساساً مهمّاً في تقعيد القواعد النحوية ، ولكنّ البصرة تشددت في السماع ، وكانت لا تعتمد إلا الغالب المطّرد في اللغة ، في حين نجد في الأخبار أن الكوفة كانت أقل تشدداً ، بل إنها تبني على البيت الواحد قاعدة نحوية . فالمسألة الزنبورية السالفة الذكر قاسها سيبويه على قوله تعالى :" فاذا هي حية "[٢]، وقوله :" فاذا هي بيضاء " [٣]، واعتبر رواية " فإذا هو إيّاها " خارجة عن القياس واستعمال الفصحاء ، وكذلك الجزم بـ " لن " ، والنصب بـ" لم " والجرّ بـ " لعلّ " فان سيبويه وأصحابه لا يلتفتون إليها ، وإن تكلم بعض العرب بها . [٤]

يرى الدكتور عبد الحميد السيد طلب أن منهج الكوفيين في مجال السماع اسلم بكثير من منهج البصريين ، وأكثر إدراكاً لتطور اللغة العربية في قبائلها المختلفة ، فالكوفيون يحترمون السماع ولا يرفضونه مهما كان قليلاً ما دام أُخذ عن ثقة . [٥]

كانت للمبرد رغبة ملحّة في أن تجرى المسائل على نظام مستقيم وقياس مطّرد ، لذلك كان ينكر بعض الروايات التي تخالف القياس العام ، واستكثر من ذلك ، حتى قال عنه ابن جني في (المحتسب) حين ردّ رواية سيبويه للبيت :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إِثْمًا مِنَ اللّٰهِ وَلَا وَاغِلِ

---

(١) الكتاب ١/٣٨٩
(٢) طه : ٢٠
(٣) الشعراء : ٣٣
(٤) مغني اللبيب ص ١٢٥
(٥) تاريخ النحو واصوله ص ٢٦٣

" [١] قال ابن جني في المحتسب : وأما اعتراض ابي العباس المبرد هنا على الكتاب فإنما هو على العرب ، لا على صاحب الكتاب لأنه حكاه كما سمعه ، ولا يمكن في الوزن أيضاً غيره ، وقول أبي العباس إنما الرواية : فاليوم فاشرب فكانه قال لسيبويه كذبت على العرب ولم تسمع ما حكيته عنهم ".

وفي الوقت الذى كان يرفض المبرد بعض الروايات فانه يورد في كتابه أمثلة مصنوعة معقدة، لم ينطق بها عربي قط يريد منها امتحان المتعلمين ، مما عقّد النحو .

لقد حدد النحاة المواطن التي يعد أهلها فصحاء وحددوا الزمان كذلك وارتضوا كل اللغات التي تردهم من هذه الاماكن فاللغات وإن اختلفت فكلها حُجّة ، وهذا التوسع في الاحتجاج بهذه اللهجات على اختلافها قد أورث المادة اللغوية في العربية عنصر تشعيب أثقل على الدارسين وزاد النحو تعقيدا . [٢]

لم يلتزم بعض النحاة ومنهم الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة) (ت ٢١١ هـ) ما أوجبه النحاة في بعض المسائل مثل : اقتران الفعل الماضي المثبت لكي يصلح وقوعه حالاً بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة ، وجوّز وقوع الفعل الماضي حالاً دون اقترانه بـ (قد) ، حملا على السماع وقياساً على قول أبي صخر الهذلي :

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكَ هَزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

فجملة (بلّله) حال للعصفور من الفعل (انتفض) غير المقترن بـ (قد) ، وحملا على قوله تعالى : " إلاّ الذين يَصِلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاقٌ أو جاءُوكم حَصِرت صُدورهم " [٣] حيث وقع الفعل (حصرت) حالاً من (واو الجماعة) بدليل قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي (حصرةً صدورُهم).

وعلق الدكتور عفيف دمشقية على إجازة الاخفش هذه بأنها أقرب إلى روح اللغة مما نادى به

---

(١) خزانة الادب ٢/٢٧٩
(٢) في تاريخ العربية ص ١٥
(٣) النساء : ٩٠

النحاة بعده ، وما تأولوه في الآية من تمحّلات لا طائل تحتها ! [١]

إن ما يقض مضاجع الطلبة من خلافات في النحو والصرف ، يستحق أن يعاد النظر فيه ، ويعاد إلى النصوص الاولى التي استقيت منها القواعد المتضاربة ، والمسائل الخلافية ومسائل الشذوذ والسماع، على أن الرواة واللغويين أنفسهم لم يكونوا في بعض الأحيان فوق مستوى الشبهات ، فقد نحل الرواة كثيراً من الاشعار وتلقفها النحاة الأوائل من البصرة والكوفة وبنَوا عليها بعض القواعد ، والاخبار من هذا القبيل منثورة في كتب التراجم ، فقد جاء في مراتب النحويين لابي الطيب اللغوي (ت ٣٥١ هـ) أنّ خلفاً الاحمر (ت ١٨٠ هـ)[٢] " كان أعلم الناس بالشعر ، وكان شاعراً ، ووضع على شعراء عبد القيس شعراً موضوعاً كثيراً وعلى غيرهم عبثاً به ، فأخذ ذلك عنه أهل البصرة وأهل الكوفة ... فلما نسك خرج إلى أهل الكوفة فعرّفهم الاشعار التي قد أدخلها في اشعار الناس ، فقالوا له : أنت كنت عندنا في ذلك الوقت أوثق منك الساعة ، فبقي ذلك في دواوينهم إلى اليوم " .

وكان الرواة ينحلون الاخبار لتستعمل شواهد في النحو ، مما روى عن الأصمعي أنه قال: " رأيت أعرابيا ومعه بنيّ صغير ممسك بفم قربة وقد خاف أن تغلبه القربة ، فصاح : يا أبت ! أدرك فاها ! غلبني فوها ، لا طاقة لي بقيها . ويعقب الدكتور تمام حسان على هذا الخبر بانه مختلق ، وان هذا النص الذى نطق به الغلام كما يرويه الاصمعي او من الصق به هذا الخبر يبدو كانه منتزع من صفحة من صفحات كتب القواعد التي تتكلم عن اعراب الاسماء الخمسة . [٣]

---

(١) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ص ٦٥

(٢) مراتب النحويين ص ٨٠ ـ ٨١ ، وانظر كذلك نظريات في اللغة لانيس فريحة . الالسنية ٣ : ص ١٢٧

(٣) اللغة العربية بين المعيارية والوصفية ص ٨٣

شواهد مما اختلفت روايته وكانت في احكامه مذاهب للنحويين :

■ قال الفرزدق :

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ ... فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي (١)

إن للنحويين في (عمة) و (خالة) ثلاث روايات ، فقد رويتا بالرفع والنصب والجر ، اوردها سيبويه في الكتاب (٧٢/٢) بالجرّ ، وفي موضع آخر من الكتاب (١٦٢/٢) بالنصب . وجاء في المقتضب أنّ هذا البيت يُنشد على ثلاثة أوجه .

وتوجيه الاعراب على الروايات الثلاث هو :

(ا) رفع عمة وخالة على الابتداء و (كم) منصوبة المحل مفعول مطلق او ظرف ، كأنك أوقعت (كم) على الزمان فقلت : كم يوما عمة لك وخالة قد حلبت عليّ عشاري . أو أن تكون خبرية .

(ب) نصب عمة وخالة على أنّ (كم) خبرية على لغة من ينصب تمييز (كم) الخبرية كما ذكر سيبويه ، والمبرد يرى ان (كم) استفهامية في البيت وتوجيهه ذلك بان الاستفهام ليس على معناه الحقيقي ، ولكنه على سبيل التهكم والسخرية .

(ج) جرّ عمة وخالة على أن (كم) خبرية ، وهي مبتدأ خبرها جملة (قد حلبت) .

■ قال الشاعر : (٢)

تُوَاهِقُ رِجْلاهَا يَدَاهَا وَرَأْسُهُ ... لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الحَقِيبَةِ رَادِفُ (٣)

ورواه المبرد في المقتضب (٢٨٥/٣) :

تواهق رجلاها يديه ورأسه .....

---

(١) الكتاب ٧٢/٢ ، ١٦٢ ، والمقتضب ٥٨/٣
والفدع : هو خروج مفصل الابهام مع ميل في القدم قليل . والعشار : جمع عشراء وهي الناقة التي لها عشرة اشهر من حملها .

(٢) هو اوس بن حجر

(٣) الكتاب ٢٨٧/١

وعقب المبرد على هذه الرواية بقوله : " فمن أنشده برفع اليدين فقد اخطأ ، لان الكلام لم يستغن ، ولو جاز لجاز : ضارب عبدُالله زيدٌ ، لأن من كل واحد منهما ضرباً " .

وروي بضمير الغائب في (يداه) [١] فإنه أراد تواهق رجلاها يديه فحذف المفعول ، وقد علم أن المواهقة لا تكون من الرجلين دون اليدين فاضمر ، وأن اليدين مواهقتان كما أنهما مواهقتان فاضمر لليدين فعلا دلّ عليه الاول ، فكانه قال : وتواهق يداه رجليها ، ثم حذف المفعول في هذا كما حذفه في الاول فصار : تواهق رجلاها يداه ، فعلى هذا تقول : ضارب زيد عمرو ، على أن يُرفع عمرو بفعل غير هذا الظاهر . ونقل محقق المقتضب محمد عبد الخالق عضيمة أن ثعلب قال : " إذا كان الفعل من الاثنين جاز رفعهما . يقال : خاصم زيد عمرو " . [٢]

* قال الشاعر : [٣]

لَنا هَضْبَةٌ لا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسْطَها ... ويأوي إليها المُسْتَجيرُ فَيُعْصَما

ذكر سيبويه انه نصب (فَيُعصما) اضطراراً ، وعقّب بقوله : وهو ضعيف في الكلام . أما المبرد فقال ، [٤] " هذا انشاد بعضهم ، وهو في الرداءة على ما ذكرت لك ، واكثرهم ينشد : لِيُعْصما " .

* قال الشاعر :

بني غدانة ما إنْ أنتُم ذَهَباً ... ولا صَريفا ولكنْ أنتُمُ الخَزَفُ [٥]

في رواية من نصب ذَهباً وصريفاً ، فخرّج على أنها نافية مؤكدة لـ " ما " .

---

(١) اللسان (وهق) . والمواهقة هي المباراة في السير .
(٢) المقتضب ٢٨٥/٣
(٣) نسبة سيبويه الى طرفة ، الكتاب ٤٠/٣
(٤) المقتضب ٢٣/٢
(٥) مغني اللبيب ص ٣٨

وجاء في الخزانة أن النصب رواية يعقوب بن السكيت والرفع رواية الجمهور على أنّ (إنْ) كافة لـ (ما) عن العمل ، ونسب إلى الكوفيين أن رواية النصب على أنّ (إنْ) نافية لا كافّة .(١)

* قال الشاعر :(٢)

أنّى جَزَوا عَامِرًا سُوءى بِفِعْلِهِمُ
أم كَيْفَ يَجْزُونني السُّوءى مِنَ الْحَسَنِ ؟
أم كيف ينفع ما تُعطي العَلوقُ بِهِ
رِئمان أنْفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ؟ (٣)

والبيت الثاني مَثَلٌ يضرب لكل من يعد بلسانه كل جميل ولا يفعل منه لأن قلبه منطوٍ على ضدّه كانه قيل : كيف ينفعني قولك الجميل اذا كنت لا تفي به .

وأصله أنّ (العَلوق) هي الناقة التي تفقد ولدها بذبح أو موت فيسلخ جلده ويحشى تبنا أو حشيشا ويقدم اليها لترامه أي تعطف عليه ويدرّ لبنها فينتفع به ، فهي تشمّه بأنفها وينكره قلبها ، فتعطف عليه ولا تدرّ باللبن فشبّه حال قومه بهذا .

أنشد الكسائي هذا البيت في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي ، فرفع " رئمان " فردّه عليه الأصمعي ، وقال : إنه بالنصب ، فقال له الكسائي : اسكت ، ما أنت وهذا ؟ يجوز الرفع والنصب والجر ، فسكت .(٤)

أما الرفع في (رئمان) فيجوز فيه من وجهين . الأول : أن تبدل رئمان من الموصول (ما) فتجعله إيّاه في المعنى ، ألا ترى أنّ رئمان أنف هو ما تعطيه العلوق . والآخر : أن تجعله خبر مبتدأ محذوف ، كأنه لما قال : أم كيف ينفع ما تعطي العلوق ؟ قيل له : وما تعطي العلوق ؟ فقال : رئمان أنفٍ . أي هو رئمان أنفٍ .

---

(١) خزانة الادب ١٢٤/٢
(٢) هو افنون التغلبي واسمه ظالم بن معشر
(٣) مغني اللبيب ص ٦٧ وخزانة الادب ٤٥٥/٤
(٤) مغني اللبيب ص ٦٧

أما النصب فبالفعل تعطي ، والجر بدل من الهاء .

* قال النحاة في (حتى) إنها لا تعطف الجمل ، وذلك لأن شرط معطوفها ان يكون جزءاً ممّا قبلها أو كجزء منه ، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات ، وجاء في مغني اللبيب قول امرىء القيس :

سَرَيتُ بِهِم حَتّى تَكِلَّ مطيُّهم وحتى الجيادُ ما يُقدن بأرسان (١)

فيمن رفع " تكلّ " ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم ، والمعنى حتى كلّت ولكنه جاء بلفظ المضارع على حكاية الحال الماضية كقولك " رأيت زيداً أمس وهو راكبٌ " ، وأما مَنْ نصب فهي " حتى " الجارة ، ولا بد على النصب من تقدير زمن مضاف إلى تكلّ ، أي إلى زمن كلال مطيّهم .

* قال امرؤ القيس :

فاليومَ أشربْ غيرَ مُستَحقِبٍ إثماً مِنَ اللّهِ ولا واغلِ

رواه سيبويه بتسكين (أشرب) ضرورة .(٢) وايّد هذه الرواية ابن جني في الخصائص وذكر أنّ اعتراض ابي العباس المبرد في هذا الموضع إنما هو ردّ للرّواية . (٣)

ويروى البيت " فاليوم أُسقى " و " فاليوم فاشْرَبْ " وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه .

* قال الشاعر :(٤)

ألَمْ يأتيكَ والأنباءُ تَنمي بِما لاقَتْ لبُونُ بَني زيادِ

أورده سيبويه في الكتاب على أن الشاعر جاء به على الاصل فجعله حين اضطر مجزوما بإسكان الياء في (ياتيك) حملاً لها على الصحيح .(٥)

---

(١) مغني اللبيب ص ١٧٢ ، ١٧٤
(٢) الكتاب ٢٠٤/٤
(٣) الخصائص ٧٥/١
(٤) هو قيس بن زهير
(٥) الكتاب ٢١٦/٣

وجاء في خزانة الأدب أنه يروى عن الاصمعي * الا هل أتاك والانباء تنمي * ورواه بعضهم * الم يبلغك والانباء تنمي * وروى ايضا * الم يأتك والانباء تنمي * فلا شاهد فيه على الروايات الثلاث الاخيرة .(١)

* لم يجز البصريون توكيد النكرة ،

أما رواية البيت التالي :

لكنّهُ شَاقَهُ أنْ قيلَ ذَا رَجَبُ

يا ليتَ عِدَّةَ حولٍ كلّهِ رَجَبُ (٢)

فقالوا إنها " يا ليت عدّة حولي " وبذلك تستوى لهم القاعدة .

إن الذى ينظر في كتب النحو ليجد شواهد كثيرة مما اختلفت روايته وكان في اختلافها بناء قواعد جديدة أو خدمة مذهب معيّن في النحو .

ولا شك أن في بناء قواعد نحوية على شواهد مختلفة في الرواية يؤدي بالضرورة الى اختلافات في القواعد ذاتها ، مما يربك الدارسين .

ومن واجب النحاة تخليص النحو العربي من التفريعات الكثيرة للقاعدة الواحدة لضبط اللسان العربي .

---

(١) خزانة الادب ٣/٥٣٥

(٢) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي ص ١٢٨ والشعر لعبدالله بن مسلم الهذلي .

القيـاس وأحكامـــــه :

وُضعت اللغة ليعبر بها الانسان عما يبدو له من مآرب ، ويتردد في نفسه من المعاني . ومن الواضح أنّ المعاني تبلغ من الكثرة ما تضيق عليها دائرة الحصر ، فلم يكن من حكمة الواضع ســـوى أن وضع لجانب كبير من المعاني ألفاظاً عيّنها كالسماء والمطر والنبات والعِلْم والعقل ، وتوسل للدلالة على بقيّتها بمقاييس قدّرها ، ولولا هذه المقاييس لضاقت اللغة على الناطق بها . ولو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظاً يختص به ، لكان الحرج الذي تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها . فالقياس وسيلة تمكّن الانسان من النطق بالآف من الكلم والجمل دون أن يسمعها من قبل .

جاء في الصاحبي لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ): [1] "أجمع أهل اللغة - إلاّ من شذّ عنهم - أن للغـــة قياساً ، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض . وأن اسم الجنّ من الاجتنان ، وان الجيم والنون تدلاّن أبداً على السّتر . تقول العرب جُنّة ، وأجنّه الليل ، وهذا جنين ، أي هو في بطن أمه أو مقبـــور . وإن الإنْس من الظهور ، يقولون : آنست الشيء : أبصرته ، وعلى هذا سائر كلام العرب ".

فما هو القياس ؟ القياس هو حمل فرع على أصل بعلّة ، واجراء حكم الأصل على الفرع . ولا بدّ لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم . وإن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ، " [2] لأن النحو كله قياس " ولهذا قيل في تعريف النحو هو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كـــــلام العرب فإن من أنكر القياس فقد أنكر النحو .

نشـأة القيـــاس :

قبل أن أتحدث عن القياس في النحو أرى أنه من الضروري أن أذكر أن القياس هو أحد مصـــــادر التشريع الاسلامي ، وجاء في النصوص القديمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذ بن جبل

---

(١) الصاحبي ص ٥٧

(٢) لمع الادلة ص ٩٥

إلى اليمن قال له :"[١] كيف تصنع إذا عَرض لك قضاء ؟ قال : أقضي بما في كتاب الله : قال فإن لـــم يكن ، قال : فبسنّة رسول الله ، قال : فإن لم يكن في سنة رسول الله ، قال : أجتهد رأيي ولا آلو ".

ومن هذه النصوص أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب الى قاضيه بالبصرة أبي موسى الاشعري: الفهم الفهم فيما تلجلج في صدرك مما ليس في كتاب ولا سنّة اعرِفْ الاشباه وقِسْ الأمور عند ذلك.[٢] وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستعمل القياس ليؤكد الاحكام الشرعية في أحاديثه الشريفـــة ، ومن امثلة ذلك :[٣]

" عن ابن عباس رضي الله عنهما ان امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أمي ماتت ، وعليها صوم شهر رمضان . فقال : أرأيت لو كان عليها دَيْنٌ أكُنتِ تقضينه : قالت نعم ، قال : فَدَيْنُ الله حق بالقضاء ".

القيـاس فـي النحـو :

القياس في النحو كالقياس في الشريعة ، فهو حمل غير المنقول على المنقول لعلة جامعـة ، مثل رفع نائب الفاعل ، حملاً على الفاعل ، لعلة إسناد الفعل لكل منهما . فالمقيس عليه هو الفاعـل وهو الاصل ، والمقيس هو نائب الفاعل وهو الفرع ، والحكم هو الرفع ، والعلة الجامعة هي اسناد الفعل الى كل من الفاعل ونائب الفاعل . فقد استفاد علماء اللغة من علماء الفقه وكذلك فعل الفقهـاء إذ استفادوا من علوم اللغة . يروي ابن جني في الخصائص أن اللغويين كانوا ينتزعون العلل من كتـب الفقهاء ، إذ قال :"[٤] وكذلك كُتُب محمد بن الحسن ـ رحمه الله ـ إنما ينتزع أصحابنا منها العلل". ومحمد بن الحسن هو صاحب أبي حنيفة وصاحب الكتب النادرة في الفقه منها الجامع الكبير ، والجامع الصغير .

وكذلك نقل ابن جني في سر صناعة الاعراب عن ابي الحسن في باب الواو قوله :"[٥] فأما الألف

---

(١) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ص١٠٩
(٢) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ص ١١٠
(٣) السابق ص ١١١
(٤) الخصائص ١٦٣/١
(٥) سر صناعة الاعراب ٥٩٨/٢

من " واو " فحملها ابو الحسن على أنها منقلبة من واو ، واستدل على ذلك بتفخيم العرب إياهـــا - وانه لم تُسمع منهم الإمالة فيها ، فقضى لذلك بأنها من الواو ، وجعل أحرف الكلمة كلها واوات ".

وجا، في سر صناعة الاعراب لابن جني في باب " الباء " قوله : "[1] فأما ما يحكيه أصحـــاب الشافعي - رحمه الله - عنه من ان الباء للتبعيض فشيء لا يعرفه أصحابنا ، ولا ورد به ثبت ."

وقد مر بنا في ثنايا هذا البحث ان ابن عباس كان يفسر القرآن بالشعر، مما يدل علـــــى أن علماء اللغة كانوا يأخذون عن علماء الفقه والعكس صحيح .

وجا، في لمع الادلة لابي البركات الانباري (ت ٥٧٧ هـ) أن القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي : "[2] قياس علّة ، وقياس شبه ، وقياس طرد " .

فأما قياس **العلة** فهو أن يُحمل الفرع على الاصل ، بالعلة التي علق عليها الحكم في الاصل ، نحو رفع نائب الفاعل قياسا على الفاعل بعلة الإسناد إلى كل منهما ، وقياس العلة معمول بـــــه بالاجماع عند العلماء كافة .

أما قياس **الشبه** فهو أن يُحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علـــــق عليها الحكم في الاصل ، وذلك مثل ان يُدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه ، فكان معرباً كالاسم ، وبيان ذلك أنك تقول : (يقوم) فيصلح للحال والاستقبال ، فاذا أدخلت عليه السين اختص بالاستقبال ، كما أنك تقول : (رجل) فيصلح لجميع الرجال ، فاذا أدخلت عليه الألف واللام فقلت : (الرجل) اختص برجل بعينه ، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما كان الاسم يختص بعـد شياعه فقد شابه الاسم ، والاسم معرب ، فكذلك ما شابهه . او دخول لام الابتداء على الفعل المضـــارع كما تدخل على الاسم فتقول (ان زيداً ليقوم) كما تقول (إن زيداً لقائم) . أو إنه على حركة الاســـم وسكونه بان تقول (يَضْرب) على وزن (ضارب) . وقياس الشبه معمول به عند أكثر العلماء .[3]

---

(١) سر صناعة الاعراب ١/١٢٣
(٢) لمع الادلة ص ١٠٥
(٣) لمع الادلة ص ١٠٨

اما قياس **الطرّد** فهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلّة . والإخالة هي الشبه ، واختلفوا في كونه حجة ، فذهب قوم إلى أنه ليس حجة ، لأنّ مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن ، فلو علّلت بناء (ليس) بعدم التصرف لاطّرد البناء في كل اسم غير متصرف ، بل يبنى (ليس) لأن الأصل في الافعال البناء وأن ما لا ينصرف إنما أعرب لأنّ الأصل في الاسماء الإعراب، واذا ثبتت بطلان هذه العلة مع اطّرادها ، عُلم أن مجرد الطرد لا يُكتفى به ، فلا بد من إخالة أو شبه. ولكن قياس الطّرد معمول به عند كثير من العلماء واحتجوا على ذلك بأن قالوا : الدليل على صحة العلة اطّرادها وسلامتها من النقض . (١)

يذكر المؤرخون والرواة أنّ عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ) كان شديد التجريد للقياس ويقال إنه كان أشدّ تجريداً للقياس من أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) ، وكان ابو عمرو بن العلاء أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها (٢). وقيل إن أول من " بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل عبدالله بن ابي اسحاق . (٣) وقد فرّع النحو وقاسه . (٤) ولكن أي قياس اعتمد ابن أبي اسحاق ؟

كان قياس فطرة وطبيعة لا قياس منطق وجدل . سأله يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) قائلا : "هل يقول أحد الصويق ؟ (يعني السويق) ، قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، وما تريد بهذا ؟ عليك بباب من النحو يطرّد وينقاس ". (٥)

وبهذا نرى أن المنهج الذي اتبعه واضعو النحو من الائمة الاوائل كان يقوم على وجوب استعمال ما هو أشيع والقياس عليه فيؤكد دائما اطّراد القاعدة والقياس عليها ، وإنّ استنكار ابن أبي اسحاق ليونس في سؤاله يدل على منهجه ، فلغات العرب واسعة ومتعددة اللهجات ، والاعتماد عليها جميعها في وضع قواعد العربية يوقع في اضطراب شديد .

---

(١) لمع الادلة ص ١١١
(٢) نزهة الالباء ص ٢٦ ، واخبار النحويين البصريين ص ٤٣
(٣) انباه الرواة ١٠٥/٢
(٤) مراتب النحويين ص ٣١
(٥) انباه الرواة ١٠٨/٢

وقد نمت بذور القياس التي وضعها ابن أبي اسحاق على يد الخليل وتلميذه سيبويه فقد أكثرا من القياس وتوسعا فيه .

والذي ينظر في كتاب سيبويه يجد فيه أمثلة كثيرة للاقيسة المختلفة المتعددة ، مما يدل على أن القياس وصل إلى كامل نضجه ، وأصبح أحد الأسس النحوية التي تُبنى عليها القواعد .

ولم يقف سيبويه عند استقراء الامر الواقع ، بل افترض ، أحياناً ، فروضا نظرية وأعطاها احكاما ، مثل : "[1] وإن سمّيت رجلا : قُلْ أو خَفْ أو بِعْ أو اُقُمْ ، قلت : هذا قُولٌ قد جاء ، وهذا بِيعٌ قد جاء ، وهذا خافٌ قد جاء ، وهذا أُقيمٌ قد جاء ... ولو سمّيت رجلاً : لم يُرُدْ ، أو لم يَخَفْ ، لوجب عليك ان تحكيه ، لأن الحرف العامل هو فيه " . ومن ذلك قوله : "[2] وتقول أَيَّ مَنْ إنْ يأتِهِ مَنْ إن يأتنا نُعْطه يُعْطِهِ تأتِ يكْرِمْكَ" .

ولما ظهر النزاع في الدراسات النحوية بين البصرة والكوفة كان القياس المحور الكبير الذي يدور حوله هذا النزاع ، بل إنّ جلّ المسائل الخلافية بينهما ترجع في حقيقتها إلى اختلاف وجهة نظر كل منهما إلى القياس . [3]

فالبصريون جمعوا من أساليب اللغة القدر الكبير ، واتخذوا منها قواعد عامة ، ولم يسمحوا لأحد أن يحطم حواجزها ويغير من أسسها ، وكل كلام يجري على نسق هذه القواعد فهو عربي سليم ، وكل من يخرج من الشعراء والأدباء على هذه القواعد فهو مخطئ ولا يسير على سنن الاساليب السليمة . وكانت الكوفة ومشوا على الطريق المرسوم في استنباط القواعد ولكنهم توسعوا في السماع ، فكانوا يبنون قواعدهم على القليل المسموع ولو كان هذا المسموع بيتاً واحداً من الشعر . وهذا لم يرق للبصريين الذين كانوا يتشددون في القياس فلم يقيسوا إلا على الكثير المسموع ، وقد هاجم أبو محمد اليزيدي النحوي الكسائي واتباعه بقوله :

---

(١) الكتاب ٣١٩/٣

(٢) الكتاب ٤٠٦/٣

(٣) المدرسة النحوية في مصر والشام ص ٢٥٦

كُنّا نقيسُ النّحوَ فيما مَضى ... عَلى لِسانِ العَرَبِ الأوّلِ
فجاءَ أقوامٌ يقيسونَهُ ... على لُغى أشياخِ قُطْرُبُّلِ
فَكُلّهم يعملُ في نقضِ ما ... بهِ يُصابُ الحقّ لا يأتَلي
إنّ الكسائي وأصحابَهُ ... يَرْقَون في النّحو إلى أسْفَلِ!

ولكن الكسائي دافع عن قياسه مظهرا فوائد القياس في النحو قائلا :

أيها الطالبُ علماً نافعاً ... اطْلُبِ النّحْوَ وَدَعْ عَنْكَ الطّمَعْ
إنّما النّحوُ قياسٌ يُتّبَعْ ... وَبهِ في كلِّ علْمٍ يُنْتَفَعْ (١)

وجاء في الاقتراح للسيوطي في الترجيح بين مذهب البصريين والكوفيين "(٢) اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً ، لأنهم لا يلتفتون الى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ ... وقال الاندلسي في شرح المفصل : الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول : جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين ".

يقول الاستاذ سعيد الافغاني : "(٣) الكوفة اذا راعينا (الكم) في القياس أقيس من البصرة ، فهم يقيسون على القليل والكثير والنادر والشاذ ، ولم يعلم لهم مناهج محررة في القياس ، أما البصريون فهم اقيس اذا راعينا (الكيف) فهم لا يقيسون إلا على الأعمّ الأغلب ، ولهم في القياس أصول عامة يراعونها ".

لقد أدى تمسكهم ببعض القواعد إلى رفض السماع ، ومن أمثلة ذلك : رفض البصريون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض ، على الرغم من سماعها في أشعار العرب ، وفي قراءة ابن عامر احد القراء السبعة قوله تعالى :" وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم "(٤) بنصب (أولادهم) وجرّ (شركائهم) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (أولادهم).

---

(١) انباه الرواة ٢٦٧/٢
(٢) الاقتراح ص ٢٠٢
(٣) من اصول النحو ص ٧٣
(٤) الانعام : ١٣٧

وحكى الكسائي قول بعضهم " هذا غلامُ واللّهِ زيدٍ ".(١)

وورد الشعر في هذه المسألة منه :

يُطفن بحوزيّ المَراتِع لَمْ تُسَرَّع بوادية من قَرْع القِيِّ الكَنائِنِ

ورد بنصب (القِيّ) معمولاً للمصدر (قرع) وجر (الكنائن) بإضافتها إلى المصدر .

وأورد المرحوم محمد محيي الدين عبد الحميد في حاشية المسألة (٦٠) من الإنصاف عدة أبيات من هذا القبيل .

ذهب البصريون الى انه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض وذلك نحو قولك " مررت بك وزيد " ، اما الكوفيون فقد اجازوا ذلك ، وقد ورد في التنزيل قوله تعالى :" واتّقُوا اللّهَ الّذِي تَسَاءَلونَ بِهِ والارحامِ ".(٢) وهي قراءة حمزة الزيات أحد القراء السبعة وقراءة ابراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والاعمش .(٣) وقال تعالى :" ويَسْتَفْتُونك في النّساءِ قلِ اللّهُ يفتيكُم فيهن وَما يُتْلى عَلَيْكُم "(٤) وقال تعالى :" وصدٌّ عن سبيلِ اللّهِ وكفرٌ بِهِ والمسجدِ الحرامِ ".(٥)

وقال الشاعر :

فاليومَ قَرَّبتَ تَهْجُونا وَتَشْتِمُنا فاذْهَبْ فما بِكَ والأيّامِ مِنْ عَجَبِ

وقد أُجاز الكوفيون هذه المسألة .

وجاء في الاقتراح للسيوطي أنّ أبا حيان قال في هذه المسألة :"(٦) الذي يختار جوازه ، لوقوعه في كلام العرب كثيراً نظماً ونثراً ، وقال ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين بل نتبع الدليل ".

---

(١) الانصاف : مسألة ٦٠
(٢) النساء : ١
(٣) الانصاف : المسألة ٦٥
(٤) النساء : ١٢٧
(٥) البقرة : ٢١٧
(٦) الاقتراح في اصول النحو ص ٢٠٢

وفي القرن الرابع للهجرة ، وفي منتصفه ، لمع نجم الامام ابي علي الفارسي وتلميذه ابن جني ، وكان لهذين الإمامين قدرة عظيمة في الدراسات النحوية ، وقد تطور القياس على يديهما تطوراً آخر ، لأنهما اعتدّا به في معظم المسائل النحوية ، وجعلاه الميزان الذي توزن به الاساليب العربية ، حتى وصل الامر بأبي علي الفارسي إلى أن يقول ، كما حكاه عنه ابن جني : "[١] أُخطيء في خمسين مسألة في اللغة ولا أُخطيء في واحدة من القياس ".

ونظر ابن جني نظرة واسعة إلى القياس فلم يكن كما كان البصريون يتخذ مقاييسه من مجموعة ضيقة من الاساليب ، وانما كان يقيس على كل اسلوب سمع من كلام العرب ، فقد قال في الخصائص : "[٢] ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، الا ترى انك لم تسمع انت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وانما سمعت البعض فقست عليه غيره . فاذا سمعت " قام زيد " أجزت " ظَرُف بشرٌ " " وكَرُم خالدٌ " ـ وقال في موضع آخر من الخصائص : "[٣] لو أنك مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف ، نحو قولهم في مثال (صمحمح) من الضرب : (ضربرب) ومن القتل (قتلتل) ومن الاكل (اكلكل) ... وفي مثل (سفرجل) من جعفر : (جعفرر) ... ونحو ذلك ، فقال لك قائل: بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون ؟ لم تجد بدّا من أن تقول : بالعربية ، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف !!

لا يخفى على الناظر في مثل هذه الأمور وهذا القياس العقلي ، الذي انقلب إلى مسائل عقلية مبلغ الصعوبة التي لحقت بالنحو ، مما حدا بابن مضاء القرطبي أن يطالب بالغاء القياس ، لانه رأى أن النحويين لا يطبّقون أحكام القياس وهي وجود علة جامعة بين المحمول والمحمول عليه ، ومن ذلك تشبيههم إنّ وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل .[٤] وتشبيه الاسم بالفعل في العمل .[٥] وغيرها، ونسب الجهل إلى النحاة الذين يفعلون ذلك .[٦]

---

(١) نزهة الالباء ص ٢٣٣
(٢) الخصائص ١/٣٥٧
(٣) الخصائص ١/٣٦٠
(٤) الكتاب ١/١٢ والمقتضب ٤/١٠٧ والانصاف المسألة ٨١
(٥) الكتاب ١/١٠٨
(٦) الرد على النحاة ص ١٣٤

وفي عصرنا الحاضر رفع المرحوم طه حسين عقيرته جاهراً بصعوبة ما يتلقاه طلابنا في المدارس من دروس اللغة العربية قائلاً : "[١] ... ولكن الشيء الذي لا شك فيه هو أن هذه اللغة العربية التي يبذل في سبيلها كل هذا الوقت ، هذه اللغة لم تصل بعد الى الشعوب ، أو لا يكاد يصل منها الى الشعوب إلاّ أصداء لا تغني عنها شيئا ... وهم (الطلاب) يعلّلون ذلك بأسباب كثيرة أهمها أنهم لا يستطيعون أن يتعلموا اللغة العربية لانها عسيرة ، ولانها مملّة ، ولان التلميذ إذا ذهب الى المدرسة واستمع الى دروس الاستاذ في اللغة العربية ، في النحو ، أو في الصرف ، أو في البيان لم يستفد من استاذه إلاّ شيئاً واحداً وهو النفور من الاستاذ والنفور من اللغة العربية !!... فعندما تريدون أن تعلموا هؤلاء الاطفال ... تعلمونهم النحو كما كان المبرد واستاذه يعلمون في مساجد البصرة ، وكما كان الكسائي والفرّاء يعلمان في مساجد الكوفة ، او في مساجد بغداد ..."

يرى الدكتور ابراهيم انيس ان البصريين كانوا اهل منطق وفلسفة لغوية ، او اجتهاد في اللغة، يستنبطون ويؤولون ويخرجون ويعللون ويضعون الاحكام على حسب اجتهادهم في بعض الاحيان .[١]

وفي عصرنا الحاضر اصدرت مجامع اللغة العربية قرارات كثيرة مبنية على القياس مما اضفى على اللغة عنصر الحركة والمرونة لتواكب ركب التطور والتقدم في جميع المجالات العلمية والاجتماعية .

وان نظرة الى دوريات مجامع اللغة العربية تعطي الباحث الدليل تلو الدليل على ذلك ، واذكر على سبيل المثال ما يلي :

"[٢] يشيع في اللغة المعاصرة استعمال لفظ : التسيّب ، في التعبير عن حالات الاهمال وانعدام الضوابط ، او ضعف الالتزام بالقوانين ، على حين ان المعجمات لم تثبت الفعل تسيّب ، ولا مصدره ، وانما أثبتت " ساب " الثلاثي و " سيّب " المضعّف ، بمعنى أطلقه وتركه ، ولكن القاعدة الصرفية تقول : صيغة تفعّل تأتي كثيراً مطاوعة لصيغة فعّل ، مثل كسّرته فتكسّر ، وعلّمته فتعلّم

---

(١) من اسرار اللغة ص ٢٣

(٢) العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص ١٨٢

وعلى ذلك يكون " تسيّب " مطاوعا للفعل سيّب والمصدر منه هو التسيّب .

ولهذا ترى اللجنة لفظ التسيّب في المعاني والمواقف التي يستعمله فيها المعاصرون . وأقر المؤتمرون هذه الاجازة ".

وللمجامع العربية قرارات في النحت والاشتقاق وقبول بعض الصيغ التي توافق مقاييس اللغة العربية ، وإن المجال ليضيق عن ذكر هذه القرارات ، ولكن الوصول إليها سهل ميسور لكل طالب علم .(١)

---

(١) للاستزادة انظر " العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية " ص ٢٩٩ وما بعدها فهي تشتمل على مقررات وابحاث مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً من ١٩٣٤ - ١٩٨٤م.

الفصل الثاني

"ابن مضاء القرطبـــــــي"

١- نسبه ومذهبه:

هو ابو العباس ، احمد بن عبدالرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي ، أصله مـــــن قرطبة ، وإليها ينسب. ولد سنة ثلاث عشرة وخمسمائة للهجرة ، وقد خرج من بيت حسب وشرف ، كان منقطعاً للعلم والعلماء ، معنيّاً أشد العناية بلقاء أساتذة عصره . وكـــان بالاضافة الى ثقافته اللغوية والدينية عارفاً بالطب والحساب والهندسة ، وكان شاعـــراً بارعاً ، كاتباً .

كان قاضي الجماعة في دولة الموحدين ، في عهد يوسف بن عبد المؤمن ، وكان يوسف هذا متعصباً لمذهب الظاهرية الذي يؤمن بحرفية النصوص الشرعية"القرآن والسنة"ويحارب التأويل والعلل والاقيسة. وكان ابن مضاء ظاهريّاً أيضا ، وألّف كتابه "الرد على النحـــاة" متأثراً بهذه النزعة ، معلناً الثورة على النحو المشرقي ، محاولاً تخليص النحو ممـــا علق به من أمور مستجهنة ، لا تعين على فهم اللغة ، بل تزيدها غموضاً ، فثار على أهـــم نظرية يقوم عليها النحو وهي نظرية العامل ، يثبت بطلانها ، داعياً إلى عدم الأخذ بهـــا ؛ لأنها جعلت النحاة يكثرون من التقدير والافتراضات مما أدّى إلى عدم التمسّك بحرفية أي الذكر الحكيم ، تلك الحرفية التي كان يعتد بها .

ولم يُعنَ ابن مضاء بالنحو الكوفي ، فقد كان حريصاً على مهاجمة النحو جملة ، وقـــد اختار المذهب البصري ، الذي كان شائعاً من حوله ، والذي لا يزال شائعاً إلى عصرنا الحاضـــر ، فاتخذه مسرحاً لمعركته . (١)

بدأ ابن مضاء كتابه مبيناً الغاية من تأليفه له فهو يرى أن النحاة قد ضلوا واضلـــوا الناس في شعاب النحو بكثرة ما فرعوا فيه من فروع ، وأقاموا من حجج وعلل ، ويدعو إلى نفـــي ذلك كله عن النحو .

رأى ابن مضاء أن اجماع النحاة لا يعد حجة ، وهو مسبوق في هذا الراي بابن جنّي الـــذي يذهب المذهب نفسه إذ يقول: " (٢) اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطـــاك

---

(١) الرد على النحاة ص ٢٠-٢١.

(٢) الخصائص ١/١٨٩.

خصملد يده ألا يخالف المنصوص ، والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون اجماعهم حجة عليه "لانّه(النحو) علم منتزع من استقراء هذه اللغة .

توفي ابن مضاء في اشبيلية سنة اثنتين وتسعين وخمسماية للهجرة في عهد يعقوب بن يوسف ابن عبدالمقرض. والامام ابن مضاء أحد الرجال الذين كانت حياتهم ظاهرة لغوية فريدة لا تتكرر كثيراً ، [١] "واذا كان لم يجد الإنصاف من معاصريه ، فإنّ الدراسات اللغوية الحديثة تحتفي به وبآرائه ، وتجعل منه أحد المعالم الهاوية في طريق التطور اللغوي". وان هذا الرأي مبالغ فيه كما سنرى في قابل البحث إن شاء الله.

٢- الدعوة الى الغاء نظرية العامل:

يرى معظم النحاة أن العامل - لفظياً او معنوياً - يؤثر حقيقة [٢] " وان تأثيره هو الحركات والسكنات في أواخر الكلمات" .. هاجم ابن مضاء نظرية العامل ، التي أسس عليها النحاة أصول النحو وسننه ، وهو هجوم أراد به أن يلغيها الغاءً ويهدمها هدماً ، فهو يقول في بداية الفصل الأول من كتابه"الرد على النحاة": [٣] "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه وانبّه على ما اجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادّعاوهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي ومعنوى ، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا : " ضرب زيد عمرا " أن الرفع الذي في زيد ، والنصب الذى في عمرو ، إنما احدثه "ضرب" ، ألا ترى أن سيبويه - رحمه الله - قال في صدر كتابه" وانما ذكرت ثمانية مجار [٤].. وذلك يَبيّن الفساد".

هذا الاتجاه الشائع في الإعراب مرفوض عند ابن مضاء ، وقد بنى رفضه على أساس منطقي عقلي ، إذ يقول: " [٥] أما القول بأن الالفاظ يحدث بعضها بعضا " فباطل عقلا وشرعا ، لا يقول به أحد من العقلاء ، لمعانٍ يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه ، منها أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الاعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم الفاعل ،

---

(١) أصول النحو العربي ص ٣٩(محمد عيد).
(٢) أصول النحو العربي ص ٢٥١.
(٣) الرد على النحاة ص ٧٧.
(٤) الكتاب لسيبويه ١/١٣.
(٥) الرد على النحاة ص ٧٨.

فلا ينصب(زيد) بعد (إنّ) في قولنا (إنّ زيداً) إلا بعد عدم (إنّ) فإن قيل: بم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة ؟ مثل: الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان ، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء ... أما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عامل لا ألفاظها ولا معانيها ، لأنها لاتفعل بإرادة ولا بطبع".

نلاحظ أنّ ابن مضاء قد نقل المناقشة هنا إلى مجال عقلي خالص ، هو الأساس الذى بنيت عليه فكرة العمل في كل شيء يقوم على التأثير والتأثر ، والمؤثر أو العامل لا بدّ أن تتحقق فيه صفتان هما : وجوده وقت العمل ، وأن يفعل بالإرادة أو بالطبع . والصفة الأولى(وجوده وقت العمل) لا تنطبق على العامل اللفظي ، لأن عمله يتحقق بعد انتهاء النطق به . أما العوامل المعنوية فتفتقر الى الصفتين الأخيرتين ، فليس لها إرادة ولا طبع.

فالصفات اللّازمة للتأثير لا تتحقق فيما سماه النحاة العوامل ، وعلى ذلك فالأساس الذي أقاموا عليه القول بالعوامل والمعمولات لا يتحقق هنا فهو باطل.

يتفق ابن مضاء في هذا الرأي مع ابن جنّي ، وهذا الاتفاق يأتي في الصورة والشكل ، ويختلف في الفهم والتطبيق . فابن جنّي يرى أنّ [1] "ضرب في قولك (ضرب سعيد جعفراً) لم تعمل في الحقيقة شيئاً ، فانّك لا تحمل من قولك (ضرب) إلا على اللفظ بالفاء والراء والباء على صورة(فعل) فهذا هو الصوت والصوت مما لا يجوز أن يكون منوطاً إليه العمل".

ويرى ابن جنّي أنّ المتكلم نفسه هو الذي أحدث العمل من الرفع والنصب فيقول: " [2] فأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره" ، فنراه أكّد المتكلم(بنفسه) ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيداً بقوله لا لشيء غيره. نرى أن العامل عندها هو المتكلم ، وهذا ما اتّفقا فيه ، ولكن ابن جنّي لا يلغي ما سماه النحاة (العوامل) اللفظية والمعنوية ، لأنه جعل عمل المتكلم مترتباً على تلك العوامل ، فهي ممهدة له ضرورية لوجوده فيقول: " [3] وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ" . فآثار فعل المتكلم ، مقتضى العامل ، إنما تظهر بوجود اللفظ ، أو مصاحبة المعنى ،

---

(١) الخصائص ١/١٠٩.

(٢) الخصائص١/١١٠.

(٣) الرد على النحاة ص ٧٨-٧٩.

وهذا نفسه ما يقول به النحاة عن العامل مع اختلاف العرض كما أن رأي ابن جنّي اجتهاد عارض ، لم يضعه موضع التطبيق ، بل كان فيما طبقه في كتابه الخصائص وغيره سائراً مع التيار التقليدي العام القائل بالعامل والعمل.

اما ابن مضاء فقد جعل من رأيه منهجاً فكرياً التزمه في كل ما عرض له من قضايا النحو، فنراه في نصب الفعل بعد "الفاء والواو " يقول: الفعل يُنصب بعدهما ولا يقول نَصَبْتُه ، وهذا في كل ما قدم من آراء لها صلة بالعامل.

فابن جنى مجتهد في رأيه . وابن مضاء صاحب منهج ، وخلاصة رأيه أنه يرفض ما أُطلق عليه النحاة اسم العامل كما يرفض الإجماع عليه ، ويرى أن الإعراب يحدثه المتكلم.

بحث العوامل المحذوفة :

جرياً وراء إثبات فساد نظرية العامل ، يبين ابن مضاء ان النحاة يقدرون عوامل محذوفة ، وقد قسم العوامل التي يحذفها النحاة في الكلام ثلاثة أقسام:(١)

الأول: محذوف لا يتم الكلام إلا به ، حذف لعلم المخاطب به ، وهو مراد ، وإن أُظهر تم الكلام به ، ومنه قوله تعالى:

" وقيل للّذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً "(٢) ، يعني أنزل خيراً . والمحذوفات في كتاب الله لعلم المخاطب بها كثيرة ، وحذفها أوجز وأبلغ ، وهي في الكلام كثيرة أيضاً .

والثاني : محذوف لا حاجة بالقول إليه ، بل هو تام دونه ، وإن ظهر كان عيباً ، كقولك : (أزيداً ضربته؟) ، فيقدر النحاة أنّ زيداً مفعول به لفعل مضمر ، تقديره: أضربت زيداً ؟ ويعلق ابن مضاء على هذا التقدير فيقول:

" (٣) هذه دعوى لا دليل عليها إلّا ما زعموا من أنّ(ضربت) من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى الضمير، ولا بد لزيد من ناصب ، إنْ لم يكن ظاهراً فمقدّر ، ولا ظاهر ، فلم يبق إلّا الإضمار . وهذا بناء على أنّ كل منصوب فلا بد له من ناصب ويا ليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم : (أزيداً مررت بغلامه ؟) وقد يقوله القائل منّا ولا يتحمل له ما يضمر والقول تام مفهوم ، ولا يدعو إلى هذا التكليف

(١) الرد على النحاة ٧٨-٧٩
(٢) النحل : ٣٠
(٣) الرد على النحاة ٧٩

إلا وضع : كل منصوب فلا بد له من ناصب" .

إنّ ابن مضاء مسبوقٌ في هذا المجال برأي الكوفيين فقد قالوا إنّ الاسم المنصوب المتقدم على الفعل منصوب بالفعل الواقع على الهاء في مثل"زيداً ضربته" ، وذلك لأنّ الضمير هو الأول في المعنى ، فينبغي أن يكون منصوباً به ، كما قالوا : "اكرمت أباك زيداً" ، وضربت أخاك عمراً "(١)

والثالث : فهو مضمر ، إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره ، كقولنا : (يا عبدالله)(٢) وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم عبدالله ، فهم يقدرون أنّ عبدالله منصوب بفعل مضمر تقديره أدعو أو أنادي ، وهذا المضمر إذا أظهر تغير المعنى وانتقل الكلام من الإنشاء إلى الإخبار .

وجاء في المقتضب : (٣) " اعلم أنّك إذا دعوت مضافاً نصبته ، وانتصابه على الفعل المتروك اظهاره ، وذلك قولك : يا عبدالله ، لان(يا) بدل من قولك : أدعو عبدالله ، وأريد ، لا أنّك تخبر أنّك تفعل ، ولكن بها وقع أنّك قد أوقعت فعلاً ، فإذا قلت : يا عبدالله ، فقد وقع دعاؤك بعبدالله ، فانتصب على أنّه مفعول تعدى إليه فعلك " .

وقد تعرض ابن مضاء بالبحث والمناقشة لأبواب في النحو كثر فيها الحذف والتقدير والخلاف بين النحاة وأوردها في كتابه ليدلل على فساد نظرية العامل ، سأوجز القول فيها في مايلي:

أ. فاء السببية وواو المعية:

استهل ابن مضاء هذا الفصل بنقد شديد لمنهج النحاة في إضمار ناصب للفعل بعد هذين الحرفين ليستدل بذلك على فساد ما يراه النحاة من تقدير لنصب الفعل ، فقال:

" (٤) ومما قالوا فيه مما لا يفهم ، وأضمروا فيه ما يخالف مقصد القائل ، أبواب نصب الفعل ، وقد تكلمت منها على باب الفاء والواو ، ليستدل بهما على غيرهما ، ويعلم أنّ ما أضمروه لا يحتاج إليه في إعطاء القوانين التي يحفظ بها كلام العرب" .

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف. المسالة الثانية عشرة.
(٢) انظر كلم المنادى في كتاب سيبويه ١٨٢/٢.
(٣) المقتضب ٢٠٢/٤.
(٤) الرد على النحاة ص ١٢٣.

وبدأ كلامه عن الفاء فذكر أنّ الفعل ينتصب بعد الفاء إذا كانت جواباً لأحد ثمانية أشياء هي: الأمر والنهي والنفي والاستفهام والعرض والتمني والتخصيص والدعاء ، وساق أمثلة على كل نوع منها .

وينكر تقدير النحاة للناصب فيقول إن تقديرهم لها يفسد المعنى الذى أراده المتحدث فهم " [1] ينصبون الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف (بأنْ) ، ويقدرون (أنْ) مع الفعل بالمصدر ، ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها ، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف. وإذا فعلوا ذلك كله لم يُرَد معنى اللفظ الأول ألا ترى أنك إذا قلت: (ما تأتينا فتحدثنا) ، كان لها معنيان : أحدهما :(ما تأتينا فكيف تحدثنا) أي أنّ الحديث لا يكون إلا مع الإتيان ، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث ... والوجه الآخر (ما تاتينا محدثاً) ، أي أنك تأتي ولا تحدث . وهم يقدرون الوجهين: (ما يكون منك إتيان فحديث) ، وهذا اللفظ لا يعطي معنى من هذين المعنيين " .

وذكر ابن مضاء في كلامه عن الواو انها تنصب ما بعدها في غير الواجب ، ومعناها في النصب معنى(مع) قال الأخطل : [2]

لا تنه عن خلق وتاتيَ مثله　　عار عليك إذا فعلت عظيم

أي لا تجمع بين النهي والإتيان.

قال سيبويه : [3] " فلو دخلت الفاء ههنا لأفسدت المعنى ، وإنما أراد لا يجتمعنّ النهي والإتيان ، فصار (تأتي) على إضمار (أنْ).

ومن يتتبع شواهد هذا الباب عند سيبويه والفرّاء يجد بينهما اختلافاً في التقدير والتوجيه ، فمثلاً :

ورد الشاهد التالي عند سيبويه والفراء : قال كعب الغنوى:

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي　　ويغضبَ منه صاحبي بقَوُولِ

---

(١) الرد على النحاة ص ٨٠.

(٢) من شواهد سيبويه باب الواو ٤١/٣ وينسب أيضاً للخليل بن أحمد.

(٣) الكتاب لسيبويه ٤٢/٣).

ورد الفعل(ويغضب) عند سيبويه بالنصب وقال:" [١] والرفع أيضاً جائز حسن". أما الفـــرّاء فيقول:" [٢] فأما الرفع الوجه ، لأنّ(يغضب) في صلة الذي ، لأن معناه الذي يغضب منه صاحبـــي. وكان سيبويه يقدّم النصب ويثني بالرفع. وليس القول عندي كما قال ، لأن المعنى الذي يصح عليـــه الكلام إنّما يكون بأن يقع (يغضب) في الصلة كما ذكرت لك".

إنّ ابن مضاء لا يعد رائداً في هذا المجال بل هو مسبوق برأي أبي عمر الجرمي وبعـــض الكوفيين.

ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء ـ التي هـــي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ـ ينتصب بالخلاف ، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنّه ينتصب بالفاء نفسها ، لأنها خرجت عن باب العطف ، وإليه ذهب بعض الكوفيين.[٣]

أما مفهوم الخلاف الذي أورده الكوفيون فمعناه أنّ الجواب مخالف لما قبله ، فإذا قلـــت: (ايتنا فنكرمَك) لم يكن الجواب أمراً ، وإذا قلت :(لا تنقطع عنّا فنجفوَك) لم يكن الجواب نهيـــاً ، وإذا قلت (ما تأتينا فتحدثَنا) لم يكن الجواب نفياً ... الخ.

ب. تقدير متعلقات المجرورات :

يمضي ابن مضاء في الاستدلال على فساد العوامل فيعرض لما يزعمه النحاة فـــي المجرورات التي تقع أخباراً أو صلات أو صفات أو أحوالاً في مثل: (زيد في الدار ، ورأيت الذي فـــي الدار ، ومررت برجل من قريش ، ورأى زيد الهلال في السماء).

فإنّ النحاة يقدرون عوامل محذوفة تعلق بها هذه المجرورات ، وهي(مستقر ، واستقر ، وكائن وكائناً). والذي دعاهم إلى ذلك أنهم يفترضون أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائـــدة لا بد لها من عامل يعمل فيها ، إن لم يكن ظاهراً مثل(زيد قائم في الدار) كان مضمراً في نحـــو: (زيد في الدار).

---

(١) الكتاب لسيبويه ٤٦/٣

(٢) المقتضب ١٨/٢.

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف المسألة السادسة والسبعون.

ويذكر ابن مضاء أنّ هذا كلّه تَسَحُّل ، فالكلام تام ومفهوم بدون تقدير ، وان تلك المجـــرورات هي نفسها الأخبار والصلات والصفات والأحوال.

جـ. تقدير الضمائر المستترة في الافعال والمشتقات :

يدّعي النحاة أنّ في أسماء الفاعلين والمفعولين والأسماء المعدولة عن أسمـــاء الفاعلين والمشبهة بها وما يجري مجراها ضمائر مرتفعة بها ، وذلك إذا لم ترفع هـــذه الصفات أسماء ظاهرة ، ويعترض ابن مضاء على ذلك بقوله :

(1) " إذا كان (ضارب) موضوعاً لمعنيين : ليدل على الضرب ، وعلى فاعل الضرب ، غيـــر مصرح به ، فإذا قلنا (زيد ضارب عمراً) فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه ، وزيد يـدل على اسمه ، فياليت شعري ما الداعي الى تقدير زائد ، لو ظهر لكان فضلا ؟".

وابن مضاء يطبق المذهب نفسه على الأفعال في نحو(زيد قام) ، فهو ينكر الفاعـــل الذي يقدره النحاة في قام وقال ، إنّ الأفعال تدل عليه بنفس مادتها كما دلت عليه ضـــارب، فإذا قلت (قام) فإنّنا نعرف أنّ الفاعل غائب مذكر ، وإذا قلت :(نعلم) عرف أن الفاعـــل جماعة المتكلمين ، وكذلك يعلم وتعلم وأعلم فان أحرف المضارعة تدل على نوع الفاعل. فالفعل يدل على الحدث والزمان كما يقول النحاة ، ويدل أيضاً على الفاعل إذا كان مستتـراً ولا حاجة إلى تقديره.

ويخلص ابن مضاء إلى أن ضمائر التثنية والجمع في مثل(ذهبا ، وقاموا ، وذهبْـــن) ليست ضمائر ، بل هي علامات تدل على التثنية والجمع كما تدل التاء الساكنة على التانيث .

وابن مضاء مسبوق بذلك التفكير ، بل إنّ هذه لغة طيء ، والحارث بن كعب ، وأزد شنوءة ، وسمّاها النحويون (لغة أكلوني البراغيث).

وللعلماء في الضمائر المتصلة بهذه الأفعال وجهات نظر مختلفة ، فهي عند سيبويه حـــروف تدل على التثنية والجمع مثل تاء التانيث ، فهو يقول:

---

(1) الرد على النحاة ص ٨٨.

(١) "اعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك . وضربني أخواك ، فشبهوا هـذا بالتاء التي يظهرونها في "قالت فلانة " وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا العلامة كما جعلوا للمؤنث".

والحقيقة أنّ النحاة في هذه المسألة وجدوا أنفسهم أمام مشكلة لا تتفق مع ما وضعوا من قواعد، فهم أمام نصوص من الشعر والقرآن والحديث الشريف لا يستطيعون ردّها ، ولكن كيف السبيل وفي عرفهم أن الفعل لا يثنى ولا يجمع مع فاعله الظاهر ؟

كما أن الفعل لا يجوز أن يكون له في الجملة غير فاعل واحد ، لذا اضطربت الآراء وكثرت التخريجات ، بعضها لا يخلو من التعسّف ومحاولة لَيّ عنق اللغة لتوافق قواعدهم ، بل أن البعض عدّها ضمائر في القران وحروفاً في غيره ، ومنهم سيبويه.

وقد أورد ابن هشام أحد عشر رأياً في مغني اللبيب لهذه المسألة .(٢)

د. باب التنازع :

ورد هذا الباب في الكتاب لسيبويه تحت عنوان (٣) " باب الفاعِلَيْن والمفعولَيْن اللّذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به".

وهو يحمل الاسم على الفعل الذي يليه فيقول: (٤) " فالعامل في اللفظ أحد الفعلين وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع . وإنما كان الذي يليه لقرب جواره وأنه لا ينقض معنىً ، وأن المخاطب قد عرف أن الاول قد وقع بزيد".

وقال أيضا " : (٥) " والفعل الاول في كل هذا مُعْمَلٌ في المعنى وغير مُعْمَل في اللفظ والآخِرُ مُعْمَلٌ في اللفظ والمعنى".

---

(١) الكتاب لسيبويه ٢/٤٠.
(٢) مغني اللبيب ص ٤٧٨-٤٨٧.
(٣) الكتاب ١/٧٣.
(٤) الكتاب ١/٧٤.
(٥) الكتاب ١/٧٧.

وسيبويه لا يجيز الحذف في الفعل الاول إذا أُعمل الثاني لئلا يخلو من فاعل والفعل لا يكون بغير فاعل وقد يكون بغير مفعول.

وبين النحويين خلافٌ في مثل(قام وقعد زيد) فإن علقت زيداً بالفعل الثاني فإنّ الفراء لا يجيزه لأنه يترتب على ذلك أنْ نضمر فاعلاً في الأول ويكون حينئذ مضمراً قبل ذكره.

أما الكسائي فيجيزه على حذف الفاعل في الأول . والبصريون يجيزونه على إضمار الفاعل في الأول لأنّ الفاعل والفعل عندهم كالشيء الواحد فهما متلازمان.

أما ابن مضاء فلا يخالف النحويين إلا في قول(أُعملت) فهو يقول: (علقت) لأنه لا يؤمن بالعامل مطلقاً .

وهو بهذا يكون قد استبدل مصطلحا بمصطلح آخر ، ولم يفعل شيئاً غير هذا . وهو يؤيد البصريين في أن الاسم الأخير متعلق بالفعل الثاني ، وذلك لأنه أسهل ، فإنه ليس الا حذف ما تكرر في الثاني ، أو اضماره ، على مذهبهم ، إن كان فاعلاً . والتعليق بالأول فيه إضمار كلّ ما تكرر من متعلقات الأول في الثاني ، وتأخير المتعلقات بالأول بعد الثاني.

أما الكوفيون فيرون إعمال الأول للسبق.

ويرى ابن مضاء عدم جواز التنازع في الأفعال التي تتعدى لمفعولين لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب وذلك مثل قولك: [1] "ظننت وظناني شاخصاً الزيدين شاخصين ".

هـ. باب الاشتغال:

تعرض ابن مضاء لهذا الباب فأورد آراء النحاة فيه وحتى يكون الاسم المتقدم مرفوعاً ومتى يكون منصوباً ومتى يجوز فيه الرفع والنصب ، وما ترتب على ذلك من تقديرات لمحذوفات أو تأويلات ، خرج منها ابن مضاء بقاعدة سهلة هي :

---

(١) الرد على النحاة ص ١٠١.

"إن كان العائد على الاسم المتقدم قبل الفعل ضميرَ رفع، فإن الاسم يرتفع، كما أن ضميره في موضع رفع، ولا يضمر رافع، كما لا يضمر ناصب، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام العرب، وذلك كقولك (أزيد قام؟) وقول الله تعالى: (٢) " قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون "... وإذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب نصب. مثل قول الأعشى (ميمون بن قيس) (١):

هريرة ودعها وإن لام لائم غداة غدٍ أم أنت للبين واجمُ

وإن عاد عليه ضمير ان أحدهما في موضع رفع، والآخر في موضع نصب، أو أحدهما متصل بمرفوع، والآخر متصل بمنصوب كقولك: (أعبدُالله ضرب أخوه غلامه) لك في عبدالله الرفع والنصب، إن روعي المرفوع رُفع، وجعل المنصوب كالأجنبي وإن روعي المنصوب نصب.

وبذلك أراح من تعسف النحاة في حمل أمثلة الاشتغال على النصب تارة وعلى الرفع أخرى ثم اختلافهم في أثناء ذلك وجدلهم جدلاً طويلاً.

مما سبق لاحظنا أن ابن مضاء قد هدم نظرية العامل وساق أمثلة تدل على فساد هذه النظرية. وذلك لاشتمال هذه الامثلة على تأويلات وافتراضات، وحذف وإضمار يرتخطئه النحاة لبعض أساليب العرب في الكلام، وتعسّف في ذلك كلّه، مما لم يكن في ذهن المتكلم، كما أن السامع يفهم الكلام دون اللجوء إلى هذه التأويلات والافتراضات.

فمن واجب النحوي أن يسجل ما وجد في اللغة فعلاً من صيغ، وعبارات لا أن يفترض هو صيغاً وأحوالاً للعبارات لم ترد في اللغة، ففي كل باب من أبواب النحو نجدهم يعرضون لما يصح ولما لا يصح، مستلهمين نظرية العامل، لا حقائق اللغة في كل ما يعرضون.

وابن مضاء يبيّن أن هذه الزيادات والحذف والتقدير إذا وقع في كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها، فهو خطأ بين، ولكن لا يترتب على ذلك عقاب. ولكنه لا يقبل ذلك في كتاب الله.

---

(١) الرد على النحاة ص ١٠٥.

(٢) يونس: ٥٩.

" [1] وأما طرد ذلك في كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وادّعاء زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل إلا القول بأن كل ما ينصب إنما ينصب بناصب ، والناصب لا يكون الا لفظاً يدل على معنى ، إما منطوقا " به ، وإما محذوفاً مراداً ، ومعناه قائم بالنفس ، فالقول بذلك على من تبيّن له ذلك ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من قال في القران برأيه فأصاب فقد أخطأ ، ومقتضى هذا الخبر النهي ، وما ينهى عنه فهو حرام ، إلا أن يدل دليل. والرأى ما لم يستند إلى دليل حرام " . ولكن في ذلك القول مغالاة من ابن مضاء ، فكيف يحمل قوله تعالى : [2] "واسأل القرية" . ؟ وغيرها .

وابن مضاء في ذلك كله يدل على أن حركات الاعراب لا تأتي لتدل على عوامل محذوفة أو مقدرة، وانما تأتي للدلالة على معان في نفس المتكلم.

٣- الدعوة إلى الغاء العلل الثواني والثوالث :

استمر ابن مضاء في حملته على النحاة وتأويلاتهم ومسائلهم الذهنية ، فنادى بإلغاء العلل التي لا تفيد معرفتها زيادة معرفة في اللّغة ولقد سماها العلل الثواني والثوالث.

" [3] فالعلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر ، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك" .

وتقييد العلل الأول بأنها لمعرفة كلام العرب يصور المهمة التي تقوم بها هذه العلل فهي القوانين المستنبطة من كلام العرب ، القوانين التي ينتظم بها الكلام العربي ويصح نطقه ، فليست تلك العلل لإدراكات ذهنية في هذا الكلام المنطوق وإلّا خرجت عن نطاق مهمتها الموضوعة لها ودخلت تحت العلل الثواني المستغنى عنها ، التي لا حاجة للنطق بها .

أما موقف ابن مضاء من هذه العلل فإنه يدعو إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث من النحو ، وذلك مثل سؤال السائل عن(زيد) من قولك (قام زيد) لِمَ رُفِعَ ؟.

---

(١) الرد على النحاة ص ٨١.

(٢) يوسف : ٨٢.

(٣) الرد على النحاة ١٣١.

فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولِمَ رُفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ، ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص ولا يحتاج فيه إلى استنباط علّة ، لينقل حكمه إلى غيره ، فسأل : لم حرام ؟ فإن الجواب عن ذلك غير واجب غير الفقيه.(١)

وهذه هي العلل الأول التي يقبلها ابن مضاء فيكفيه أن يعرف أن كل فاعل مرفوع. ولكن إذا أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: رفع للفرق بينه وبين المفعول به ، فلم يقتنع ، وسأل : لماذا لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ يجاب عليه لأن الفاعل قليل ، فلا يكون للفعل إلّا فاعل واحد ، ولكن المفعولات كثيرة ، فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للأقل الذي هو الفاعل ، وأعطي الأخفّ الذي هو النّصب للمفعول الذي هو أكثر ، وذلك ليقلّ في كلامهم ، ما يستثقلون وبكثر ما يستخفّون . وهذه هي العلل الثواني والثوالث وبمعرفتنا لها لانزداد علماً بأنّ الفاعل مرفوع ولو جهلناها لم يضرنا ذلك شيئاً . وساق ابن مضاء مثالاً على فساد العلل وذلك ما ذهب إليه المبرّد في الأفعال المتصلة بنون الإناث مثل(ضربْن) فقد زعم المبرد أن النّون حُرّكت لأنّها قبلها ساكن ، وأن الحرف الذي مثلها سُكّن لئلا تتوالى أربع حركات ، فقد جعل حركة النّون لسكون الحرف السابق لها ، وجعل سكون هذا الحرف من أجل حركتها !!

نرى من ذلك كله أنّ ابن مضاء يقبل العلل الأول لأنها تفيد الناطق علماً باللّغة ، ويطالب بإلغاء العلل الثواني والثوالث ، لأن العلم بها لا يفيدنا علماً باللّغة وبالنطق.

٤. الدعوة الى الغاء القياس:

القياس في اللّغة : (٢) " هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه " وهو المعوّل عليه في النحو ، فقد قيل: إنما النحو قياس يُتّبع ، ولهذا القياس أربعة أركان هي : أصل مقيس عليه ، وفرع مقيس ، وعلة جامعة ، وحكم

والقياس في العربية على أربعة أقسام هي: " (٣) حمل فرع على أصل ، وحمل أصل على فرع ، وحمل نظير على نظير ، وحمل ضد على ضد "

---

(١) الرد على النحاة ص ١٣٠.

(٢) الاقتراح ص ٩٤.

(٣) الخصائص ١/ ٣٠٠ تحت باب غلبة الفروع على الأصول.

وقد أورد ابن جني في الخصائص نماذج من القياس بفروعه السابقة ، منها قولهم:
" يا أُميمةُ ، ألا تراهم حذفوا الهاء فقالوا : أُمَيْمُ ، فلما أعادوا الهاء أقرّوا الفتحة بحالها اعتياداً للفتحة في الميم وإن كان الحذف فرعاً [(١)] .

ومنه قولهم : اجتمعت أهل اليمامة ، أصله : اجتمع أهل اليمامة ، ثم حذف المضاف فأنّث الفعل فصار :اجتمعت اليمامة ، ثم أعيد المحذوف فأقِرّ التأنيث الذي هو الفرع بحاله ، فقيل اجتمعت أهل اليمامة".

ولا يخفى ما في هذه المسألة من افتراضات وتأويلات بعيدة عن المنطق .

تعرض ابن مضاء لهذه المسألة فأنكر اضطراب النحاة في القياس وأنهم لم يلتزموا أصوله، وهي حمل الفرع على الأصل لعلّة جامعة ، فقد شبهوا أشياء باشياء وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع. وهذا عكس ما استنّه العرب ، ومن ذلك تشبيههم الاسم بالفعل في العمل ، وتشبيههم (إنّ) واخواتها بالأفعال المتعدية في العمل .

فإننا نجد المبرد يقول في إن وأخواتها "[(٢)] فهذه الحروف المشبهة بالأفعال ، وإنّما أشبهتها لأنها لاتقع إلا على الأسماء ، وفيها المعاني من الترجي والتمني والتشبية التي عباراتها الأفعال ، وهي في القوّة دون الأفعال ، ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كباء الواجب الماضي ، وهي تنصب الأسماء وترفع الأخبار ، فتشبه من الفعل ما قدم مفعوله ، نحو : ضرب زيداً عمرو".

ويدلل ابن مضاء على فساد أقيستهم بالممنوع من الصرف من الأسماء ، وعلّة منعها أنها تشبه الأفعال فيقول:
" [(٣)] نجد في الأسماء ما هو أشد شبهاً بالأفعال من هذه الأسماء التي لا تنصرف ، وهي منصرفة نحو "إقامة" وما أشبهه ،(فإقامة) مؤنث ، والفعل مشتق منه ، ودال على ما يدل عليه من الحدث ، وعامل - على مذهبهم ، كالفعل ، وهو مؤكّد له ، والمؤكّد تابع للمؤكَّد".

---

(١) الخصائص ١/٣٠٨.
(٢) المقتضب ٤/١٠٨.
(٣) الرد على النحاة ص ١٣٦.

ويرفض ابن مضاء القياس لأنه يقوم على العلل التي سبق ورفضها ، وهو يرفض أيضاً التمارين غير العملية [١] " فالناس عاجزون عن حفظ اللّغة الفصيحة الصحيحة ، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه ؟" .

وابن مضاء ، في رفضه للأبواب التي ذكرت ، إنما كان يدعو إلى رفض كل ما لا يفيد نطقاً ويريد تخليص النحو منه ، فهو عبء ثقيل على من يريد أن يتعلم اللغة وينطق بها . .

لكن المدقق في المسائل السابقة المتنوعة ليجد أنّ ابن مضاء كان مهتماً بإظهار عيوب النحاة ، وأنهم قد أخطأوا في اقحام كثير من المسائل على الأبواب النحوية المختلفة وتحميل بعض النصوص أكثر مما تحتمل ، ولكنه لم يضع منهجاً بديلاً متكاملاً للأبواب النحوية المختلفة، إذ لم يكن - والله أعلم ، هذا هدفه ، ويبدو أنه كان عازماً " أن يفعل ، فنراه يقول : [٢]" فإن قيل: أنت قد أبطلت أن يكون في الكلام عامل ومعمول ، فأرنا كيف يتأتى ذلك مع الوصول إلى غاية النحو، قلت : أورد هذا في أبواب النحو كلها ، فإن قضى الله تعالى إكماله انتفع به من لم يعقه عنه التقليد، وإلا فيستدل بهذه الأبواب على غيرها " .

لم تجد ثورته هذه على النحو أثراً في معاصريه ، فقد ظل النحو يسير على الدرب نفسه ، ولكن هذه الصرخة شجعت غيره ، لا سيما في العصر الحديث ، على المجاهرة بعقم النحو التقليدي المتوارث ، والمطالبة بتخليص النحو مما علق به من إضافات عقّدته.

---

(١) الرد على النحاة ص ١٤٠.

(٢) الرد على النحاة ص ٩٤.

الفصل الثالث
بعض محاولات التجديد في العصر الحديث

أولاً : محاولات اعتمدت التراث

أ ـ محـــاولات فرديّـــة

١ـ ابراهيم مصطفى في " احياء النحو " .

وضع المرحوم ابراهيم مصطفى كتابه " احياء النحو " عام ١٩٣٧م وقدم له طه حسين بمقدمة طويلة اشاد فيها بابراهيم مصطفى وبعمله .

رأى المؤلف أن الجملة العربية تتكون من جزءين أساسيين هما المسند والمسند اليه ، وان تختزل ابواب النحو الكثيرة في ثلاثة ابواب كبيرة ، هي باب الضمة عَلَم الاسناد ، وباب الكسرة عَلَم الاضافة ، وباب الفتحة التي ذهب إلى أنها ليست علامة اعراب . وبذلك يجب أن نعلم الناشئة أن الكلمة في العربية إما مرفوعة وإما مضافة ، وما عدا هذين النوعين يكون منصوبا . واعترض المؤلف أبواب في النحو ، مثل : المنادى المضموم وهو ليس مسنداً اليه ولا متحدثا عنه ، فقال انه حرم التنوين لإرادة التعريف والقصد إلى معين وضُم آخره فراراً من شبهة إضافته إلى ضمير المتكلم إذا نصب .

واعترضه اسم إنّ المنصوب وحقه الرفع لأنه مسند إليه ، وقال إن بعض العرب يرفعونه ، واعترضته صيغ أخرى وحاول تعليلها .

ودعا في كتابه إلى الغاء أبواب النحو الكثيرة والاكتفاء بالأبواب الثلاثة السابقة . واقترح إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب ويقال في الأسماء الخمسة إنها مرفوعة بضمة ممدودة ، ومنصوبة بفتحة ممدودة ، ومجرورة بكسرة ممدودة ، أما جمع المذكر السالم فإنّ[1] " الضمة فيه عَلَم الرفع والواو إشباع ، والكسرة عَلَم الجر والياء إشباع : وأغفل الفتح لأنه ليس بإعراب ".[2]

---

(١) احياء النحو ص ١١١

(٢) انظر الفصل السابع من كتاب مجمع اللغة العربية في القاهرة في خمسين عاما ص ١٦٩ .

واعترف المؤلف بشذوذ باب المثنى عن القواعد التي ارتضاها ·

يرى المرحوم أن النحو علم يجب ألا يقتصر على وصف الحركات الإعرابية ، بل هو قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل ، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدى معناها ، ودعا إلى تدبر أحكام نظم الكلام وأسرار تاليف العبارة من إثبات ، ونفي ، وتأكيد ، وتوقيت ، وتقديم وتأخير ، وغيرها من صور الكلام التي مر بها النحاة من غير درس ·

كانت محاولة المرحوم ابراهيم مصطفى عرضة للنقد ، فلم تعدم المؤيد ، كما أنها لم تعدم الرافض لها ، وستظل هذه المحاولة مؤشراً لاتاذ حمل هموم اللغة وحاول أن يبسطها ويبرها للدارسين ، وهي محاولة تستحق الدراسة والبحث ، وكانت دافعاً للباحثين إلى المضي في مثل هذه المحاولات ·

٢- المحامي محمد الكسّار في " المفتاح لتعريب النحو "·

يرى المؤلف أن الحركات الإعرابية لم تعر المعاني كبير اهتمام ، أما المنهج الذى يراه فهو :

- " العمدة في الكلام حكمه الرفع ·
- ما سبق بحرف جر ظاهر أو مقدر فهو " الوسيط " وهو مجرور ·
- ما دون ذلك فهو " فضلة " وحكمه النصب ·

إن محمد الكسار في " المفتاح " قريب الشبه بابراهيم مصطفى في " إحياء النحو " ، فالعمدة هو علم الاسناد والذي يدل على أن الكلمة يُتحدث عنها ومن حقه الرفع عند كليهما · والفتحة ليست بعلم على إعراب وهي الحركة المستحبّة ، وهي من نصيب الفضلة ، كما أن " الوسيط " أو " الإضافة " هي ما سبقت بحرف جرّ ظاهر أو مقدّر ومن حقها الجرّ ·

ولم ينس المؤلف أن ينبّه على أنّ خبر " إنّ " هو العمدة ، عكس ما قرر ابراهيم مصطفى ، لذلك استحق الرفع ، فإذا قلت : " إن الله واحدٌ " ، فالتوكيد المفهوم من الحرف " إنّ " منصبٌّ على الوحدانية ، فكلمة " واحد " هي العمدة ، لذلك حقها الرفع ·

اما العامل فلا يدعو المؤلف إلى رفضه كاملا ، فهو كالعلل النحوية "[١] يجب الفاء طائفة كبيرة من العوامل العائمة ، وما تبقى من تلك العوامل - وهو النزر اليسير مما لا يمكن الاستغناء عنه - يمكن استخدامه كادوات طيّعة يستخدمها المتكلم الملّم بأساليب اللسان العربي ".

٣- ابراهيم أنيس في كتابه " من أسرار اللغة ".

نادى الاستاذ ابراهيم انيس بتجديد النحو ورأى أن ظاهرة الإعراب لم تكن ظاهرة سليقة في متناول العرب جميعا ... بل هي صفة من صفات اللغة النّموذجية الأدبية ولم تكن شائعة في كلام الناس ولهجات خطابهم .[٢]

ويذهب إلى أن حركات اواخر الكلمات لم تكن تفيد المعاني التي قال بها النحاة من الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك ، بل هي حركات دعا إليها نظام المقاطع وتواليها عند وصل الكلام ، ولم تكن ملتزمة في كل الحالات ، وكانت هذه الحركات تتذبذب بين الفتح والضم والكسر والذى يعين الحركة طبيعة الصوت المحرك ، أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات أخرى ، والأصل في كل الكلمات أن تنتهي بالسكون ، ولا يلجأ إلى تحريكها إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل .[٣] والمؤلف بذلك لم يكن مبدعا فهو مسبوق بقطرب محمد بن المستنير (ت ٢٠٦ هـ) الذي كان يذهب المذهب ذاته .

ويرى الدكتور أنيس أن الإعراب بالعلامات الفرعية لا ضرورة له ، فبعض القبائل كانت تلتزم الواو في جمع المذكر السالم ، والبعض الآخر كانت تلتزم الياء ، وقد جاء على منهج القبيلتين آيات من القرآن الكريم ، مثل :

" والمقيمين الصلاةَ والمؤتونَ الزّكاةَ ".[٤]

وقوله تعالى : " إنّ الذين آمنوا والذين هادُوا والصابئُون والنّصارى ".[٥]

---

(١) المفتاح لتعريب النحو ص ١٣١
(٢) من اسرار اللغة ص ٢٠٣
(٣) من اسرار اللغة ص ٢٦٨
(٤) النساء : ١٦٢
(٥) المائدة : ٦٩

وكذلك الحال في الافعال الخمسة والاسماء الستة والمثنى ، فقد أورد الاستاذ ابراهيم أنيس شواهد تؤيد ما ذهب اليه . (١)

٤- الدكتور شوقي ضيف في كتابه " تجديد النحو " .

تأثر شوقي ضيف بآراء ابن مضاء القرطبي ويتضح ذلك من مقدمة كتاب " الرد على النحاة" لابن مضاء ، الذي حققه شوقي ضيف عام ١٩٤٧م.

يقوم كتاب " تجديد النحو " على فكرة تبسيط النحو ، وتذليل صعوباته ، وقد اقام الاستاذ شوقي كتابه على ثلاثة اسس هي :

الاول : اعادة تنسيق ابواب النحو ، بحيث يستغني عن طائفة منها بردّ امثلتها الى الابواب الباقية . وادخل في النحو مبحثا في نطق الكلمة مقتبسا من علم التجويد ، وقام بحذف بعض الابواب ، مثل : (ما ولاولات) العاملات عمل ليس ، وباب كاد واخواتها ، وباب ظن واخواتها ، وباب أعلم وأخواتها ، وردّ أمثلتها الى أبواب أخرى .واعتبر كان وأخواتها افعالا لازمة ، والمرفوع بعدها فاعلاً لها ، أما المنصوب فهو حال ، وهو مذهب الكوفيين . كما ضم باب كاد وأخواتها الى باب المفعول به .

وفي باب المرفوعات أبقى الكتاب على باب المبتدأ والخبر ، وباب الفاعل ونائبه ، وإنّ واخواتها ، ولا النافية للجنس . وحذف بابَيْ التنازع والاشتغال .

وأدخل باب الاختصاص في التمييز ، وبهذا يكون التنسيق الجديد قد حذف ثمانية عشر باباً هي :

باب كان وأخواتها ، وباب (ما ولاولات) العاملات عمل ليس ، وباب كاد وأخواتها ، وباب ظن وأخواتها وباب أعلم وأخواتها ، وباب التنازع ، وباب الاشتغال ، وباب الصفة المشبهة ، وباب اسم التفضيل ، وباب التعجب ، وباب افعال المدح والذم ، وباب كنايات العدد ، وباب الاختصاص

---

(١) من اسرار اللغة ص ٢٧٣

(واكتفى باعراب الست الاخيرة في باب التمييز) ، وباب التحذير ، وباب الاغراء ، وباب الترخيم ، وباب الاستغاثة .

الثاني : إلغاء الإعرابيين التقديرى والمحلّي ، فلا داعي لان يقال في مثل : (جاء الفتي) : الفتى : فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر ، وفي إعراب مثل : (جاء الفتي) ، يكتفى بالقول : الفتى فاعل محله الرفع . (١)

وألغى بناء على ذلك تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور ، وكذلك الغى العلامات الفرعية في الاعراب .

ثالثا : الاعراب لصحة النطق ، فالاعراب ليس غاية في ذاته ، بل وسيلة لصحة النطق ، فان لم يصح نطقا لم تكن اليه حاجة ، فترتب على ذلك الغاء ولعراب (ولا سيما) وبعض ادوات الاستثناء ، وكم الاستفهامية والخبرية ، وادوات الشرط الاسمية ، وان المخففة من الثقيلة ، وكان المخففة من الثقيلة ايضا . (فلا سيما) ما دام يجوز في ما بعدها الرفع والنصب والجر فطبيعي أن تلغى (٢) كذلك في إن المخففة من الثقيلة ، فهي لا تعمل في الفعل الذى يتلوها ، فلا داعي لاعتبار أن اسمها ضمير الشأن محذوف ، وخبرها الجملة ، بل يكتفي بالغائها مثل " لكن " .

تلك كانت أبرز محاولات التجديد الفردية ، وهناك غيرها تعرض فيها أصحابها إلى باب من أبواب النحو أو أكثر ، بالتعليق ومحاولة تبسيطه وتيسيره على الناشئين ، أذكر على سبيل المثال لا الحصر : الشيخ مصطفى الغلاييني في " جامع الدروس العربية " ، والدكتور تمام حسان في " اللغة العربية .. معناها ومبناها " ، والدكتور مهدى المخزومي في " في النحو العربي قواعد وتطبيق "، والدكتور ابراهيم السامرائي في " الفعل زمانه وأبنيته " ، والاستاذ سعيد الافغاني في " الموجز في قواعد اللغة العربية "، والدكتور محمد عيد في " النحو المصفى " ، والدكتور عبده الراجحي في " التطبيق النحوى " ، والدكتور عبد العليم ابراهيم في " النحو الوظيفي " ، وغيرهم .

---

(١) تجديد النحو ص ٢٤

(٢) تجديد النحو ص ٢٧

وهناك الكتب والمقررات المدرسية التي عرض فيها مؤلفوها المادة النحوية بأسلوب جديد - مبسط خال من الشواهد النحوية المعقدّة ، مدعمة بالأمثلة الميسّرة والتدريبات .

" ب "

محاولات رسميّة

١ـ لجنة وزارة المعارف (المصرية) .

اثر محاولة ابراهيم مصطفى الفت وزارة المعارف (في مصر) لجنة لتعمل على تيسير قواعد تدريس اللغة العربية ، وضمّت هذه اللجنة كل من طه حسين عميد كلية الآداب بالجامعة المصرية (جامعة فؤاد الاول) ، وعلي الجارم المفتش الاول للغة العربية ، ومحمد أبي بكر ابراهيم المفتش بوزارة المعارف ، وعبد المجيد الشافعي المدرس بدار العلوم . فقامت هذه اللغة بذلك العمل ، وكتبت تقريرا قدمته الى وزارة المعارف ، ينقسم هذا التقرير الى قسمين : أولهما يقع في ست صفحات ويشتمل على مقدمة لحضرات اعضاء اللجنة ، والثاني يقع في ثماني صفحات ويشتمل على اقتراحاتها في تيسير قواعد تدريس اللغة العربية ، وهي تنقسم الى قسمين : اولهما يتعلق بالنحو والصرف ، والثاني يتعلق بعلوم البلاغة ، وقد نشرت جريدة " المصري " هذا التقرير في يومي ٢٦، ٢٧ من شهر ربيع الآخر سنة ١٣٥٧ هـ الموافق ٢٥ ـ ٢٦ من يونيه سنة ١٩٣٨م.(١)

أخذت هذه المقترحات بفكرة الاستاذ ابراهيم مصطفى الخاصة بان الجملة العربية تتكون من جزءين أساسيين هما المسند اليه والمسند ، غير أن اللجنة رأت تسميتها باسم الموضوع والمحمول . وقد أبقت على فكرته في ان الاسماء الخمسة تعرب بالحركات الثلاث ممدودة ، أما المثنى فيعرب بالف ونون رفعاً ، وياء ونون نصباً وجراً ، كما يعرب جمع المذكر السالم بواو ونون رفعاً ، وياء ونون نصباً وجراً . ويستغنى عن القول بنيابة هذه الحروف الفرعية عن الحركات او العلامات الاصلية في الاعراب . وتعمّم القاب البناء في الاسماء والافعال المعربة تخفيفاً . ويلغى الضمير المستتر جوازاً أو وجوباً . ويقال للمنصوبات إنها تكملة ، وتعمم في المفعولات فيقال للمفعول المطلق إنه تكملة لتأكيد الفعل أو بيان نوعه ، وللمفعول فيه انه تكملة لبيان الزمان أو المكان ، وللمفعول لأجله انه تكملة لبيان العلة ، وللمفعول به إنه تكملة لبيان المفعول ، وللحال انه تكملة لبيان الحال ، وللتمييز انه تكملة لبيان النوع .

---

(١) النحو الجديد ص ٨٤

وتدرس صيغ على أنها اساليب ثابتة منها صيغ التعجب والتحذير والإغراء . ويستغنى عن إعراب متعلق الظرف والجار والمجرور ، كما يستغنى عن الإعرابين التقديرى في المقصور والمنقوص والمحلي في المبنيات ، ويحذف باب الاعلال والابدال ، ويكتفى من الصرف بتصريف الفعل وصوغ مشتقاته وبالتثنية والجمع . (١)

٢- مؤتمر مفتشي اللغة العربية للمرحلة الاعدادية (في مصر) :

عقد هذا المؤتمر في أوائل يونيو عام ١٩٥٧م ، وقد دعا المؤتمر إلى تبني منهج جديد ، يقوم هذا المنهج على اعتبار الكلام العربي كله مكونا من : جمل ومكملات وأساليب .

أما الجمل فلكل منها ركنان أساسيان ، اتفقوا على تسمية أحدهما مسنداً والآخر مسنداً اليه . وأما المكملات فهي الالفاظ التي تضيف إلى معنى الجملة الاساسية معنى يكمله ، مثل المفعول به ، والمفعول المطلق ، والحال ، والتمييز ... الخ . وأما الاساليب فهي تعبيرات خاصة نطق بها العرب على الصورة التي وصلت إلينا نحفظها ونقيس عليها ، مثل التوكيد ، والتعجب ، والمدح والذم وغيرها .

وقد هدفت دعوتهم كذلك إلى تبويب مسائل النحو على أساس من المعاني التي تدور حولها الاساليب المختلفة ، فيجمع كل ما يتعلق بالمعنى الواحد من قواعد النحو في باب يسمى أسلوباً . فأسلوب النفي مثلا يشتمل على النفي بالحرف والنفي بالفعل والنفي بالاسم ، وعلى النفي في الزمن الماضي والحاضر والمستقبل مهما كان الاثر الاعرابي الذى تحدثه الادوات ، فتكون الابواب النحوية مجمّعة حسب الاساليب في اللغة العربية .

٣- مجامع اللغة العربية .

اسهمت مجامع اللغة العربية في تبسيط قواعد النحو العربي وتيسيره على الناشئة . فقد عرضت مقترحات لجنة وزارة المعارف المصرية على المجمع بالقاهرة فعني المجمع بدراستها وأفرد

---

(١) مجمع اللغة العربية في القاهرة في خمسين عاما ، ص ١٧٠

لها في الدورة الحادية عشرة سنة ١٩٤٥ ثمان جلسات انتهت باقرارها مع ادخال تعديلات عليها ، وصاغها المجمع في قرارات جاء في أولها : "[1] **ان كل رأي يؤدي إلى تغيير في جوهر اللغة واوضاعها العامة لا ينظر اليه** ".

اما التعديلات التي ادخلها المجمع على مقترحات لجنة الوزارة فكانت على النحو التالي :

١- يعدل في تسمية ركني الجملة عن الموضوع والمحمول الى المسند اليه والمسند بالترتيب ، كما يصطلح علماء البلاغة .

٢- يكتفى بألقاب **الإعراب** ، وهي الرفع والنصب والجر والجزم ، ويعدل عن ألقاب البناء ، وهي الضم والفتح والكسر والسكون .

٣- يعدل عما اقترحته اللجنة في إعراب الأسماء الخمسة بحركات ممدودة ، وتظل تعرب بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرًا ، ويعرب المثنى بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً ، ويعرب جمع المذكر السالم بالواو رفعاً والياءً والنون نصبًا جراً . ولا يقال إن الواو والألف والياء نائبة عن حركات أصلية ، أو إنها علامات فرعية ، وكذلك في الممنوع من الصرف فهو مجرور بالفتحة ولا يقال نيابة عن الكسرة ، وكذلك في جمع المؤنث السالم فهو ينصب بالكسرة ولا يقال نيابة عن الفتحة .

٤- يكتفى في التكملة المنصوبة ببيان غرضها كما جاء في مقترحات اللجنة ما عدا المفعول به فينص عليه لكثرة دورانه في الكلام ، فيقال : مفعول به تكملة .

٥- تنحى كلمة أساليب التي استخدمتها اللجنة وتستخدم مكانها كلمة تراكيب ، وتشتمل على عشرة ابواب ، هي : التوكيد ، والقسم ، والتعجب ، وصوغ اسم التفضيل ، ونعم وبئس ، والنداء ، والاستغاثة ، والندبة ، والاختصاص ، والتحذير ، والاغراء .

وارتضى المجمع فكرة الغاء الضمائر البارزة المتصلة وجعلها حروفا تدل على نوع المسند اليه في مثل : " كتبت " وانه متكلم مثلا ، وعلى عدده في مثل : " كتبا ".

---

(١) مجمع اللغة العربية في القاهرة في خمسين عاما ص ١٧١

طلب المجمع إلى الوزارة أن تؤلف كتب نحو الناشئة على أساس مقترحات لجنة الـــوزارة والتعديلات التي أدخلت عليها قرر المؤتمر تأليف اللجنة من طه حسين وأحمد أمين وعلي الجـــارم وابراهيم مصطفى ، وأن تستعين اللجنة بمن ترى ممن لهم دراية خاصة للنحو .(١) وبعد نحو عشـــر سنوات ألفت الكتب وأخذت الناشئة تتعلم هذا النحو الميسر ، غير أن الشكوى عمت منه في جميع المدارس ، ورثي الانصراف عنه واهماله . وعني المؤتمر الثقافي العربي الاول للمجامع المنعقد فـــي لبنان ١٩٤٧م بالنظر في هذا النحو الميسّر ، ورأى اعادة المصطلحات القديمة ولم يأخذ بفكـــــرة المـــند اليه والمسند ، غير انه ابقى التكملة مع اغراضها ، والتراكيب مع ابوابها ، والغاء الاعرابين التقديري والمحلي ، وان العلامات الفرعية في الاعراب ليست نائبة عن علامات اصلية .

تدارس مجمع دمشق ومجمع بغداد المقترحات ، أما مجمع دمشق فرأى ضرورة الابقاء علـــــى الاعرابين التقديري والمحلي وعلى الاسمين القديمين لركني الجملة وهما المبتدأ والخبر ، واســـم كان وخبرها ، واسم إنّ وخبرها ، والفاعل ونائبه وذلك لوضوح تلك الاسماء ، ورأى ضرورة الابقـــاء على مصطلحات المفاعيل وهي المفعول به والمفعول لاجله والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعـــول معه ، والابقاء على التمييز والحال . **ويعدّ هذا رفضاً لمقترحات المشروع في جملته .**

أما مجمع العراق فقرر الابقاء على علامات الاعراب والبناء معا ، وعلى المبتدأ والخبر واســـم إن وخبرها ، والفاعل ونائب الفاعل ، ورأى الابقاء على إعراب متعلق الظرف والجار والمجرور ، وعلـــى الضمائر المستترة والبارزة المتصلة ، وعلى مصطلحات المفاعيل والحال والتمييز ، وعلى الفعل بين اسم الفاعل والصفة المشبهة . ويعد ذلك أيضاً رفضاً واضحاً لمشروع تيسير النحو العربي الذى اقـــره المجمع سنة ١٩٤٥م.

قدّم الدكتور شوقي ضيف بحثا إلى مؤتمر المجمع في الدورة الثالثة والاربعين بعنوان " تيسير النحو "(٢)، فأحاله المؤتمر على لجنة الأصول واتخذ المجمع القرارات التالية :

---

(١) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما . ص ٢٧٦

(٢) الف الدكتور شوقي ضيف كتابا وسمه ب (تجديد النحو) ضمنه آراءه في التيسير عرضته في المحاولات الفردية .

- يرى المجمع الابقاء على باب كان واخواتها وكاد واخواتها ولم يوافق على ضمها الى بـــاب الفعل ولم يوافق على اعراب المنصوب بعد كان واخواتها حالا .

- يرى المجمع وضع باب ظن واعلم وارى في باب الفعل المتعدى على ان يكون ذلك خاصا بكتـــب الناشئة .

- يرى المجمع الابقاء على باب " ما " و " لا " و " لات " العاملات عمل ليس على وضعه المقرر في كتب النحو للناشئة .

- يكتفى في باب التنازع بالصور التي توارد بها الاستعمال في الفصحى وهي :

ا - في مثل : دخل وجلس محمد : محمد فاعل لجلس ، وفاعل الفعل الاول متروك للعلـم به ، كما يقول سيبويه .

ب - في مثل : يحسن ويتقن عمله : عمل مفعول به لمتقن ، واستغنى الفعل الاول بحســن عن مفعوله لدلالة مفعول يتقن عليه .

جـ - في مثل : ناقشني وناقشت محمدا : يعرب محمد مفعولا به لناقشت ، واستغني عن الفاعل في الفعل الأول لدلالة السياق عليه .

- يجوز في باب الاشتغال رفع الاسم المشغول عنه ونصبه ، ولا داعي لذكر حالات الوجوب او الترجيح، وترد امثلة هذه الحالات الى ابوابها من كتب النحو .

- في باب التمييز ، يرى المجمع ان الصيغ النحوية التي تعرب تمييزاً ، وتتفرق في ابواب كثـــيرة يمكن جمعها في باب واحد تيسيراً على الناشئة ، وهذه هي أمثلته :

١- اسماء التقدير وما يشبهها : الوزن والكيل والمساحة ، مثل : رطل زيتاً ، وقدح قمحاً، وفدان أرضاً ... الخ .

٢- بعد الصفة المشبهة مثل : علىّ حسن أدباً .

٣- بعد الفعل اللازم مثل : محمد طاب نفساً .

٤- بعد فعل التعجب مثل : ما أجمل السماءَ منظراً .

٥- بعد نعم واخواتها نحو : نعم شِعرك شعراً .

٦- بعد اسم التفضيل ، نحو : زيد اكثر من عمرو أدباً .

٧- بعد كم الاستفهامية ، مثل : كم كتاباً معك ؟

٨- بعد العدد المركب والعقود ، مثل : احد عشر كوكباً ، وعشرون كتابا .

٩- صيغ محفوظة ، مثل : ويحه رجلاً ، ويا له شاعراً ، ولله دره فارساً ، وحسبك به كاتبا .

١٠- بعد الضمير المبهم (في الاختصاص) ، مثل : نحن العرب كرام .

- يرى المجمع إدخال امثلة باب التحذير والإغراء في باب المفعول به .

- إدخال امثلة بابي الاستغاثة والندبة في باب النداء مع تعيين دلالة كل صيغة منها عند عرض امثلتها .

- يرى حذف باب الترخيم من كتب النحو المدرسية.

- يرى المجمع ان ما انتهى اليه اتحاد المجامع العربية من الابقاء على الاعراب التقديري والمحلي دون تعليل فيه تيسير في تعليم النحو العربي ، ففي نحو : جاء القاضي ، يقال : القاضي مرفوع بضمة مقدرة . وفي نحو : جاء مَنْ سافر ، يقال : من : فاعل محله الرفع وفي نحو : محمد يحضر ، يقال : يحضر : جملة فعلية خبر .

ويلحق بهذا القرار قراران ، يتعلق أحدهما بالظرف والجار والمجرور ، وهو أنه لا ضرورة لذكر متعلق عام للظرف والجار والمجرور .والآخر يتعلق بالفعل المضارع المنصوب بعد أنْ المضمرة. فيكتفى بان يقال في اعراب الفعل المضارع المنصوب بان المضمرة انه منصوب بعد الادوات الظاهرة .

- في باب ألقاب الإعراب والبناء يرى المجمع أن يكون لكل حركة لقب واحد في البناء والإعراب ، وان يكتفى بالقاب الاعراب ، تأكيدا لقراره الصادر سنة ١٩٤٦م.

- يرى المجمع توحيد أسماء علامات الاعراب الاصلية والفرعية بتسميتها علامات اعراب .

- في باب الاستثناء ، رأى المجمع ما يلي :

١- المستثنى التام الموجب وغير الموجب يجوز نصبه ، نحو : نجح الطلاب إلا طالباً ، وما نجح الطلاب إلا طالباً .

٢- في الاستثناء بخلا وعدا وحاشا يكون المستثنى منصوباً دائماً على اعتبار أن هذه كلها أدوات استثناء مثل " إلاّ " .

٣- إذا كانت أداة الاستثناء (غير أو سوى) كانت الأداة منصوبة ومضافة ، وما بعدها مضافاً إليه ، مثل : ما جاء أحد غير عليٍّ . أما نحو : ما قام إلا محمدٌ ، وما قام غيرُ زيد ، فهو قصر .

- لا يرى المجمع ضرورة أن يكلف الناشئة إعراب اسماء الشرط ، ويكتفي في هذا الباب بذكر ما يجزم من هذه الادوات وما لا يجزم ، ويذكر أن هذه الادوات تقتضي جملتين : جملة الشرط ، وجملة الجواب ، ويجزم فعل الشرط وفعل الجواب إذا كانا مضارعين .

- لا سيما : أداة لترجيح ما بعدها على ما قبلها في المعنى ، وإذا كان ما بعدها اسما مفرداً جاز رفعه ونصبه وجره ، كقولك : أحب الفاكهة لا سيما التفاحُ، التفاحَ ، التفاحِ . (١)

---

(١) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً ص ٢٧٧ - ٢٩٥

ثانياً : محاولات تأثرت بالدراسات اللغوية الغربية

الدرس اللغـوى الحديـــث :

شهدت دراسة اللغة أوائل القرن العشرين تحولاً أساسيًا في المنهج على يد طائفة من علمـــاء اللغة الغربيين أشهرهم :

- العالم السويسرى فرديناند دي سوسير ٠
- العالم الأمريكي إدوارد سابير ٠
- العالم الامريكي ليونارد بلومفيلد ٠

قرر " دي سوسير " أنّ اللغة ينبغي أن تُدرس في مرحلة خاصة أو في " حالة للغة " أي تـــدرس حالة استقرارها في بيئة مكانية وزمانية محددة ٠ ويعرف هذا المنهج بالمنهج " الوصفي "٠

أما (سابير) فقد درس اللغة دراسة " حقلية " قرّبت البحث اللغوي من مناهج البحث العلمي ، لأنّها تقوم على الاتصال المباشر باللغة المنطوقة كما هي ، وتعتمد على الملاحظة والتصنيف والتحليل لما هو واقع ٠ وقرر أن الاشكال اللغوية ينبغي أن تدرس في ذاتها ، أى باعتبارها أشكالاً ، وليس علـــى اساس من المعاني التي نتصورها ابتداءً ، مع عدم اغفاله للمعنى في كل خطوة من خطوات التحليل ، لأنّ الجملة عنده هي " التعبير اللغوى عن قضية ".(٢)

أما بلومفيلد فقد أقام منهجه متأثراً بالمذهب السلوكي في علم النفس ، وهذا الاتجاه يشرح اكتشاف : ما سوف يفعله الفرد في موقف معين أو حين يرى شخصاً ما يفعل شيئا ما ، وهذه الطريقـة تمكننا من التنبؤ " بالاستجابة " حين نعرف " المثير " ولهذا يعتبر بلومفيلد أكثر من اهتم بجعل دراسة اللغة علمية ومستقلة ٠(٣)

---

(١) دلائل الاعجاز ص ٦٤
(٢) النحو العربي والدرس الحديث ص ٣٥
(٣) النحو العربي والدرس الحديث ص ٣٧

أُخذت اصول المنهج الوصفي تتطور ، وجعلت قواعده تستقر لدى الباحثين اللغويين باعتباره الوسيلة العلمية الصحيحة لدراسة الظواهر اللغوية كما هي . وفي سنة ١٩٥٧م بدأت ثورة في الدرس اللغوى حين أُصدر تشومسكي كتابه الأول " Syntactic Structures " ، ومنذ ذلك الحين تغير اتجاه علم اللغة من المنهج الوصفي إلى المنهج المعروف بالنحو التحويلي " Transformational grammar ".

رفض تشومسكي المذهب الوصفي ورأى فيه أن البحث اللغوي يتركز على وصف " السطح " اللغوى " كما هو " بمقاييس " المنبه " و " الاستجابة " أي أن البحث اللغوى يكاد يُعامِل الانسان باعتباره " آلة " تتحرك حسب قوانين تحددها مواقف معينة لكشف هذا السلوك الانساني . والانسان عند تشومسكي ليس هذه الآلة ، ويلفت الاهتمام إلى الاطفال فانهم - في سن الخامسة مثلا - يستطيعون أن ينطقوا كل يوم مئات من الجمل لم ينطقوها من قبل ، ويستطيعون أن يفهموا ما يقال لهم من كلام لم يسبق ان سمعوه ، (١) ومعنى ذلك ان هناك أصولا " عميقة " في التركيب الانساني تجعله يتميز بهذه القدرة ، وعلى اللغوى أن يبحث عن الاصول العميقة لدى هذا الانسان ، ويضع في الحسبان قدرة الانسان على اللغة ، ومن ثم فإن وصف " البنية السطحية " لا يقدم شيئا ، بل لا يعتبر علماً ، لأنه لا يفسر شيئا ، بل الأهم هو أن يصل إلى " البنية العميقة " لأنها هي التي تقفنا على قوانين الطبيعة البشرية .

يرى تشومسكي أن كل لغة تتكون من مجموعة محدودة من الاصوات ، وبالتالي من مجموعة محدودة من الرموز الكتابية ، ومع ذلك فانها تنتج أو تولد جملا لا نهاية لها . فاللغة خلّاقة بطبيعتها ، والمتكلم يستطيع أن ينطق جملاً لم يسبق أن نطقها أحد من قبل ، ويستطيع أن يفهم جملا لم يسبق أن سمعها من قبل .

رفض تشومسكي النحو الوصفي الذي يقف عند الوقائع اللغوية كما يقدمها البحث الحقلي ، ويؤكد أن هناك جانبين يجب الاهتمام بهما معاً لفهم اللغة الانسانية : الأول هو الاداء اللغوي الفعلي

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث ص ١١٢

وهو الذي يمثل ما ينطقه الانسان ويمثل " البنية السطحية " ، أما الجانب الآخر فهو " الكفاءة " التحتية عند الانسان وتمثل " البنية العميقة " للكلام . إن الأداء أو السطح يعكس ما يجرى في العمق من عمليات . ومعنى ذلك أن اللغة المنطوقة تكمن تحتها عمليات عقلية عميقة ، ودراسة الاداء "بنية السطح " تقدم التفسير الصوتي للّغة ، أما دراسة الكفاءة " بنية العمق " فإنها تقدم التفسير الدلالي لها .

وتقتضي هذه النظرية أن يهتم النحوي بما كان يرفضه النحويون الوصفيون مما أخذوه على النحو التقليدي من أنه كان نحواً " معيارياً " . لكن دراسة الأداء والكفاءة لابدّ أن تسعى إلى معرفة " النحويّة " في اللغة أي القواعد التي على أساسها تكون جملة مّا مقبولة لدى صاحب اللغة .

إن اعتبار اللغة عملاً للعقل يعني أن للغة جانبين : جانباً داخلياً وآخر خارجيًا ، وكل جملة يجب أن تدرس من الجانبين ، والأول يعبر عن الفكر ، أما الثاني فيعبر عن شكلها المادي باعتبارها أصواتاً ملفوظة . ولمّا كانت البنية العميقة تعبر عن المعنى فإنها تعكس أشكال الفكر الانساني ، وعلينا أن نعرف كيف " تتحول " هذه البنية إلى كلام على السطح ، وهذا هو الاصل في " النحو التحويلي " الذي يهتم بالقوانين التي تحدد البنية العميقة وتربطها ببنية السطح . (١)

إذا قارنا نظرية تشومسكي السابقة بقول عبد القاهر الجرجاني الذي أوردناه سابقاً وهو : " (٢) الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس ".

وقوله عن النظم وانه "(٣) ليس إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ". أقول إذا قارنّا نظرية تشومسكي بأقوال عبد القاهر الجرجاني نرى هذا التوافق العجيب بين فكر هذين العالمين .

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث ص ١٢٤

(٢) دلائل الاعجاز ص ٤٥

(٣) دلائل الاعجاز ص ٦٤

إنّ الفكرة الرئيسة في نظرية تشومسكي ، والتي قادت تفكيره إلى ما تبعها من أفكار ، هي فكرة الفطرية اللّغوية في ذهن الإنسان ، متخذاً إيّاها من المقابلة بين الإنسان وغيره من الحيوانات ، فالإنسان يستطيع إنتاج الجمل والتعبير عما في نفسه ، في حين ان أذكى الحيوانات وأكثرها تدرباً لا تستطيع ذلك.

فالطفل يبدأ في سن معيّنة(سنة أو اثنتين) انتاج الجمل ، وفي سن (السابعة) يكون قادراً على التعبير عن ما في نفسه بعدد كبير من الجمل التي لم يكن قد سمعها من قبل ، وقادراً على إدراك السليم من الجمل التي يسمعها من غير السليم.

ويرى تشومسكي أن هذه الفطرية الذهنية قائمة على عدد من الكلّيات النحوية "القواعد الكلّية " التي تقوم بضبط الجمل المنتجة وتنظيمها بقواعد وقوانين لغوية عامة ، تخضع لها الجمل التي ينتجها المتكلم ، فيختار ما يفصل بلغته من قوالب وقواعد من بين الأطر الكلّية العامة في ذهنه ، وهي كلّية شمولية عالمية Universals ، متساوية عند بني البشر ، تكون في الإنسان منذ ولادته ويسميها(LAD) Linguistic Aquisition Device وهي فطرية ، تولد مع الإنسان ، ثم يقوم بملئها بالتعابير اللغوية من المجتمع الذي يعيش فيه ، فتنضج وتقوى بالتدريج ، وكلما اكتسب الانسان ما يملأ به هذه الكليات الفطرية ازداد النمو الداخلي التنظيمي للقواعد الكلية في ذهنه ، وهي تلك المسؤولة عن بناء الجمل وتركيبها في لغته ، فتتكون لديه القدرة على توليد الجمل وبنائها مضبوطة بقواعد وقوانين تسمى القواعد التوليدية Generative Rules .

وقد ترتب على هاتين الفرضيتين(الفطرية والشمولية) فرضية أخرى تبرز في المصطلحين التاليين : الكفاية Competence ، والأداء Performance . والكفاية هي معرفة الإنسان الضمنيّة باللغة أي هي معرفة الانسان الضمنيّة بقواعد اللغة التي تقود عملية التكلم بها وقدرته على انتاج عدد هائل من الجمل من عدد محدود جداً من الفونيمات الصوتية (الحروف)، والقدرة على الحكم بصحة الجمل التي يسمعها ، ثم القدرة على الربط بين الأصوات المنتجة وتجمعها في مورفيمات (كلمات) تنتظم في جمل . فالكفاية ترتبط بعمليات ذهنية داخلية ، أما الأداء الكلامي فهو الاستعمال الآني للّغة ضمن سياق معين ، وفي الأداء الكلامي يعود متكلم اللغة ، بصورة

طبيعية ، إلى القواعد الكامنة ضمن كفايته اللّغوية ، فالكفاية اللغوية هي التي تقود عملية الأداء الكلامي .(١)

إذاً ، فالأداء هو الكلام أو هو الجمل المنتجة التي تبدو في فونيمات ومورفيمات تنتظم في تراكيب جملية خاضعة للقواعد والقوانين اللغوية الكامنة ، وهي مسؤولة عن تنظيم هذه الفونيمات والمورفيمات في تراكيبها . فالأداء هو الوجه الظاهر المنطوق للمعرفة الضمنية الكامنة باللغة ، ولكن هذا الوجه الظاهر قد لا يحصل بينه وبين الكفاية تطابق تام ، فيكون فيه انحراف(خطأ) ناتج عن عوامل مقامية سياقية ، أو ذهنية نفسية اجتماعية . وقد ارتبط بهاتين الفرضيتين فرضيتان أخريان في نظرية تشومسكي ، هما : البنية العميقة Deep Structure والبنية السطحية Surface Structure . والبنية العميقة هي الأساس الذهني المجرّد لمعنىً معين ، يوجد في الذهن ويرتبط بتركيب جملي أصولي يكون هذا التركيب رمزاً لذالك المعنى وتجسيداً له ، وهي النواة التي لا بدّ منها لفهم الجملة وتحديد معناها الدّلالي.

والجملة النواة هي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه (٢) ، وهي الجملة التوليدية ، ويتفرع منها شقان : أحدهما الجملة التوليدية الاسمية ، وله أطر أهمها :

١- اسم معرفة + اسم نكرة ، مثل : محمدٌ رسولٌ.
٢- اسم استفهام + اسم معرفة ، مثل : أين محمدٌ ؟
٣- شبه جملة + اسم نكرة ، مثل : في الدار رجلٌ .

والثاني هو الجملة التوليدية الفعلية ، وله أطر أهمها :

١- فعل + اسم مرفوع (أو ما يسد مسدّه) ، مثل : جاء الرجلُ ، قُم .
٢- فعل + اسم مرفوع (فاعل) + اسم منصوب (مفعول به) ، مثل ، أنشد الشاعرُ القصيدةَ.
٣- فعل + مفعول به ضمير + فاعل ، مثل : زارك سعيدٌ.

وهذه الأطر جميعها قد يجرى فيها تغيير في مبانيها الصرفية(المورفيمات) أو فيما فيها من فونيمات ثانوية(النبر والتنغيم) فيترتب على ذلك تغيير في المعنى وتصبح الجملة جملة تحويلية

---

(١) الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الالسنية) ميشال زكريا ص ٣٣.
(٢) في نحو اللغة وتراكيبها . ص ٨٧.

في معناها ، اسمية أو فعلية في مبناها .

يقترح تشومسكي القيام بالتحليل إلى المؤلفات المباشرة بواسطة قواعد توليدية كما يقترح تمثيلاً ملائماً يُعرف بالمشجّر فيمثل الجملة بالعودة إلى مؤلفاتها المباشرة وبشكل يبين مختلف العلاقات القائمة بين عناصر التركيب وانتماء المؤلفات إلى فئات معينة . فجملة : ذهب الطالب الى المدرسة ، يمثلها المشجّر التالي :

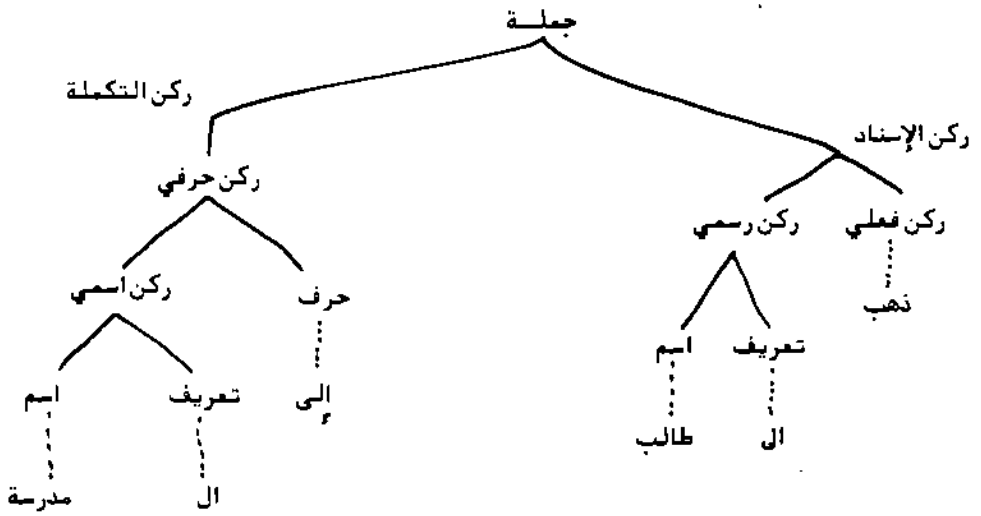

أما الجملة التوليدية الاسمية : محمدٌ رسولٌ فيمثلها المشجر التالي :

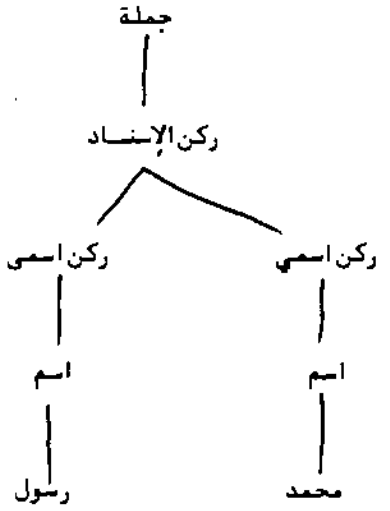

فالجمل التالية توليدية(المعنى) فعليّة (المبنى) :

- حَفَرَ زيدٌ .
- خلقَ اللهُ الأَرضَ .
- أكرمني محمدٌ .

والجمل التالية توليدية (المعنى) اسميّة (المبنى) :

- الله غفورٌ .
- في البيت رجلٌ .
- أين خالدٌ ؟.

أما عناصر التحويل التي تدخل الجملة فهي :

أولاً : الترتيب : يعتبر الترتيب من أبرز عناصر التحويل واكثرها وضوحا ، وهو فنّ من الفنون التي يأخذ بها الفصحاء وأصحاب البيان في أساليبهم فالعرب إذا اعتنت بشيء قدّمته .

وقد ورد من أساليب التقديم في الذكر الحكيم ما يؤكد انّ التقديم يكون لغرض المعنى وليس لغرض يتعلق بالبنية الشكلية : قال تعالى :" والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا ".(١)

وقال ايضا : "والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا " .(٢)

فتقديم لفظ الجلالة في الآيتين الكريمتين قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير .(٣)

فالترتيب الذي هو نقل مورفيم من موقع أصل له إلى موقع جديد مغيراً بذلك نمط الجملة ، ونلحظ أيضاً معناها إلى معنى جديد تربطه بالمعنى الأول رابطة واضحة ، هو عنصر من عناصر التحويل .

ثانياً : الزيادة : والزيادة كعنصر من عناصر التحويل هو ما يضاف إلى الجملة النواة(التوليدية) من كلمات يعبر عنها النحاة بالفضلات أو التتمات أو التكملات أو غير ذلك ، ويعبر عنها البلاغيون بالقيد ، يضاف إلى الجملة الأصل لتحقيق زيادة في المعنى ، فكل زيادة في المبنى

---

(١) النحل : ٧٢.
(٢) النحل : ٧٨.
(٣) في نحو اللغة وتراكيبها ص ٩١.

تعني زيادة في المعنى ، فإذا قلنا : جاء خالدٌ ، فإن هذه الجملة توليدية فعلية ، وإذا زدنا "مسرعاً" لتصبح الجملة : جاء خالد مسرعاً ، فإن الجملة ستصبح جملة تحويلية فعلية ، وذلك لتبين حال خالد عندما جاء ، وكل كلمة تضاف إلى الجملة يجب أن تسير في خط المبنى قبل أن تعطي معنى ، فهي ممثل صرفي لباب نحوى ، ويجب أن تأخذ الحركة الإعرابية المخصصة للباب النحوى الذي مثّلته، أو تكون مبنية فتكتفي بحركة البناء.

وإذا جاء التحويل بالزيادة أو الترتيب فيجب أن يكون خاضعاً لسلامة البنية الشكليّة في الجملة العربية.

فمثلاً ، جملة : فَهِم الطالبُ الدَّرْسَ ، جملة توليدية فعلية.

يجوز أن تأتي بالترتيب كما يلي :

الطالبُ فَهِمَ الدرسَ ، أو : الدرسَ فَهِمَ الطالبُ.

ولكن لا يجوز أن تكون : الدرسَ الطالبُ فَهِمَ ، ولا : الطالبُ الدرسَ فَهِم ، لأن هاتين الصيغتين لم تردا في كلام العرب الفصحاء.(١)

ومن هذا المنظار ننظر إلى جملة : كان البغيُ مكروهاً ، إلى أنها تحويلية اسمية ، تحولت بزيادة (كان) عنصر الزمن الماضي إلى الجملة النواة : البغيُ مكروهٌ ، التي بدورها توليدية اسمية. وهذا العنصر الجديد يقتضي حركة في الخبر ، " ولا يكون لهذه الحركة دور في المعنى وإنما هي حركة اقتضاء ليس غير ، وإنما الدور للعنصر ذاته ".(٢)

ويكون تحليل هذه الجملة على الشكل التالي :

كان : عنصر الاشارة إلى الزمن الماضي

البغي : اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة

مكروهاً : خبر ، أخذ الفتحة اقتضاء لكان.

بمسند

فتكون الجملة : عنصر زمن ماض + مسند إليه)= جملة تحويلية اسمية تحولت في معناها إلى الزمن الماضي . ويكون الترابط بين كلماتها كما يلي :

---

(١) الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية(الجملة البسيطة) ميشال زكريا ص ٤٠.

(٢) في نحو اللغة وتراكيبها ص ١٠١.

نفعل ذلك ، أيضاً ، عند تحليل جملة اسمية دخلت عليها "إنّ أو إحدى أخواتها " ، مع ذكر الفائدة التي اكتسبتها الجملة مثل التوكيد ، والتمني ، والترجي ، والتشبيه ... الخ.

وقد تتعرض الجملة التحويلية إلى أكثر من عنصر من عناصر التحويل ويؤدّي كل عنصر دوره في المعنى ، فجملة مثل :

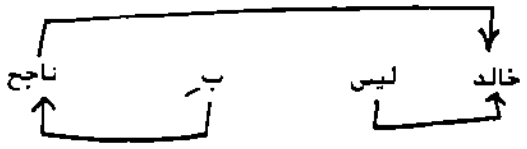

خالد : مبتدأ قدّم على (ليس) للأهمية " أو مسند إليه ".

ليس : عنصر نفي .

الباء : حرف توكيد.

ناجح : خبر أخذ الكسرة اقتضاء للباء .

وتحليل معناها كما يلي :

(مسند إليه) قُدِّم للأهمية + عنصر نفي + عنصر توكيد + مسند = جملة تحويلية منفيّة قدم المبتدأ للأهمية وخبرها موكّد في النفي.

والجملة مثل : والله إنّ خالداً لكريمٌ ، تكون مراحل تحويلها كالتالي :

خالد كريم = مسند إليه + مسند = جملة توليدية اسمية.

إنّ خالداً كريم = عنصر توكيد + مسند اليه + مسند = جملة تحويلية اسمية مؤكدة بموكد واحد.

إنّ خالداً لكريم = عنصر توكيد + مسند اليه + توكيد + مسند = جملة تحويلية اسمية موكدة والمسند فيها مؤكد بمؤكدين .

والله إنّ خالداً لكريم = توكيد + توكيد + مسند اليه + توكيد + مسند = جملة تحويلية مؤكدة بمؤكدين والمسند فيها مؤكد بثلاثة مؤكدات.

وجملة : نِعْمَ القائدُ خالدٌ ، تُحلّل كما يلي :

- خالدٌ قائد = جملة توليدية اسمية.
- خالدٌ القائد = جملة تحويلية اسمية دخلها عنصر التخصيص للتعظيم.
- القائد خالد = جملة تحويلية اسمية للتعظيم قدّم فيها المسند للتركيز.
- نعم القائد خالد= جملة تحويلية اسمية للتعظيم قدّم فيها المسند للتركيز ودخلها عنصر (نِعْمَ) لزيادة الثناء والتعظيم.

وجولة : "إذا السماء انشقّت " [1] تحلل كما يلي :

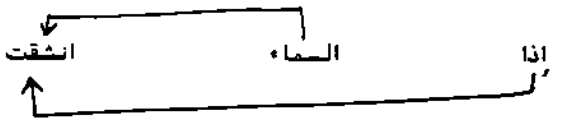

- انشقت السماء = جملة النواة توليدية فعلية.
- السماء انشقت = جملة تحويلية فعلية قدّم الفاعل للاهمية.
- اذا السماء انشقت = جملة تحويلية فعلية قدم الفاعل للأهمية وزيد عليها حرف شرط.

فالتحويل ، كما لاحظنا في الجمل السابقة ، يحدث بعنصر من عناصر التحويل وقد يحدث بأكثر من عنصر . والزيادة تكون في أول الجملة أو في وسطها أو في آخرها .

ثالثاً : الحـــــذف : وهذا العنصر الثالث من عناصر التحويل يكون بحذف ركن رئيس من أركان الجملة التوليدية ، فلا يكون هناك حذف إلّا من الجملة التوليدية ، ويكون الحذف لمعنى. وتبقى الجملة بعد الحذف تحمل معنى يحسن السكوت عليه ، وتحمل اسمها الذي كان لها قبل أن يجرى عليها التحويل.

فلو سأل سائل : مَنْ حَضَر ؟ وأجيب : خالدٌ ، فإن الكلمة "خالد " جملة تحويلية حذف أحد أركانها وهو " حضر " لغرض الإيجاز.

---

(١) الانشقاق : ١

وتحليل جملة " اللَّبَنَ " في الإجابة عن سؤال : ماذا شربت ؟ على النحو التالي :

الجملة النواة : شرِبْ + تُ + اللَّبَنَ = فعل + فاعل + مفعول به .

فتكون الجملة :

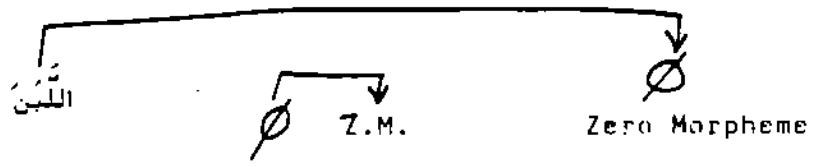

رابعا" : الحركة الإعرابية :

استعمل العرب الحركة الاعرابية للإبانة والافصاح عن ما في النفس ، فإذا قال المتكلم : الأسدُ ، فإن السامع يدرك أنه أراد الإخبار فقط. ولكنه إذا قال : الأسدَ ، فإن المعنى يتغير إلى معنى التحذير الذي هو في ذهن المتكلم ويريد أن يفصح عنه ، ولا يستطيع تغيير أي فونيم في الكلمة غير هذا الفونيم . فما كان التغيير في الحركة إلّا نتيجة للتغيير في المعنى .(1)

وعند تحليل جملة : الأسدَ ، نقول:

- هذا الأسدُ : الجملة النواة = توليدية اسمية . (إخبار).
- الأسدُ: جملة تحويلية (بالحذف) اسمية. (إخبار).
- الأسدَ: جملة تحويلية بالحذف وبتغيير الحركة الإعرابية ، اسمية.

وجاء التحويل بعد الحذف بتغيير الحركة ، لأن المتكلم أراد أن يحذّر (يحول الإخبار إلى تحذير) فلم يجد أمامه إلّا الحركة الإعرابية فحوّلها إلى فتحة. فالفتحة هنا جاءت لمعنى .

خامسا" : التنغيم :

التنغيم عنصر من عناصر التحويل في الجملة ، فالمتكلم قد يلجأ إلى التغيير في نبرة صوته إذا أراد تحويل الجملة من الإخبار إلى الاستفهام ، مثلاً ، دون أن يلجأ إلى استعمال أدوات الاستفهام. فنغمة الإخبار المجرّد نغمة صوتية ، وجملة:

---

(1) في نحو اللغة وتراكيبها ص ١٥٧.

جاءَ محمدٌ ، ترسم هكذا :

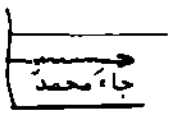

ولكن إذا أراد المتكلّم الاستفهام ، مثلاً ، فانه قد يلجأ إلى النّبر الذي هو :
أحد الفونيمات التي لها دور في مبنى الكلمات ، فجملة : جاء محمد؟

ترسم هكذا :

واذا أراد أن يؤكد بعض أجزاء الجملة فإنه يقوّي الصوت في كلمة معيّنة ليرتفع على غيره من أصوات الكلمة ذاتها ، أو كلمة من كلمات الجملة.

فجملة : إن محمداً مجتهدٌ ، ترسم هكذا:

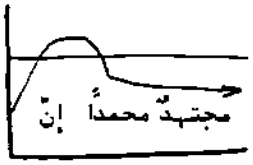

وجملة : ان محمدا" لمجتهد ، ترسم هكذا :

وهكذا نجد ان التنغيم عنصر من عناصر التحويل يفيد التوكيد او النداء في جملةٍ مثل :
يا محمد علي قادم ، ترسم هكذا

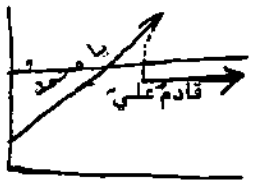

وتمثل المنطقة المنقّطة منطقة
انقطاع النَفَس .

قام الدكتور محمد علي الخولي بمحاولة لإدخال نوع من التجديد على علم النحو العربي فقد قام بتطبيق القواعد التحويلية على عيّنة من جمل اللغة العربية معتمداً طريقة اللغوى الأمريكي (شارلز فلمور) ، وكانت عيّنة مكونة من اثنتين وخمسين جملة واختار العيّنة بطريقة المعاينة الطبقيّة بحيث تضم العينة الأنماط الرئيسة في اللّغة العربية لتكون عيّنة ممثّلة . فقد اشتملت عيّنة الجمل التي اختارها لإجراء الدراسة عليها الموضوعات التّالية :(١)
المبتدأ والخبر ، وكان وأخواتها ، وإنّ وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، ولا النافية للجنس ، وأفعل التفضيل ،

(١) قواعد تحويلية للغة العربية د. محمد علي الخولي ص ٥٥ ، ٥٦.

والحال ، والصفة المشتقة (أحمر) ، والصفة غير المشتقة (الذي) ، والتوكيد ، والبدل ، والمنادى ، والإغراء ، والتحذير ، والاستثناء . وتعمّد الباحث بأن تشمل العيّنة التراكيب اللّغوية المهمة والشائعة واستبعد من العينة التراكيب النادرة الاستعمال من مثل : الاختصاص والاشتغال والتنازع والاستغاثة والندبة والترخيم واسم الفعل .(١)

وذكر الدكتور الخولي أنّ الأنماط التي تتم بها العمليات التحويلية هي :

١- الحذف : مثل : أ + ب ⟸ ∴ + ب .
٢- التعويض : مثل : أ ⟸ ب .
٣- التمدّد : مثل : أ ⟸ ب + جـ .
٤- التقلّص : مثل : أ + ب ⟸ جـ .
٥- الإضافة : مثل : أ ⟸ أ + ب .
٦- التبادل : مثل : أ + ب ⟸ ب + أ .

ثم أورد الدكتور الخولي القوانين الأساسية للفرضية التي تشرح العلاقات بين تراكيب اللغة وكانت خمسة قوانين على النحو التالي :

القانون الأساسي الأول : الجملة ⟸ (مشروطية) + مساعد + جوهر .

حيث السهم يعني أنّ الجملة تساوي أو تعوض بما يتبع على الجانب الأيسر من السهم .
والمشروطية وتعني الروابط الخارجية أو ظروف الزمان أو أدوات الاستفهام أو أدوات النفي .
ومساعد ليس موجوداً في القواعد العربية التقليدية ، لكنه موجود في قواعد اللغة الانجليزية .
وجوهر يستعمل للدّلالة على صلب الجملة أي جوهر الجملة هو الجزء الاساسي منها الذي يحمل معناها الرئيسي .

القانون الأساسي الثاني : المشروطية ⟸ { الروابط الخارجية ، ظروف الزمان ، أدوات الاستفهام ، أدوات النفي }

---

(١) السابق ص ٥٧ .

حيث ان الحاصرتين { } تدلّان على إمكانية اختيار واحد أو أكثر من العناصر المذكورة داخل الحاصرتين.

أما الروابط الخارجية فهي تلك الكلمات أو التعابير التي تأتي في أول الجملة عادة لتربط بين هذه الجملة والجملة السابقة لتوضح نوع العلاقة المنطقية بين الجملتين، مثل : ولهذا ، و"بناء على ذلك " ، "وبالرغم من ذلك " ... وغيرها.

القانون الاساسي الثالث :

الجوهر ← فعل + (محور) + (مفعول به غير مباشر) ≠ (مكان) ≠ (اداة) + (فاعل)

والمحور يدل على الكلمة التي هي محور التركيز في الجملة . والمفعول به غير المباشر يشير إلى ما يماثل المفعول به الأول في اللغة العربية . والمكان يشير إلى مكان وقوع الفعل سواء أكان الظرف أو شبه الجملة. والأداة تشير إلى الاداة التي يتم بها حدوث الفعل، مثل : القلم في جملة : كتبت بالقلم . والفاعل لا يشير إلى الفاعل النحوي الظاهري ، بل إلى الفاعل الحقيقي . فإذا قلنا "فتح المفتاحُ البابَ " فلا يكون (المفتاح) فاعلاً هنا بمعنى الفاعل المقصود حسب دلالة الاصطلاح ، بل هو الأداة . أما الفاعل الحقيقي فهو الشخص الذي قام باستعمال المفتاح ، وهو ليس مذكوراً في هذه الجملة .(١)

القانون الأساسي الرابع : { محور / مفعول غير مباشر / مكان / أداة / فاعل } ← العبارة الاسمية

والقوسان الحاصران { } يدلان على أنّ أي عنصر داخلهما يجري تعويضه بالعبارة الاسمية .

والسهم يدل على التعويض ، والعبارة الاسمية هي العبارة التي تتكون من اسم وتوابعه وستوضح في القانون الخامس .

القانون الأساسي الخامس :

العبارة الاسمية ← حرف جر + (معرَّف) + (جملة) + اسم.

---

(١) قواعد تحويلية للغة العربية . محمد علي الخولي ص ٦٤.

والمعرَّف من أمثلته (أل) التعريف ، وضمائر الإضافة في مثل (كتابي ، كتابك) ، ولا بد أن تحتوى العبارة الاسمية في التركيب الاساسي ، أى التركيب الباطني ، على عنصرين هما : جارّ واسم.

ثم أخذ المؤلف يطبق هذه القوانين على عينة الجمل التي اختارها لتحليلها ، وإنى مورد هنا بعض الأمثلة ، فمثال ذلك :

الجملة رقم(٢) وهي: أعطى الولد سميرًا كتابًا .

حلّلها كما يلي : أعطى + الولد + سميرًا + كتابًا .
مساعد ، فعلية + فاعل + مفعول + محور

والجملة رقم(٤) فتحَ المفتاحُ البابَ

تحلّل كما يلي : فتح + المفتاح + الباب .
مساعد ، فعلية ، + أداة + محور .

والجملة رقم(٤٤): مشى + الولدُ + سميرٌ + أمس
تحلل كما يلي : مساعد ، فعلية + فاعل أ + فاعل أ + زمان.

والجملة رقم(٤٨) : ألا + تساعد ن + ي ؟
تحلّل كما يلي : استفهام + مساعد ، فعلية + محور

وقد اعترف المؤلف بمدى الصعوبة التي يجدها دارس القوانين التحويلية ، ويرى أنه بإمكاننا ادخال مثل هذه الدراسات على نطاق واسع في المرحلة الجامعية للطلاب المتخصصين في دراسة اللغة ، وعلى نطاق ضيق في المدارس الثانوية. كما يرى المؤلف أن ادخال القواعد التحويلية للغة العربية إلى قاعات الدرس لا يعني احلالها محل القواعد التقليدية ، (١) "فليست القواعد التحويلية بديلاً عن القواعد التقليدية ، وإنما هي مكمّلة لها"

(١) قواعد تحويلية للغة العربية . محمد الخولي ص ٢١٥.

ويبدى الدكتور محمد الخولي في نهاية بحثه بعض التحفظات على القوانين التحويلية التي رسمها في البحث ويبيّن أنّ القواعد التحويلية ليست شاملة جامعة ، كما أنها لا تعني تغيير اللغة ذاتها ، فاللغة هي هي لا تتغير سواء أوضعنا لها قواعد تحويلية أم تقليدية . إنّما يتغير هو وصف اللّغة وليست اللغة ذاتها .

إنّ هذا الجانب من الدراسات لم يجد حظه من الانتشار في دراسة اللغة العربية لقلة المتخصصين من الباحثين فيه ، وبالتالي تطبيق هذه القوانين التحويلية على اللغة العربية يحتاج إلى وقت طويل وجهد من المدرسين والطلبة بله الباحثين ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ؛

تجد هذه الدراسات معارضة من النحويين الذين ألِفوا النحو العربي التقليدي الذي وصل إلينا عبر هذا الكمّ الهائل من المادة النحوية التراثية .

الباب الثالث
النتائج

قمت باستعراض جلّ محاولات التجديد والتيسير والتبسيط ، وأبرزت الخطوط العريضة التي رسمها كل فريق في محاولته.

ولكن ، هل هناك محاولة بين تلك المحاولات الكثيرة تعدّ رائدة ؟ وهل جدّد النحو ؟ أو يُسّر للناشئين حقًا ؟ وهل أضيء الطريق ليشرق النحو العربي لنسير على هديه ؟ هل زالت الصعوبات حقًا ؟ وهل خفتت الأصوات التي ارتفعت تشكو صعوبة النحو ؟.

يقول الدكتور ابراهيم السامرائي في بحث قدّمه لاتحاد المجامع اللغوية العلمية في الدورة التي عقدت في عمان سنة ١٩٧٨م " [1] وما زلنا حتى يومنا هذا نجري في هذه الدّوامة ، تلك هي اننا نحسّ بالحاجة إلى الجديد حتى إذا باشرنا العمل لم نغيّر جوهرًا ولم نهدم بناءً ، وإنّما نُموّه مظاهر ونُحسّن قديمًا ببهرج من كلام جديد لا يبتعد عن الأمثلة التي تتصل بعصرنا ، لم نستعمل "ضرب " و "زيدًا" و " عمرًا" وإنّما نقول : "يزرع القطن في أرض مصر " ، و " يجود الفرات بالخيرات " ، و " بردى يُصفّق " وشيء مثل هذا ، فهل ترانا اسسنا جديدًا وأفدنا علمًا وأحدثنا نظرية جديدة؟"

وهناك فريق آخر يرى عكس ذلك إذ انهم يعتبرون أي إصلاح للنحو مساسًا بالدّين والتاريخ والحياة العربية ، والنحو عندهم ليس بحاجة إلى هذا الإصلاح ، فهو كامل البنيان وطيد الأركان. [2]

---

(١) تعليم اللغة العربية في رمع القرن الاخير ص ١٢٩.

(٢) الجملة النحوية نشأة وإعرابا" ص ٧٢ ، وانظر كذلك بحث الدكتور عمر فروخ المقدمة لاتحاد المجامع اللغوية العلمية المنشور في تعليم اللغة العربية في رمع القرن الأخير ، ندوة عمان ص ٢١٤، وانظر "فصول في فقه اللغة " ص ٤١٥.

إن الذى مارس التعليم ، في أى مرحلة من مراحله ، ليلمس حقاً تعثر الطلاب وهم يتعلمون اللغة ، ولا سيما النحو منها ، وينظر الى الطلاب وقد انهوا المرحلة الثانوية وهم لا يكادون يقيمون جملة سليمة .

ولكن !

عند بحث أى مشكلة يجب ان نتعرف الاسباب الحقيقية الكامنة وراءها - فالبحث يجب أن يتحول إلى بحث اسباب ضعف الطلاب في اللغة العربية . وبادىء ذى بدء أبادر فاقول :

إن التيسير والتجديد لا يكونان بالخروج على اللغة وسلامتها ، وإنما بتذليل صعوباتها وتقديمها بأساليب سهلة ، فإن العلوم كافة تخضع للتطور والتجديد ، وإن مضىّ الزمن يقتضي تناول النحو بحسب ما حدث من تطور في اللغة ومفهوم الناس لها ، وبذلك نكون قد حققنا رجاء الشاعر حافظ ابراهيم حين قال على لسان اللغة :

فَلا تَكِلُونِي لِلزَّمَانِ ! فَإِنَّنِي ... أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَحِينَ وَفَاتِي !!

إننا بخدمتنا للغتنا - لغة القرآن الكريم - وتذليل صعوباتها وتقديمها بأسلوب سهل ميسّر نقوم بعمل مقدّس .

إن هذا التراث النحوى يسجل تفكير أمتنا وعلمائنا في مسيرة حياتها ، فيجب أن لا ننادي بهدمه ، أنا مع الذين يقولون إن النحو صخرة في دربنا ، ولا يكون الحل باقتلاع هذه الصخرة ، فان في اقتلاعها ضياعاً لمعالم هذا الدرب ، ولكن بتهذيب هذه الصخرة ، وتحسينها واظهارها بالمظهر الحسن .

إن الكتب المدرسية لم تقم مادتها على ندوات الفراء والكسائي ، كما يقول البعض ، بل على

اللغة السهلة الميسرة ، وهي تغصُّ بالامثلة من حياتنا اللغوية اليومية ، بعيدة عن التعقيد والمنطق والفلسفة ، ولا يمكن أن يكون الحل كما يراه البعض باستبدال الحروف اللاتينية أو الاغريقية بالحروف العربية ، ولكن يكون بالرجوع إلى منابع هذه اللغة الشريفة والارتواء منها حتى تستوى الالسن .

إن اهمال اللغة هو اقتلاع لهذه الامة من جذورها .

" واللَّهُ مُتِمُّ نورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الكَافِرُون ".(١) صدق الله العظيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن مضى على هديه إلى يوم الدين .

---

(١) الصف : ٨

الكشافـــــات والفهـــــارس

١ـ كشاف الآيات القرآنيـة الكريمـــة

٢ـ كشاف الاحاديث النبوية الشريفـة ٠

٣ـ كشاف الاعـلام :

أ ـ كشاف الاناسين ٠

ب ـ كشاف الاماكن والبلدان ٠

ج ـ كشاف القبائل والاقوام ٠

٤ـ كشاف الشعـر ٠

٥ـ كشاف المصادر والمراجع ٠

٦ـ ملخص باللغة الانجليزية ٠

٧ـ كشاف المحتويـات

١ـ كشاف الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقمها	الصفحة
" سورة البقرة "		
* ذلكَ الكتابُ لا ريبَ فيه هدىً للمتقين	٢	١٤٢
* وهوَ الحقُّ مصدقاً لِمَا	٩١	٦٩
* وصدٌّ عن سبيلِ اللّهِ وكفرٌ به والمسجدِ الحرام	٢١٧	١٤٥، ١٩٢
* يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مُسَمّىً فاكتُبوهُ وَلْيَكْتب بينَكم كاتبٌ بالعَدْل .	٢٨٢	١٦
" سورة آل عمران "		
* قال كذلكِ اللّهُ يخلُقُ ما يشاءُ	٤٧	٤٥
* وإن تصبِرُوا وتتّقوا لا يَضُرُّكُم كَيْدُهُم شيئاً	١٢٠	١١٧
" سورة النساء "		
* واتّقوا اللّه الذي تساءَلون بهِ والأرْحامَ	١	٣٤، ١٤٥، ١٩٢
* إلاّ الّذين يَصِلون إلى قوم بينَكُم وبَيْنَهم ميثاقٌ أو جاءُوكُم حَصِرَتْ صُدورُهم	٩٠	١٧٨
* وَيَسْتَفْتُونَك في النّساء قلِ اللّهُ يُفْتيكُم فيهنَّ وما يُتْلى عَليكم	١٢٧	١٩٢
* وإنِ امرأةٌ خافت من بَعْلِها نُشُوزاً	١٢٨	١٤٦
* والمقيمينَ الصلاةَ والمُؤْتونَ الزّكاةَ	١٦٢	٢٠٤
" سورة المائدة "		
* إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئُون والنّصارى	٦٩	٢٠٤

الآيــة	رقمهـا	الصفحة
" سورة الانعام "		
* وَتِلْك حُجَّتُنا آتيناها ابراهيم على قومه ... وكُلًّا فَضَّلْنَا على الْعَالَمين .	٨٣، ٨٤ ، ٨٥ ٨٦	٨٦
* إنّ اللّهَ فالقُ الحَبِّ والنَّوى يُخْرِجُ الحيَّ من الميّت ومُخْرِجُ الميّتِ من الحيِّ .	٩٥	٩٠
* وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتلَ اولادِهِم شركاؤُهُم	١٣٧	٣٤ ، ١٩١
" سورة الأعراف "		
* إنّ الذين تدعون من دون الله عبادٌ أمثالُكم	١٩٤	١١٦
" سورة التوبة "		
* أنّ الله بريءٌ من المشركين ورسولُه	٣	١١، ٧٤، ١٣٧
* وإن أَحَدٌ مِنَ المشركين استجارك فأَجِرْهُ	٦	١٤٦ ، ٢٠٠
" سورة هود "		
* أنُلْزِمُكُمُوهَا وأنتم لها كارهون	٢٨	
* وإنّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم ربُّك أعمالَهُم	١١١	١٤٠
" سورة الحِجر "		
* إنّا نحن نزّلنا الذكرَ وانّا له لحافظون	٩	٤، ١٤
" سورة النحل "		
* والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً .	٧٢	
* والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً	٧٨	

الآيـة	رقمهـا	الصفحة
" سورة الإسراء "		
* أَوْ تَرْقَىٰ فِي السَّمَاءِ ۖ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرَؤُهُ	٩٣	١٦
" سورة طـه "		
* فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ	٢٠	١٢٦ ، ١٧٧
* إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ	٦٣	٩١ ، ٩٦
" سورة الفرقان		
* وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا	٥	١٦
" سورة الشعراء		
* فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ	٣٣	٢٦ ، ١٧٧
* بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ	١٩٥	٨
" سورة ص "		
* قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ	٧٥	٣٠
" سورة الفتح "		
* مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ	٢٩	٨٦
" سورة الصف "		
* وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ	٨	٢١٧
" سورة نـوح "		
* وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا	٢٣	٨٦

الآيـة	رقمهـا	الصفحة
" سورة عبس "		
■ وَفَاكِهَةً وَأَبًّا	٣١	٩
" سورة الانشقاق		
■ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ	١	١٢٥
" سورة الاخلاص "		
■ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ	١	١١٠

- ارجعن مأزورات غير مأجورات . ١٣٢
- أرشدوا أخاكم فإنّه قد ضلّ . ١٢
- أنا مدينةُ العلم وعليٌّ بابُها . ١٨
- أنا من قريش ونشأت في بني سعد فأنّى لي اللّحن . ١٧
- حمي الوطيس . ١٣٢
- خذها بما معك . ١٢٩
- رحم الله امرءاً أصلح من لسانه . ١٢
- زوجتكها بما معك من القرآن . ١٢٩
- الظلم ظلمات يوم القيامة . ١٣٢
- عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّ امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إنّ امّي ماتت ، وعليها صوم شهر رمضان . فقال : أرأيتِ لو كان عليها دَيْنٌ أكُنْتِ تقضينه ، قالت : نعم ، قال : فَدَيْنُ اللّهِ أحقُّ بالقضاء . ١٨٧
- كاد الحسد يغلب القدر ، وكاد الفقر أن يكون كفراً ١٣١
- ليس من امْبرِّ امْصِيامْ في امْسَفَر . ١٣٢ ، ١٥١
- مات حتف أنفه . ١٣٢
- ملّكْتُكَها بما معك . ١٢٩
- لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن . ١٦

٣ـ كشـــاف الاعـــلام

أ ـ كشـاف الاناســين

آدم (عليه السلام) ٠ ٦٧
الأخفش الصغير = علي بن سليمان بن الفضل
الأصمعي = عبد الملك بن قُرَيْب
الأعشى = ميمون بن قيس
الأعمش = سليمان بن مهران
إبان بن عبد الحميد اللاحقي ٦٧
ابراهيم أُنيس ٧، ٢٢، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٧، ١٤٦، ١٦٩، ١٩٤، ٢٠٤، ٢٠٥
ابراهيم بن ادهم ١٧
ابراهيم بن السرى بن سهل = أبو اسحاق الزجاج ٦٣ ، ٧٦ ، ١١٧ ، ١٢١
ابراهيم بن هرمة ٢١
ابراهيم السامرائي ٥٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٦ ، ٢١٤
ابراهيم الشبترى النقشبندي ٥ ، ٧١
ابراهيم مصطفى ٧ ، ٢٤ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٤٦ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣، ٢٠٣ ، ٢٠٨، ٢١١
ابراهيم النخعي ١٩٢
ابن الاثير = نصرالله بن محمد بن عبد الكريم
ابن جني = عثمان بن جني
ابن الحاجب = عثمان بن عمر
ابن خالويه = الحسين بن احمد
ابن خروف = علي بن محمد بن علي
ابن خلدون = عبد الرحمن بن محمد

ابن دريد = محمد بن الحسن

ابن السكيت = يعقوب بن اسحاق

ابن سنان الخفاجي = عبدالله بن محمد بن سعيد

ابن سيده = علي بن احمد بن سيده

ابن سيرين = محمد بن سيرين

ابن الضائع = علي بن محمد بن علي

ابن عصفور = علي بن مؤمن بن محمد

ابن قتيبة = احمد بن عبدالله بن مسلم

ابن كَيْسان = محمد بن احمد

ابن مالك = محمد بن عبدالله

ابن مضاء القرطبي = احمد بن عبد الرحمن

ابن منظور = جمال الدين محمد بن مكرم

ابن معطي = يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور

ابن النّديم = محمد بن اسحاق

ابن هشام = عبدالله جمال الدين بن يوسف

ابن يعيش = يعيش بن علي

ابو اسحاق الزّجّاج = ابراهيم بن السرى بن سهل

ابو الاسود الدؤلي = ظالم بن عمرو بن سفيان

ابو البقاء العكبرى = عبدالله بن الحسين

ابو البركات الانبارى = عبد الرحمن بن محمد

ابو بكر الصديق = عبد الله بن ابي قحافة

ابو بكر السراج = محمد بن سهل

ابو بكر محمد بن قاسم الانبارى = محمد بن قاسم

ابو جعفر النحاس = احمد بن محمد بن اسماعيل

ابو حنيفة = النعمان بن ثابت

ابو حيان النحوى = محمد بن يوسف

ابو ذؤيب الهذلي = خويلد بن خالد بن محرّث

ابو زكريا الفراء = يحيى بن زياد

ابو زيد = سعيد بن اوس بن ثابت

ابو سعيد السيرافي = الحسن بن عبدالله

ابو شامة المؤرخ ٧٠

ابو شهاب الزهري ١٧٨

ابو صخر الهذلي ١٧٨

ابو الطيب اللغوي = عبد الواحد بن علي

ابو الطيب المغربي ١٣٠

ابو العباس الشنتمري ٦٨

ابو عبدالله الطوال ٦٣

ابو علي الفارسي = الحسن بن احمد بن عبد الغفار

ابو عبيدة = معمر بن المثنى

ابو عمرو بن العلاء = زبّان بن عمار

ابو منصور الثعالبي = اسماعيل الثعالبي

ابو موسى الاشعري ١٨٧

ابو النجا خلف المصري = خلف المصري

ابو يوسف الفقيه ٢٧

احمد امين ٨٨ ، ٢١١

احمد بن صابر النحوي ١٦٩

احمد بن عبد الرحمن = ابن مضاء القرطبي ٢٤ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٦ ، ٧٣ ، ٧٩ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٩٣ ، ١٩٩ ، ٢٠٥

احمد بن عبدالله بن مسلم = ابن قتيبة ١١٩ ، ١٥١

احمد بن فارس ٩ ، ١٠ ، ١٧ ، ٣٥ ، ٤٠ ، ٥٠ ، ٧٥ ، ١٠٣ ، ١٦٨ ، ١٧٦ ، ١٨٦

احمد بن محمد بن اسماعيل = ابو جعفر النحاس ٦٣ ، ١٢٢ ، ١٩٩

احمد بن منصور اليشكري ٢٨

احمد بن يحيى ثعلب ١٢١ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ١٧٦ ، ١٨١

احمد شاكر ٤٢

احمد عبد الستار الجواري ٩٤ ، ١٥٦

احمد يوسف دقاق ٦٥

ادوارد سابير ١٦٢

ارسطو ١٦ ، ٢١ ، ٣٧

اسماعيل الثعالبي = ابو منصور الثعالبي

امرؤ القيس ١٣ ، ٩٤ ، ١٤٠ ، ١٨٣

امين الخولي ٩١ ، ١٩٩

انس بن مالك ٩ ، ١٣١

أنو شروان ٦٧

انيس فريحة ١٦

الباقلاني = محمد بن الطيب

البدر الدماميني ١٣٠
بكر بن محمد بن بقية = المازني ٤٠ ، ١٩٧
تشومسكي ١٦٣ ، ١٦٤

تمام حسان ١٤ ، ٢٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٦٥ ، ١٧٠ ، ١٧٩ ، ٢٠٦

التهانوى = محمد بن علي القاضي

ثعلب = احمد بن يحيى

الجاحظ = عمرو بن بحر

جبير بن مطعم ١٣١

الجرمي = صالح بن اسحاق

جرير بن عطية ١٤٥ ، ١٨٠

جعفر بن يحيى البرمكي ١٢٦

جمال الدين محمد بن مكرم = ابن منظور ٤١ ، ١٥١
جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال = السيوطي ١١ ، ١٧ ، ٢٨ ، ٤١ ، ٥٠ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٧٦ ، ٨٢ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٥٥ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٩١ ، ١٩٢

حافظ ابراهيم ٢١٦

حامد المؤمن ٥٧

الحريري = القاسم بن علي

حسان بن ثابت

الحسن بن احمد بن عبد الغفار = ابو علي الفارسي ٤٠ ، ٥٥ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ١١٦ ، ١٥٤ ، ١٦٨ ، ١٧١ ، ١٩٣ ، ١٩٩

الحسن بن عبدالله = ابو سعيد السيرافي ٤٠ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ١٥٨

الحسن البصري ١٧٨

الحسن بن قاسم المرادى ٤١ ، ٥٠ ، ٧٠

الحسين بن خيزران ٦٨

الحسين بن احمد = ابن خالويه ١٥١

حماد بن سلمة ٣٠

حمزة بن حبيب الزيات ٣٤ ، ١٤٥ ، ١٩٢

حمزة بن عبد المطلب ١٨

حنين بن اسحاق ١٦

خديجة الحديثي ١٢٧ ، ١٣٢

خلف الاحمر ٤٠ ، ٥٣ ، ٦٧ ، ١٧٩ ، ١٩٧ ، ١٩٨

الخليل بن احمد الفراهيدى ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٦٧ ، ٧٦ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٩٠ ، ١٩٧

خلف المصرى = ابو النجا ٧١

خليل عمايرة ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٦٥

خويلد بن خالد بن محرّث = ابو ذؤيب الهذلي

درستويه = عبدالله بن جعفر

دي بور ١٤

راعي الابل النميري ١٤٥
الربيع بن عبدالرحمن السلمي ١٧
رجاء بن حيوة ١٣٢
رضي الدين الاستراباذي ٤١ ، ٦٤ ، ١٣٠
رفيع بن سلمة ١٩٧
الرماني = علي بن عيسى
رمضان عبد التواب ١٣٢
الرياشي = العباس بن الفرج
ريمون طحان ٩٧
زبان بن عمار = ابو عمرو بن العلاء ٢٢ ، ٢٦ ، ٣٢ ، ٣٩ ، ٢٤ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٥٣ ، ١٧٥ ، ١٨٩
الزبيدي = محمد بن الحسن الاندلسي
الزجاجي = عبد الرحمن بن اسحاق
الزمخشري = محمود بن عمر
الزهري = ابو محمد ١٣٧
زهير بن ابي سلمى ١٤ ، ١٣٠
زياد بن أبيه ١٢
زياد بن معاوية = النابغة الذبياني
زيد بن ثابت ١٧ ، ٢٨
سالم بن احمد المنتجب ٦٨
السبكي = علي بن عبد الكافي بن علي
السدوسي = مؤرج بن عمرو
سعيد بن اوس = ابو زيد ١٣٢ ، ١٥١ ، ١٧٦
سعيد الافغاني ٢٢ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٩١ ، ٢٠٦

سعيد بن جبير ١١٦
سعيد عقل ٢٠١
سلامة موسى ٢٠١
سليمان بن مهران = الاعمش
سويرس سيبوخت ١٦
سيبويه = عمرو بن عثمان بن قنبر
السيوطي = جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال
سعيد مسعدة = الاخفش الاوسط ٣١ ، ٤٠ ، ٦٣ ، ٩٩ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٧٨ ، ١٩٨

الشاطبي = محمد بن علي
الشافعي = محمد بن ادريس
شهاب الدين احمد بن يهود الدمشقي ٧١
شهاب الدين محمد بن احمد الخوى ٧١
شوقي ضيف ٧ ، ٢٤ ، ١٥٦ ، ٢٠٥ ، ٢١١
صالح بن اسحاق الجرمي ٢٧ ، ١٤١
صبحي الصالح ٢٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٣٣
طرفة بن العبد البكرى ١٤
طلحة بن مصرف ١٩٢
طه حسين ٣٦ ، ٨٨ ، ١٩٤ ، ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٨ ، ٢١١
ظالم بن عمرو = ابو الاسود الدؤلي ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٦ ، ٧٤
عائشة ام المؤمنين ٣٨
عباس بن عبد المطلب ١٨
العباس بن الفرج = الرياشي ٦٣
عباس حسن ٤٢ ، ٥١ ، ١٤٧ ، ١٥٦

عبد الرحمن بن اسحاق = الزجاجي ٢٧ ، ٤٠ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٣ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ١١٢ ، ١٥٣ ، ١٦٨ ، ١٩٩ .
عبد الحميد السيد طلب ١٣٣ ، ١٧٧
عبد الرحمن ايوب ١٥٦
عبد الرحمن بن عيسى الهمداني ١٥٩
عبد الرحمن بن محمد = ابو البركات الانباري ٢٠ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٥٢ ، ١٢١ ، ١٤٣ ، ١٨٨
عبد الرحمن بن محمد = ابن خلدون ١٥ ، ٤٨ ، ٦٠ ، ٨١ ، ١٦٨
عبد الرحمن بن هرمز ٢٦
عبد السلام هارون ٤٢ ، ٤٥ ، ٥٤ ، ٦٢
عبد العزيز بن رباح ٦٥
عبد العليم ابراهيم ٢٠٦
عبد القادر البغدادي ٤٢ ، ٦٥ ، ١٢٠ ، ١٣٠
عبد القاهر الجرجاني ٦ ، ٤١ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ١٥٢ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٤
عبدالله بن ابي اسحاق الحضرمي ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٩ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٨٩ ، ١٩٠
عبدالله بن عمر ٣٨
عبدالله بن السيد البطليوسي ٦٣
عبدالله بن عامر ٣٤ ، ١٩١
عبدالله بن عباس ١٠ ، ١١ ، ٢١ ، ٢٧ ، ٣٨ ، ١٨٧ ، ١٨٨
عبدالله بن ابي قحافة = ابو بكر الصديق ١٣ ، ١٧ ، ١٧٤
عبدالله بن الحسين = ابو البقاء العكبري ٤١ ، ١٢١
عبدالله بن محمد بن سعيد = ابن سنان الخفاجي ١٥٦ ، ١٥٩
عبدالله جمال الدين بن يوسف = ابن هشام ٤١ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٨٠ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٦٨ ، ١٧١
عبدالله بن جعفر = درستويه ١٢١
عبدالله بن مسعود ٢٢ ، ٣٨

عبد المتعال الصعيدى ٢٤ ، ٩٠ ، ٩١ ، ١٠١

عبد المجيد الشافعي ٨٨ ، ٢٠٨

عبد الملك بن قُرَيْب = الاصمعي ١٠ ، ٤٠ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٣٣ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٨٤

عبد الملك بن مروان ١٣

عبد الواحد بن علي = ابو الطيب اللغوى ١٠٤ ، ١٢٣ ، ١٧٩

عبد الواحد بن محمد بن علي = المالقي ٤٩

عبده الراجحي ٢٩ ، ٢٠٦

عثمان بن جني = ابن جني ١٠ ، ٢٠ ، ٢٩ ، ٤٠ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٠ ، ١٠٣ ، ١١٦ ، ١٣٧ ، ١٤٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٦٨ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٣ ، ١٨٨ ، ١٩٣ ، ١٩٨

عثمان بن عمر = ابن الحاجب ٤١ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٨٠ ، ١٦٨

عدي بن حاتم ١٩

عز الدين التنوخي ٥٣

عفيف دمشقية ٢٣ ، ١٧٨

علي بن ابي طالب ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٦ ، ٣٨ ، ١٧٤

علي بن الجهم ٦٧

علي بن احمد = ابن سيده ١٥١

علي بن عبد الكافي بن علي = السبكي ٥٢

علي بن عيسى = الرماني ٤٩ ، ١٢١

علي بن المبارك الاحمر ١٢٦ ، ١٢٨

علي بن محمد الجرجاني ١٥١

علي بن محمد بن علي = ابن خروف ١٢٨ ، ١٢٩

علي بن محمد بن علي بن يوسف = ابن الضائع ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩

علي بن مؤمن بن محمد = ابن عصفور ٤١ ، ١٤٣

علي بن محمد الهروى ٤٩

علي الجارم ٦١ ، ٨٨ ، ٢٠٨ ، ٢١١

علي الحمد ٥٥

علي بن سليمان بن الفضل = الاخفش الصغير ٦٣

علي عبد الواحد وافي ٨١

عمر بن الخطاب ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ٣٨ ، ١٣١ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٧
عمر بن عبد العزيز ١٢٧

عمرو بن بحر = الجاحظ ١٧ ، ٣١ ، ٣٢ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٩٨

عمرو بن عثمان بن قنبر = سيبويه ٦ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٤ ، ٦٢ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٩٠ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ١٩٠ ، ٢١٢ .

عيسى بن عمر ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٩ ، ١٢٠ ، ١٢٨

فائز فارس ٥٧

فردينان دى سوسير ١٦٢

الفرزدق = همام بن غالب

فون كريمر ١٥

الفيروز ابادى = مجد الدين محمد بن يعقوب

فتح بن موسى الخضراوى ٧٠

القاسم بن علي = الحريرى ٦٨

القاسم بن محمد ١٣٢

قتادة بن دعامة السدوسي ١٩٢

قطرب = محمد بن المستنير

القفطي = علي بن يوسف ٣٩ ، ٥٥

كاظم بحر المرجان ٦٢

الكسائي = علي بن حمزة ٦ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٤٠ ، ٦٣ ، ١٠٤ ، ١١٦ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٤ ، ١٤٤ ، ١٧٦ ، ١٨٢ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢١٦

كمال محمد بشر ٥٥ ، ٢٠٠

الكميت بن زيد الاسدى ١٤٥

لويس عوض ٢٠١

ليونارد بلومفيلد ١٦٢

محمد (صلى الله عليه وسلم) ٣ ، ٧ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٧ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٥١ ، ١٧٤ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ٢١٧

مؤرج بن عمرو = السدوسي ١٥١

مازن المبارك ١٥٦

المازني = بكر بن محمد بن بقية

المالقي = عبد الواحد بن محمد بن علي

المبرّد = محمد بن يزيد

متّى بن يونس ١٥٨

المستعين بالله ٦٧

مصطفى الشكعة ٣٨

مصطفى الغلاييني ٦١ ، ٢٠٦

مصطفى نظيف ١٥

معاذ بن جبل ٢٧ ، ١٨٦

معاذ الهراء ٦٣

مكي بن ابي طالب ٤٠ ، ٥٢ ، ١٢٢ ، ١٤٢ ، ١٥١

محمد احمد عرفة ٨٧

محمد بن احمد = ابن كيسان ٤٥ ، ١٢١

محمد ابو بكر ابراهيم ٨٨ ، ٢٠٨

محمد بن الحسن الاندلسي = الزبيدى ٤٠ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٩١ ، ١٩٩

محمد بن الحسن = ابن دريد ٤٠

محمد بن الحسن ٢٩ ، ١٨٧

محمد بن سيرين = ابن سيرين ١٣٢

محمد بن الطيب = الباقلاني ٩

محمد بن علي = الشاطبي ١٣١

محمد بن علي القاضي = التهانوى ١٥١

محمد بن قاسم = ابو بكر الانبارى ٥٢

محمد بن يوسف = ابو حيان النحوى ٣٥ ، ٣٦ ، ٤١ ، ٥٠ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٤٤ ، ١٩٢

محمد ضارى حمادى ١٣٤

محمد عبد الخالق عضيمة ٤٥ ، ١١٧ ، ١٨١

محمد عيد ١٣٠ ، ١٣٣ ، ٢٠٦

محمد الكسار ٧ ، ٢٠٣

مجد الدين محمد بن يعقوب = الفيروز ابادى ١٥١

محمد بن ادريس = الشافعي ٢٨ ، ١٨٨

محمد بن اسحاق = ابن النديم ٣٨

محمد جمال الدين بن عبدالله = ابن مالك ٤١ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٣ ، ١١٢ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٤٤ ، ١٦٨

محمد بن المستنير = قطرب ٤٠ ، ٧٥ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٥١ ، ٢٠٤

محمد بن سهل = ابن السراج ٢٠ ، ٣٥ ، ٤٠ ، ٤٦ ، ٦٣ ، ١١٦ ، ١٤٢ ، ١٥٤ ، ١٦٨

محمد محيي الدين عبد الحميد ٤٢ ، ١٩٢

محمد بن مصطفى بن رسلان = النعساني ٣٤

محمد بن يزيد = المبرد ٣٢ ، ٣٥ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٤١ ، ١٥١ ، ١٦٨ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ١٩٤

محمود حسني محمود ١٣٤

محمود شاكر ٤٢

محمود بن عمر = الزمخشرى ٣٤ ، ٤١ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٨ ، ١٤٢ ، ١٥١ ، ١٦٨ ، ١٧١

محمد علي الخولي

محيي الدين رمضان ٧
معمر بن المثنى = ابو عبيدة ٣٤ ، ١٢٢ ، ١٣٢ ، ١٥١ ، ١٩٧
مهدي المخزومي ٩٧ ، ١٦٥ ، ١٧٠ ، ٢٠٦
ميمون بن قيس = الاعشى ١٤٦
النابغة الذبياني = زياد بن معاوية
نافع بن الازرق ١١
نصر بن عاصم ٢٦
نصر الله بن محمد بن عبد الكريم = ابن الاثير ١٥١
النضر بن شميل ٢٩
النعمان بن ثابت = ابو حنيفة ٢٨ ، ٢٩ ، ١٨٧
النعساني = محمد بن مصطفى بن رسلان
نهاد الموسى ٩٨ ، ٩٩ ، ٢٠١
هارون الرشيد ٢٧ ، ١٢٦ ، ١٨٢
هشام بن عروة ١٢٧
هشام بن معاوية الضرير ٦٣ ، ١٢٨
همام بن غالب = الفرزدق ٣٢ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٨٠
يحيى بن خالد البرمكي ١٢٥ ، ١٢٦
يحيى بن زياد = ابو زكريا الفراء ٣٤ ، ٤٠ ، ٥٢ ، ٦٣ ، ١٠٤ ، ١١٦ ، ١٢٨ ، ١٣٣ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٩٤ ، ٢١٦
يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور = ابن معطي ٤١ ، ٦٨ ، ٦٩
يحيى بن المبارك اليزيدي ١٢٣ ، ١٩٠
يحيى بن وثاب ١٩٢

يزيد بن عبد الملك ١١٩
يعقوب بن اسحاق= ابن السكيت ١٥١ ، ١٨٢
يعقوب الحضرمي ١٧٨
يعقوب الرهاوى ١٦
يعيش بن علي = ابن يعيش ٤١ ، ٦٤ ، ١٧١ ، ١٩١

يوسف بن ابي سعيد السيرافي ٤٠ ، ٦٢
يونس بن حبيب ٣٥ ، ١٢٢ ، ١٨٩

ب - فهرس الاماكن

الأنبار ١٧
الأندلس ٥٤ ، ٧٣ ، ١٢٨ ، ١٤٢
بدر ١٦
بغداد ٧٢ ، ١٢٨ ، ١٥٨ ، ١٩٤ ، ٢١١
بلاد الشام ٥٥ ، ٦١ ، ١١٢
البصرة ٦ ، ٧٢ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٤
جزيرة العرب ١٢٢ ، ١٥١
جامعة فؤاد الاول ١٩٩ ، ٢٠٨
جامعة اليرموك ٢
الحجاز ١٠ ، ٢٥
الحيرة ١٧
دومة الجندل ١٢
دمشق ٤٢ ، ٢١١
صحراء السماوة ١٢٢
الطائف ١٧
العراق ٦١ ، ١١٢ ، ٢١١
عمّان ٢١٤
فارس ١٢٦
فلسطين ١٧ ، ١٠٣
القاهرة ١٣٢ ، ٢٠٩
الكوفة ٦ ، ٧٢ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٤

لبنان ٢١١
المدينة ١٧
المربد ١٢٢
المشرق العربي ٦١ ، ١١٢
مصر ٢٤ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٧٣ ، ٢٠٩
مكة ١٧
اليمن ٥٥ ، ١٥٢ ، ١٨٧

ج - فهرس القبائل والاقوام

الآراميون ١٥

الاحباش ١٢٢

أسد ٢١ ، ١٥٠

إسرائيل ١٧ ، ١٠٣

الإغريق ١٦

اهل الحجاز ٩ ، ٥٧ ، ٩٩

اهل الشام ٥٥ ، ٥٧

اهل المغرب ٥٥

اهل مكة ١١

اهل اليمن ٥٧

البرامكة ١٢٥

البصريون ٦ ، ٢٢ ، ٣٥ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٦ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤

البغداديون ٧٣ ، ١٢٨

بكر بن هوازن ١٥١ ، ١٧٦

بنو دارم ٢٢

بنو سعد ١٧

بنو قشير ١٨

بنو كلاب ١٧٦

بنو هلال ١٧٦

بهراء ١٥٠

تميم ١٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٩٩ ، ١٢٢ ، ١٥٠

ثقيف ٢١ ، ٢٢

جشم بن بكر ٢١

حِمْيَر ١١٢ ، ١٥١

ربيعة ١٥٠ ، ١٥١

السُّريان ١٦

سعد بن بكر ٢١

الطائيون ٢١ ، ١٥١

عبد القيس ١٧٩

عرب الشمال ٩

العرب العاربة ١٠٣

عمرو بن تميم ١٨٩

الفرس ١٥ ، ١٢٢

قريش ٩ ، ١٠ ، ١٧ ، ٢٢

قوم نوح ٨٦

قيس ٢١ ، ١٢٢ ، ١٥٠

كنانة ٢١

الكوفيون ٦ ، ٢٢ ، ٣٥ ، ٧٣ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٦ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٠٥

المصريون ٥٥
مضر ١٥١
المعتزلة ٧٠
نصر بن معاوية ٢١
هذيل ٧أ ، ٢١
هوازن ٢١ ، ٢٢

البيـت	القافيـة	الصفحة
	" الباء "	
لكنّه شاقه أن قيل ذا رجـــبٌ	يا ليتَ عِدَّة حولٍ كلِّه رجبُ	١٨٤
فانـق وصل بالواو قولك كلـــه	وبلا وثم واو ، فليـت تصعبُ	٦٧
الفاء ناسقة كذلك عندنـــا	وسبيلها رحْبُ المذاهبِ مشعبُ	٦٧
فما لي إلاّ آل أحمد شيعـــةٌ	وما لي إلاّ مشعبَ الحق مشعبُ	١٤٦
فاليومَ قرَّبْتَ تهجونا وتشتمنـا	فاذهب فما بك والايام من عجبِ	١٩٢
	" التاء "	
وقد حذف التنوين في مثل قولنـا	شفيعي حسين بن العليِّ فتمّـتِ	٧١
فلا تكلوني للزّمان فإنّـــي	أخاف عليكم أن تَحِينَ وفاتِـي	٢١٦
	" الجيم "	
يا رُبّ بيضاء من العواهـــجْ	امّ صبيٍّ قـد حبـا او دارجْ	٩٠
	" الدال "	
الم يأتيك والأنبـاءُ تَنْمـــي	بما لاقت لَبُونَ بني زيـادِ	٣٥ ، ١٨٣
	" الراء "	
بَطَلَ النَّحْوُ الذي جَمَّعْتُـــمُ	غَيْرَ ما ألّفَ عيسى بنُ عُمَـرْ	٣٩
ذاك إكمالٌ وهذا جامـــعٌ	وهما للنّاس شمسٌ وقَمَـرْ	٣٩
وإنّي لتَعْرفوني لذكراك هـــزّةٌ	كما انْتَفَضَ العُصْفور بلّلَهُ القَطْـرْ	١٧٨
وعينان قال الله كونا فكانتـــا	فعولان بالألْبابِ ما تفعل الخمـرْ	١٣٠

فلما لحقنا والجياد عشية ... دعَوْا يا لَكَلْب فاعْتَزَيْنا لعامرِ ٨٤٥

مستقبلين شمال الشام تضربنا ... بحاصبٍ كنديفِ القُطْن مَنْثُورِ ١١٩

على عمائنا يُلقي وأَرْحُلِنا ... على زواحف تُزْجي مخُّها ريرِ ١١٩

كم عمة لك يا جريرُ وخالة ... فدعاءَ قد حلبَت عَلَيَّ عِشاري ١٨٠

" العين "

إنّما النحوُ قياسٌ يُتَّبَعْ ... وبِهِ في كلِّ أمرٍ يُنْتَفَعْ ٢٨ ، ٩١

أيها الطالبُ علماً نافعاً ... اطلبِ النَّحوَ وَدَعْ عَنك الطَّمَعْ ١٩١

أَمِنَ المَنُونِ وَرَيْبِها تَتَوَجَّعُ ... والدَّهر ليس بمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ ٩٣

فَبِتُّ كأنّي ساوَرَتْني ضَئِيلَةٌ ... من الرُّقْشِ في أنيابِها السُّمُّ ناقعُ ٢٩، ١٢٠

" الفاء "

تُواهِقُ رِجْلاها يَداها وَرأسُه ... لَها قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقِيبَةِ رادفُ ١٨٠

بني غدانة ما إنْ أنتُم ذَهَبًا ... ولا صَريفاً ولكن أنتم الخَزَفُ ١٨٦

وَعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لَمْ يَدَعْ ... من المالِ إلاّ مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ ٣٢، ١١٩

" القاف "

وإلاّ فاعلموا أنّا وأنتُم ... بغاةٌ ما بقينا في شِقاقِ ٨٤

" الكاف "

وقوله أَرْسَلَها العِراكَا ... وَجَهْدَهُ وَوَجْدَه أتاكا ٦٩

خَلا الله لا أرجو سِواك وإنّما ... أُعِدُّ عِيالي شعبةً من عِيالِكا ١٤٦

" اللام "

جَزى ربُّه عنّي عديَّ بن حاتمٍ ... جَزاءَ الكِلابِ العاوياتِ وَقَدْ فَعَلْ ١٩

وما بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمُلْ ... نَظْماً على جُلِّ المُهِمّاتِ اشْتَمَلْ ٦٩

ورجا الأُخَيْطِلُ من سفاهة رأيه ... ما لم يكن ، وأبٌ له ، لِينالا ١٤٥

وهو بسبق حائزٌ تفضيلاً ... مُسْتَوجب ثنائي الجميلا ٦٨

والحال ما نُكر قبله تحمل ... كقَولِهِ لِمَيّةَ مُوحشاً طَلَلُ ٦٨

فاليومَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إثْماً مِنَ اللّهِ وَلا واغِلِ ٩٤ ، ١٧٧ ، ١٠٣

فلو أنَّ مَا أَسْعى لأدنى معيشةٍ ... كفاني ولم أُطْلب قليلٌ من المالِ ١٤٤

كنا نقيسُ النّحوَ فيما مضى ... على لسانِ العربِ الأوّلِ ١٢٣، ٩١

فجاءنا قومٌ يقيسونَه ... على لُغى أشياخِ قُطْرُبُّلِ ١٢٣ ، ٩١

فكُلُّهُمْ يَعْمَلُ في نَقْضِ ما ... به يُصاب الحقُّ لا يأتلِ ١٢٣، ٩١

إنّ الكسائي وأشياعَهُ ... يَرْقون في النّحو إلى أَسْفَلِ ١٢٣، ٩١

" الميم "

أَلَسْتُ بِنعمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ ... أَخا قِلّةٍ أَو مُعْدَمَ المالِ مُمْرِمَا ١١٦

لنا هَضْبَةٌ لا ينزل الذلُّ وَسْطَها ... ويأوي اليها المُستجير فيُعْصَما ١٨١

والحال قد تكون تأكيداً كما ... قال هو الحق مصدّقاً لِمَا ٦٨

هريرة ودّعها (وإن لام لائمٌ ... غداة غَدٍ أم أنْتَ لِلْبَيْنِ واجِمُ) ١٤٠

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَه ... عارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ ١٩، ١١٠

فكيف إذا رأيت ديار قومٍ ... وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ ١١٨

" النون "

فكّرت في النّحو حتى مللت ... وأتْعَبت نفسي له والبَدَنْ ١٩٧

وأتْعَبتُ بَكْراً وأصحابَه ... بطول المسائلِ في كلِّ فَنْ ١٩٧

فكنتُ بظاهرِه عالماً ... وكنت بِبَاطِنِه ذا فِطَنْ ١٩٧

خلا إنّ باباً عليه العفا ... ءُ للفاء يا ليته لم يكنْ ١٩٧

وللواو بابٌ إلى جَنْبِه ... من المقت أحسبه قَدْ لُعِنْ ١٩٧

إذا قلتُ : هاتوا لماذا يُقا ... لُ : لستُ بآتيك أو تأتِيَنْ ، ١٩٧

أُجيبوا لما قيل هذا كذا	على النَّصب قالوا : إضْمارٍ إنْ	١٩٧ـ
فَقَدْ كنت يا بكرُ من طول ما	أُفكِّر في بابهِ أنْ أُجنْ	١٩٧
يُطفئن بحوزيّ المراتع لم تُرع	بِواديه من قرع القِسيِّ الكنائنِ	١٩٢
نفسي الفدا لسائل وافاني	بمسائل فاحت كفصن البانِ	٦٩
اسماء تأنيث بغير علامةٍ	هي يا فتى في عرفهم ضربانِ	٦٩
(ووجهٌ مشرق النّحرِ)	كأنّ ثدييه حقّانِ	١٤٠
سريت بهم حتى تكلّ مطيُّهم	وحتى الجيادُ ما يُقدن بأرسانِ	١٨٣
أنّى جَزَوا عامراً سوءى بفعلهمُ	أم كيف يجزونني السوءى من الحسنِ؟	١٨٢
أم كيف ينفع ما تُعطي العَلوقُ بهِ	رِئمان أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللّبنِ؟	١٨٢

" الهاء "

أحصى من " الكافية " الخلاصهْ	كما اقتضى غنى بلا خصاصهْ	٦٩
وقد تكون الحال طوراً معرفهْ	في حكم تنكير ومشتق صفهْ	٦٨
ليت شعرى عن خليلي ما الذى	غاله في الحب حتى ودعهْ	١٩

" الواو "

وكم موطن لولاي طِحت كما هوى	بأجرامه من قُنّة النِّيق منْهوِي	١٩

" الياء "

فلو كان عبدُاللّهِ مَوْلى هجوته	ولكنّ عبدالله مولى مواليا	٣٢، ١٢٠
يقول الأرذلون بنو قُشَيرٍ	طوال الدهر لا تنسى عليّا ؟	١٨
أُحبُّ محمداً حبّاً شديداً	وعبّاساً وحمزةَ والوصيّا	١٨

هـ كشاف المصادر والمراجع

١- ابن جني ، ابو الفتح عثمان : **الخصائص** ، ٣ أجزاء ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ١٩٥٢م

٢- ابن جني ، ابو الفتح عثمان : **سر صناعة الاعراب** ، جزءان ، الطبعة الاولى ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

٣- ابن جني ، ابو الفتح عثمان : **اللمع في العربية** ، الطبعة الثانية ، تحقيق حامد المؤمن ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

٤- ابن جني ، ابو الفتح عثمان : **اللمع في العربية** ، تحقيق فائز فارس ، دار الكتب الثقافية - الكويت ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م

٥- ابن الحاجب ، عثمان بن عمر : **الكافية في النحو** ، جزءان ، الطبعة الثالثة ، شرح رضي الدين الاستراباذي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

٦- الاحمر ، خلف : **مقدمة في النحو** ، تحقيق عز الدين التنوخي ، وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ، ١٣٨١ هـ - ١٩٦١م

٧- ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد : **مقدمة ابن خلدون** ، الطبعة الاولى ، تحقيق علي عبد الواحد وافي ، لجنة البيان العربي ، ١٩٦٠م

٨- الاسد ، ناصر الدين : **مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية** ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف - مصر ، ١٩٧٨م

٩- الاشموني : **شرح الاشموني على الفية ابن مالك** ، جزءان ، الطبعة الاولى ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٥٥م.

١٠- ابو طالب ، مكي : **مشكل اعراب القرآن** ، جزءان ، الطبعة الثانية ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م

١١- ابو الطيب اللغوي ، عبد الواحد بن علي : **مراتب النحويين** ، الطبعة الثانية ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار الفكر العربي ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م

١٢- ابن عبد ربه ، احمد بن محمد : **العقد الفريد** ، ٨ أجزاء ، تحقيق محمد سعيد العريان ، دار الفكر بيروت

١٣- ابن عقيل ، بهاء الدين عبدالله : **شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك** ، جزءان، الطبعة الثانية، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة السعادة ، مصر ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤م

١٤- ابن فارس ، احمد : **الصاحبي** ، تحقيق السيد احمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة .

١٥- الافغاني ، سعيد : **في اصول النحو** ، دار الفكر - لبنان.

١٦- ابن قتيبة ، عبدالله بن مسلم : **الشعر والشعراء** ، الطبعة الاولى ، دار احياء العلوم - بيروت ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .

١٧- ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبدالله : **شرح التسهيل** ، جزءان ، الطبعة الاولى ، تحقيق عبد الرحمن السيد ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م.

١٨- ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبدالله : **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** ، الطبعة الثالثة ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٩- ابن مجاهد ، ابو بكر أحمد بن موسى : **السبعة في القراءات** ، الطبعة الثانية ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر .

٢٠- ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم : لسان العرب ، ١٥ جزءاً ، دار صادر ، بيروت ،.

٢١- امين ، محمد شوقي : مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً ، مطابع الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية .

٢٢- الانباري ، ابو البركات عبد الرحمن بن محمد : الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، جزءان ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، ١٩٨٢م.

٢٣- الانباري ، ابو البركات عبد الرحمن بن محمد ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الادلة في أصول النحو ، الطبعة الثانية ، تحقيق سعيد الافغاني ، دار الفكر ، لبنان ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م.

٢٤- الانباري ، ابو البركات عبد الرحمن بن محمد : نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء ، الطبعة الثالثة ، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي ، مكتبة المنارة ، الاردن - الزرقاء ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٥- الانباري ، ابو البركات عبد الرحمن بن محمد : اسرار العربية ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ، مطبعة الترقي ، دمشق ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

٢٦- الاندلسي ، ابو حيان : تفسير البحر المحيط ، ٨ أجزاء ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٧- انيس ، ابراهيم : من اسرار اللغة ، الطبعة السابعة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٥م.

٢٨- ابن هشام ، جمال الدين بن يوسف : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، الطبعة الخامسة ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٩م.

٢٩ـ ابن هشام ، جمال الدين بن يوسف : **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ٠

٣٠ـ ابن هشام ، جمال الدين بن يوسف : **شرح قطر الندى وبل الصدى** ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ٠

٣١ـ ابن يعيش ، يعيش بن علي : **شرح المفصل** ، ١٠ أجزاء ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي / القاهرة ٠

٣٢ـ بشر ، كمال محمد : **دراسات في علم اللغة** ، الطبعة التاسعة ، دار المعارف ، بمصر ، ١٩٨٦م٠

٣٣ـ البطليوسي ، عبدالله بن السيد : **اصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي** ، الطبعة الاولى ، تحقيق د٠ حمزة عبدالله النشرتي ، دار المريخ / الرياض ، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م٠

٣٤ـ البغدادي ، عبد القادر بن عمر : **خزانة الادب ولب لباب لسان العرب** ، ٤ أجزاء ، الطبعة الاولى ، دار صادر ـ بيروت ٠

٣٥ـ البغدادي ، عبد القادر بن عمر : **شرح ابيات مغني اللبيب** ، ٨ أجزاء ، الطبعة الاولى ، تحقيق عبد العزيز رباح واحمد يوسف دقاق ، مكتبة دار البيان ، دمشق ، ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣م٠

٣٦ـ التوحيدي ، ابو حيان : **الامتاع والمؤانسة** ، جزءان ، تحقيق احمد امين واحمد الزين ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، صيدا ٠

٣٧ـ الجاحظ ، ابو عثمان عمرو بن بحر : **البيان والتبيين** ، ٤ أجزاء ، الطبعة الرابعة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ـ بيروت ٠

٣٨- الجرجاني، عبد القاهر : **دلائل الاعجاز** ، تحقيق السيد محمد رشيد رضا ، دار المعرفة/ بيروت - لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣٩- الجرجاني، عبد القاهر : **المقتصد في شرح الايضاح** ، جزءان ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية . دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢م

٤٠- الجنابي، احمد نفيف : **ملامح من تاريخ اللغة العربية** ، وزارة الثقافة والاعلام بالجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨١م.

٤١- الجمحي، محمد بن سلام : **طبقات فحول الشعراء** ، جزءان ، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة .

٤٢- الجواري، احمد عبد الستار: **نحو التيسير " دراسة ونقد منهجي "** ، الطبعة الثانية ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٤٣- الحديثي، خديجة : **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف** ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام بالجمهورية العراقية ، دار الرشيد، للنشر ، ١٩٨١م.

٤٤- الحديثي، خديجة : **دراسات في كتاب سيبويه** ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٠م.

٤٥- حسّان ، تمام : **الاصول**، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢م .

٤٦- حسّان، تمام : **اللغة العربية بين المعيارية والوصفية**، دار الثقافة - الدار البيضاء / المغرب ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

٤٧- حسّان، تمام : **اللغة العربية معناها ومبناها** ، الطبعة الثالثة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥م.

٤٨ـ حسن، عبّـــاس : النحو الوافي ، ٤ أجزاء ، الطبعة الخامسة ، دار المعـــارف بمصر ، ١٩٧٥م.

٤٩ـ حمادى ، محمد ضـــارى : حركة التصحيح اللغوى في العصر الحديث ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام بالجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشـــر ، ١٩٨٠م.

٥٠ـ الخفاجي، ابن سنـــان : سر الفصاحة ، الطبعة الاولى ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، لبنان ، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٥١ـ خليفة ، عبد الكريـــم : تيسير العربية بين القديم والحديث ، الطبعة الاولى ، منشورات مجمع اللغة العربية الاردني ، مطابع الجمعية العلمية الملكية ، عمان ـ الاردن ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٥٢ـ الخولـي، امـــــين : مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والادب ، الطبعـــة الاولى ، دار المعرفة ، ١٩٦١م.

٥٣ـ الخولي ، محمد علي : ضوء على نحو العربية ، ط١ ، دار المريخ ، الرياض السعودية ١٤٠٢هـ ١٩٨١م

٥٣ـ الدجني، فتحي عبد الفتاح : الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً ، الطبعة الاولى ، مكتبة الفلاح ـ الكويت ، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٥٤ـ دمشقية ، عفيـــــف : خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الاخفـــش ـ الكوفيون) ، الطبعة الثانية ، دار العلم للملايين ـ بـــيروت ، ١٩٨٢م.

٥٥ـ دمشقية ، عفيـــــف : المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي ، الطبعة الاولى ، معهد الانماء العربي ، طرابلس / ليبيا ، ١٩٧٨م.

٥٦ـ الراجحي، عبـــــده : فقه اللغة في الكتب العربية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩م.

٥٧ـ الراجحي، عبـــــــده : النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.

٥٨ـ الرافعي، مصطفى صادق : تاريخ آداب العرب، ٣ أجزاء، الطبعة الرابعة، دار الكتاب العربي، بيروت ـ ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤م.

٥٩ـ الزجاج، ابو اسحاق ابراهيم بن السرى : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ٣ اجـــزاء، الطبعة الثانية، تحقيق ابراهيم الابيارى، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م.

٦٠ـ الزجاجي، ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق : الجمل في النحو، الطبعة الاولى، تحقيـــق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، ودار الامـــل الاردن، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م.

٦١ـ الزجاجي، ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق : الايضاح في علل النحو، الطبعة الرابعـــة، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م.

٦٢ـ الزجاجي، ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق : مجالس العلماء، الطبعة الثانية، تحقيـــق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٦٣ـ الزمخشرى، ابو القاسم محمود بن عمر : المفصل في علم العربية، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت ـ لبنان.

٦٤ـ زكريا، ميشال : الالسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية التنبؤية)، ط ١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م المؤسسة الجامعية

٦٥ زكريا، ميشال : " " " " (الجملة البسيطة) ط ٢، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م " "

٦٦ـ الساقي، فاضل مصطفـــى : اقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبـــة الخانجي بالقاهرة، ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧م.

٦٧ـ السامرائي، ابراهيـــــم : الفعل زمانه وابنيته، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالـــة ـ بيروت، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٦٦- السامرائي، ابراهيم : **فقه اللغة المقارن** ، الطبعة الثالثة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٣م.

٦٧- السيد ، محمود : **في قضايا اللغة التربوية** ، وكالة المطبوعات الكويت .

٦٨- السراج ، ابو بكر محمد بن سهل : **الاصول في النحو** ، ٣ أجزاء ، الطبعة الاولى ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦٩- السيرافي ، ابو سعيد : **اخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض** ، الطبعة الاولى ، تحقيق د. محمد ابراهيم البنا ، دار الاعتصام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٧٠- السيوطي ، جلال الدين : **الاتقان في علوم القرآن** ، جز ١ان ، الطبعة الرابعة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٧١- السيوطي ، جلال الدين : **الاقتراح في علم اصول النحو** ، الطبعة الاولى ، تحقيق د. احمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة - القاهرة ، ١٣٩٦ - ١٩٧٦م.

٧٢- السيوطي ، جلال الدين : **الاشباه والنظائر في النحو** ، ٤ أجزاء ، الطبعة الاولى ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٧٣- السيوطي ، جلال الدين : **المزهر في علوم اللغة وانواعها** ، جز ١ان ، تحقيق محمد احمد جاد المولى ورفيقية ، دار الفكر - بيروت .

٧٤- السيوطي ، جلال الدين : **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، ٧ أجزاء ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية - الكويت ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م.

٧٥- سيبويه ، ابو بشر عمرو بن قنبر : **الكتاب** ، ٥ أجزاء ، الطبعة الثالثة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.

٨٩ ـ عبد التواب ، رمضـــان : التطور اللغوي ، مظاهرة وعلله وقوانينه ، الطبعة الاولـى ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٣م .

٩٠ـ عبد الغفار ، السيد احمد : التصور اللغوي عند الاصوليين ، الطبعة الاولى ، دار المعرفة الجامعية ـ الاسكندرية ، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٩١ـ عرفة ، محمد احمـــد : النحو والنحاة بين الازهر والجامعة ، مطبعة السعادة ، مصر .

٩٢ـ العكبري ، ابو البقـــاء : مسائل خلافية في النحو ، الطبعة الثانية ، تحقيق د. محمد خير الحلواني ، منشورات دار المامون للتراث ـ دمشق .

٩٣ـ عمايرة ، خليـــــل : في التحليل اللغوي ، الطبعة الاولى ، مكتبة المنار ، الازدن ، الزرقاء ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٩٤ ـ عمايرة ، خليل : في نحو اللغة وتراكيبها ، ط١ ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م ، عالم المعرفة ، جدة ، السعودية

٩٤ـ عيـــد ، محمـــــد : الرواية والاستشهاد باللغة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٦م

٩٥ـ الغلاييني ، مصطفى : جامع الدروس العربية ، ٣ أجزاء ، الطبعة الثانية عشـــرة ، المكتبة العصرية ، بيروت / صيدا ، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٩٦ـ فريحـــة ، انيـــس : نظريات في اللغة ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٨١م.

٩٧ـ فـلك ، يوهـــــان : العربية ـ دراسات في اللغة واللهجات والاساليب ، تعريب الدكتور عبد الحليم النجار ، مكتبة الخانجي بمصر ، مطبعـة دار الكتاب العربي ـ ١٣٧٠ هـ ـ ١٩٥١م

٩٨ـ الفراء ، ابو زكريـــا : معاني القرآن ، ٣ أجزاء ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتـــب ـ بيروت ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٩٩ـ القرطبي ، ابن مضـــاء : الرد على النحاة ، الطبعة الثانية ، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف ـ مصر ، ١٩٨٢م

١٠٠- القفطي، علي بن يوسف : إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ٤ أجزاء ، الطبعة الاولى، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار الفكر العربي - القاهرة مؤسسة الكتب الثقافية / بيروت ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٠١- الكسار ، محمد : المفتاح لتعريب النحو ، المكتب العربي للاعلان ، دمشق ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

١٠٢- المبارك ، محمد : فقه اللغة وخصائص العربية ، الطبعة السابعة ، دار الفكر - بيروت ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

١٠٣- المبرّد ، ابو العباس محمد بن يزيد : المقتضب ، ٤ أجزاء ، الطبعة الثانية ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، وزارة الاوقاف بمصر ، ١٣٩٩ هـ.

١٠٤- المخزومي ، مهدى : في النحو العربي (قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث) ، الطبعة الثانية ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، ١٩٨٦م .

١٠٥- المرادى ، الحسن بن قاسم : الجنى الداني في حروف المعاني ، الطبعة الثانية ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٠٦- مصطفى ، ابراهيم : احياء النحو ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - مصر ، ١٩٥٩م.

١٠٧- مكرم ، عبد العال سالم : الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، منشورات مؤسسة الوحدة والنشر والتوزيع / الكويت ، ١٩٧٧م.

١٠٨- مكرم ، عبد العال سالم : المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ، الطبعة الأولى ، دار الشروق - بيروت ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٠٩- الموسى ، نهـــــاد : في تاريخ العربية ، مطابع المؤسسة الصحفية الاردنية ، الرأي، عمان ، ١٩٧٦م.

١١٠- وافي ، علي عبد الواحد : فقه اللغة ، الطبعة الثامنة ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة .

١١١- ياقوت ، محمود سليمان : قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين ، دار المعارف بمصر ، ١٩٨٥م.

الدوريـــــات :

١١٢- مجلة كلية الآداب - جامعة فؤاد الاول - المجلد السابع - يوليه ١٩٤٤.

١١٣- اتحاد المجامع اللغوية العربية ، تعليم اللغة العربية في ربع القرن الاخير ، ندوة عمـــان ، ١٩٧٨م.

١١٤- مجلة مجمع اللغة العربية الاردني - العدد ٢٣ .

١١٥- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مجلد ٦١ الجزء الثاني .

١١٦- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مجلد ٦١ الجزء الثالث .

١١٧- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مجلد ٦٢ الجزء الاول .

١١٨- مجلة الآداب السنة الرابعة ١٩٥٦م العدد الحادي عشر .

البحـــــوث :

١١٩- رسالة ماجستير : في مصطلح النحو الكوفي ، حمدى محمود جبالي ، جامعة اليرموك ، ١٩٨٢م غير مطبوعة .

١٢٠- رسالة ماجستير ، في المصطلح النحوى البصرى من سيبويه الى الزمخشري ، يحيى عطيـــة سالم ، جامعة اليرموك ١٩٨٤م ، غير مطبوعة .

– in grammar) and subjects of such differences were dealt with.

In part three the researcher discussed and evaluated the previous manifestations. This part includes emphasis on meaning, emphasis on pronounciation1 form, emphasis on both meaning and form,. division , aural resource of language usage (arriwaya) and employment of given rules to solve grammar problems (Al-Qiyas).

The fourth and last part includes the following divisions: first . the general feeling of the abstruseness of grammar, second, renewal attempts in the moderm age, whether at the hands of individuals or groupings such as Arabic language Societies, and third, renovation criteria. In this last division, the researcher recommended that grammar school texts be simplified; more comlex and lengthier mattere should be left to students majoring linguitics.

This research has been supervised by Grammar professor at Yarmouk University, Dr. Muhyi-eddine Ramadan, who has made a great effort for me to produce this research in the best way possible. The researcher requests whoever has a different view on any matter in the research to write to him. The researcher promises to act on any suggestion, view or idea that can enrich, support or correct the research.

Abstract - ١

" Attempts at Renovation in Grammar:

Directions, Explication and Conculsions."

Grammar compositions have had educational purposes, namely to guard against grammatical errors, especially when it comes to reading the Qur'an. Thus very many men expended their lives gathering linguistic data and language (Arabic) usages, deriving rules formulae and presenting such in a way fitting students' needs .

But by time grammar texts and compositions gathered. interpretations increased and varied, justifications and rationalization expanded. A lot of impurities, naturally, were introduced extent that grammar became not quite intelligible and deviated from the objectives to which it was originally put .

Hence, throughout the history of Arab grammar, many people called for clearing impurities out of grammar and eradicating unittelligibilities. Some rebelled against grammar as it was taught. Others, out of enthusiem for the heritage, made suggestions as to facilitate the learing of it . Arabic language Societies participated in this effort.

The researcher pinpointed the most prominent attempts at renovation through the ages, analysed and classified them. His reseach accordingly, fell into four major parts. The first part searched into the following subjects: old and new, in general, though devlopment and authorship in language and grammar. In the second part, the researcher covered renewal manifestations in exhaustion, clarification, abbrevity (for facilitation), explanation and detail, grammatical poesy (for the purpose of teaching grammar), choice (out of grammar schools on a certain issue or matter) and terminology. Also, differences in points of view (on certain matters

كشاف المحتويات

الموضوع		الصفحة
تقديم		٣
الباب الأول - تمهيد		١٠-٥٤
الفصل الأول:	نشأة النحو	١١
الفصل الثاني:	تطور التفكير في الدراسات اللغوية	٢٨
الفصل الثالث:	التأليف في اللغة والنحو	٤١
الفصل الرابع:	مسوغات البحث ومنهجه	٤٦
	١. شعور عام بصعوبة النحو	٤٦
	ب. مفهوم التجديد والتبسيط والتيسير	٥١
	ج. منهج البحث	٥٤
الباب الثاني: اتجاهات التجديد والتبسيط والتيسير		٥٥-٣٢٩
الفصل الأول:	مناحي التجديد عموما	٥٥
	١. الاطالة والتوضيح	٥٦
	٢. الاختصار للتيسير	٦٥
	٣. الشرح والتفصيل	٧٤
	٤. النظم	٧٩
	٥. الاختيار	٨٤
	٦. المصطلح	١١٤
	٧. الخلاف وبعض مسائله	١٢٥
	١. الخلاف بين النحاة	١٢٥
	ب. الخلاف بين الشعراء واللغويين	١٢٩
	ج. الخلاف بين البصرة والكوفة	١٣١
	د. الخلاف حول الاحتجاج بالحديث الشريف	١٣٢
	٨. المعنى والشكل	١٤٥
	٩. التقسيم	١٦٨
	١٠. الرواية	١٧٤
	١١. القياس	١٨٥
الفصل الثاني:	ابن مضاء القرطبي	١٩٥

الفصل الثالث: بعض محاولات التجديد في العصر الحديث ٢١٠
أولا: محاولات اعتمدت التراث ٢١١
أ. محاولات فردية ٢١١
١. ابراهيم مصطفى كتابه "احياء النحو" ٢١١
٢. محمد الكسار في كتابه "المفتاح لتعريب النحو" ٢١٢
٣. ابراهيم أنيس في كتابه "من أسرار اللغة" ٢١٢
٤. شوقي ضيف في كتابه "تجديد النحو" ٢١٤
ب. محاولات رسمية ٢١٧
١. لجنة وزارة المعارف المصرية ٢١٧
٢. مؤتمر مفتشي اللغة العربية للمرحلة الاعدادية (في مصر) ٢١٨
٣. مجامع اللغة العربية ٢١٨
ثانيا: محاولات تاثرت بالدرسات اللغوية الغربية ٢٢٤
الباب الثالث: النتائج ٢٤٠